

المذكرات الإقتصادية

في مصر منذ إنشاء الريفي المطرل

لجنة الاقتصاد الاجتماعى والادارى والادارى والاقتصاد





مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

المدرّس الأفضّل



مرکز تحقیقات کتاب ویر علوم اسلامی

فصل في بيان حكم الصلاة

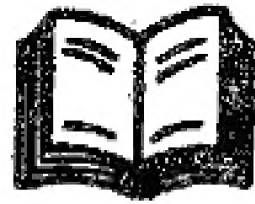
کتابخانه
مرکز تحقیقات اسلامی - قم
شماره ثبت: ۳۷۵۳
تاریخ ثبت:

تأليف
حجة الاسلام والمسلمين
الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الرابع

حقوق الطبع محفوظة
مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر
قم - ايران

تلفن : ۲۴۵۶۸
مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ۹۹۷



مؤسسه مطبوعاتی

دارالکتاب

ایران : قم - خیابان ارم

تلفن ۲۴۵۶۸



* نام کتاب : المدرّس الافضل ج ۴

* مؤلف : حجة الاسلام الشيخ محمد علی المدرّس الافغانی

* تیراژ : یکهزار نسخه

* ناشر : انتشارات دارالکتاب

* چاپ : دارالکتاب

* تاریخ : ۱۳۶۲

((حق چاپ محفوظ است))

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين
واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين من الان الى قيام يوم الدين .
اما بعد فيقول العبد المذنب الجاني محمد علي بن مراد علي المدرس
الافغانى هذا هو الجزء الرابع من كتابنا المدرس الافضل فيما يرمز
ويشار اليه في المطول استل الله العلي التقدير ان يوفقني لانعامه انه على
كل شيء قدير وبالاجابة بخديركم في شرحه

[الباب الثالث احوال المسند]

(اما تركه قلما مرفى حذف المسند اليه) من الاحتراز من العبث
او تخييل العدول الى اقوى الدليلين وغيرهما بما ذكر هناك فراجع
ان شئت .

(وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه) والفرق بينهما
ان الاول معناه بالفارسية (افكندن وانداختن) والثاني معناه بالفارسية
(دست برداشتن) وظاهر ان بين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد
يظهر من قوله (رعاية اللطيفة وهى) اى اللطيفة ما تقدم هناك من
(ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق

وقيل اسم غلام له (ولفظ البيت خير) استعمال في مقام الانشاء
 اى انشاء التحسر على الغربة اى التحزن منها والتوجع بها (و) ذلك
 لان (معناه) اى معنى البيت كما قلنا (التحسر على الغربة والتوجع)
 اى وجع القلب (من الكربة) الحاصلة بسبب الغربة كما قيل
 بالفارسية .

غريب اگرچه بغربت میانه کنجست

همین که شام شود آن غریب دل رنجست
 والشاهد في البيت انه (حذف المسند) من المسند اليه (الثاني)
 يعنى قيار لامن الاول اعنى اسم ان فقوله غريب خبر لان اللام
 الابتدائية انما يدخل على خبر ان كما قال في الالفية .
 وبعد ان ذات الكسر تصعب الخبر لام ابتداء نحو انى لوزر
 (والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب) فحذف المسند من الثاني
 (قصد الاختصار والاحتراز عن البيت في الظاهر) حسبما فصل في
 اوائل باب المسند اليه والا فلا عيب بحسب الحقيقة ونفس الامر لكونه
 ركن الكلام في الحقيقة فكيف يكون ذكره عبثا (مع ضيق المقام
 بسبب التحسر ومحافظة الوزن) والمحافظة على الوزن من اهم الامور
 عندهم يرتكبون لاجلها اسورا لا يرتكبونها في غيرها كما هو ظاهر للمتبحر
 (ولا يجوز ان يكون غريب خيرا عنهما) اى عن اسم ان وقيار
 (بافراده) اى وحده من دون تقدير خبر اخر لقيار وسيأتى وجه
 هذا التقيد والتفسير عند قوله وفي ارتفاع قيار وجهان ولا يخفى عليك
 انه لو جاز ذلك لكان من عطف المفرد على المفرد بخلاف ما اذا قدر
 لقيار خبر اخر فانه حينئذ من عطف الجملة على الجملة وذلك جائز

كما يصرح به عن قريب وإنما لم يجوز كون غريب خبراً عنهما بافراده
(لامتناع العطف على محل اسم ان قيل مضى الخبر) قال الجامي ويشترط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها
قبل المدطوف لفظاً مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرها مثل ان زيدا
وعمره قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمتض قبله لالفاظاً
ولا تقديرها لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المدطوف والمدطوف عليه
فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث
انه خبر المدطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع
عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل انتهى .

من هذا القليل مثال التفتازاني اعنى (نحو ان زيدا وعمرو
منطلقان) .

والمحقق الرضى كلام ادق يعجبني ذكره وهذا نعمه ولا يحمل على
المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا
وعمره قائمان واجازة النكساتى وإنما منعوا من ذلك لان العامل في
خبر المبتداء عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان
خبراً عن زيد وعمرو معاً فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل
رفعاً واحداً فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النصب عندهم كالمؤثر الحقيقي
كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثمر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن
مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغنى بكل
واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم من احتياجه اليهما معاً عدم استغنائه
عنهما انتهى .

وانما علل التفاضل عدم جواز كون غريب خيرا عنهما بما ذكر
 اى بامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لا بافراد غريب
 لان وزن فعيل يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع واذالك وصف به
 الجمع في قوله تعالى وكاين من بنى قاتل معه ريون كثير فاولا امتناع
 العطف المذكور لجواز كون غريب خيرا عنهما بافراده فتنبه .

(وفي ارتفاع قياس وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان
 الخبر) اى خير ان اى لغريب (مقدم تقديرا) لانه اى لغريب جزء
 الجملة المعطوف عليها ، فهو حينئذ نظير باب التنازع بل عينه من وجه
 اذا اعملنا الاول نحو قد بنى واعتديا عبداك ، فاعمل في عبداك الاول
 واضر في الثاني .

ولا محذور لرجوع الضمير الى متقدم في الرتبة (فيكون العطف
 بعد مضى الخبر ولا يلزم) حينئذ (ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما
 في ان زيدا وعمر و ذاهيان) حيث ارتفع ذاهيان بعاملين مختلفين وقد تقدم
 بيانه ، وانما قلنا انه لا يلزم حينئذ ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين (لان
 لكل منهما) اى ان وقيار .

(خيرا اخر) فعمل ان في خبره اعنى لغريب وعمل قياس او
 الابتدائية في خبر اخر مقدر وهو ايضا غريب ، فهو من قبيل عطف
 شيئين على معمول عامل واحد ، لان قياسا معطوف على محل اسم ان
 وغريبا المحذوف على غريب المذكور واحتمل بضم انه من قبيل عطف
 الجملة على الجملة وليس بشيء فتأمل .

قان الرضى : ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وعند قائم
 وخارجة لم يات الفساد الذي ذكر وافيجب جوازه ، فيكون الكلام

من باب اللف ، كقوله تعالى :

« وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله » . وإذا قدمت الخير على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمره كذلك او تحذفه وتقدره ، والاكثر الحذف نحو : ان زيدا قائم وعمره ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المنفرد ، لان قائم لا يكون خيرا عن الاسمين .

وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمره قائمان لان العامل عنده في خيران ما كان عاملا في خير المبتدأ ، لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر ، والعامل في خير ان اسمها ، لان المبتدأ والخبر لا يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور اثر واحد من مؤثرين . والفراء توسط مذهبي سبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال : ان خفى اعراب الاسم بكونه موشيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل معنى الخبر ، نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتي وعمره قائمان والا فلا ، لانه لا ينكر في الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المتنوع ، وذلك لان خيرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفى اعراب المتنوع ، ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد ، لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي انتهى .

(و) اما الوجه (الثاني) من وجهي ارتفاع قياس ، فهو (ان يرتفع) قياس بالابتداء والمحذوف خبره والجملة (اى قياس وخبره المحذوف) باسمها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ، ولا تشريك هنا في عامل ، كما تقول ليت زيدا قائم وعمره منطلق (فانه من عطف

جملة خبرية مستقلة على جملة انشائية مستقلة وفيه كلام يأتي في
اوائل الباب السابع انشاء الله تعالى .

(و) اما (السر في تقديم قياس على خبر ان) فهو قصد التشويه
بينهما (اي بين الشاعر وقياس (في التحسر على الاغتراب كانه) اي
الاغتراب (اثر في غير ذوى العقول ايضا) . هذا بناء على ان قياس
اسم جمل او فرس له لا غلام له فتنبه .

(بيان ذلك) اي بيان ان السر في تقديم قياس قصد التشويه
بينهما (انه لو قيل : انى غريب وقياس لجاز ان يتوهم) من تأخير
قياس عن خبر ان ، اعنى غريب (ان له) اي للشاعر (مزيد) وزيادة
(على قياس في التأثر) والتحسر (من الغربة) وذلك (لان ثبوت الحكم)
لشيء (اولا) وسابقا (اقوى) من ثبوته ثانيا وحقا (فقدمه) اي
قياسا (ليتأتى) اي ليتمكن (الاخبار عنهما) اي عن الشاعر وقياس
(دفعة) واحدة (بحسب الظاهر) لايحسب الحقيقة اذ في الحقيقة
لكل منهما خبر آخر على ما بينا انفا .

فقدمه (تنبيهها على ان قياسا مع انه ليس من ذوى العقول قد
ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب) وانما فعل ذلك
(قصدا الى) اظهار كمال (التحسر) وزيادة التوجع .

(وهذا الوجه) الثاني من وجهي ارتفاع قياس مع السر المذكور
(من الذي قطع به صاحب الكشف في سورة المائدة في قوله تعالى ان
الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الالية وقال) ما حاصله
(والصابئون مبتدء وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة
ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون

التنبيه على انهم) اي الصابثون مع كونهم ابيين المذكورين (في الاية (ضللا واشدهم غيا) لانهم خرجوا عن دين اليهوديه والنصرانيه بل عن الاديان كلها وعبد والملثكة وفي مجمع البحرين عن الصادق عليه السلام سمى الصابثون لانهم صبوا الى تعطيل الانبياء والرسل والشرايع وقالوا كلما جائوا به باطل فنجحدوا توحيد الله ونبوة الانبياء ورسالة المرسلين ووصية الاوصياء فهم بلا شريعة ولا كتاب ولا رسول وفيه ايضا قيل اصل دينهم دين نوح (ع) فما لوا عنه وكذا في مفردات الراغب وفيهم اقوال اخر مذكورة في التفاسير وكتب اللغة وكيف كان بهم) يشاب عليهم ان صبح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم) من الكفار والمنافقين ،

(ومهنا) اي في العطف على محل اسم ان (ابحاث لا يحملها المقام) ونحن قد نقلنا بعض تلك الابحاث عن الرضى .

(اكمال) قال الرضى واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابثون امن فدى ان الواو في والصابثون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابثون كذلك اسد خبر ان مسدود دلالة عليه كما في ياتيهم تيم عدى على مذهب المبرد ومنه قوله .

فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها الغريب

اي فاني وقيار كذلك بها الغريب انتهى ويأتى وجه تسمية هذه الواو اعتراضية في الباب الثامن عند قول المصنف واما بالاعتراض النع انشاء الله تعالى .

وقال ايضا اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما

قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
ان مع اسمها كما قال الجزولي وكانت الاول نظر الى ان الاسم هو
الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخلها عليه كلا دخول يبقى على
كونه مرفوعا لم يكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد
ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل
عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع
اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المجل لكان وحده مبتدأ
والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد .

والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما
يعتني بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المجل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على
ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال يعطف بالرفع
على اسمها وحده انتهى .

(و) نحر (قوله) اي قول قيس بن عطية او امره القيس

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي يختلف
اي نحن بما عندنا من الاعتقادات والافعال والاقوال والعادات
رائسون وانت بما عندك راض ولكن رايها وافكارنا وطريقنا واعمالنا
مختلفة والله اعلم بما هو صلاح وصدق وخير منها يعني ان طريقنا خير
من طريقكم لكنه لم يصرح به كما قال الله تعالى كل حزب بما لديهم
فرحون قاليت نظير قوله تعالى عسى اننا اوابناكم لملى هدى اوفى
ضلال سجين .

وقيل معناه كل واحد منا راض بما اتاه الله وقسم له من المال

وغيره لا تتنازع ولا تتحاسد فيه والاراء مع ذلك مختلفة لا تتفق وكيف كان
(هذا) المثال (صريح في ان) الخبر (المذكور) يعنى راضى (خير
عن) المبتدء (الثاني) يعنى انت (وخير) المبتدء (الاول) يعنى
نحن (محذوف) والخبر المحذوف راضون (على عكس البيت السابق)
اي قوله واني وقيار الخ .

والوجه في هذا البيت وجوب المطابقة في الخبر المتيقن كما انه
في البيت الاول اللام الابتدائية لانها كما قال في المغنى في الباب الرابع
في اقسام العطف لا تدخل على خير المبتدء الا اذا قدم نحو لقائم زيد
او كان خير المبتدء منسوخ كما في الالفية .

وبعد ان ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو انى لوزد
قال ابن هشام في الباب الخامس اذا دار الامر بين كون المحذوف
اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى الى ان قال تنبيه الخلاف انما هو عند
انتردد والافلا ترد في ان المحذف من الاول في قوله .

نحن بما عندنا وانت بما عندك راضى والراى مختلف

ثم قال وتكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن الممعظم نفسه وان
راضى خير عنه ثم رد هذا التكلف بانه لا يحفظ من نحو نحن قائم
بل تجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون
واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدء والخبر لا يجب
لهما من التطابق ما يجب لهما انتهى (وكذا) اي بما تحذف الخبر من
الاول (قوله) .

ومانى بامر كنت منه ووالدى برىا ومن اجل الطوى رمانى
(على ان برىا خير لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده) اي

لخطيب (من عطف المفرد) على المفرد أى من عطف شيئين على معمولى
عامل واحد لان والذى معطوف على اسم كان وبريا على خبره المحذوف
كما قال ابن مالك (وحذف متبوع بدا هنا استبح) .

(و) لكن (جمهور النجاة على ان) برىا (المذكور خبر كنت و)
ان (والذى) ليس معطوفا على اسم كان بل هو (مرفوع بالابتداء)
على تقدير ثلثا يلزم العطف قبل تمام الجملة (والخبر) أى خبر والذى
(محذوف) فهو مثل البيت السابق لاعكسه ونظيره (قال) الامام
(المرزوقى فى قوله) .

فيا قبر معنى كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
(ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير) لما ذكرنا (والمعنى
كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون) العطف فى والذى (من
عطف الجملة) على الجملة أى على جملة كنت برىا (ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه) وان كان الخبر من الجملة المعطوف عليها
اعنى برىا مؤخرا لفظا من مبتدأ الجملة المعطوفة اعنى والذى (لان
هذا المبتدأ) يعنى والذى (فى تية التأخير) معنى كما تقدم اننا فى
تقديم قياس انه (قدم لفرط الاهتمام) وقصد التسوية فتأمل جيدا .
(ولو انهم قدروا) الخبر (المحذوف من اثنائي) حالكون الخبر
المحذوف (منصوبا) لامرفوعا كما قاله جمهور النجاة والامام المرزوقى
(أى كنت منه برىا ووالذى ايضا برىا وكان البر منه مترعا والبحر
ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد) على المفرد أى من عطف شيئين
على معمولى عامل واحد (كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن
بعيدا) قال الرضى عنه قول ابن الحاجب واذا عطف على عاملين مختلفين

لم يجوز ما هذا نصه وأما عطف المعمولين متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمر أو بكر خالدًا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدًا عمدا كريما وذلك لأن حرف العطف كالعامل ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالماملين ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر انتهى .

ولا يذهب عليك أن استواء فمیل في المفرد والمثنى والمجموع يضمف بعض ما تقدم فتأمل .

(و) نحو (قولك زيد منطلق وعمرو أي وعمرو كذلك) أي منطلق (فحذف) الخبر وهو كذلك أو منطلق (للاحتراز عن العبث) إذ لو قلت وعمرو منطلق أو كذلك لزم العبث لدلالة العطف صريحا على أن خبر المفعول هو مثل خبر المفعول عليه فحذف من الثاني لدلالة خبر الأول عليه فالحذف للاحتراز المذكور (من غير ضيق المقام) مع قصد الاختصار كما في المفتاح .

(و) نحو (قولك خرجت فإذا زيد أي موجود فحذف) الخبر أي موجود (لما مر) أي للاحتراز عن العبث (بناء على الظاهر حسبما مر في حذف المستند إليه) مع (أن في هذا الحذف) تمام الاستعمال الوارد على ترك الخبر بعد إذا المفاجأة ولهذا ترجع الحذف على الذكر ولو لا ذلك لما جاز الحذف لأنه قد تقدم في أول الباب الثاني أن الحذف ينتقل إلى أمرين أحدهما قابلية المقام وهو أن يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما مقررا في علم النحو أيضا دون الثاني قصد

الخطيب الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول .

فان قلت لم يسبق في كلام الخطيب في حذف المسند اليه ذكر
لاتباع الاستعمال والمحافظة على الوزن وضيق المقام فكيف يمثل لهذه
الامور ويشير اليها بقوله لما مر .

قلت هذه الامور المذكورة داخلة في قوله او نحو ذلك بناء على
كونه من المتن فحيث ان هذا المثل لتخييل العدوى الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ لكان جائزا ايضا فتأمل .

والقرينة في هذا المثل اى خرجت فاذا زيد من لفظة اذا المفاجأة
(لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود) الذى هو من افعال
العموم هذا اذا كان الخبر كما في المثال من افعال العموم .

(و) اما (اذا اريد فعل خاص) اى اذا كان الخبر من افعال الخصوص
(مثل قائم او قاعد او راكب) ونحوهما (فلا بد) حيث ان (من الذكر)
اى ذكر الخبر اذ لا دلالة لللفظة اذا حيث تدل على الذى هو من افعال
الخصوص والحاصل ان لفظة اذا نظير لولا الاستناعية في حذف الخبر
حسبما بيناه في المكررات عند قول ابن مالك .

وبعد لولا غالبا حذف الخبر . حتم وفي نص يمين ذا استقرار
(نعم قد يدل الفعل) المتقدم على اذا المفاجأة (على نوع خصوصية)
في الخبر وبعبارة اخرى قد ينضم الى لفظة اذا المفاجأة قرائن خاصة
تدل على خبر خاص (فيقدر) الخبر (بحسبه) اى بحسب ذلك النوع
من الخصوصية (كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب او نحو ذلك) كواقف او جالس ونحوهما مما يدل
عليه قرينة المقام والحال .

ج ٤

(و) اما (الفاء في فاذا) ففيها اقوال ثلاثة (قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج) هذا مأخوذة من كلام الرضى حيث قال واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر وامله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال الماذنى : هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها .

(وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت مفاجات وقت وجود زيد بالباب) هذا ايضا مأخوذة من كلام الرضى حيث قال وقال ابو بكر ميرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت مفاجات كذا انتهى وحاصل معنى المفاجاة بالفارسية (ناکمان بر خوردن بجهيزي يابکسى) او (ناکاه در يافتن) (فالعامل في اذا) على هذا القول الثالث (هو فاجات فحينئذ تكون) لفظة اذا (مقمولا به) لفاجات (لاظارفا) اي لامفعولا فيه هذا .

ولكن قال الرضى ان اذا من الظروف غير المتصرفة وكيف كان فهي مضافة الى الجملة بعده (ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون اذا مضافا الى الجملة) بعده لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وهي في كلتا الصورتين من ظروف الزمان .

(وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فيالمكان زيد بخلاف تيمك الصورتين فانه لايجوز ان يكون هو خبر المبتدأ لان الزمان لاينخير به عن الجملة الا اذا افتاد كما قال في الالفية .

ولا يكون اسم زمان خيرا عن بنة وإن يفد فاخيرا
 (و) انما (التزم تقديمه) أى تقديم اذا مع كون الاصل في
 الاخبار ان تؤخر (لمشايتها) أى اذا المفاجأة (اذا الشرطية)
 لفظا ومعنى كما اشير اليه انما والشرطية لها الصدر (لكنه) أى
 كون اذا ظرف مكان وخيرا (لا يطرود) من حيث المعنى (في نحو
 خرجت فاذا زيد بالباب اذا لامعنى لقولنا فيالمكان زيد بالباب)
 ولابن هشام كلام فيه بيان اجمال ما تقدم وفوائد اخرى يعجز عن
 نقله بطوله وهذا نصه :

اذا على وجهين احدهما ان تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية
 ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو
 خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هى حية تسعى اذا لم يكر
 وهى حرف عند الاخفش ويرجع قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب
 بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الاول
 ابن مالك والثانى ابن عصفور والثالث الرمخشى وزعم ان حاملها
 فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة .

قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة الاية ان التقدير ثم اذا
 دعاكم فاجا ثم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا تفسير وانما
 ناصبها عندهم الخير المذكور في نحو خرجت فاذا زيد يجالس او المقدر
 في نحو فاذا الاسد أى حاضرا وان قدرت انها الخير فماملها مستقر او
 استقر ولم يقع الخير معها في التنزيل الامر حابه نحو فاذا هى حية
 تسعى فاذا هم خاضعون فاذا هى بيضاء فاذا هم بالساهرة .

ج ٤

واذا قيل خرجت فاذا الاسد صبح كونها عند المبرد خيرا اى فبا
لحضرة الاسد ولم يصبح عند الزجاج لان الزمان لا يتخير به عن الجثة
ولا عند الاخفش لان الحرف لا يتخير به ولا عنه .
فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت
فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب فالنصب على
الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف .
نعم يجوز ان تقدرها خيرا عن الجثة مع قولها انها زمان اذا قدرت
حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور
الاسد انتهى .

(و) نحو (قوله اى قول الامشى)

ان محلا وان مرتعلا وان في السفر اذ مضوا مهلا

(السفر) كركب (جمع سافر كصاحب وصاحب) قال في المصباح
سفر الرجل سفر امن باب ضرب فهو سافر والجمع سفر مثل راكب
وركب وصاحب وصاحب وهو مصدر في الاصل والاسم السفر بفتحتين
انتهى ومن هنا قال بعض المحققين انه اسم جمع لان فعلا ليس من
ابنية الجمع .

(ومهلا اى بعدا وطولا) قال في المصباح امهله امهالا انظرته
واخرت طلبه ومهله تمهلا مثله وفي التنزيل فعمل الكافرين امهلهم
رويدا والاسم التمل بالسكون والفتح لغة وامهل امهالا وتعمل في امرك
تمهلا اى اتدنى امرك ولا تعجل والمهلة مثل غرفة كذلك وعلى اللفظ
وفي الامر مهلة اى تأخير وتعمل في الامر تمكث ولم يعجل انتون
(اى ان لنا في الدنيا حلولا) اشارة الى ان محلا مصدر ميمي

(ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا) اشارة الى ان مرتحلا مصدر ميمي
 (والسفر الرفاق) اي الموتى (قد توغلوا في المضي) الى دار الغربية
 اي الى دار الآخرة (لارجوع لهم) الى مواطنهم اي الى دار الدنيا
 (ونحن على اثرهم عن قريب) وقريب من هذا المعنى بالفارسية
 هرکه آمد عمارت نوساخت رفت و منزل بد بکری پرداخت
 وان ذکر پشت همچنان هوس وین عمارت بسر نبرد کسی
 (فحذف المسند) من قوله ان محلا وان مرتحلا (وهو) اي المسند
 المحذوف (ههنا) اي في هذا المثال (ظرف قطعا) وهو لنا (بخلاف
 ما سبق) فان المسند فيه لا يكون ظرفا قطعا بل يكون ظرفا نحو بالباب
 وقد يكون غير ظرف نحو واقف وحاضر وجالس وغير ذلك وههنا ظرف
 قطعا لا يحتمل غيره .

وانما حذف المسند (لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين
 اعنى العقل ومع اتباع الاستعمال) والوارد على ترك المسند في نظائر
 هذا المثال (لاطراد الحذف في) كل تركيب كرر فيه ان واسمها سواء
 كان الاسم نكرة او معرفة (نحو ان مالاوان ولدا) اي ان لنا مالاوان
 لنا ولدا (وان زيدا وان عمرا) والخير فيهما يتقدر بحسب القرينة .
 (و) يؤيد ذلك اي كونه مطردا انه (قد وضع سيبويه) في كتابه
 (لهذا) اي لحذف الخير فيما كرر ان واسمها (بابا فقال هذا باب
 ان مالا وان ولدا) ثم بين اطراده اي حذف الخير وكثرته في جميع
 المواد والمواقع .

وقد تقدم في باب الاستناد الخيري في خصائص ان انه (قال الشيخ
 عبد القاهر انه لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة

ج

له والمتكفلة بشائه والمترجمة عنه) قال في مجمع البحرين في حديث الأئمة عليهم السلام ترجمة وحبك هي جمع ترجمان وهو المترجم المفسر للسان يقال ترجم فلان كلامه بينه وأوضحه وترجم كلام غيره غير عنه بلغة غير لغة التكلم واسم القائل ترجمان وفيه لغات أجودها فتح التاء وضم الجيم والثانية ضمهما معا والثالثة فتحهما معا انتهى والمراد من الحاضنة والمتكفلة والمترجمة ثلاثن معانيها المجازية اعنى الدلالة على الخير المحذوف .

(وفيه) أى في قوله ان محلا وان مرتعلا (ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة على) وزن (الشعر) فان المحافظة عليه من اهم الامور عندهم ولهذا يرتكبون لاجله امور الايتساع ارتكابه في غيرها كما هو واضح للمتتبع في كلامهم (والمصنف بعد ما مثل) في الايضاح (للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف غير ان المكررة) حالكون ذلك الخير (ظرفا) سواء كان هناك ضيق المقام ام لا (ولم يقصد انه) أى قوله ان محلا (بدون ضيق المقام) كما في ان زيدا وان عمرا (فانهم) فانه دقيق والحاصل ان الضمير في قوله وعليه راجع الى حذف غير ان المكررة في ان زيدا وان عمرا مع قطع النظر عن كون ذلك الحذف للاختصار بدون ضيق المقام فلا يلزم من قوله وعليه ان يكون الحذف في قوله ان محلا وان مرتعلا للاختصار بدون الضيق فلا مانع من كون الحذف فيه للاختصار وضيق المقام معا فتدبر جيدا (و) اما (قوله تعالى قل لو انتم تعلمون خزان رحمة ربي) فقوله انتم كما يصرح بعبد هذا (ليس بسببه لان لو انما تدخل

على الفعل كما قال في الالفية .

وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها قد يقرن
وال ذلك اشار بقوله (تقديره) او تملكون تملكون فحذف تملكون
الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير متفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به (وهو الموضع الثاني من المواضع
الخمسة التي صرح السيوطي عند شرح قول ابن مالك .

وفي اختيار لايجيء المتفصل اذا تاني ان يجيء المتصل
فيها يجوز انفصال الضمير بل لزومه (فالمسند المحذوف ههنا) اي
في الآية (فعل) فقط من دون فاعله لان المسند اليه المذكور فاعله
فالمحذوف مفرد (وفيما تقدم) المحذوف اما (اسم) فهو مفرد
(او جملة) وذلك لان المسند اليه المذكور فيما تقدم مبتدأ والمسند
المحذوف ظرف والمسند اذا كان ظرفا يجوز فيه وجهان كما قال في
الالفية .

واخبروا يظرف او يحرف جر . تاوين معنى كائن او استقر
فان قدر اسم فاعل فهو من قبيل المفرد وان قدر فعلا فواضح انه
من قبيل الجملة وقد ذكر السيوطي لكل من الوجهين دليلا فراجع
ان شئت .

(والفرض منه) اي من حذف المسند في الآية (الاحتراز عن
العبث) في الظاهر لوجود المقدر اعني تملكون الظاهر (لان المقصود
من الاتيان بهذا الظاهر تفسير) تملكون (المقدر) .
وليعلم ان الفرض من اتيان تملكون الثاني في الاصل انما هو
تاكيد تملكون الاول اعني المقدر فلما حذف الاول جعل الثاني مفسرا

له مع بقاء انقاداته التاكيد ايضا .

فان قلت قد اشتهر بينهم كما قال السيوطي في بحث المفعول المطلق انه يمتنع الجمع بين حذف المؤكد بالفتح وبقاء المؤكد بالكسر . قلت نعم ولكن قال بعض المحققين من المعشرين على قول ابن هشام في بحث ان المكسورة ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين ما حاصله ان الجمع بين حذف المؤكد وبقاء المؤكد مما جوزوه الخليل وتلميذه سيبويه وقد صرح المحقق المذكور بذلك ايضا في الحاشية في آخر مبحث القسم الخامس من اقسام لو على ان ما اشتهر بينهم انما هو فيما لم يمكن الحذف لدليل والاقلاتنا في بينهما كما صرح بذلك ابن هشام في بحث شرائط الحذف وهذا نصه اما حذف التثنية دليل وتوكيده فلاتنا في بينهما لان الحذف للدليل كالات انتهى .

(فلو اظهرته) اى تملكون المحذوف (لم يستج اليه) اى الى تملكون الظاهر بل لم يحز اتيانه لامتناع الجمع بين المفسر بالكسر والمفسر بالفتح لانه كالجمع بين العوض والمعووض بل عينه وذلك يمتنع عندهم .

(وانما صير اليه) اى الى جعل المحذوف فعلا فقط وانتم فاعلا (لان لو) كما تقدم في اول البحث (انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لامبتدأ) حتى يكون تملكون الظاهر خيرا له فلا يكون في الكلام حذف ولا تقدير وذلك لانه يستلزم دخول لو على الاسم وذلك يمتنع .

(ولا تاكيده ايضا) لفاعل الفعل المحذوف (بناء) على ان يكون

التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المقرد اسهل من حذف الجملة) قال ابن هشام في خاتمه الباب الخامس في بيان مقدار المقدّر ينبغي تقليله ما يمكن لتقليل مخالفة الاصل انتهى وقال الجاهلي عند قول ابن الحاجب وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما والتقليل في الحذف اول انتهى .

(ولانه لا يمد) من كلام العرب (حذف المؤكد) بالفتح (والشامل) فيه (مع بقاء التاكيد) فيه نظر يظهر وجهه عما تقدم فتأمل جيدا .

(قال صاحب الكشاف هذا) الذي ذكر في الآية الى هنا (ما يقتضيه علم الاعراب) اي قواعد النحو (واما ما يقتضيه علم البيان) الشامل للفتور الثلاثة (فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص) اي الحصر (و) دلالة على (ان الناس) المخاطبين بانتم (هم المختصون بالشح) اي البخل (المتبالغ) اي الشديد ونحوه قول حاتم (اودت سوار لطمتني) وقول المتلمس (ولو غير الخوالي اراد وانقيستني) وذلك (لان الفعل) يعني تملكون (الاول لما سقط) اي حذف (لاجل) وجود (المفسر) يعني تملكون الثاني الظاهر (بوز الكلام) في الظاهر (في صورة المبتدأ والخبر) ورحمة الله رزقه وسائر نعمه على خلقه ولقد بلغ هذا الوصف بالشح الغاية التي لا يهاجرها الوهم وقيل هو لاهل مكة الذين اقترحوا ما اقترحوا من الينبوع والانهار وانهم لو ملكوا خزائن الارزاق ليخلوا بها انتهى كلام صاحب الكشاف

مع ما سقط التفتازاني من كلامه .

وهو أي صاحب الكشف (يعني) أي يقصد بقوله برز الكلام في صورة
المبتدأ والخبر أنه (كما ان قولنا انا سميت في حاجتك وهو مبتدأ
وخبر يفيد الاختصاص) والقصر حصيلاً من بيانه في الباب الثاني
مفصلاً (فكذا لو انتم تملكون) نظراً الى ظاهره (لكونه) أي لو
انتم تملكون (مثله) أي مثل انا سميت في حاجتك (في الصورة)
نظراً الى ظاهره والحاصل ان لو انتم تملكون بظاهره جملة اسمية
مثل انا سميت في حاجتك .

(فالعجب من استدلال هذا الكلام) أي يقول صاحب الكشف
برز الكلام الخ (على ان قولنا انا عرفت عند) القصد منه (الاختصاص)
حسبما تقدم بيانه مفصلاً في الباب المذكور (جملة فائدة وانا ليس
بمبتدأ بل تأكيد للمضمير من عرفت (مقدم) عليه (وهذا الكلام)
المذكور (صريح في مناقضته) اذ صريح هذا الكلام ان انا عرفت
عند الاختصاص جملة اسمية حقيقة حيث شبه انتم تملكون بظاهره
بها والتشبيه هنا نظير التشبيه في قول ابن مالك .

كلنا كذاك اثنان واثنان كاتين وايتين يجريان

حيث يقول السيوطي واما اثنان واثنان بالمثلتهما كاتين وايتين
بالموحدة يعني كالمثنى الحقيقي في الحكم يجريان ومن اراد بيانا اوضح
فعليه بمراجعة المكررات في نفس المسئلة (فهو) أي هذا الكلام
(حجة عليه لانه) اذ مفاده كما بينا كون انا عرفت جملة اسمية
لا فعلية .

(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) احدهما (حذف

المسند اي فصير جميل اجمل (فعذف المسند اعنى اجمل واثانيهما قوله (او حذف المسند اليه اي فامرى) اي شانى الذي انصف به (صبرى جميل) فعذف المسند اليه اعنى امرى (ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حذف الكلام على كل من المعنيين) اي حذف المسند والمسند اليه (بخلاف ما لو ذكر) المحذوف (فانه يكون نصافي احدهما) وهو الذي ذكر في الكلام اما المسند او المسند اليه .

(والصبر الجميل هو الذي لاشكوى فيه الى الخلق) قال بعضهم واذا كان فيه مع ذلك شكوى الى الخالق يكون اجمل لما فيه من رعاية حق العبودية ظاهرا حيث امسك عن الشكوى الى الخلق وباطنا حيث قصر الشكوى على الخالق تعالى والتفويض جميل والشكوى اليه تعالى اجمل .

(ورجح حذف المسند اليه) بأمور سبعة الاول (بانه اكثر فالجمل عليه اولى) .

(و) الثاني (بان سوق الكلام للمدح) اي مدح يعقوب (ع) (بحصول الصبر له) اي انه عليه السلام اخبر عن نفسه بقوله امرى صبر جميل فمدحه الله تعالى بذلك (والاختيار) اي اخباره (ع) (بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله) اي الصبر الجميل (له) (ع) وذلك لان الاختيار عن حسن شيء لا يدل على حصول ذلك الشيء الحسن للمخبر والى ذلك اشار الشاعر الفارسي بقوله :

واعظان كين جلوه در محراب و منبر میکنند

چون بخلوت میروند آن کار دیگر میکنند

مشكلى دارم زدا نشمند مجلس باز پرس

توبه قرما يان چرا خورد توبه کمتر میکنند

ترك دنیا بمردم آموزند خویشان سیم و غله اندوزند

العالم بلا عمل كالشجر بلا ثمر (و) الثالث (بانه) اى فصح

(فى الاصل من المصادر المنصوبة) التى تكون مفعولا مطلقا نحو سلام

عليك والحمد لله على ما بيناه فى الديباجة (اى صبرت صبرا جميلا)

نحذف الفعل كما قال الجاهلي وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار

فكانه قول صبرى صبرا جميلا (وحمله على حذف المبتدأ) اى امرى

صبرا جميلا (موافق له) اى لصبرت صبرا جميلا لفظا ومعنى اما

لفظا فليكون اللفظ فى كل منهما محكما به واما معنى فلان المعنى فى

كل منها استناد الصبر الى المتكلم والموافقة بين التركيبين مهما امكن

من الامور المطلوبة عندهم كما هو معلوم للتتابع فى امثال المبحث

والموافقة بين الرفع اى رفع صبرا ونصبه تحصل بحذف المبتدأ (دون

حذف الخبر) .

(و) الرابع (بان قيام الصبر) فى الآية (به) اى ببعثوب (ع)

(قرينة حالية على حذف المبتدأ) اذ عليه يصير المتحصل من الآية

انه (ع) صابر صبرا جميلا (وليس على خصوص حذف الخبر) الخاص

(اعنى اجمل قرينة) خاصة (لفظية ولا حالية) فمن اين يعرف ان

الخبر المحذوف هو خصوص اجمل (وفي هذا) المرجع الرابع ودعوى

عدم القرينة الخاصة على خصوص الخبر (نظر لان وجود القرينة) كما

تقدم فى اول الباب الثانى ويأتى عن قريب .

(شرط الحذف فحيث) اى حين اذ لم يكن هناك قرينة خاصة

على خصوص الخبر (لا يجوز الحذف اصلا) فكيف يدعى في المقام
انه يستعمل امرين أحدهما حذف المسند وهو خصوص اجمل فلا وجه
للدعوى المذكورة (والقرنية) على حذف خصوص الخبر اعنى اجمل
(ههنا) اي في الآية (هي) اي القرنية (انه) اي الشأن (اذا
اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير) وهو عبارة اخرى
عن فصير جميل اجمل وشاع هذا لنحو من الكلام عند اصابة الانسان
مكروه (حتى صار هذا المقام) اي مقام اصابة الانسان بمكروه
(مما يفهم منه) اي من هذا المقام المذكور (هذا المعنى) اي اجملية
الصبر الجميل وخبرته (بسهولة) فلا يحتاج الى ذكر الخبر اعنى
اجمل او خبر للعلم به كما قال في الالفية .

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عند كما
(و) الخامس انه (يرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرء
فصبرا جميلا بالنصب فان معناه) كما اشرنا اليه انما (اصبر صبورا
جميلا) وقد قلنا ان التوافق بين التركيبين من الامور المطلوبة عندهم
(و) السادس (بان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه
يكون المبتدأ معرفة اولى) وذلك الوجه ههنا حذف المسند اليه (وان
كانت النكرة) يعنى فصير مما يسوغ الابتداء به لانها (موصوفة)
لكن القول بكونها خبرا والمبتدأ محذوفا اولى لما ذكر .

(و) السابع (بان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل
من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل) المعنى على (انه)
اي صبر جميل (اجمل من الجزع) وهو ضرب الحدود وثيق الجيوب
ورفع الصوت واظهار الكآبة وتغيير العادة في الملابس والطعام .

ج^٤

(و) من (بك الشكوى) الى الخلق وههنا مرجح ثامن ذكره ابن هشام وهذا نصه :

اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولي قال الواسطي الاول كون المحذوف المبتدأ لان الخبر عطف الفائدة . وقال العبدى الاول كونه الخبر لان التجوز في آخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة قصير جميل بى شانى صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره انتهى .

وقال المعشى هنا سؤال وهو كيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف انتهى . ونظيره ما في بعض الحواشي الاخر وهذا نصه :

وفي المقام اشكال لان كل حذف لا بد له من قرينة دالة على عين المحذوف فحذف المسند يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند اليه كذلك فالقرينة ان دلت على المسند لم يمكن ان تدل على المسند اليه وبالعكس فلا يمكن ان تدل القرينة عليهما حتى يحتمل حذفهما معا .

والجواب انه يجوز ان يكون هناك قرينتان تدل احدهما على حذف المسند المناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة لانه لايجوز ان يراد الامران معا بل المراد احدهما فقط فيكون الاخر مراد بقرينة كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا يضرب ذلك لان القرينة امر ظني يجوز تخلفه انتهى .

فتمحصل من مجموع الحاشيتين ان المقام يظهر باب تعارض الاحوال الذي يذكره الاصويوليون وقد ذكره القمي في اوائل القوانين فتأمل جيداً فإنه دقيق وبالتأمل حقيق .

(وما يحتمل الامرين) اي حذف المسند والمسند اليه (قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الة ثلاثة) برفع الاسمين بناء على كون الثاني صفة للاول (او ثلثة الة) برفع الاول ونصب الثاني على التمييز (فحذف الخبر) يعني لنا اوفي الوجود (ثم الموصوف) يعني الة هذا على التقدير الاول اعني رفع الاسمين (او المميز) يعني الة هذا على التقدير الثاني اعني نصب الة على التمييز هذا كله بناء على حذف المسند .

واما التقدير بناء على حذف المسند اليه فهو ما بينه بقوله (او لا تقولوا الله والمسيح واهل ثلاثة) اي في رتبة واحدة (اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة) وهذا المعنى للثلاثة (كما اذا اريد الخاق اثنين بواحد في صفة) من الصفات (ورتبة) من الرتب مثلاً اذا اريد الخاق بكر وخالد يزيد في العلم والرياسة (قيل) حينئذ (هم) اي بكر وخالد وزيد مثلاً (ثلاثة) اي مستوون في العلم والرياسة لا فرق بينهم أيهما (فحذف) المسند اليه اعني (المبتدأ) يعني الله وما عطف عليه .

(قال صاحب المفتاح) في اول الفقرة الثالث ما حاصله (وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج) بعض اجزاء (الكلام الى ما) اي الى صنف (ليس) ذلك الصنف (بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو) فلفظة ام في هذا الكلام متصلة بشهادة وقوع المفرد

ج ٤

بعدها فإن أم المنقطعة كما قال ابن هشام لاتدخل على المفرد فالمراد من لفظة أم في هذا الكلام الاتصال فلا يجوز لك ذكر المسند بعده (فاذك لو) تذكر المسند بعده و (قلت أم عندك عمرو) بتقديم المسند (او) قلت (أم عمرو عندك) بتأخير (لخرج أم) بسبب ذكر المسند (عن الاتصال) الذي هو مراد (الى الانقطاع) الذي ليس بمراد (وذلك لأنه اذا وليت أم والهجرة) التي قبلها (جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعنى المسند اليه أو المسند وتقدر) انت (على ايقاع مفرد بعد أم نحو اقام زيد أم قام عمرو) هذا مثال لاشتراك الجملتين في المسند .

(و) نحو (ازيد قائم أم هو قاعد) هذا مثال لاشتراك الجملتين في المسند اليه .

(و) واما مثال اشتراك الجملتين في المسند فهو نحو (ازيد عندك أم عمرو عندك) بتأخير المسند (او) أم (عندك عمرو) بتقديم المسند وهو في كلتا الصورتين ظرف .

وكيفكان (فام) في جميع هذه الصور (منقطعة لامتصله لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد أم وهو) أي المفرد (اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها) أي أم (وما بعدها) حين الافراد (بتقدير كلام واحد من غير انقطاع) لاحدهما عن الآخر .

قال ابن هشام وانما سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر انتهى .

(فالمدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو) الجملتين (الفعليتين المشتركتين في الفاعل) سواء

كان ذلك الفاعل في كلتا الجملتين ضميرا (نحو اقامت ام قدمت) ام كان في احديهما اسما ظاهرا وفي الاخرى ضميرا .
(و) ذلك نحو (اقام زيد ام تعد لان كل فعل لابد له من فاعل) كما في الالفية .

ويعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر
(فمن) اي ام (متصلة) وذلك لعدم القدرة على ايقاع مفرد بعدها ومن هنا نقل السيوطي انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا (و) لكن يجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون (ام) منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم (انتفاء التناسب بين معنى الفعلين ظاهر لا يحتاج الى البيان .

(و) قد مر اول باب المسند اليه انه (لا يد المحذف من قرينة) خاصة (كوقوع الكلام) المحذوف منه المسند (جوابا لسؤال محقق) سواء كان المسند المحذوف ظرفا كما قال في الالفية .

وحذف ما يعلم بجائز كما تقول زيد بعد من عند كما او غيره (نحو وثقت سئلهم من خلق السموات والارض ليقول الله اي خلقهم الله فحذف المسند) وهو خالفهم لوجود القرينة عليه (لان هذا الكلام) يعنى الله مع مسنده المحذوف (عند تقدير) اي فرض (ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء) يعنى جملة لمن سئلهم الخ .

(يكون) هذا الكلام التوافع في هذه الجملة مقولا لمقول اعنى ليقولن (جوابا عن سؤال محقق) وانما اصل انه لو تحقق سؤال النبي (ص) وثبت بان يقول (ص) من خلق السموات والارض لاجابوا عن ذلك

ج

بقولهم الله يحدف المسند أى خالقهم أوجود القرينة وهو خلق في السؤال
المفروض الثبوت ومن ذلك يعلم أن القرينة حقيقة ما وقع في السؤال
اعنى خلق لا وقوع الكلام انتهى الله جوابا للسؤال فتقدير جيدا
فانه دقيق .

(وجمهور النحاة) الذين بحثوا عن هذه الآية (على أن) الجزء
(المحذوف) من الكلام المفروض كونه جوابا عنه ثبوت السؤال
المفروض (فعل) وهو كما قلنا خلقهم فالمحذوف مفرد لا جملة .

(و) الجزء المذكور) منه وهو الله (فاعل) اصطلاحى فمجموع
المحذوف والمذكور جملة فعلية وانما قالوا يكون المذكور فاعلا (لأن
السؤال) المفروض يعنى من خلق السموات والارض (عن الفاعل) أى
عن فاعل الحلقة (ولأن القرينة) يعنى خلق في السؤال المفروض
الثبوت مع الضمير المستتر فيه جملة (فعلية فتقدير الفعل) في الجواب
المفروض (أولى) ليتطابق الجواب السؤال .

(وفيه) أى في هذا التعليل (نظر) ظاهر (لانه ان اريد)
من التعليل (أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع) أى فكون
السؤال عن الفاعل الاصطلاحى ممنوع (بل لامتنى له) إذا السؤال
المفروض الثبوت انما هو بلفظة من الاستفهامية وهى تقع . مبتدأ في
ذلك السؤال فلا معنى للقول بأن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى
(وان اريد) من التعليل (أن السؤال) عن الفاعل الملقى أى (عن)
فعل الفعل وصدر عنه فتقديره (أى الجزء المذكور اعنى الله) مبتدأ
كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى (المطلوب) من الكلام فلا وجه
لأولوية تقدير الفعل من دون فاعل وجعل الله فاعلا .

(وكذا القرينة) وهي خلق في السؤال المفروض (إنما تدل على أن تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو) أي تقدير الفعل (حاصل في قولنا) في الجواب المفروض .

(الله خلقها) يجعل الله مبتدأ (لظهور أن السؤال) المفروض (جملة اسمية لا فعلية) حسبما اشرنا اليه آنفا (ومن ثم قيل الاول انه) أي الله (مبتدأ والخبر) المحذوف (جملة فعلية) والحاصل أن الاول جعل الجملة الصغرى فعلية والكبرى اسمية (ليطلق) الجواب المفروض اعنى الجملة الكبرى (السؤال) المفروض (ولأن السؤال إنما هو عن الفاعل) أي الذي فعل الفعل وصدر عنه (لا عن الفعل) اذا الفعل معلوم لكل احد وإنما المجهول عند المنكرين الافاكين هو الفاعل اعنى الله جل جلاله .

(و) المسلم عندهم أن (تقديم السؤال عنه لهم) من تقديم غيره من اجزاء الكلام .

(والجواب) نعم لكنه مستلزم لحمل الكلام كما اشرنا اليه على جملتين الصغرى والكبرى وذلك مرجوح حيث (أن حمل الكلام على جملة واحدة) اولى من حمله على جملتين لما فيه (أي في الحمل على جملتين) (من الزيادة) على مقدار الحاجة لأن هذا المعنى يؤدي بجملة واحدة أيضا وقد تقدم في اوائل الباب الاول انه اذا كان قصد المتخير افادة المخاطب بالحكم أو لازمه فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو .

(وإن الواقع) في القرآن الكريم (عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن

ج

العزير العليم) وجاء ايضا عند عدم الحذف من غير هذا المعنى بجملة فعلية كقوله تعالى :

قال من يحيى العظام وهى رميم قلى يحييها الهى انشأها اول مرة فالمتحصل من جميع ذلك ان الاولى كون المذكور اعنى الله فاعلا لامبتدأ . قال ابن هشام اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفنا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل .

المهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في غير ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع ات على طريقته .

فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال بفتح اليا وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء (من يوحى) وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بينامزين للمفعول ورفع انقتل والشركاء وقوله ليلى يريد ضارح لخصومة فيمن وراءه مينا الحفول فان التقدير يسبحه رجال ويوحى الله وزينه شركائهم وبهيكه ضارح ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف خبرها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية بش الفعل فيهن للمفاعلى .

والثاني كقوله تعالى :

ولئن سئلتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمعنى ذلك في مشبه هذا الموضع وهو ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم .

و (الثالث قوله) في مواضع آتية على طريقته نعو قالت من

إنباك هذا قال فبانى العليم الخبير قال من يعنى العظام وهي رميم
قل يحييها الذى انشأها انتهى .

وقد ذكر نظم ذلك في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض
على المعرب فراجع . واحتفظ جميع ذلك فانه يفيدك في كثير من
المباحث الآتية :

واما قوله (او ، مقدر) فهو (عطف على) قوله فيما سبق (محقق
أي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر) كما قال السبوطي عند
قول ابن مالك :

ويرفع الفاعل فعل ضمرا كمثل زيد في جواب من قرا
(نحو قول ضرار بن نمش في مرثية) الحبه (يزيد بن نمش)
ليبك يزيد ضارع مخصوصة وغتبط بما تطايح الطوائس
بقوله (ليبيك يزيد) منشاء لسؤال مقدر (كانه قيل من يبكيه)
أي يزيد (فتالي) في جواب هذا السؤال (ضارع) فحذف الفعل
مع المفعول وبقي الفاعل (أي يبكيه ضارع أي ذليل) وخاضع .
قال في المصباح ضارع له يضرع بفتحين ضراعة ذل ونخضع فهو
ضارع انتهى .

وتوله (للخصومة) ظرف لقوله لانه (متعلق بضرار وأن لم يعتمد
على شيء) من الاشياء التي اشترطها الجور في عمل اسم الفاعل
وقد ذكرهما ابن مالك في قوله .

كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمفعول
وولي استغها او حرف ندا او نفا او جاذفة او مستندا
وذلك (لان الجار والمجرور) معمول ضعيف بحيث (يكفيه راحة

ج ٤

من الفعل أى يبيكه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجاء وظهيرا
للاذلاء والضعفاء) والحاصل ان المراد والمعنى انه يبيكي على يزيد من
من كان مغلوبا ومظلوما في الخصومة وذليلا بالنسبة الى خصمه لاسمطلق
من كان في خصومة وان كان قويا وغالبا على خصمه .

(و) من ذلك ظهر ان (تعليقه) أى تعليق الخصومة (ببيكى
المقدر ليس بقوى من جهة المعنى) لما قلنا من ان مطلق الخصومة ليس
سببا للبكاء بل هي بوصف المغلوبية والذيلية والضعفية لانه أى يزيد
كان ملجاء وعونا وظهيرا للاذلاء والمغلوبين والضعفاء .

(وتعامه) أى تمام البيت كما ذكرنا انفا (ومختبط بما تطيح
الطوائع) ومعنى (المختبط) هو (الذي ياتييك للمعروف) أى
الاحسان (من غير وسيلة) أى من غير قرابة وصداقة سابقة قال
الطريحي المختبط طالب الرشد من غير سابق معرفة ولا وسيلة شبه
بمخاطب الورق او خياط الليل انتهى .

(وتطيح) بضم الاول وكسر الثاني (من الاطاحة) أى من
باب الافعال (وهى) أى الاطاحة (الاذهاب والاهلاك) ويقال له بالفارسية
(ازبين بردن) قال الطريحي يقال طـاح يطوح ويطيح اذا هلك
وسقط وكذا اذا تاه في الارض انتهى . حاصله بالفارسية (اذ بين
رفتن) (والطوائع جمع مطيحة) يحذف الروائد (على غير القياس)
والقياس المطيحات ولم يستعمل (كلواقح جمع ملقحة) وهى الريح
الذي تهب في الربيع وتعمل الاشجار ومنه قوله وارسلنا الريح
لواقح قال الطريحي يعنى ملاقح جمع ملقحة (بضم الاول وكسر
الثاني) أى تطلق الشجرة والسحاب كأنها تهيجهم ويقال لواقح جمع

لافتح اي حوامل لانها تحمل السحاب ونقله وتصرفه ثم تمر به فتدبره يدل عليه قوله تعالى حتى اذا اقلت سحابا اي حملت وفي الصحاح رياح لواقع ولا يقال ملاقح وهو من النوادر اي لواقع على غير القياس والقياس ملاقح ولم يستعمل .

(يقال طوحته الطوائح) بتشديد الواو من طوحته (و) يقال ايضا (اطاحته الطوائح) والمعنى املكته المملكات واذهبت في الصورتين (ولا يقال) في الصورة الاولى طوحته (المطوحات) بان يكون اسم الفاعل والفعل من باب واحد (ولا) يقال ايضا اطاحته (المطاحات) كذلك .

(و) اما قوله (بما) فهو (يتعلق بمختبط) لكونه قريبا ولكونه مثل ما يتعلق به لخصومة اعنى ضارع .
(و) لفظة (ما) في (ما) (مصدرية) والجملة بعدها مؤلة بالمصدر والمعنى حينئذ ما اشار اليه بقوله (اي يستل) المختبط (من اجل اذعاب الرقايع) والحوادث واهلاكها (ماله) فلفظة من في (ما) لتعميل ويجوز ان تكون ابتدائية نشوية نظير ما يأتى في بحث التغليب في قوله تعالى وكانت من القاتتين والمعنى حينئذ يستل سؤالا ناشئا من اذعاب الرقايع والحوادث ماله (او) قوله بما يتعلق (يبيكى المتقدر) والمعنى حينئذ ما اشار اليه بقوله (اي يبيكى) المختبط (لاجل اهلاك المنايا) هي جمع المنية بمعنى الموت وازدانة الهلاك الى المنايا من اضافة المصدر الى الفاعل وقوله (يزيد) مفعوله هذا ولكن تعقاه يبيكى ما ياباء نظم الكلام اذا المناسب لنظمه انه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا .

ان قلت لا يهلك الشخص الواحد الامنية واحدة فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد .

قلت المراد بالمنايا اسباب الموت فهو من باب اطلاق اسم المسبب على السبب ولا يخفى عليك كثرة السبب .

(و) اما قوله (تطيح) فهو (على التقديرين) اي على تقدير تعلق بما يستعبط او يبيك (بمعنى الماضي) اما على التقدير الاول فلتقدم اهلاك حوادث الدهر ماله على السؤال واما على التقدير الثاني فلتقدم اذهاب المنايا يزيد فتأمل .

فان قلت قام عدل الى المضارع قلت (عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل) اي الخائف عنه اي اهلاك الحوادث ماله او اهلاك المنايا يزيد وذلك لان المضارع كما يجب في بحث لو يصلح للاستحضار لدلالته على الحال والامور الباتلة تنسى ويغفل عنها غالباً اذا ازلت ومضت عليها مدة من الزمان بخلاف ما اذا كانت حاضرة في الحال فانها من اشد الاحوال اعاذنا عنها القادر المتعال بحق رسوله محمد وآل عليه صلوات الله الملك ذي الجلال .

فان قلت لم عدل الى هذا التركيب اي الى جعل ليبيك مبنياً للمفعول وجعل يزيد نائباً عن فاعله وهو بخلاف الاصل مع استلزام هذا التركيب حذف المسند من مضارع حسبما بين هذا ايضاً بخلاف الاصل مع امكان الاصل اعني البناء للفاعل وجعل يزيد مفعولاً ومضارع فاعلاً ولا ضرورة في ارتكاب خلاف الاصل لاستقامة الوزن بلا ارتكابه .

قلت نعم ولكن في ذلك الارتكاب فضل بيته بقوله (وفضله اي فضل ليبيك يزيد مضارع وهو ان يجعل الفعل) اي ليبيك (مبنياً

للمفعول ويرفع المفعول (اي يزيد حال كونه (مستندا اليه) للفعل
 (ثم يذكر الفاعل) اي ضارع حال كونه (مرفوعا بفعل مضمرة) يعني
 يبيكه المقدر حال كونه (جوابا لسؤال مقدر) يعني من يبيكه (على
 خلافه وهوليبيك يزيد ضارع بالبناء للفاعل) اي بناء ليبيك للفاعل
 (ونصب يزيد) حال كونه (مفعولا بتكرار الاسناد) اي اسناد اليك
 الى فاعله (اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه) اي
 الشأن (لما قبل ليبيك يزيد فقد علم) اجمالا (ان هناك باكيا يستند
 اليه هذا اليك) الذي علم باكيه اجمالا (لكنه) اي الباكي (مجمل)
 كما قلنا (فلما قيل ضارع اي يبيكه ضارع فقد اسند الى) باك
 (مفعول) يعني ضارع فقد اسند اليك الى فاعله مرتين مرة اجمالا
 ومرة تفصيلا حسبما بين .

(ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واغوى وان الاجمال ثم التفصيل
 اوقع في النفس) اذ الاسناد اذا علم على وجه الاجمال اولا يحصل
 للنفس توهيم الى علمه على وجه التفصيل ثانيا فاذا علم على وجه التفصيل
 يتمكن في النفس فضل تمكن فيكون اوقع في النفس جدا (فيكون)
 هذا التركيب (اولي) وافضل من خلافه المذكور لانه يماس الاسناد
 حينئذ تفصيلا اولا وقد تقدم في بحث ذكر المستند اليه ان حصول الشيء
 بعد الشوق اليه واوقع في النفس وبعبارة اخرى اذا قبل ليبيك يزيد
 علم ان هناك باكيا لكن لم يعلم انه من هو فاذا قبل ضارع فقد فصل
 ذلك المجمل وعلم ان ذلك الباكي هو ضارع وفي هذا النوع من الكلام
 لغنى المتضمن للاجمال اولا والتفصيل ثانيا ضرب من المبالغة لان
 الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع ولانه اذا ذكر كذلك

كان مذكورا مرتين بمبارتين مختلفتين فيكون ابلغ .

(وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعنى من يبيكه)
 لاني لبيك المذكور (لانه) اي السؤال المقدر يعنى من يبيكه (سؤال
 عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه) اي الفاعل اي الى باك (على
 الاجمال ولا يبعد) حيثئذ (ان يقال قد اسند) البكاء الى الفاعل
 ثلاث مرات اثنى (منها) اجمالا (الاول منها مذكوره بقوله لما
 قيل لبيك يزيد بالبناء للمفعول فقد علم ان هناك باكيا والثاني منها
 في السؤال المقدر اعنى من يبيكه (وواحدا) منها (تفصيلا) وهو
 مذكوره بقوله فلما قيل ضارع اي يبيكه ضارع فقد اسند الى مفصل
 (وبوقوع نحو يزيد) اي كل اسم كان مفعولا لفعل مبني للفاعل
 فيجعل نائباً للفاعل بسبب جعل ذلك الفعل مبنيا للمفعول (غير فظة
 بل جزء جملة) اي ركبا للكلام لكونه حيثئذ (مستندا اليه) وهو
 الركن الاعظم للكلام (بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فظة)
 وذلك واضح لا يحتاج الى البيان .

(ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة لان اول الكلام)
 من حيث كونه فعلا مبنيا للمفعول (غير مطمح الذكر اي ذكر الفاعل
 فيكون) معرفة (الفاعل وزقا من حيث لايجتنب وهو الذي بخلاف
 ما اذا بنى للفاعل فانه) اي اول الكلام من حيث كونه مبنيا
 للمفاعل (مطمح في ذكر الفاعل) اذ لابد بعد كل فعل معلوم عن فاعل
 وبعبارة اخرى اول الكلام غير مطمح في ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى
 المفعول اعنى يزيد وتعام الكلام به فلا يحتاج الى شيء ماشر بخلاف ما اذا بنى
 الفعل للمفاعل فانه اي اول الكلام مطمح في ذكر الفاعل اذ لابد للفعل المبني

للفاعل من شيء يستند هو إليه .

(ولما عرض أن يفضل نحو ليبيك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل)
أي ليبيك (الفاعل على خلافه) أي على التركيب الذي فُعِّلَ به ورجعناه
بالأمور الثلاثة المذكورة بثلاثة أمور :

الأول (بسلامته) أي سلامة ليبيك يزيد بنصب يزيد وبناء
الفعل للفاعل (عن الحذف والإضمار) أي التقدير ولهذا البحث
تتمة نذكرها في بحث الإيجاز والإطناب والمساواة عند قوله تعالى
ولكم في القصص حيرة انشاء الله تعالى .

(و) الثاني (احتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث
الظاهر لأن نصب نحو يزيد وجعله فضلة يؤهم أن الاهتمام به دون
الاهتمام بالفاعل وتقديمه) أي تقديم يزيد (على الفاعل المظهر)
يناقض من حيث الظاهر ما يؤهمه النصب لأن التقديم (يؤهم أن
الاهتمام به) أي يزيد (فوق الاهتمام بالفاعل) المظهر وإنما قال
من حيث الظاهر لأن جعل الشيء مفعولا إنما يدل في الحقيقة على عدم
الحاجة إليه بحسب قواعد النحو في تمام الكلام لافي أداء المقصود
والمرام وتقديم ذلك الشيء المجهول مفعولا إنما يدل في الحقيقة على
كونه أهم في الذكر وأداء المرام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو
المقصود الأصلي من الكلام مع أنه لا يتوافق ما به حصول أركان الكلام
فلا يتحدد ما يؤهمه نصب يزيد وتقديمه فلا تناقض بين ما يؤهمه
لا تنفاه الاتحاد المعبر في التناقض المصطلح عند الأعيان .

(و) الثالث (بأن في أطماع أول الكلام في ذكر الفاعل) يعني
ضارع (مع تقديم المفعول) يعني يزيد (تشويقا إليه) أي إلى الفاعل

ج

يعنى ضارع (فيكون حصوله) أى الفاعل بعد المفعول المتقدم (واقع)
في النفس (واعر) .

الى هناك كان الكلام في حذف المسند والقربة عليه (وأما ذكره
اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل
في جميع اللفاظ التي يتألف منها الكلام ~~ر~~حكما كان او غيره (ولا
مقتضى للحذف) وبعبارة اخرى لا يقتضى اى لائكة في العدول من
الاصل (نحو زيد قائم ومن الاحتياط) اى احتياط المتكلم مع قيام
القربة (لضعف التعويل على القربة نحو ولئن سئلتم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) .

فان قلت قد تقدم ان وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قربة على
حذف المسند كالاية المتقدمة هناك والمخاطب بشك الاية وبهذه الاية
انني ذكر فيها المسند واحد فالذكر في هذه الاية لضعف التعويل على
القربة والحذف في تلك الاية مع اتحادها معنى واتحاد المخاطب
بها وهو النبي (ص) عمالا وجه له فالاولى ان يقال ان الذكر في هذه
الاية لزيادة تقرير المسند .

قلت ان وجود القربة معسح للحذف لا موجب فان قول على
دلالتها حذف المسند وان لم يعمل عليها احتياطا بناء على ان المخاطب
من حيث هو مخاطب مع قطع عن خصوصية اى عن كونه نبيا لعلمه
بغزله عنها يذكر المسند وان كان المخاطب في الحالين واحدا .

وبعبارة اخرى لمسا الخلف يبقظ المخاطب من حيث هو مخاطب
بإختلاف العوارض والاحوال لوحظ وعول على القربة في بعض المواضع
فحذف المسند ولم يلاحظ ولم يعمل عليها في بعض المواضع الاخر فذكر

وإلى بعض ما ذكرنا يشير الشاعر الفارسي حيث يقول :

یکی پرسید از آن کماکشته فرزند که ای روشن روان پیر خرد مند
 زمهرش بوی پیرامن شنیدی چرا در چاه کنگاش ندیدی
 بگفت احوال ما بقرق جهان است کوی پیداو دیگر دم نهان است
 وایضا :

سکمی بر طاقم اعلى نشینی کوی تو زیر پای خرد نهینی
 (ومن التعريض بقراءة السامع) ای (التنبیه علی بلادته ای انه
 ليس بمن يتنبه بالآرائن فكأنه لا يفهم الا المحسوس المشاهد او المصروح
) نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم (فلم يحذف المسند
 اعنى نبينا ولم يسكت بقوله محمد مع وجود القرينة على المسند في
 السؤال .

(ومنه) ای من التنبیه علی غیابة السامع (قوله تعالى) حکایة
 عن ابراهيم (ع) (بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله) تعالى حکایة عن
 الكفار (مانت فعلت هذا بالهتأ يا ابراهيم) فلم يقل (ع) بل كبيرهم
 بحذف المسند اعنى فعله مع وجود القرينة في السؤال .

(وغير ذلك) كالاستلذاذ والتعظيم والامامة وبسط الكلام وقصرها
 لما مر في باب المسند اليه .

(و) ذكره لاجل (أن يتعين كونه ای المسند اسما او فعلا
 فيفيد الشبوت) صريحا نحو زيد عالم وذلك لان اصل الاسم من حيث
 انه اسم مشتقا كان او غير مشتق للدلالة على الشبوت لعدم اقترانه
 بالزمان وضما .

(او) يفيد (التجدد) والحدوث الذي هو من لوازم الزمان الذي

هو جزء الفعل نحو زيد علم وذلك لان اصيل الفعل القرائنة بالزمان وهو متجدد دشيئاً فشيئاً كما هو ثابت في محله وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجديد الكل وحدوثه (كما سنذكره عن قريب عند قوله واما كونه فعلاً واذا كان المسند ظرفاً فهو بحسب ما يتوافق به من هو كائن او استقر فان تعلق بالاول فهو كالأول وان تعلق بالثاني فهو كالثاني .

(او) ذكره لاجل (ان يدل على قصد التعجب) اي قصد المتكلم تعجب السامع من المسند اليه (كقولك زيد يقاوم الاسد) اذا كان هذا القول منك .

(عند قيام القرائن) الدالة على المسند اعنى مقاومته للاسد .
(كسل سينه وتلطح ثوبه ونحو ذلك) كسدر الدم من بعض اعضائه مثلاً فذكر المسند اعنى يقاوم الاسد انما هو لتعجب المتكلم المخاطب من المسند اليه اعنى زيدا .

(و) ان قلت حيث ان القرائن المذكورة تدل على المسند فالتعجب يمكن ان يحصل من دون ذكر المسند لدلالة القرائن على المسند المحذوف والمفروض انه موجب للتعجب لغرابته لانه لم يعمد مقارنة امثال زيد للاسد .

قلت (حصول التعجب بدون الذكر بنوع لان القرينة) وان كانت متعددة كما فيما نحن فيه (انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر) اي ذكر المسند (المستغنى عنه في الظاهر) لابناء على الحقيقة وفي نفس الامر لانه حكما تقدم في اول الباب الثاني في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام او لانه في الحقيقة

يجوز ان يمدق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتبهي على غباوة السامع ونحو ذلك .

(واما افراد اي جعل المسند غير جملة فأنونه غير سببي) ميانى المراد من السببي بعيد هذا فانتظر واما التقوى فقد تقدم المراد منه في بحث تقديم المسند اليه وسياتي ببعض الكلام فيه في بحث كون المسند جملة وفيه ايضا ايضاح المراد من السببي (مع عدم افادة) نفس التركيب (تقوى الحكم) لا يامر بخارج عن التركيب كالتكرار والتاكيد (اذ لو كان) المسند (سببيا نحو زيد قام ابوه او) كان (مفيدا لتقوى نحو زيد قام فهو) اي المسند (جملة قطعاً) في كلتا الصورتين فإن قلت ان قائم في زيد قائم مفيد لتقوى لكون الضمير فيه موجهاً لتكرار الاسناد مع كونه مفرد الاجمالة قلت (واما نحو) قائم في (زيد قائم) وإن كان الضمير فيه موجهاً لتكرار الاسناد (فليس بمفيد لتقوى بل هو قريب من زيد قائم في اعتبار التقوى كما مر) يسانه في بحث تقديم المسند اليه فراجع ان شئت .

فإن قلت ظاهر كلام المصنف ان العلة في افراد المسند عدم افادة التقوى فيفهم من ذلك ان يكون العلة في كونه جملة افادة التقوى فيرد على ذلك نحو عرفت عرفت بما تكرر فيه المسند وافاد التقوى بسبب تأكيد المسند بالتكرير مع كون المسند فيه وهو الفعل مفرد او كذلك نحو ان زيدا قائم بما افاد التقوى والتاكيد بسبب حرف التاكيد مع كون المسند فيه ايضاً مفرداً كما هو ظاهر .

قلت (قوله مع عدم افادة تقوى الحكم) من اضافة المصدر اعني الافادة الى المفعول اعني التقوى والفاعل محذوف كما اشرنا اليه انفاً

ج

فحينئذ (معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم لاشياء)
 اخر اعنى التكرير وحرف التاكيد ونحوهما (نهذف فاعل المصدر)
 يعنى نفس التركيب (فيخرج مايقيد التقوى بحسب التكرير نحو
 عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك مما تقدم
 في اول الباب الاول عند قوله استغنى عن موكدات الحكم فراجع
 ان شئت .

(او يقال) في الجواب ان المراد من (تقوى الحكم في الاصطلاح)
 ههنا تقوى خاص لا مطلق التقوى و (هو) اى التقوى الخاص (تاكيد)
 اى تاكيد الحكم (بالطريق المخصوص) وهو تكرر الاستناد مع وحدة
 الفعل (نحو زيد قائم) فيخرج نحو عرفت عرفت وان زيدا قائم ونحو
 ذلك ايضا .

(تنبيه) اعلم انه ليس المراد خروج المثاليين ونحوهما عن ضابطه
 افراد المسند اذ المراد دخولها بل المراد خروجها عن القيد الذي اضيف
 اليه لعدم اعنى افادة التقوى واذا خرج عن افادة التقوى دخل في
 عدم الافادة فيكون المسند فيها مفردا فتكون داخلة في قوله اما افراد
 اى جولى المسند غير جملة فتدبر .

(وانما لم يقل) المصنف (مع عدم قصد التقوى كما يشعر به
 لفظ المفتاح) وهذا نصه واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهو اذا
 كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم واعنى
 بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكما به بالثبوت للمسند اليه او
 بالانقضاء عنه كقولك ابو زيد متعلق ؛ والكر من اليربسين ؛ وضرب
 اخوك عمرو ؛ يشكرك بكر ان تصدق وفي الدار خالد اذ تقديره استقرار

او حصل في الدار على الاحتمالين لتعام الصلة في الظرف كقوالتك الذي في الدار اخوك كما يقرره ائمة النحو وتفسير تقوى الحكم يذكر في حال تقديم المسند على المسند اليه انتهى . فاحفظ ذلك فانه يفيدك في اخر البحث (ليشمل) الاحتراز والاخراج (صورة) كون الغرض من تقديم المسند اليه .

(التخصيص) من دون قصد تقوى الحكم وثاكيده (نحو انا سميت في حاجتك ورجلي جاني وما انا قلت هذا) حسبما مر بيانه في الباب الاول في بحث تقديم المسند اليه مفصلا .

(فانه) اي ما ذكر من امثلة صور التخصيص (لم يقصد به التقوى بل انما قصد منه التخصيص لاغير (لكنه يفيد) اي التقوى (ضرورة تكرير الاسناد) الموجب للتقوى في الامثلة المذكورة لما ياتي في بحث كون المسند جملة ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الي ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان الجائي بعده خاليا عن الضمير نحو انا اخوك او متضمنا له نحو الامثلة الثلاثة المذكورة فيعقد بينهما اي بين المبتدأ والخبر حكم واسناد ثم اذا كان الجائي بعد المبتدأ متضمنا الضمير اي ضمير المبتدأ صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا نحو الامثلة الثلاثة المذكورة فيكتسب الحكم والاسناد قوة (لعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى) لكون الاول اي عدم افادة التقوى يخرجنا عن ضابطة الافراد .

صورة التخصيص كلامثلة الثلاثة المذكورة وغيرها بما يفيد التقوى سواء قصد بها التقوى ام لا بخلاف الثاني اي عدم قصد التقوى فانه

لا يخرج عن ضابطة الافراد الا ما قصد به التقوى فيلزم ان يدخل في تلك الضابطة نحو صورة التخصيص اعنى الامثلة الثلاثة المذكورة فانه لم يقصد به التقوى مع كون المسند فيها جملة لامفردا اذ كل واحد من تلك الامثلة جملة اسمية والمسند الى المبتدأ فيها جملة فعلية والحاصل ان عدم افادة التقوى اعم واشمل من حيث الاحتراز والاخراج عن ضابطة الافراد لان فيه اي عدم قصد التقوى نفى امرين واخراجهما احدهما نفى القصد الى التقوى واخراجه والثاني نفى افادة التقوى بدون القصد بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفى التقوى بدون القصد فليس المراد من الاعمية الاعمية بحسب الصدق على الافراد على ما توهم بل المراد منها الاعمية بحسب ما ذكر اي الاحتراز والاخراج والعدم بهذا المعنى يستلزم التخصيص بحسب الصدق على ما بين في المنطق من ان نقيض الاعم كلاً حيوان مثلاً يخص من نقيض الاخص كلاً انسان مثلاً فلا حيوان فيه نفى الانسان ونفى الخمار ايضاً بخلاف لا انسان فانه ليس فيه الانفى الانسان هذا بحسب النفي واما بحسب الصدق فلا حيوان اخص من لا انسان اذ كل لاحيران لا انسان ولا عكس على ما بين في محله .

فمدول المصنف عما في المنتاح حسن واولى (واجيب لصاحب المنتاح) ردا لما عدل اليه المصنف (بان نحوانا سميت) والمثاليين الاخرين (عند قصد التخصيص جملة فعلية) لا اسمية .

(و) ذلك لما تقدم في بحث تقديم المسند اليه من ان (انا) في نحو انا سميت وانا قلت (تأكيد مقدم لامبتدأ) لانه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله :

ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
واشار الى الثاني بقوله : وقدر والا اى وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا التقوى واما نحو رجل في نحو رجل جائنى فهو عنده
بدل عن الضمير المستتر في جائنى لانه جملة من باب واسر والنجوى
الذين ظلموا على القول بابدال الذين ظلموا من الواو اى من ضمير
الجمع في اسروا .

(والمستند) حيثئذ هو الفعل وحده والمستند اليه هو الفاعل والفعل
وحده (مفرد لاجملة كما في سميت انا) وما قلت انا وكما في اسروا
النجوى (وقد عرفت) هناك اى في بحث تقديم المستند اليه (ما فيه)
اى فيما ذهب اليه صاحب المفتاح من شيوع امتناع تقديم التابع
مادام تابعا عند النحاة .

(و) اعلم ان ههنا عدولا اخر ايضا عما في المفتاح لانه (وقع
قوله) اى قول المصنف (غير صحيح) موقع الفعل في عبارة المفتاح (
وانما (عدل اليه) اى الى غير سبي (المصنف لان صاحب المفتاح)
كما نقلنا عنه في اول هذا البحث (قد فسر) المستند (الفعل بما)
اى بمسند (يكون مفهومه محكما به بالثبوت للمستند اليه او بالانتفاء
عنه) اى عن المستند اليه (فزعم المصنف انه) اى تفسير المستند
الفعل (يشمل) المستند (السبى ايضا لان كل مسند) سببيا كان
وصياتى مثاله والمراد منه او غير سبى نحو زيد انطلق او منطلق ونحو
انطلق زيد ونحو ذلك مما هو من قبيل الصفة بحال الموضوع (محكوم
به بالثبوت للمستند اليه .

وابالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء) اى المستند

ج ٤

(للشيء) أى المسند اليه (أو بشيئه) أى الشيء . يعنى المسند (عنه)
 أى عن الشيء . يعنى المسند اليه فيلزم من ذلك دخول المسند السببي
 وهو جملة في ضابطة الافراد مثلا جملة انطلق أبوه في زيد انطلق أبوه
 وهو مسند سببي قد حكم بشيئها المسند اليه يعنى زيد وكذلك في
 قولك ما زيد انطلق أبوه قد حكم بشيئ انطلق أبوه عن زيد .

(و) لكن يصح (لقائل ان يقول) ردا على المصنف وتأييدا
 للمفتاح (لانسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان
 المسند السببي في نحو زيد أبوه منطلق وزيد انطلق أبوه هو) أى
 المسند (منطلق) فقط (أو انطلق) فقط (بالنسبة الى زيد) المبتدأ
 (لا الجملة) أى منطلق مع أبوه الذي هو المبتدأ الثاني في المثال
 الاول وانطلق مع أبوه الذي هو الفاعل في المثال الثاني (التي وقعت
 خبرا للمبتدأ) يعنى زيد في كلا المثالين (وظاهر انه لم يحكم بشيئ
 منطلق) وحده (أو انطلق) وحده (لزيد) بل حكم بشيئ كل واحد
 منهما أى منطلق وانطلق لأبوه وذلك لان الانطلاق في المثالين صادر
 منه لامن زيد وذلك واضح لا يحتاج الى البيان (لكن هذا) الذي
 يصح ان يقوله القائل حسبما بيناه (غير مفيد) للرد على المصنف
 وتأييد المفتاح (لان الجملة) يعنى أبوه مع منطلق في المثال الاول
 وانطلق مع أبوه في المثال الثاني .

(الواقعة خبرا للمبتدأ) يعنى زيد في المثالين (قد اسندت) هذه
 الجملة (اليه) أى الى المبتدأ أى زيد في المثالين (ضرورة) كما
 ثبت في النحو واذا كان كذلك يصدق التفسير المذكور على المسند السببي
 فيلزم دخوله في ضابطة الافراد مع كونه جملة فلا بد من العدول كما

فعله المصنف .

(و) انما قلنا ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ قد استندت الى المبتدأ ضرورة لانه اي السكاكي (قد فسر الاسناد الخبري في كتابه) المفتاح (بانه) اي الاسناد الخبري (الحكم بمفهوم وهو) اي الحكم (اما بشروطه) اي المفهوم الاول (له) اي للمفهوم الثاني (او باتفائه) عنه ضرورة فلا بد من الحكم بشروط مفهوم انطلق ابوه (وابوه منطلق (لزيد بمعنى انه) اي زيد (ثبت له هذا الوصف وهو كونه) اي زيد (منطلق الاب غاية ما في الباب انه) اي منطلق الاب .

(وصف اعتباري) لزيد لاحقيقى قال في الفن الثاني الصفة الحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافى الذي لا يكون متقدرا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقدرة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الثاب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى ينحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبى كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيىء تصويرى وهى محض افتهى .

وقال بعض المحشين هناك معرفة هذا تتوقف الى مقدمة وهى ان الشيء الموجود لا يخرج عن احد احوال ثلثة لانه اما ان يكون وجوده في الخارج اى يكون الخارج ظرفا لوجوده كزيد او يكون الخارج ظرفا له لا لوجوده كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار فانها

ج ٤

فإنها ثابتة في الخارج سواء اعتبرت أو لم تعتبر وأما أن يكون وجوده في الاعتبار وهو الذي لا يتحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل فإن اعتبره كان موجودا كالصورة الموجودة الشبيهة بالمخلب أو الناب الممتدة وكتصور بحر من زبيق وبحر من نار موجه الذهب إذا علم بهذا فنقول قد يطلق الحقيقي على ما يقابل الإضافي كما في صنع المصنف فيشمل الحقيقي على هذا الاصطلاح الموجود في الخارج والموجود في الاعتبار وقد يطلق الحقيقي باستعمال آخر على ما يقابل الاعتباري فهو بهذا الاعتبار يخص من الاستعمال الأولى انتهى .

وانما اطيننا الكلام ههنا ليعلم أن المراد أن الوصف الاعتباري ههنا الاعتباري الإضافي أي النسبي لا الاعتباري المحض الذي مثلوا له بالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب الممتدة أو تصور بحر من زبيق وبحر من نار موجه الذهب ضرورة كون متعلق الاب من قبيل كون الشيء مطلوب الوجود أو المدم وكإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس لامن قبيل الصورة الوهمية وتصور البحرين المذكورين وإذا عرفت ذلك فلنرجع إلى ما كنا فيه (فلو أراد) السكاكي (ههنا) أي في بحث أفراد المسند (الثبوت) أي ثبوت المفهوم (بالفعل) أي في أحد الأزمنة (حقيقة) بحيث يكون المسند من الأوصاف الحقيقية للمسند إليه بأن يكون أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية (لا تقتض) تعريف الأفراد أي ضابطة أفراد المسند أو تعريف الاسناد الخيري .

(بكثير من المسندات العقلية الاعتبارية) نحو زيد صديق عمرو وبكر عدو خالد فإن الصداقة والعداوة وإن كانتا مما لا يتحقق في

الخارج لكنهما ليستا من الامور الحقيقية التي يشار اليها حسا بل هما من الامور الاعتبارية الإضافية التي تكون متعلقا بشيئين فلا بد من القول بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد (واذا كان المجموع) اي مجموع انطلق ابوه (مستندا فعليا) لزيد .

(فقد بطل) ما يفهم من المفتاح في ضابطة افراد المستند وهو قوله (ان كون المستند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده) اي افراد المستند فصح عدول المصنف عما في المفتاح .

(وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هنا) اي في بحث افراد المستند (ان المستند في زيد منطلق ابوه فعلى) يعنى يكون مضمومه محكوما به بالثبوت للمستند اليه اعنى زيد (بخلافه) اي بخلاف المستند (في زيد ابوه منطلق) فان المستند فيه ليس بفعل بل سببي (ثم استدلال على ان المستند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به) اي المستند (في زيد منطلق ابوه هو المفرد) يعنى منطلق وحده (بخلاف) المحكوم به في (زيد ابوه منطلق) فان المحكوم به فيه هو مجموع ابوه منطلق ومعاوم ان المجموع جملة (وهذا) الاستدلال الذي ذكره في المثال الاول اعنى منطلق ابوه (خبط ظاهر لان اللازم بما ذكره) في هذا الاستدلال (ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة) وهو كذلك عند المحققين .

(و) اكن (لا يلزم منه) اي من عدم كون منطلق مع ابوه جملة (ان يكون المستند هو منطلق وحده) بل هذا كما قال المحشى امر عجيب اذ بعد القول بان المستند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المستند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى

المعتبر في الفعل بل لايه .

(والظاهر ان مراد السكاكي ان المستند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في) بحث المستند (الفعلي) وامثله (مثالا من هذا القبيل لانه لحقائه اولى بان يمثل له) وسنذكر الامثلة التي ذكرها السكاكي في الفعل بعيد هذا لتعرف انه لم يورد فيه مثالا من هذا القبيل .

(وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت نريد) ليكون مستندا فعليا كما زعمه الفاضل في شرح المفتاح (بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض) اي استقلال بالرأي من دون مستند صحيح قال في الصباح تحكم في كذا فعل ماراء انتهى .

(ثم المذكور في قسم النحر من المفتاح) ما حاصله (ان نحور رجل كريم وصف فعلى ونحور رجل كريم اياته وصف سببي) واما عين عاني قسم النحر من المفتاح فهذا نصه :

ثم ان المعرب في قبوله الاعراب على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبله الا بعد ان يكون غيره قد قبله والثاني ان لا يكون كذلك والوجه الاول من النوع الاسمي خمسة اضرب تسع التوابع وهي صفة وعطف بيان ومعاطف بحرف وتأكيد وبدل .

فالصفة هي ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله تخصيها له في المنكرات وتوضيحا في المعارف وربما جاءت لمجرد الثناء والتعظيم كالصفات الجارية على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير او للتأكيد كنحو امس الدابر ومن شأنها اذا كانت فعلية وهي ما يكون مفهومها ثابتا للمتبوع ان تتبعه في الافراد والتثنية والجمع

والتعريف والتذكير والتأنيث والتذكير كما تتبعه في الاعراب واذا كانت سببية وعن ما يكون مفهومها ثابتا لما بعدها وذلك متعلق لمقبوعها ان لا تتبع الا في الاعراب والتعريف والتذكير انتهى .

(وعلى هذا كان القياس ان يجعل) السكاكى (نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكته) اي السكاكى (لم يقل به) اي لم يقل بان نحو زيد منطلق ابوه مسند سببي (ففي الجملة عبارة المصنف) في ضابطة افراد المسند (اوضح) من عبارة المفتاح في تلك الضابطة وذلك لدخول نحو المثال المذكور في تلك الضابطة في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح .

(ثم اورد صاحب المفتاح) في ضابطة افراد المسند (بعد تفسير المسند الفعلي) بالتفسير الذي تقدم في اول المبحث ووصيناك بحفظه (امثلة) ذكرت هناك وكان (منها الكثر من البريئين وفي الدار خالد وقال) بعد المثال الثاني (اذ التقدير) عبارة المفتاح اذ تقديره (استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين) الذين اشار اليهما ابن مالك بقوله :

واخير واظرف او حرف جر ناوين معنى كائن او استقر (واعترض عليه) اي على صاحب المفتاح (المصنف) في الايضاح (بان الظرف) يعنى يستين في المثال الاول وفي الدار في المثال الثاني (اذا كان مقدرا بجملة) يعنى استقرا وحصل (كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى) فلا يصدق عليه اي على الظرف في المثالين ضابطة افراد المسند فكيف يعثل بالظرف المذكور لافراد المسند وانما قلنا ان الظرف حينئذ جملة ويحصل التقوى (لان خالدا) في المثال

ج ٤

الثاني (مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتمادا لظرف على شيء)
هذا إشارة الى ما في الرضى ونحن نذكره بطوله لما فيه من فوائد
تنفعك فيما يأتى قال في بحث المبتدأ والخبر وادعى بعضهم انه يجمع
عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدأ اوذى حال
او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقوية
بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت
بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة
لا صريح المصدر واما قوله :

بحقنا بنى ابناء سلمى بن جندل تهديكم اياى وسط المجالس
فلا اعتماد الظرف قبل انما عمل في ان بلا اعتماد اشبهها بالمضمر
في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر
مقدم على مبتدئه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل
فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر

وعند الكوفيين والاعفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتوضحه
معنى الفصل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك
لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرد اكان او جملة فيوجبون
ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الماعية لئلا يتقدم
الضمير على مفسره وليس بهيى لان حق المبتدأ التقدم فانه ضمير متاخر
تقديره كما في ضرب غلامه زيد واما الاعفش فلا يوجب ذلك بل
يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه
لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فاعلا ايضا وله في
جواز عمل الظرف قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من

الصفة وثبوت الاجتماع على جواز نحو في داره زيد يصح تقديم
الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر انتهى .
(وأشار الفاضل في الشرح) اي في شرح المفتاح (الى الجواب)
من اعتراض المصنف .

(بان المثال الاول) يعنى الكر من البرهستين (مبنى على ان
الطرف) اي هستين (مقدر باسم الفاعل لا بالفعل) فليس مقدرا
بجملة (والمثال الثاني) يعنى في الدار خالد (مبنى على) ما تقدم
في كلام الرضى من (مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في
عمل الطرف الاعتماد على شىء) فلا يرد ما اعترضه المصنف على
صاحب المفتاح .

(ثم قال) الفاضل الشارح (وانما قيد) صاحب المفتاح (المثال
الاخر) يعنى في الدار خالد (بقوله اذ تقديره استقر فيها او حصل لانه لو قدر
بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب) لان مستقرا
ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ تكرة من دون مسوغ وان جعل خبرا
يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس هنا شىء اخر مقدر فتأمل .

(وجميع ذلك) اي اعتراض المصنف على المفتاح وجواب الفاضل
عنه (خروجا) لان مبداهما ان يكون الامثلة التي منها هذان المثالان
للمسند المفرد .

(و) ليس كذلك اذ (لم يقصد السكاكبي الا ذكر امثلة المسند
الفعلى ايضا حاله تسوية) اي تفسير المسند الفعلى (مفردا كان) ذلك
المسند (او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا) اي في بحث المسند
الفعلى (مثالا) وذلك (لان) المسند (المفرد اما اسم او فعل وكل

ج

منهما مذكور) في المفتاح في محله (بأمثله واغراضه) وقد ياتى في هذا الكتاب ايضا مثال كل واحد منهما والفرض منه عنقريب عند قوله واما سكونه اي المسند فعلا فللمتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة الخ .

(فيكون التمثيل) لكل منهما (هنا) اي في بحث المسند الفعلي من المفتاح (ضايحا ولذا تركه المصنف ايضا) لما قلنا من انه ياتى مثال كل واحد عنقريب (ويدل على ما ذكرنا) اي على ان السكاكى لم يقصد الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا لتفسيره مفرد اكان او جملة (انه) اي السكاكى (بعد ما فرغ من الامثلة) اي امثلة المسند الفعلي ايضا لتفسيره .

(قال) بعد ذلك (وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده انها) اي الامثلة التي ذكرها لتفسير المسند الفعلي وايضا (امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها) اي الامثلة (عن هذا الكلام) اي عن قوله وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند اليه (لانه) اي الشأن (قد وقع منه في ضابطة الافراد) اي افراد المسند (منه) اي من السكاكى (ذكر) شيئين احدهما ذكر (الفعلي و) الاخر (ذكر التقوى فتوسط امثلة الافراد) لو كانت الامثلة الافراد على ما توهم (بين تفسيريهما لايكون مناسباً) اذ المقصود من ذكر الامثلة ايضاح المحلل فالمناسب ان تذكر بعد الفراغ عن تفسير كل ما وقع في الضابطة لا في الوسط وبعبارة اخرى قد تقدم في الדיباجة ان الامثلة هي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد فالمناسب بل يمكن

ان يقال ان الواجب ان تذكر بعد بيان القواعد وتوضيحها بتفسير كل ماوقع فيها من الاجناس والفصول ثم تذكر تلك الامثلة لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد فالمناسب بل يمكن ان يقال ان الواجب ان تذكر بعد بيان القواعد وتوضيحها بتفسير كل ماوقع فيها من الاجناس والفصول لان الامثلة انما تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى العقول (وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام) وذلك لا يحصل الا بتوفيق من الله الملك الملام .

قال في المختصر ان السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ماهو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المستند في نحو زيد قام مستندا فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مستندا سببيا ونسبنا بما لا يخلو عن صهوبة وانغلاق فامدا اكتفى المصنف في بيان المستند السببي بالمثل .

وقال (الفراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق) اتقى .
والى ذلك اشار بقوله (لم يفسره) اى لم يعرفه تعريفا متعارفا عنداهل الميزان وهو ذكر مركب تقييدى يحصل به العلم بما هيءة المعرف او امتيازها عن جميع ما عداها (لاشكاله) اى التفسير (وتسمى ضبطه) بحيث يحصل من التفسير احد الامرين والا فقد ثبت في محله ان التمثيل للشيء تعريف له بالمماثلة كما اشار اليه السيوطى بقوله ان من عادة الناطم اعطاء الحكم بالمثل فقوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمثل واما تفسير صاحب المفتاح الذي لا يخلو عن صهوبة وانغلاق فسياتي نقله بعيد هذا .

ج

(وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه)
 كما مثل بالجملة الاسمية اعنى قوله زيد منطلق ابوه (ويمكن ان
 يفسر) المسند السببي من دون ان يكون فيه اشكال وتفسير او صهيوية
 واغلاق (بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك
 العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به) اى بقوله جملة
 (نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد) لاجملة .

(و) خرج بقوله علقت على المبتدأ بعائد (نحو قل هو الله احد)
 اى خرج جملة الله احد (لان تعليقها) اى تعليق جملة الله احد
 (على المبتدأ) اى على هو (ليس بعائد) هذا اذا قلنا بان هو ضمير
 شائب .

لفظة هو مبتدأ وجملة الله احد خبره ولا تحتاج الى عائد لانها
 عين المبتدأ فى المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اى الشان
 والقصة الله احد واما اذا قدر لفظة هو ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد
 لان الخبر حيثئذ هو لفظة الله فقط لانه لما قال المشركون صف لنا ربك
 فنزلت هذه السورة المباركة ولفظة احد خبر بعد خبر واجاز الزمخشري
 ان يكون بدلا من الله او خبر مبتدأ محذوف اى هو احد .

وقال ابو البقاء فى تفسيره انه يحتمل ان يكون الله بدلا من هو
 واحد خبر هو وكيف كان ففي تعليل خروج قل هو الله احد بان تعليقها
 على المبتدأ ليس بعائد نظر واضح يظهر وجهه من قوله بعيد هذا والعائد
 اعم من الضمير وغيره فتأمل .

(و) خرج بقوله بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في
 تلك الجملة (نحو زيد قام و) نحو (زيد هو قائم لان العائد) الى المبتدأ

في جملة الخبر في كل واحد من المثالين (مستند إليه) وذلك واضح لا يحتاج الى البيان (ودخل فيه) أى في تفسير المستند السببى للجمل التي يكون العائد فيها غير مستند إليه في تلك الجمل بأن يكون مجرورا او منصوبا (نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته) لان جملة الخبر في جميع هذه الامثلة علقفت على المبتدأ بعائد ليس ذلك العائد مستندا اليه في تلك الجملة .

(و) دخل فيه ايضا الجملة التي فيها عدم يدخل فيه المبتدأ المنصوح الابتداء (نحو) جملة انا لا نضيق اجر من احسن عملا في (قوله تعالى :

ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا ننزع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل) .
الناسخة الابتداء كالامثلة المتقدمة (او بعدها) كهذه الآية (والعائد) في جملة الخبر (اعم من الضعيف وغيره كما قال السيوطي في شرح قول ابن مالك .

ومفرد آياتى وهاتى جملة حاوية معنى الذي سبقت له وهذا نصه : وهو اما ضمير موجود كزيد قام ابوه او مقدر كالير قفيز بديرهم أى منه او اسم اشير اليه نحو ولياس التقوى ذلك خير ويعنى عن الرابطة تكرار المبتدأ بلفظه كالحاقة مالحاقة او عموم في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية .
(فان قلت ما الحكمة في جعل الرابط للمجملة الواقعة خبرا اعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا او صفة قلت

ج

قد اجيب عن ذلك في بعض عواشي التوضيح بانه لما كان الاخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب ان يكون رابعها اعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب ان ياتي على انهاء مختلفة انتهى .

ولكن لا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها بما لادليل عليه (فعلى هذا) التفسير (المسند السبي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدئ) الى هنا كان الكلام في التفسير الذي اختاره الفتازاني (وقال صاحب المفتاح) في تفسير المسند السبي وقد تقدم انه لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلا بد في بيان ذلك من تقديم مقدمة فنقول : ظاهر تفسيره كما يصرح به الفتازاني ان المسند السبي قد يكون مفردا واقعا جزء جملة صغرى تكون من قبيل الصفة بحال متعلق الموصوف وقد يكون مجموع تلك الجملة مسندا سببيا والذي يدل عليه مجموع كلام المفتاح هو ان المسند السبي دائما يكون تلك الجملة .

قال ابن هشام الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدئ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام .

وقال ايضا ما فسرته به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وتبين ان كما تكون مصدرية بالمبتدئ تكون مصدرية بالفعل نحو ظفنت زيد ايقوم ابوه انتهى .

واذا عرفت ذلك فأعلم انه قد يكون الجملة الصغرى اسمية فيكون في الكلام مبتدئان مبتدء للذكرى ومبتدء للصغرى وقد تكون فعلية فيكون في الكلام مبتدء واحد فأشار صاحب المفتاح الى الاولى بقوله (هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه) اي على مفهوم المسند (بانه) اي مفهوم المسند (ثابت للشيء الذي بنى عليه ذلك اي جعل خيرا عنه) فالمراد من الشيء الذي بنى عليه ذلك المسند هو المبتدء في الجملة الصغرى . (او) مع الحكم على المسند بانه (متنفذ عنه) اي عن الشيء الذي بنى عليه ذلك المسند .

وفي كلتا الصورتين اي صورة كون مفهوم المسند ثابتا وصورة كونه منفيا يكون ذلك المفهوم (المطلوب التعلق) اي يكون المطلوب من مفهوم المسند تعلقه (بغير ما) اي بغير مبتدء (بنى عليه ذلك المسند) حاصله ان يكون الجملة الصغرى من قبيل الصفة بحال متعلق بالموصوف وتكون فيها سبب ويأتى المراد من السبب بعيد هذا سواء كان ذلك التعليق المطلوب (تعلق الثبوت لذلك الغير بنوع ما) اي بان يكون في الجملة الصغرى شيء له تعلق وارتباط بالمبتدء في الجملة الكبرى بان يكون مائي الصغرى ابا للمبتدء في الكبرى او اخاه او غلامه ونحو ذلك مما يمد في العرف من متعلقاته (او تعلق نفى عنه بنوع ما) حسبما يبيناه .

وأشار الى الثانية اي الى كون الجملة الصغرى فعلية بقوله (او يكون المسند) في الجملة الصغرى (فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليق ذلك المسند) الذي في الصغرى (على ما قبله بسبب ما) .

قال الميرزا أبو طالب في أول باب الاشتغال اطلقوا السبب على
المضاف الى ضمير الشيء لان هذا المضاف بسبب تلك الاضافة سبب
لتصور هذا الشيء مرة اخرى وقد يطلق عليه السبب لان ذكر ذلك
الشيء سبب لصحة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون
الاطلاقان باعتبار ان المراد بالسبب والمسبب طرفا النسبة وبالنسبة التي
يصيران بها سببا ومسببا نفس النسبة فان كلا من الطرفين باعتبار
انصافه بالنسبة صار سببا للآخر باعتبار انصافه بها فانهم انتهى .

(فاول) اي ما كانت الجملة الصغرى فيه اسمية (نحو زيد
ابوه منطلق فان مفهوم) المسند يعنى (منطلق) في الجملة الصغرى
(مع الحكم عليه) اي على المسند يعنى منطلق (بثبوته) اي ثبوت
منطلق (لمبتدئه اعنى ابوه قد علق) ذلك المضموم (يزيد) الذي هو
مبتدئه في الجملة الكبرى (بالاثبات له) اي لزيد (وزيد غير ما) اي
غير مبتدئه (بنى منطلق عليه لان معناه) اي معنى ما بنى (ما جعل
مبتدئه وواقع منطلق مثلا خيرا عنه) وقد قلنا ان ما جعل مبتدئه في
الجملة الصغرى انما هو ابوه لازيد فزيد غير ما بنى عليه منطلق .

(فخرج من هذا القسم) اي من القسم الذي يكون المسند السببي
جملة اسمية صغرى (نحو زيد منطلق ابوه او) زيد (انطلق ابوه)
حاصله انه خرج من هذا القسم نحو منطلق في المثال الاول ونحو
انطلق في المثال الثاني لان اللازم في هذا القسم كما اشرنا اليه انما
ان يكون في الكلام مبتدئان مبتدئه في الكبرى ومبتدئه في الصغرى
وظاهر ان في هذين المثالين ليس الامتدئه واحد والى ذلك اشار بقوله
(لان مجرد اسم الفاعل) يعنى منطلق في المثال الاول (او الفاعل)

يعنى انطلق في المثال الثاني (ليس بمعنى على شيء) اي ليس مجرد اسم الفاعل في المثال الاول او الفعل في المثال الثاني خيرا عن مبتدئه اخر غير المبتدئه الذي يكون مجرور اسم الفاعل مع فاعله او الفعل وفاعله خيرا عنه وقد قلنا ان اللازم في هذا القسم ان يكون في الكلام مبتدئان اولهما في الكبرى ومعلق عليه للمستند اليه في الصغرى وثانيهما في الصغرى ومبنى عليه للمستند اليه فيها ومعلوم ان المثالين ليس كذلك فتدبر جيدا والى بعض ما بيناه اشار بقوله (لما عرفت من تفسيره) اي من تفسير ما بنى عليه اذ قلنا ان معناه ما جعل مبتدئه واوتمتع منطلق مثلا خيرا عنه .

(والثاني) اي ما كانت الجملة الصغرى فيه فعلية (نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل استند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمر بالاثبات) وكذا نحو عمرو ما ضرب اخوه فان ضرب فعل استند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالنفي (لكون الاخ) في الصورتين متعلقا به (اي بعمرو) ومضافا الى ضميره فالمستند السببي (عند صاحب المفتاح) كما تبينناك في صدر المبحث

قسمان :

الاول : ما كانت الجملة الصغرى فيه اسمية واليه اى الى القسم الاول اشار بقوله ان يكون مفهوم المستند مع الحكم عليه الخ .
والثاني : ما كانت الجملة الصغرى فيه فعلية نحو عمرو ضرب اخوه حسبما مر بيانه انفا .

(و) ذلك لان يكون في (قوله) اي قول صاحب المفتاح (او يكون المستند فعلا منصوبا) لانه اي يكون (معطوف على) يكون في

قوله (يكون مفهوم المسند) الخ .

والحاصل ان قوله اويكون المسند فعلا الخ اشارة الى القسم الثاني .
(وقد توهم بعضهم ان المسند السببي) عند صاحب المفتاح انما
(هو القسم الاول فقط) الذي اشار اليه بقوله هو ان يكون مفهوم
المسند مع الحكم عليه الخ .

(و) ذلك لانه قد توهم هذا المتوهم (ان قوله) اي قول صاحب
المفتاح (اويكون) المسند فعلا الخ . ليس منصوبا حتى يكون معطوفا
على قوله ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه الخ بل هو اي قوله
يكون المسند فعلا الخ (مرفوع معطوف على) ما قبل هذا الكلام وهو
(قوله اذا كان) المسند سببيا .

(في قوله واما الحالة المقنضية لكونه) اي المسند (جملة فهي اذا
اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا) فتوهم هذا المتوهم ان
قوله او يكون المسند فعلا الخ عطف على قوله او اذا كان المسند سببيا
(ولا يخفى انه) اي القول بان قوله او يكون المسند فعلا عطف على
قوله اذا كان المسند سببيا (سببا) ظاهر (ولا) اي وان لم يكن هذا
القول سببا (لكان المناسب) توافي الفعلين المتعاطفين وهو (ان
يقول) في المعطوف (او اذا كان المسند فعلا) كما قال في المعطوف
عليه اذا كان المسند سببيا (اذ لا وجه) في المعطوف (للعدول) من
الفعل الماضي (الى) الفعل (المضارع و) كذلك (ترك لفظ اذا في)
الا بعد اي قوله فهي اذا اريد تقوى الحكم مع انه اي الا بعد
اثنى قوله او يكون المسند فعلا (موضع الالتباس) كما ترى (مع
رعايته) اي لفظ اذا يعني اثباته (في الاقرب الذي لا الالتباس فيه

اعنى قوله اذا كان المسند سببياً (فالحق ان المسند السببي كلا القسمين لا القسم الاول فقط .

(ثم الظاهر من لفظ المفتاح) يعنى قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم الخ .

(ان المسند السببي في زيد ابوه متطلق هو منطلق) وحده لا يجموع الجملة الصغرى (و) كذلك (في عمر وضرب اخوه هو ضرب) وحده لا يجموع الجملة الصغرى فالمسند السببي في الصورتين مفرد .

(و) بعبارة اخرى ان الظاهر من لفظ المفتاح المنقول انما (انه) اي المسند السببي (قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه) المنقول انما ولا في غيره (ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب) دائما (ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب) دائما (ان يكون مسند ذلك الكلام جملة) تسمى في النحو صغرى سواء كان اسمية او فعلية حسبما بيناه مفصلاً (وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة) صغرى (وقعت مسنداً الى مبتدئه) في جملة كبرى .

الى هنا كان الكلام فيما يفهم من ظاهر لفظ المفتاح . (و) لكن ظاهره غير مراد فالاحسن نقل كلام المفتاح بتعامة ليتضح حقيقة مراده قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب كقوله انا عرفت وانت عرفت وهو عرق او زيد عرق كما سيأتيك تقرير هذا المعنى قولك بكر يشكر ان تعطه او بكر ان تعطه يشكر لما عرفت من ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية

٤٣

مقيدة بقيد مخصوص وكقولك خالد في الدار او اذا كان المسند سببياً وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما كقولك زيد ابسوء انطلق او منطلق والبر الكر منه بستين .

او يكون المسند فعلاً يستدعي الاستناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطالب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لاشيئاً متعللاً بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كريم لسر نطلعك عليه انتهى . واذا تأملت انت في مجموع هذه العبارة تعرف انه (يمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون) مفهوم المسند مع الحكم عليه الخ (مضافاً) الى ان يكون (محذوفاً) و (هو) اي المضاف المحذوف .

لفظة اذا او لفظة وقت كما يصرح به التفتازاني او غيرهما مما يدل على الزمان (و) حينئذ (ضمير هو) في قوله هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه الخ (عائد الى المسند السببي) المدلول عليه بقوله او اذا كان المسند سببياً (او) عائد (الى) نفس قوله اذا كان المسند سببياً والمعنى (اي معنى قوله في بيان المسند السببي) ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببياً وقت كونه كذا (اي وقت كون مفهوم المسند مع الحكم عليه الخ او وقت كون مفهوم المسند مع الحكم عليه الخ او وقت كون المسند فعلاً الخ (وحينئذ يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه) الذي نقلناه بطوله (وهو) اي الماخوذ من مجموع كلامه (نفس الجملة)

الصغرى اى مجموعها (~~ص~~كما ذكرنا اولا) لاما يفهم من ظاهر لفظ
الفتح من ان المسند الي هو متعلق وحده او ضرب وحده على
ما تقدم بيانه انما هذا ما تقرر عندي في شرح هذا المقام العويص ولا
اظن ان تجد عند غيرى عافيه عويص وهذا من فضل ربي انه ذو
الفضل العظيم .

(واما كونه اى كون المسند فعلا فالتشديد للمسند باحد الازمنة
الثلاثة اعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذى يتربى) اى ينتظر (وجوده بعد هذا الزمان) اى
زمان تكلمك .

قال في شرح التصريف المشهور ان المستقبل بفتح الباء اسم مفعول
والقياس يقتضى كسرهما ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضى
ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكن
الاولى ان يقال المستقبل بكسر الياء فانه الصحيح لان زمان الاستقبال
يستقبل اى يتوجه الى جانب الحال والاستقبال التوجه فاذا كان متوجها
موصوفا بالتوجه فهو مستقبل بكسر الياء لامستقبل بفتح الياء والالزم
ان يكون متوجها اليه وليس كذلك لان المتوجه اليه هو الحال ومن
هنا قبل ان الماضى متأخر عن الاستقبال لانه متوقف على الاستقبال
فتأمل لتعرف حقيقة الحال والتوجيه الاول لا يخلو من حُرْزَة اخرى .
(والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واولى المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وقراخ كما يقال زيد يعلى والحال ان بعض صلواته ماض
وبعضها باق فيجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في
الحال) من هنا قيل ان الحال الحقيقي لا وجود له لان الحال مركب من

ج

اجزاء بعضها اخر الماضي وبعضها اوائل المستقبل واما الماضي والاستقبال فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لاجزائهما لحيلولة الحال بينهما كما قال الشاعر :

ما فات مضى وما ياتيك فاقب قم فاغتنم الفرصة بين العدمين
وليعلم ان الحاكم في كون شيء في الحال هو العرف لا غير فان
تعيين مقدار الحال مفروض اليه بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار
مخصوص يقال يا كل ويمشي ويهيج ويكتب القران ويجهاد الكفار
ويهد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمته .

قال بعض الاعلام في هذا المقام ان كلام التفتازاني في بيان الحال
غير مفيد ولا تام لان اواخر الماضي يكون ماضيا قطعا واوائل المستقبل
يكون مستقبلا قطعا فلا يتحقق على هذا التقدير زمان الحال .

ولكنه مردود بان الجزء الاخير من الماضي وان كان ماضيا والجزء
الاول من المستقبل وان كان مستقبلا الا انه لم يجعل الحال عبارة عن
احد الجزئين فقط بل عن المجموع المركب من الجزئين والمجموع المركب
من الماضي والمستقبل لا يكون ماضيا ولا مستقبلا فلا بد ان يكون حالا
نعم في كلامه مساححة ظاهرة لان الحال على مذهب الحكماء القائلين
بوجود الزمان نهاية الماضي نظرا الى جانبيه وبداية المستقبل نظرا الى
جانبه فان له اتصالا بالجزئين فحينئذ يكون الحال جزء واحدا غير
منقسم متصلا بجائتي الماضي والمستقبل لاجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والى ما حققنا ينظر كلام
من قال بان الحال عرض محل في الزمان حلول النقطة في الخط فانه
غير منقسم مثله واما المتكلمون فلا وجود للزمان عندهم بل هو عندهم

أمر موهوم بحسب فالحال عندهم موهوم في موهوم : تحقيق الحق من المذهبين في شروح التجريد ومن الله الهداية والتسديد .

(على اخصروجه) لأن الفعل بصيغته وهيئته دال على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إل قرينة تدل على ذلك كما بين في النحو (بخلاف الاسم) وإن كان مشتقا (نحو زيد قائم أمس أو الآن أو غدا فإنه يحتاج) في الدلالة على أحد هذه الأزمنة الثلاثة (إلى انضمام قرينة) لفظية كما مثلنا أو غيرها من القرائن العقلية والحالية . فإن قلت قد سبق في الباب الثاني عند قول الخطيب ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي أنه لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند لاكثرين من النحويين والاصوليين وحيث لا فرق بين الفعل وما هو من قبيل اسم الفاعل والمفعول من المشتقات .

قلت قد أجيب عن ذلك مرة بأن معنى كون اسم الفاعل وما هو من قرينه من المشتقات حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحاصل في الزمان الحال وإلى ذلك أشار الهروي في الآية بقوله في بعد المشتق أن المراء بالحال في عنوان المسئلة هو حال التلبس لأحال النطق ضرورة إن مثل كان زيد ضاربا أمس أو سيكون غدا ضاربا حقيقة إذا كان متلبسا بالضرب في أمس في المثال الأول ومتلبسا به في الغد في الثاني فجزى المشتق حيث كان يلحظ حال التلبس وإن مض زمانه في أحدهما ولم يأت بعد في الآخر حقيقة بلا خلاف إلى آخر ما ذكر هناك فراجع إن شئت .

ومرة أخرى بأن الزمان ليس جزء من مدلول اسم الفاعل ونحوه

ج

واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو (كما قلنا انفا) بصيغته يدل عليه) واليه يشير بقوله :

المصدر اسم ماسوي الزمان من مدلولي الفعل كامن من ان وهذا هو المراد من قوله على انخصر وجه كما بينا انفا ولفظة انخصر اسم تفضيل من اختصر يحذف الزوائد وهو من الشواذ كما صرح به السيوطي في ذلك الباب (مع افادة التجدد) اي الحدوث وهو يطلق على معنيين احدهما الحصول بعد ان لم يكن والثاني التقضي شيئا فشيئا فالذي هو لازم لمعنى الفعل بحسب الوضع هو الاول واما الثاني فغير لازم له ولا دلالة له عليه الا بالقرينة وقد جمع التفاضلات بين المعنيين فاشار الى الاول بقوله (الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهرانه غير قار الذات) بمعنى انه لا يجتمع اجزاء بعضها مع بعض (كما بين في شرح التجريد و اشار الى الثاني بقوله بعيد هذا في شرح البيت يحدث منه ذلك شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة وانت خبير بان الجمع بين المعنيين والقول بدلالة الفعل على الاثنين لا يتخلو من نظر فتأمل .

(كقولهم اي قول ظريف بن تميم او كلما وردت عكاظ) على وزن قرأب غير منصرف للعلمية والتانيث باعتبار البقعة ومنصوب بنزع الحافض اي على عكاظ فهو صلة وردت و (هوسوق) مشهور (للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتنشدون) فيه الاشعار (ويتفاخرون) بذكر انسابهم واخلاقهم المستحسنة عندهم وعاداتهم المرغوبة (وكانت فيه) اي في ذلك السوق (وقايح) اي حوادث كالحرب والجدال

والقتال .

قال في الصباح عكاظ وذان غراب سوق من اعظم اسواق الجمالية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن وقال ابو عبيدة هي صحراء مستوية لا جبل فيها ولا علم وهي بين نجد والطائف وكان يقام فيها السوق في ذي القعدة تحوا من نصف شهر ثم ياتون موضعا دونه الى مسكة يقال له سوق بجنة فيقام فيه السوق الى اخر الشهر ثم ياتون موضعا قريبا منه يقال له ذو المجاز فيقام فيه السوق الى يوم التروية ثم يصعدون الى منى والثانيك لغة الحجاز والتذكير لغة تميم انتهى .

(قبيلة) فاعل وردت (بعثوا) اي ارسلوا ووجهوا (الى هريهم) اي مدير امرهم والقائم بسياستهم وذلك لان (حريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر) يضم الاول وكسر الثاني (بذلك وعرف) كذلك وهذا اشارة الى وجه تسميته حريفا وهو دون الرئيس رتبة .

وقوله (يتوسم) حال من العريف وهذا محل الاستشهاد اي كون المسند فعلا للتقيد باحد الازمنة الثلاثة وهو هنا الحال على اخصر وجه مسح افادة التجدد (اي يتفرس الوجوه) اي يتعرف الوجوه (ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم) والتعرف والتامل (شيئا فشيئا) قال في شرح المطالع حال يتاويل متدرجا فهو يتفحص بلاثاويل لا يدخل في شيء من المنصوبات (ويصدر منه لحظة فليحظة يعني ان لي على كل قبيلة جنابة فمعي وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم) وعريفهم للانتقام مني .

(واما كونه) اي كون المسند (اسما فلا فادة عندها اي عدم

ج ٤

التقييد المذكور) يعنى عدم التقييد باحد الاذمنة الثلاثة (و) عدم (افادة التجدد) المذكور (بل لافادة الثبوت) اى تحقق المحمول للموضوع وذلك لعدم التقييد المذكور (و) لافادة (الدوام) وليعلم ان الاول اعنى الثبوت لما كان بحسب اصل الوضع بخلاف الدوام والاستمرار فانه من خارج اعنى القرينة لا بحسب اصل الوضع قال (لاغراض يتعلق بذلك) اى بافادة الثبوت مع الدوام ويحتمل قويا ان يكون ذلك اشارة الى الدوام فقط لانه كما قلنا يحتاج الى قرينة خارجية كما (اذا كان المتكلم) فى مقام المدح او الذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت) ككون الغرض التوصيف بكثرة الجود (كقوله) اى قول نصر بن جوية او جوية بن نصر حكما فى بعض الحواشي (لا يالقب الدرهم المضروب صورتنا وهمسو) اى الصرة جمعها كما فى المصباح حرد مثل غرفة وغرف وهو (ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى الانطلاق) من الصرة (ثابت له) اى الدرهم (دائما) من غير اعتبار تجديده وحدوثه فى احد الاذمنة الثلاثة فقط ولو قال ينطلق اناد تجدد الانطلاق المذاني لغرضه التوصيف بكثرة الجود ودوامه واما قوله ولكن يمر عليها فلدفع خلاف المقصود واستدراكه وهو ان عدم الالفه ليس بسبب انتفاء حصول جنس الدراهم بل بسبب التصديق على الفقراء والمساكين واهل الحاجة يدل على ذلك قوله قبل هذا .

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرف الخيرات تسترق
فالتعبير بقوله منطلق للاشارة بان انطلاق الدراهم من الصرة امر
ثابت دائم لا يتجدد وان الدراهم ليس لها استقرار مافى الصرة وهذا

مبالغة في مدحهم بالكرم وفي قوله لكن يمر عليها تكميل لهذا المعنى
فالأحسن حيث أنه نصب الدرهم المضروب على أن يكون مفعولا لقوله
لا يالف ليكون عدم الالف من جانب الصرة وإن كان المشهور نصب
الصرة على أنه مفعول لقوله لا يالف .

وأعلم أنه لما كان كلام الخطيب بظاهره أن الثبوت والدوام كلاهما
يستفاد من الفعل بحسب أصل الوضع وكان الحق خلاف ذلك إذ
الدوام إنما يستفاد من القرائن الخارجية حسب ما بيناه استشهد على
ذلك بكلام الشيخ لكنه نقله بالمعنى .

(قال الشيخ عبد القاهر) في الفصل الذي يذكر فيه فروق الخبر
ما حاصله أن (المقصود من الاخبار) عن الشيء (هو الاثبات المطلق)
من غير اشماع بزمان ذلك الثبوت (فينبغي أن يكون) الاخبار (بالاسم
وإن كان الغرض) والمقصود من الاخبار عن الشيء (لا يتم إلا
بالاشماع بزمان ذلك الثبوت فينبغي أن يكون) الاخبار (بالفعل
وقال أيضاً) في ذلك الفصل (موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء
للشيء من غير احتشاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في
زيد منطلق لاكثر من اثبات الاتحلاق فعلاً) أي عملاً وشغلاً (له)
أي لزيد (كما في زيد طويل وعمر قصير) فكما لا يقصد هنا إلى
أن تبدل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجيههما وتثبيتهما فقط
وتقضى بوجدهما على الإطلاق كذلك لا تعرض في قولك زيد منطلق
لاكثر من اثباته لزيد .

وبعبارة أخرى إذا قلت زيد طويل وعمر قصير لم يصلح مكانه
يطول ويقصر وإنما تقول بطول وقصر إذا كان الحديث عن شيء

يزيد وينمو كالشجر والنبات والحيوان ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول
أو يحدث فيه القصر وإلى ذلك يشير بقوله (وأما الفعل فإنه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق أن الانطلاق يحصل منه)
أي من زيد (جزء فجزء وهو يزاوله) أي يعاوله ويعالجه .
قال الطريحي المزاولة المعاولة والمعالجة وتزاؤلوا تعالجوا (ويزجية)
أي يفعلها قليلا قليلا .

قال الطريحي فلان يزجي العيش أي يقتنع بالقليل ويكتفى به انتهى .
ولا يخفى وجه المناسبة بينه وبين ما فسرناه به هنا (وتولوا في
زيد يقوم أنه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى) قولنا هذا (استواء المعنى)
بين الخبرين (من غير افتراق) بينهما (والا لم يختلفا اسما وفعلًا) .
قال في ذلك الفصل مانصه ولا ينبغي أن يفرك أنا إذا تكلمنا في
مسائل المبتدئ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول
في زيد يقوم أنه موضع زيد قائم فإن ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى
فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق فانهما لو استويا هذا الاستواء
لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلاين
أو يكونا اسمين انتهى .

(وأما تقييد الفعل وما يشبهه من أسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك)
يعنى المصدر واسم التفضيل ونحوهما (بمفعول مطلق أو به أو فيه
أوله أو معه ونحوه) أي نحو المفعول (من الحال والتمييز والاستثناء)
والأمثلة لكل واحد من هذه القبول الثمانية واضحة مذكورة في النحو
(قلتربة الفائدة) أي لتربة نائمة الكلام (وتقولونها لان ازدياد
التقييد يوجب ازدياد الخصوص) أي ازدياد التخصيص (وهو) أي

ازدياد التخصيص (يوجب ازدياد الرفع) عن ذهن المخاطب كما يظهر بالنظر الى قولنا شيئا ما موجود والى قولنا فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا لغرض كذا (الموجب لقوة الفائدة كما مر) بيان ذلك في) بحث (المسند اليه عند قول الخطيب واما تعريفه وليعلم ان ظاهر الكلام في المقام ان تقييد الفعل بمفعول ونحوه يوجب ازدياد فائدة اخرى غير فائدة اصل الفعل والامر في المقام ليس كذلك ولكن ههنا للشيخ كلام بوضح ماهو المقصود من المقام فلا يد من نقله بتمامه ليتضح حقيقة المرام من الكلام في المقام قال في بحث متعلقات الفعل وبما ينبغي ان يحصل في هذا الباب انهم قد اصلوا في المفعول وكل ما زاد على جزئي الجملة انه يكون زيادة في الفائدة وقد يتخيل الى من ينظر الى ظاهر هذا من كلامهم انهم ارادوا بذلك انك تضم بما تزيده على جزئي الجملة فائدة اخرى وينبغي عليه ان ينقطع عن الجملة حتى يتصور ان يكون فائدة على حدة وهو ما لا يعقل اذ لا يتصور في زيد من قولك ضربت زيدا ان يكون شيئا براسه حتى تكون بتعديتك ضربت اليه قد ضمنت فائدة الى اخرى واذا كان ذلك كذلك وجب ان يعلم ان الحقيقة في هذا ان الكلام يخرج بذكر المفعول الى معنى غير الذي كان وان وزن الفعل قد عدى الى مفعول معه وقد اطلق فلم يقصد به الى مفعول دون مفعول وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه كقولك جئتني رجل ظريف مع قولك جئتني رجل في انك لست في ذلك كمن يضم معنى الى معنى وفائدة الى فائدة ولكن كمن يريد ههنا شيئا وهناك شيئا اخر .

فاذا قلت ضربت زيدا كان المعنى غيره اذا قلت ضربت ولم تزد

ج ٤

زيدا (اي لم يقصد الى مضروب مخصوص) وهكذا يكون الامر ابدا
كلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان .

ومن اجل ذلك صلح المجازات بالفعل الواحد اذا اتى به مطلقا
في الشرط ومعدى الى شئ في الجزاء كقوله تعالى ان احسنتم احسنتم لانفسكم
وقوله عز وجل واذا بطشتم بطشتم جبارين مع العلم بان الشرط ينبغي
ان يكون غير الجزاء من حيث كان للشرط سببا والجزاء مسببا وانه محال
يكون الشئ سببا لنفسه قلولا ان المعنى في احسنتم الثانية غير المعنى
في الاولى وانها في حكم فعل ثان لما ساء ذلك كما لا يسوغ ان نقول
ان قمت قمت وان خرجت خرجت ومثله من الكلام قوله المرء باصغريه
ان قال قال بهيمان وان قال قال بهيمان ويجرى في ذلك في الفعلين
قد عديا جميعا الا ان الثاني منهما قد تعدى الى شئ زائد على ما
تعدى اليه الاول ومثاله قرك ان اناك زيد اناك الحاجة وهو اصل كبير
والادلة على ذلك كثيرة انتهى

(ولما كان هنا مظنة سؤال) قال في المصباح المظنه بكسر الظاء
المعلم وهو حيث يعلم الشئ قال النايقة فان مظنة الجهل الشباب .
وقال الطريحي مظنة الشئ بفتح الميم وكسر الظاء موحده وماتقه
الذي يظن كونه فيه والجمع المظنان انتهى .

قيل وانما صار هنا موضع سؤال واشكال بسبب قوله اي الخطيب
ونحوه فلو اقتصر على قوله بمفعول لما كان هنا موضع سوال ولكن فيه
نظر ظاهر لانه لو اقتصر على قوله بمفعول للزم اختصاص تقييد الفعل
وما يشبهه بالتقييد بالمفعول فقط مع انه اعم منه من حيث انه يكون
بنحوه ايضا اعنى الحال والتميز والاستثناء ولهذا قال ونحوه لكن

المتبادر من نحوه ما كان مثله في كونه فضلة فلا موضح للسؤال هنا أصلا فضلا عن الجواب فتأمل .

(وهو) أي السؤال (أن غير كان بما هو نحو المفعول) لأنه من المشبهات بالمفعول وملحقاته .

قال الجامي في أول بحث المنصوبات والمراد يعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حتيقة أو حكما فقال المحدث على قوله أو حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتدوين وغيرهما .

(وتقييد كان به) أي بخبره (ليس لتربية الفائدة إذ لا فائدة في نحو كان زيد) بما هو (بدون الخبر ليكون) مجيء (الخبر لتربيتها) أي لتربية الفائدة وذلك لأن كان هذه ناقصة وإنما سميت ناقصة لأنها كما قال الرضى لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب فلا فائدة فيها بدون الخبر لأنها حريثذ ليست بكلام لأن الكلام عندهم لفظ مقيد كاستقيم .

بخلاف الاعمال التامة فإنها تتم كلاما بدون المنصوب ومن هنا قال ابن مالك وذو النعمان ما يرفع يكتفى (اشارة) الخطيب (إلى) الجواب بقوله (أنه) أي غير كان (مستثنى من هذا الحكم) يعني أن غير كان شبيه المفعول ومندرج في قوله ونحوه لكنه مستثنى عن هذا الحكم لأنه أي غير كان ليس قيدا للفعل أعني كان بل الأمر فيه بالعكس لأن الفعل قيد للخبر .

(فقال والمتريد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا) الفعل يعنى (كان) ونحوه (لأن منطلقا هو نفس المستند) الذي قيد بكان لتربية الفائدة (إذ الأصل) أي أصل كان زيد منطلقا جملة اسمية أعني

(زيد منطلق وفي ذكر كان) اي في دخوله على هذه الجملة (دلالة على زمان النسبة) الحاصلة بين المسند والمسند اليه (فهو) اي كان (قيد لمنطلقا) لانه يدل على ان الانطلاق حاصل لزيد في الزمان الماضي (كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي) فاختيار كان زيد منطلقا على انطلق زيد لاجل افادة الثبوت مع الزمان وكذا يكون زيد منطلقا لكون الجملة في الصورتين كما قلنا في الاصل اسمية لافعلية فتأمل .
(وايضا وضع الباب) اي باب كان واخواته (لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتشبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل) اي كان واخواته وانما قيد بذلك فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا في جميع الافعال الناقصة واما الناقصة فهي لتقرير المذكور (وهو) اي الصفة والتذكير باعتبار الخبر .

(مفهوم الخبر على انها احسن تلك الصفة) يعنى الخبر (متصفة بمعاني تلك الافعال) الناقصة .

(فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالقيام المتصف بالضرورة اي الحصول بعد ان لم يكن) النقص متصفا بالحصول (في الماضي) هذا كله مأخوذ من الرضى بتغير وتقديم وتأخير فراجع ان شئت .

(وهذا) اي الذي ذكره بقوله وايضا وضع الباب الى ها (معنى قولهم) كما في متن الجامع بعدما فرغ ابن الحاجب عن التعريف وتعداد الافعال الناقصة (انها) تدخل على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر فهو زيد منطلق فخرج نحو منطلق زيد وما منطلق زيد كما

في بعض حواشي الجامي فانهما جعلتا اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل كما قال ابن مالك .

و اول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في اسار دان

(لاعطاء الخبر) اي لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اي معنى هذه الافعال (فان للغنى في هذا المثال) اي في صار زيد غنيا (حكم الانتقال) اي الصيرورة من حال الى حال (لانه) اي الغنى (الحالة التي انتقل) زيد من حالة الفقر (اليها) اي حالة الغنى .

والحاصل كما في الجامي انه لما دخل صار على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى واناد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى الحاصل لزيد منتقلا اليه . (وهذا) الذي حكمنا بانه معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها .

(نوع اخر) اي جواب اخر للسؤال المظنون (في تحقيق كون هذه الاخبار) اي اخبار كان واخواته (مقيدة بهذه الافعال) اي بكان واخواته فثبت ان المقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان .

(واما تركه اي ترك التقييد) اي ترك تقييد المستند بالمنعول ونحوه (فلما منع منها اي من تربية الفائدة) والمانع اما قريب بان يكون التقييد غير ممكن وذلك (كعدم العلم بالمقيدات) اي لا يكون المتكلم عالما بالقييد كقولك ضربت من دون ان تقول زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك .

ان قلت كيف جعل عدم العلم مانعا والمانع لا يكون الا وجوديا

وهذا امر عدمي قلنا ان المراد بالموانع هنا المانع اللغوي وهو ما لا يتأتى
تحصيل الشيء معه وجوديا كان او عدميا منا فيا كن اولا وبهذا اندفع
ايضا ما قيل ان المانع من الشيء يكون متافيا له وعدم الدليل بالمقيدات
لا يتناقى الترية وان كانت متعذرة فتدبر .

(او) المانع بعينه وهو ما اذا كان المتكلم عالما بالقييد لكن للتقييد
مانع مثل (عدم الاحتياج اليها) اي الى ترية الفائدة وانما كان
عدم الاحتياج مانعا لما تقدم في الباب الاول من انه اذا كان قصد
المخبر اقادة الحكم او لازمه فينبغي ان يقتصر على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو .

(او حقوق اقتضاء الفرصة) بسبب ذكر المقيدات كقولك اراكبه
السيارة او انطبارة القاصدة للمعج او لزيارة الحسين (ع) وهي في حال
الحركة انا هلتمس للمعج من دون ان تقول في بيت الله الحرام او عند
قبر الحسين (ع) ونحو ذلك (او عدم ارادة) المتكلم (ان يطلع السامع)
اي المخاطب (او غيره من الحاضرين على زمان الفعل) نحو ان تقول
مات زيد من دون ان تقول سنة كذا او شهر كذا او يوم كذا ونحو ذلك
لاغراض تتعلق بعدم الارادة اي باخفاء زمان موته (او) عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على (مكانه) اي مكان الفعل
كقولك المذكور من دون ان تقول في بلد كذا او قرية كذا او مدرسة
كذا ونحو ذلك لاغراض تتعلق بعدم الادارة اي باخفاء مكان موته
(او غير ذلك) من المناهي والقيود الاخر التي لا يريد المتكلم ان
يطلع السامع او غيره من الحاضرين عليها (لاغراض تتعلق به) اي
بعدم الارادة اي بالاخفاء .

(او خوئی) المتكلم من (ان يتصور المخاطب) بسبب ذكر القيد
(ان المتكلم مكثار) أي كثير الكلام فيستهان إذ كثرة الكلام دليل على
البلاهة ولذا قيل ان الرجل إذ أكثر عقله قل كلامه ولنسم ما قيل
بالفارسية .

صراف سخن باش وسخن بیش مگو

چیزی که نهر سبب نواز بیش مگو

(او) خوئی ان يتصور المخاطب ان المتكلم (قادر على التكلم
فيقول منه) أي من هذا التصور (عداوة) ناشئة من الحسادة (وما
اشبه ذلك) المذكور من الموانع التي تقتضي اختصار الكلام كضجرة
وسامة ونحوهما .

(وانما تقييده أي تقييد الفعل) وما اشبهه (بالشرط) اعترض
عليه بانه كان ينبغي ان يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك
التقييد ليجري القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط
في قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الانبي :

بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي وقوله بمعنى اكرمك
وقت مجيئك واجيب بانه لما كان محتاجا الى بسط من البحث اخبره عن
الترك والمراد من الشرط الجملة الشرطية بدون الجواب (نعو اكرمك
ان تكرمني او) نحو (ان تكرمني اكرمك) وانما اني بمثالين اشارة
الى ما يرضى وهذا نصه : واعلم انه اذا تقدم على أداة الشرط ما هو
جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بهجواب له لغذا لان للشرط
صدر الكلام بل هو دال عليه وكالحوض منه وقال الكوفيون بل هو
جواب في اللفظ ايضا لم ينجز ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم

جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجواز اذا تاخر
عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث
المضى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار
في قولك لك مائة الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا
لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط
لانه عندهم يقتضى منه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالموضع
من المقدم اذا ذكرت احدهما ولم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان
يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم
على ادائه لانه لو كان مساويا للجواب لوجب جزؤه ولزم الفاء في انت
مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير
غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل
الاداة كما مر انتهى .

والكلامه تنمة مفيدة جدا ننقله عن قريب .

(فلا اعتبارات وحالات تقتضى تقييده) اي الفل (به) اي
بالشرط (لا تعرف) تلك الاعتبارات والحالات (الا بمعرفة ما بين
ادواته اي حروف الشرط واسماؤه من التفضيل) هذا بيالمان الموصولة
في قوله ما بين فلا تغفل .

(وقد بين ذلك التفصيل) بين الادوات (في علم النحو فليدفع
اليه) اي الى علم النحو ويمكن معرفة بعض ذلك التفصيل في هذا
المعلم ايضا بمراجعة باب الانشاء اذا ذكر الاداة الاستفهام والشرط متعدد
مضى واعتبارا كما صرح به ابن الحاجب في الكافية فتأمل .

(وفي هذا الكلام) اي في قوله واما تقييده بالشرط (تشبيه على

ان الشرط قيد للفعل (او ما اشبهه اي الجزاء (مثل (كون (المفعول ونحوه) قيد للفعل او ما اشبهه هذا اذا كان في الجزاء فعل كالمثال الاتي او ما اشبهه وان لم يكن فيه ذلك نحو ان كان زيد ابنا لعمره فانما يخ له بالتقييد حيث ان الملازمة بين الشرط والجزاء اذا لا تفعل في الجزاء حيث ان ولا ما اشبهه وانما قلنا ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه (فان قولك ان تكرمي اكرمك) وكذلك قولك اكرمك ان تكرمي (بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي) اي الشرط بمنزلة المفعول فيه بالنسبة الى الفعل في الجزاء .

(و) ان قلت ظاهرا ان الكلام في الجملة الخيرية المحتملة للصدق والكذب كما ينسب عليه بقوله في اخر الباب السادس تشبيه الانشاء كالخير الخ . والجملة الشرطية ليست كذلك لان الكلام يخرج بتقييد الفعل بالشرط من الخيرية واحتمال الصدق والكذب اذ ليس الحكم فيها بطريق الجرم والاعتقاد فلا يكون خيرية اذ الخير هو الذي يحكم فيه جزما .

قلت (لا يخرج الكلام) اي الجزاء (بتقييده بهذا القيد) اي بالشرط (عما كان عليه من الخيرية والانشائية فالجزاء ان كان خيرا فالجملة) اي الجزاء مع هذا القيد (خيرية نحو ان جئتني اكرمك بعمتي اكرمك وقت مجيئك) فان قلت هذا يتناقض مع التهذيب من قوله وطرقا الشرطية في الاصل قضيتان حليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انها خريجتا بزيادة الاتصال والانفصال عن التمام (و) كذلك قوله (ان كان) الجزاء (انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاکرمه) .

ج

قلت هذا مبني على اصطلاح اهل العربية وما في التهذيب مبني على اصطلاح اهل الميدان وحياتي ان الاصطلاحين مختلفان في مفهوم القضية الشرطية فتحصل بما ذكر ان الجزاء لا يعزج بتقييده مما كان عليه من الحرية والانشائية والمتحصل من ذلك ان الجزاء قد يكون خبرية وقد يكون انشائية ولكن اعترض عليه بأنه قد صرح في المفتاح في الفن الثالث ما ظاهره ان الجزاء لا يكون الا جملة خبرية واليه اشار بقوله (فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب واصرح من ذلك ما ذكره في واسط الفن المذكور من ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص وحاصل الاعتراض ان ظاهر المفتاح بل صريحه ان الجزاء ابدا ودائما جملة خبرية محتملة في نفسها للصدق والكذب فكيف قلتم ان الجزاء قد يكون جملة انشائية فاجيب عن هذا الاعتراض بما اشار اليه بقوله (بناء على انه) اي صاحب المفتاح (قال) هذين الكلامين (في بحث تقييد المسند الخبري) يعني كان كلامه .

في الجملة الخبرية لا في مطلق الجملة كما قيما نحن فيه والدليل على ذلك انه لم يذكر شيئا من الكلامين قيما نحن فيه اي عند قوله في ذلك الفن واما الحالة المقنضية لتقييد الفعل بالشروط باختلافه الخ الى هنا كان الكلام في الجزاء المقيد بالشروط وفي عدم خروج الخبر والانشاء الواقعيين جزاء من الحرية والانشائية لكن لم يعلم ان الجملة الخبرية الواقعة شرطا هل يخرج في هذا الاصطلاح من الحرية ومن احتمال الصدق والكذب ام لا .

فبيته التفتازاني بقوله (واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر

قطعا لان الحرف (اي ادات الشرط) قد اخرجته الى الانشاء (قيل
فيه بحث فان اداة الشرط انما اخرجته من احتمال الصدق والكذب
ولم يخرجها الى الانشاء لان الانشاء من اقسام الكلام والشرط بدون
الجزاء ليس بكلام وسياتي البحث فيه عن قريب .

واجيب بانه محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي حكم
الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى تطرق اليه عدم احتمال
الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا
عن كونه انشاء .

وبذلك ظهر وجه الشبه في قوله (كالاستفهام) معنى ان اداة الشرط
كاداة الاستفهام في تغيير معنى الكلام واحداث معنى تطرق اليه عدم
احتمال الصدق والكذب (ولذا) اي ولنغيرها معنى الكلام واخراجها
اياء الى حكم الانشاء (لا يتقدم عليه) اي على حرف الشرط (ما في
حيده ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك) ظاهرة الاتفاق على ذلك
ويظهر من الرضى انه مذهب البصريين وهذا نصه :

ولا يجوز عند البصريين تقديم محمول الشرط على اداة الشرط نحو
زيدا ان تضرب يضربك وكذا محمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني
اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرغوبا ليكون الشرط متوسعا
وزيدا اضرب دلتا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك
كله ان لكثرة الشرط صدر الكلام كالاستفهام انتهى .

وعلة ذلك ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا او كان
متضمنا معنى حرف كذلك فمرتبة المصدر اعلم من اول الامر ان
الكلام من اي نوع من انواعه .

ج

(واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده) اي مراد صاحب المفتاح بقوله ان الجملة الشرطية جملة خبرية الخ . (ان الجزاء) وحده اي بدون الشرط (جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها) حال كونها (مجردة عن التقييد بالشرط) لامع التقييد به على ما ظن (لان التقييد بالشرط يخرجها) عن التمام كما تقدم من التهذيب فيخرجها (عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب) لان الخبرية واحتمال الصدق والكذب من مخصصات المركب التام اعني الكلام وقد نقلنا عن التهذيب انه ليس بتام (ولهذه الدققة) اي لان التقييد بالشرط يخرجها عن التمام وعن الخبرية وعن الاحتمال (قيده) اي الجزاء (بقوله في نفسها) وقول التفاضلي (فتعسف منه) جواب لقوله واما ما ذكره الشارح العلامة عطف عليه قوله (وتخطيط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون) حاصله ما نقلناه انما عن التهذيب (من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق اسم احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين) اي بين المقدم والتالي . (فقولنا ان كانت الشمس طالعة) الذي هو الشرط (ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب) لانها من مخصصات القضية (وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط) فانه ايضا ليس حينئذ بقضية ولا محتمل للصدق والكذب لما تقدم (وعليه) اي على ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق احتمال الصدق والكذب (منع ظاهر) على اصطلاحنا معاشراهل العربية (وهو) اي المنع الظاهر (انا) معاشراهل العربية (لانعلم

ذلك) أى ارتفاع اسم القضية عما جملت جزء من الشرطية (لأن قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك) ولا ريب في ان اكرمك في قولنا الثاني قضية محتملة للصدق والكذب . فكذلك اكرمك في قولنا الاول هذا ولكن ظاهر هذا الكلام يناق ما يظهر من السيوطى في شرح قول ابن مالك .

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم حيث يقول وقيد في التوسيل المقصود بكونه لذاته ليخرج المقصود لغيره كجملة الصلة والجزاء انتهى فتأمل .

(والتعقيق في هذا المقام ان مفهوم) القضية الشرطية (بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية) عندهم (ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر) حينئذ (ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب) ومن كونه قضية (وصدقها) كسائر القضايا (باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعد ما) على ما تقدم في بحث صدق الخبر وكذبه .

(واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو) مجموع (الشرط والمحكوم به هو) مجموع (الجزاء) وذلك لما نقلناه من التهذيب من ان الشرط والجزاء قد خرجتا بدخول الاداة عن التمام .

(ومفهوم القضية) عندهم (الحكم يلزم الجزاء للشرط) وانما جعلوا المفهوم الحكم اذ لا شك كما في الجاسى ان كذب المجازات أى ادوات

ج

الشرط لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ماوومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم أن يكون الفعل الاول سببا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينهني أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم (وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعد ما فكل من الطرفين قد انخلع عن الحرية وعن احتمال الصدق والكذب وقالوا إنها) أي الجملة الشرطية (تشارك) الجملة (الحملية في أنها) أي الجملة الشرطية أيضا (قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب) مثل الجملة الحملية وذلك لأن كل واحد من الحملية والشرطية كما صرح في التهذيب من أقسام القضية وقد صرح فيه بأنها قول يحتمل الصدق والكذب.

ولكن (تخالفها) أي تخالف الجملة الشرطية الجملة (بان طرفيها) أي طرفي الجملة الشرطية (مؤلفان) بعد دخول الأداة (نافية) خبريا وإن لم يكونا (قبيل دخولها) (خبرين) كان يكون الجواب في الأصل انشاء كما إذا قلت أن جانتك زيد فأكرمه فالمراد بالحكم بثبوت الأكرام وإزومه عند مجبئه ولو كانت صورة الجواب انشاء وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في بحث وصف المستند إليه فراجع إن شئت.

(و) (تخالفها أيضا) (بان الحكم فيها) أي في الجملة الشرطية (ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف) الجملة (الحملية) فإن الحكم فيها إنما هو بأن أحد الطرفين هو الآخر أو أنه ثابت له (إلا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهوم عندهم أن وجود النهار لازم لتطارع الشمس و) أما (عند النجاة) فمفهومه

(أن التقدير أن النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر)
حينئذ (أنه) أي النهار موجود (جملة خبرية قيد مسندها) يعني
وجود (بفعل فيه) أي بقولنا كلما كانت الشمس طالعة فإنه
بمعنى كل وقت طلوع الشمس (فكم فرق بين المقنومين) أي المقنوم
عند المنطقيين والمقنوم عند النحاة (وتحقيق هذا المقام) وبيان الفرق
بين المقنومين (على هذا الوجه) الذي بيناه (من تقايس المباحث)
أي من كراتم المباحث وإشراقها التي يرغب فيها المحققون .

قال الطوسي شيء نفس يتناهى فيه ويرغب وهذا شيء نفس
أي جيد في نوعه ومنه جارية نفيسة ونفس الطير بالضم نفاسة أي
سار مرغوبا فيه .

وقال في المصباح نفس الشيء بالضم نفاسة كرم فهو نفس .
(ولكن لا بد من النظر هنا) أي في هذا العلم (في) ثلاثة من
حروف العرط وهي (أن ولو وإذا لكثرة مباحثها العريضة المهمة)
برعده (في علم النحو) والكثرة دورانها في كلام البلغاء وفي القرآن
الكريم مع ما في كل واحد منها من المعاني الدقيقة المشتملة عليها القرآن
الغريب على ما يأتي بيانها وقد تركوها برعده في علم النحو فلا تركت
هنا لغائت (فإن وإذا للعرط في الاستقبال) الشرط تطبيق شيء بشيء
بعينه إذا أوجد الشيء الأول يوجه الشيء الثاني وهذا قدر مشترك
بين أدوات العرط كلها والفرق بين أن وإذا وبين غيرها بحسب الزمان
ولها قيد يتوكل في الاستقبال حتى يفترقا عن سائر الأدوات ولكن
سماوي نقل استعمال إذا في الماضي عن الجاني .
وأما الفرق بينهما : فأن وجوب الأول أن إذا اسم قبلها معنى

ج

الشرط بخلاف ان فانها حرف وضع في الاصل الشرط فاذا غير
راسخة في معنى الشرط ولا عرافة لها فيه كما في بعض حواشي الجامي
ولذا جاء جزائها الجملة الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ماغضبوا
هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابتهم البلى يجيبون جدلتها الشرطية
اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا احصم اسره مائل الراس فكب
واما الثاني فاشار اليه بقوله (ولكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
في اعتقاد المتكلم) هذا يشمل الشك في الوقوع وتوهمه وظنه (فلا
يقع) باحد هذه المعاني (في كلام الله تعالى الاعلى سبيل الحكاية)
عن غيره تعالى كقوله تعالى قالوا لئن اكله الذئب وقوله تعالى ان
كان قميصه قد من دبر الآية (او على ضرب من التاويل) وسياتي
مثاله :

(واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده) اي في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه كما في الجامي استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى واذا الشمس كورت الآية ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علم الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حق اذا بلغ بين السدين
وحق اذا ساوى بين الصدفين وحق اذا جعله نارا فتأمل .

(فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا
يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه فلم لم يصرح له)
لعدم الجزم بلا وقوعه (المصنف) قول له وجه (قلت) نعم وذلك
(لان القرض) ههنا (بيان وجه الالتقاء بين ان واذا بعد اشتراكهما

في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك (الوجه يحتمل) بالجزم
بوقوع الشرط) في اذا (وعدم الجزم به) أي بوقوع الشرط في ان
(وأما عدم الجزم بالألا وقوع الشرط فمشتك بينهما) غاية ما في الباب
ان عدم الجزم بالألا وقوع في ان انما هو باعتبار التردد فيه وفي اذا
باعتبار الجزم باستفائه وهذا هو المراد بقوله (فليتأمل) .

ويمكن ان يقال في وجه عدم تعرض المستف لعدم الجزم بالألا
وقوع بانه اراد بعدم الجزم بوقوع الشرط ما هو المتبادر منه عرفا اعني
التردد فيه فيعرف من ذلك انه يشترط في ان عدم الجزم بالألا وقوع
ايضا لان التردد في احد الطرفين والشك فيه مستلزم للتردد في الطرف
الآخر والشك فيه فتدبر جيدا .

(ولذا) أي ولانه يشترط في ان عدم الجزم بالألا وقوع ايضا كما
ذكره جميع النحاة (ذكر في المفتاح ان الاصل فيها) أي في ان
(الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم
القائل انكرمه ام لا) وبعبارة اخرى حيث يكون القائل مترددا وشاكا
في وقوع الاكرام منك ايها المخاطب وفي عدم وقوعه منك أي حيث
يكون القائل خاليا ذهنه عن الجزم بوقوع الاكرام منك وعن الجزم
باللا وقوع ايضا .

(فنه في) بيان (المثال) المذكور وتوضيحه (على اشتراط
الخلو) أي اشتراط خلو ذهن القائل (عن الجزم بالألا وقوع) ايضا
كاشتراط الخلو عن الجزم بالوقوع (وكذا قال انها) أي ان (في نحو)
قول الاب لاهنه الغير القائم بصراعاة حقوق الاب (ان لم اكن لك
ابا فكيف تراعى حقى مستعملة في مقام الجزم) بالألا وقوع أي لا وقوع

ج

عدم كون المتكلم ابنا للمخاطب (لنكتة) وهي تزيل المخاطب ، ولة
الجمال لعدم جريه على موجب عليه من مراعاة حق الاب (وظاهر
ان الجزم هنا) اي في هذا المثال (انما هو بلا وقوع الشرط لان
الشرط) فيه (انما هو انتفاء كونه اباه) اي للمخاطب لاثبت كونه
اباه ووقوعه (فلم لم يشترط) مذكروه النعارة اعني (الخاؤه عنه)
اي عن الجزم باللاوقوع (ايضا) كما اشترط الجزم بالوقوع (لما
احتاج هذا المثال الى) هذا (التاويل) الذي بينه بقوله مستعملة
في مقام الجزم لنكتة وقد بينا نحن النكتة والتاويل (وقد سبق التفاضل
الشارح) العلامة (هنا) اي في هذا المثال (فرحم ان الجزم فيه)
اي في هذا المثال (انما هو بوقوع الشرط) اي كونه اباه (والمخاطب
عالم به) اي يكونه اباه وهذا من الماضي مع كون فعل الشرط منقيا
بلم عجيب اللهم الا ان يقال ان الجواد قد يكبر والصارم قد ينبر
والمعصوم من الخط من كونه الله

(ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع) واللا وقوع (واصل
اذا الجزم به) اي بالوقوع (كان الحكم النادر الوقوع موقعا) ومجلا
(لا) استعمال (ان لان النادر) الوقوع (غير مقطوع به) اي مشكوك
فيه فيكون موقعا لان حقيقة هذا (في الغالب) وقد يكون النادر
الوقوع مقطوعا به لكنه اندرته يكون موقعا لان مجازا ولنكتة كما
سيأتي عنقريب عند قوله وقد يستعمل ان في مقام الجزم تجملا الخ
وفي كلتا الصورتين غلب في الاستعمال مبدأ لفظ المضارع بقرينة
قوله (ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب) من المضارع (الى القطع بالوقوع نظرا

الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى (بعد دخول اداة الشرط (على الاستقبال لان اذا) بل جميع الاسماء (الشرطية تغلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل ان) الشرطية فتأمل .
وليعلم ان الظاهر ان الراجح الوقوع موقع لاذا والمتساوي الطرفين موقع لان واما الذي رجح لا وقوعه فليس موقعاً لشيء منهما واما استعمال ان في الكثير الوقوع الذي يكون مقطوعاً به نحو ان مات زيد اقبل كذا فقد وجهه الزعشمري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها .

ثم ليعلم ان المراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فيالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع او المواقوع .
(نحو) قوله تعالى في سورة الاعراف (فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحمة كالحصب) بكسر الحاء التثنية والبركة وهو خلاف الجذب يقال احسب الله الموضع اذا اثبت به العشب والكلاء وانما اتى بصكاف التشبيه اشارة الى انه ليس المراد من الحمة الحصب فقط بل مطلق ما كان حسنة كالاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك بما هو مرغوب فيه عند العرف فذكر الحصب من باب المثال لا الانحصار (والرخاء) عطف تفسير له او عطف لازم على الملزوم .

قال في المصباح الرخو بالكسر اللين السهل يقال حجر رخو وقال الكلابيون رخو بالضم والفتح لغة قال الازهرى الكسر كلام العرب والفتح مولد ورخى ورخو من باب تعب وقرب رخاوة بالفتح اذا لان وكذلك العيش ورخى رخو اذا اتسع فهو رخى

فهو رخص على فعل والاسم الرخاء وزيد رخص البال اي في نعمة
ونخصب انتهى .

(قالوا) اي قوم موسى (لنا هذه) الحسنة واللام في لنا
للاختصاص كما في الجمل للفرس (اي هذه) الحسنة (مختصة بنا نحن
مستحقوها) لا موسى (ع) ومن معه من المؤمنين اي لاجلنا هذه
الحسنة لا لاجلهم يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن كل ذلك مستفاد
من تقديم الظرف اعني لنا على هذه فتبصر .

(وان تصبهم سيئة اي جذب) وهو خلاف الخصب (وبلاء)
عطف تقدير له او عطف لازم على الملزوم قال في المصباح الجذب هو
المحل وزناً ومعنى وهو انقطاع المطر ويبس الارض يقال جذب البلاء
بالضم جدوبة فهو جذب وجديب وأرض جدبة وجدوب وأجسدت
اجداباً وجدبت تجذب من باب تعب مثله فهي جدبة والجمع مجاديب
وأجذب القوم اجداباً اصابهم الجذب انتهى .

(يطيدوا بموسى اي يتشاموا به ويقولوا هذا) الجذب (بهر
موسى) وشؤمه (ومن معه من المؤمنين) والشاهد في هذه الآية
الكريمة انه (جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذالان المراد
الحسنة المطلقة) اي جنبها الذي يوجد في ضمن كل فرد من الافراد
(التي حصولها مقطوع به) ولو في ضمن فرد من الافراد المتينة
الحصول التي دلت عليها صفة الرحمانية كما اشار اليه الشاعر الفارسي
بقوله :

ای کریمی که از خزانه غیب کبر و ترسا وظیفه خور داری

دوستانرا کجا کنی محروم تو که با دشمنان نظر داری

(ولهذا) اي ولان المراد الحسنة المطلقة بالمعنى المذكور (عرفت
الحسنة تعريف الجنس) اي عرفت باللام الجنسية (اي الحقيقة)
والنامية (لا الاستغراق) حاصله ان المراد من قوله تعريف الجنس
انما هو الجنس المقابل للاستغراق لا الاستغراق (وان كان تعريف
الجنس) قد (يطلق عليهما) فانهما كالظرف والجار والمجرور الذين
كالفقير والمسكين الذين قيل فيهما اذا اجتماعا افتراقا واذا افتراقا اجتماعا
لكن ذلك اذا لم يكن هناك قرينة بخلاف المقام حيث ان قرينة عدم
ارادة الاستغراق ظاهرة لمن كان له ذوق سليم وفهم مستقيم .

(وجنس الحسنة وقوعه كالواجب) لما اشير اليه في الشعر الفارسي
المتقدم والى ذلك اشار بقوله (لكثرة واتساعه) كما قال مر وجل
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (لتحقيقه) اي الجنس (في) ضمن
(كل نوع من الانواع) بل في ضمن كل فرد من الافراد (بخلاف
نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها) والحاصل ان جنس الحسنة
كثير لانه يشمل انواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والمال
والاولاد وغيرها مما يطلق عليه اسم الحسنة عزا وقوعه كالواجب
بخلاف نوع الحسنة فانه لقلته وتندرته بالنسبة الى جنس الحسنة ليس
وقوعه كالواجب قيل انما قال كالواجب اشارة الى ان هناك من الاجناس
ما لم يقع كالعقلاء فتأمل .

(ولهذا) اي ولان النوع لا يكثر كثرة الجنس فليس وقوعه
كالواجب (هيء بان دون اذا فيما اذا قصد به) اي بما ذكر
في الشرط (النوع) اي نوع مخصوص كما يأتي (كقوله تعالى)
في سورة النساء (وان تصيهم حسنة) يقولوا هذه من عند الله وان

ج ٤

تصيههم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله فعال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً فان الظاهر من سياق الآية والله العالم ان المراد من كل واحدة من الحسنة والسيئة ههنا نوع مخصوص منها فان المراد من الاولى مخصوص الغصب والرخاء ومن الثانية نقص الاثمار وغلاء الاسعار .

قال الزمخشري في تفسير الآية والمعنى وان تصيههم نعمة من غصب ورخاء تسبوا الى الله وان تصيههم بلية من قحط وشدة اضرارها اليك وقالوا هي من عندك وما كانت الا بشؤمك كما حكى الله عن قوم موسى (ع) وان تصيههم سيئة يطهروا بحوسن ومن معه وعن قوم صالح (ع) قالوا اطيرنا بك وبمن معك وروى عن اليهود لعنة الله عليهم انها تشاءمت برسول الله (ص) فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم قل كل من عند الله يسط الارزاق ويقبضها على حسب المصالح لا يكادون يفقهون حديثاً فيعلموا ان الله هو الباسط القابض وكل ذلك صادر عن حكمة وصواب انتهى ولهم ما قيل بالفارسية مخاطباً له جل جلاله :

يكى را برارى وقارون كفى

يكى را بنانى جكرخون كفى

يكى را بنانى بخاك حياء

قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتنزع من بيدك الخير انك على كل شيء قدير صدق الله العلي العظيم وصدق رسوله النبي الكريم وكقوله تعالى ايضاً في هذه السورة وان منكم لمن ليبطئن فان اصابكم مصيبة قال لئد انعم الله على اذ لم اكن معهم شهيدا (ولئن اصابكم فضل من الله) يقولون كان

لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً فإن الظاهر من سياقه أيضاً والله العالم أن المراد من كل واحد من المصيبة والفضل نوع مخصوص منه فإن المراد من المصيبة القتل أو الهزيمة والمراد من الفضل الفتح أو الغنيمة .

قال في الكشاف الخطاب لعسكر رسول الله (ص) والمبطلون منهم المنافقون لأنهم كانوا يغزون معهم نفاقاً ومعنى ليطئن ليطأقن وليخافن عن الجهاد وبطاً بمعنى ابطأ كمتهم بمعنى اعتم (في الصحاح العتم الابطاء) وقرئ ليطئن بالتخفيف يقال بطأ على فلان وابطأه على وبطؤ نحو ثقل ويقال ما بطأ بك فيمدى بالباء ويجوز أن يكون منقولاً من بطؤ نحو ثقل (بالفتح) من ثقل (بالضم) فيراد ليطئن غيره وليبطئه عن الغزو وكان هذا ديدن المنافق عبد الله بن أبي وهو الذي ثبت الناس يوم أحد فإن أصابتكم مصيبة من قتل أو هزيمة فضل من الله من فتح أو غنيمة ليقولن وقرء الحسن ليقولن يضم اللام إعادة للضمير إلى معنى لأن قوله لمن ليطئن في معنى الجماعة وقوله كان لم يكن بينكم وبينه مودة اعتراض بين الفعل الذي هو ليقولن وبين مفعوله وهو يا ليتني المعنى كان لم تقدم له معكم مودة لأن المنافقين كانوا يوادون المؤمنين ويصعدونهم في الظاهر وإن كانوا يبغون لهم الغوائل في الباطن ولذا قيل في حقهم (بظاهر مسلمان وباطن يهود) والظاهر أنه تهكم لأنهم كانوا أعداء للمؤمنين وأشدهم حسداً لهم فكيف يوصفون بالمودة إلا على وجه العكس تهكماً بحالهم وقرء فأفوز بالرفع عطفاً على كنت معهم لينتظم الكون معهم والفوز في معنى التحفي فيكونا متمنين جميعاً ويجوز أن يكون خبر مبتدأ عذرف بمعنى قانا

اقوز في ذلك الوقت انتهى وقد تقدم بعض الكلام في الآية في بحث وصف المسند اليه فراجع ان شئت .

وانما نقلنا كلامه بطوله لامور منها ما اشرنا اليه والمائل يكفيه الاشارة ومنها انه بعدما كان المراد الفروع المخصوص كما صرح به الزحشرى فلا وجه لقوله (وهما بحث وهو ان عدم التثنية وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين) لان القطع بحصول الجنس المطلق من شيء لا يوجب القطع بحصول نوع معين منه ولا فرد معين منه ولذا قيل العام لا يدل على الخاص (وأما في نوع) غير معين (من الانواع او فرد) غير معين (من الافراد كما يدل عليه) اي على عدم التبيين (التثنية) في الآيتين في سورة النساء (فلا) دلالة فيهما على عدم التثنية وعدم القطع بالحصول بل فيهما دلالة على التثنية والقطع بالحصول (لان القطع بحصول الجنس المطلق) يوجب القطع بحصول نوع ما (من الانواع) او فرد ما (من الافراد) ضرورة انه لا يحصل (الجنس المطلق ان قلنا بوجوده) (الا في ضمنه) اي في ضمن نوع ما او فرد ما (فالفرق بين نحو فاذا جاءتكم الحسنه ونحو ان تصيهم حسنة) بان الحسنه في الاول حصولها مقطوع به لان المراد بها الجنس اى الحسنه المطلقة ولهذا جيء باذا دون ان وفي الثاني حصولها غير مقطوع به لان المراد بها النوع ولهذا جيء بان دون اذا (غير واضح) وقد اوضحنا الفرق بما لا مزيد عليه ونقلنا ان المراد بالحسنه في الثاني نوع مخصوص وكذلك السيئه والفضل فلا وجه للتعبير بقوله (اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص) لان التعبير كذلك اي اللهم انما هو فيما اذا لم

يكن الامر بما له وجه صحيح ظاهر وقد اتضح بما لا مزيد عليه ان المقصود به نوع مخصوص والفرق بين المطلق والمخصوص جلي ظاهر . (تنبيه) ظاهر قوله ههنا من وقوع الجنس والذات وحصولها في ضمن النوع والفرد ينافي قوله في التهذيب من ان الحق ليس وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه على ما بيته المعنى هناك وهذا نصه انما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو الانسان الذي يعرضه الكلية في العقل هو موجود في الخارج بوجود افراد ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال الحق هو الثاني انتهى الموضع الا ان يراعى مذهب غيره فتأمل .

(والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة) في قصة موسى (ع) (تعريف الجنس) لا غير على ما يظهر من المتن (ردا على صاحب المفتاح حيث جوز) بل رجع (ان يكون) تعريف الحسنة (تعريف هود) لانه قال لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا ولذلك عرفت ذهباً الى كونها مفهودة او تعريف جنس والاول اقضى لحق البلاغة انتهى فيقوم من تقديم تعريف العهد على تعريف الجنس انه جوز بسبب رجع الاول على الثاني (و) لا سيما بقريته انه (زعم انه) اي تعريف العهد (اقضى لحق البلاغة) فيكون جائزاً بل راجحاً لان كلام الله اولى وأحق برعاية ما يقضي به بحق البلاغة .

(وذلك) اي قطعه بما ذكر ردا على صاحب المفتاح (لانه) اي صاحب المفتاح (ان اراد به) اي بتعريف العهد (العهد على مذهب

ج ٤

الجمهور فغير صحيح) لان العهد على مذهبهم بناء على ما أجمله السلكتي
 الاشارة الى حصة معهوده الذكر وقد فصله ابن هشام فجعله في المنى
 ثلاثة اقسام الاول ان يكون مصحوب اللام معهود اذكر يا نحو كما
 ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وعبرة هذه ان يسند
 الضمير مسددا مع مصحوبها الثاني ان يكون معهوداً ذهنياً نحو اذهبا
 في القار او معهوداً حضورياً نحو اليوم اكملت لكم دينكم وقد تقدم
 بعض الكلام في ذلك في بحث تعريف المسند اليه باللام فراجع ان
 شئت والحسنة في الآية على زعمه ليس بشيء من هذه الاقسام الثلاثة
 (اذ لم يتقدم) على زعمه (ذكر الحسنة لا تحقيقاً) كما في القسم
 الاول (ولا تقديراً) كما في القسمين الآخرين (ليكون اللام)
 فيها (اشارة اليها) اي الى الحسنة المتقدم ذكرها تحقيقاً او تقديراً .
 (ولو سلم) انه تقدم ذكرها تقديراً لكونها حاضراً عندهم
 متداولاً لديهم بقرينة سياق الآية بحيث لا يلائفت ذهنهم الى الغير
 كقولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الاسوق واحد (فيجب ان
 يكون المقصد الى حصة معينة من الجنس) اي من جنس الحسنة وانما
 وجب ذلك لان المهودية بأقسامها الثلاثة مستلزمة للتعين و اذا كان
 الواجب المقصد الى الحسنة المعينة من الجنس يكون المقصود من الحسنة
 نادراً قليل الوقوع فيكون الحسنة غير مقطوع بها (وانفسد) اي
 المفروض خلاف ذلك لانه اي صاحب المقتاح صرح في كلامه الذي
 نقلناه انفا .

(ان المراد) من الحسنة في قصة موسى (ع) (الحسنة المقطوع بها
 كثرة وقوع واتساع) اي لكثرة وقوعها واتساعها فبطل بزعمه ارادة

العهد على مذهب الجمهور لكونه مخالفا لما صرح به (وبهذا) اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور (ظهر فساد ما قيل انه) اي العهد (اقضى لحق البلاغة لكونه) اي العهد (ادل على فضل الله تعالى وعنايته) على قوم موسى الباحدين الكافرين به (ع) وبمن معه من المؤمنين (حيث جعل الحسنة المصودة) المعينة (التي حقها ان يشك في وقوعها) ولا سيما لهؤلاء القوم الكافرين المتطهرين برسول الله موسى ومن معه (كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جمل السيرة القليلة) التي حقها ان لا يشك في وقوعها ولا سيما على القوم المذكور .

وجه الفساد انه حمل العهد في كلام صاحب المفتاح على مذهب الجمهور ثم جعله اقضى لحق البلاغة حجة بينه وقد بينا ان العهد على مذهبهم غير صحيح فكيف يكون اقضى لحق البلاغة والدليل على الحمل المذكور قوله حقها ان يشك فيه .

الى هنا كان الكلام فيما اذا اراد صاحب المفتاح العهد على مذهب الجمهور (وان اراد به) اي بالعهد (العهد على مذهبه) والعهد على مذهبه بناء على ما ذكره السلكتي الاشارة الى شيء معروف حاضر في الذهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها فتعريف الجنس عند قسم من العهد وتقسيم له عند الجمهور هذا ولكن ما ذكره السلكتي والتفتازاني من الفرق بين المذهبين فيه نوع خفاء فالاول ان ننقل كلام صاحب المفتاح لعلك تطلع على الفرق حتى الاطلاع فيرتفع به الخفاء حتى الارتفاع مع ما في نقله من فوائد اخرى لها اهميتها عند من كان من متقني انواع الادب وواد الاطلاع .

قال في بحث تعريف المسند اليه وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى أريد بالمسند نفس الحقيقة كقولك الماء مبدء كل حي قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل شيء حي أي جعلنا مبدء كل شيء حي هذا الجنس الذي هو جنس الماء يأتي في الروايات أنه جل وعلا خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وأدم من تراب خلقه منه وكقولك الرجل أفضل من المرأة والديار خير من الدرهم والكل أعظم من الجزء ونعم الرجل وبش الرجل ومن تعريف الجنس قوله :

والكل كلمة يندى لى ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر
الناس ارض بكل ارض وانما من فوقهم سماء
وقوله عز قائلًا أولئك الذين اتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هذا التعريف وبين أن يترك غير معروف به يعامل معرفة كثيرًا معاملة غير المعروف قال :

ولقد أمر على اللثيم يسبى فمضيت ثمك قالت لا يعني
فعرف اللثيم والمعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ولذلك نقدر يسبى وصفًا لاحقًا لاوله في القرآن بغير نظير أو المصوم والاستغراق كقوله عز وعلا إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقوله ولا يقلع الساحر حيث أتى أو كان المسند اليه حصة مبهودة من الحقيقة كما إذا قال لك قائل جاءني رجل من قبيلة كذا أو رجلا أو رجال فتقول له الرجل الذي جاءك أعرف أو الرجلان المذان جاءاك أو الرجال الذين جاءوك وفي التنزيل وانما في المذان حاشرين يأتوك بكل معارج عليهم

فجمع السحرة وفي موضع آخر كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فنصي
 فرعون الرسول وتقدير ما ذكرنا من إقادة اللام الاستفراق أو العهد
 يذكر في الفن الثالث إنشاء الله تعالى ثم قال في الفن الثالث وأعلم
 أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستفراقها مشكل إذا قلنا المراد
 بتعريف الحقيقة التقصد إليها وتمييزها من حيث هي هي لزم أن يكون
 أسماء الأجناس معارف فأنها موضوعة لذلك وأنه قول لم يقل به أحد.
 ولئن التزم ملتزم ليكذب في امتناع نحو رجعي الرجعية السريعة
 والبطيئة وذكر ذكرى الحسنة أو القبيحة وإنما لم أقل رجوعا السريع
 وذكر الحسن قصرا للمسافة في التجنب عن حديث التنوين ماهي ولئن
 ذهب إلى أن في نحو رجل وفرس وثور اعتبار الفردية فليس فيها
 التقصد إلى الحقيقة من حيث هي هي ليلزم لك المصادر من نحو ضرب
 وقتل وقام وقعود ورجعي وذكرى فليس فيها ذلك بالإجماع .
 ولزم أنت أن يكون اللام في الرجل أو نحو الضرب التأكيد تعرف
 الحقيقة إذا لم يقصد العهد وأنه قول ما قال به أحد وإذا قلنا المراد
 بتعريف الحقيقة التقصد إليها حال حضورها أو تقدير حضورها لم
 يميز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير لأن تعريف العهد
 ليس شيئا غير التقصد إلى الحاضر في الذهن حقيقة أو مجازا فتوالت
 جالسي رجل فقال الرجل كذا وتوالت انطلق رجل إلى موضع كذا
 والمنطلق ذوجد قال تعالى وليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي
 طلبت كالأنثى التي وهيت لها وإذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو
 الاستفراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف إذا تأملت .
 ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينهما وبين لفظ المفرد جمعا بين

ج

المتنافيين وإن صير في الجمع بينهما إلى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو
والنون في نحو المسلمون امتنع لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني أنواع
الادب أدناها وجوب نحو الرجل الطوال والفرس الدهسم أو صمدته
لأنه على الإطراد وكل ذلك على ما ترى قاسد .

والأقرب بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه بأن اللام موضوعة
لتعريف العهد لا غير هو أن يقال المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمي
التعريف وهو تنزيلها منزلة المصهور بوجه من الوجوه الخطائية إغلاان
ذلك الشيء محتاج إليه على طريق التحقيق فهو لذلك حاضرا في الذهن
فكأنه مصهور أو على طريق التهمك وستعرف معنى هذا في علم البيان .
وأما لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين فينبى على
ذلك أنه قلما ينسى فهو لذلك بمنزلة المصهور الحاضر وأما لأنه لا يغيب
عن الحس على أحد الطريقين فينبى على ذلك حضوره وينزل منزلة
المصهور وأما لأنه جار على الألسن فكثير الدور في الكلام على أحد
الطريقين فيقام لذلك مقام المصهور .

وأما لأن أسبابا في شأنه متاخذة أو غير ذلك مما يجري مجرى هذه
الاعتبارات فيقام لذلك مقام المصهور ويقصد إليها بلام التعريف انتهى
وانت إذا تأملت ما قلناه يتضح لك الفرق بين المذهبين في العهد كما أنك
تعرف أن التفاضل في جمع بين أكثر الوجوه الخطائية التي ذكرها صاحب
المفتاح في قوله (بناء على أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة الحاضر في
الذهن حتى كأنها نصب أعينهم لفرط الاحتياج إليها وكثرة دورها فيما
يتنهم ويكون) العهد (أقضى لحق البلاغة لما فيه) أي في العهد (من
الإشارة إلى هذا المعنى) أي إلى أن الحسنة المطلقة نزلت الخ .

(فهذا) أي العهد على مذهبه بناء على ما ذكر (بعينه تعريف الجنس على مذهبه) فلا معنى لجملة العهد غير الجنس وبما يناله وترجيحه العهد على الجنس كما يشير إليه أي إلى المغايرة والترجيح عطف تعريف الجنس في قوله المتقدم نقله انفاً على كونها موهودة بالمفظة أو تقديم كونها موهودة على تعريف الجنس ثم قوله والاول اقضى لحق البلاغة . (وبهذا) أي بما تقدم من بطلان ارادة العهد على المذهبين (يبطل ما ذكره الشارح العلامة) في شرح المفتاح وسنذكر وجه البطلان بعد بيان ما ذكره (من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة) معنى وانفاً (اما معنى فلكونه) أي العهد (ادل على سوء معاملتهم) أي قوم موسى (ع) (لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورهم فيها بينهم بمنزلة المهود الحاضر ففى تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقوا باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقاداً واسوأهم) أي اسوء الناس (معاملة ولا يلزم ذلك) أي كونهم اقبح الناس اعتقاداً واسوأهم معاملته (في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل) الذي يستفاد من تعريف الجنس (كدعوى استحقاق الكثير) الذي يستفاد من تعريف العهد (لانه قد سلم) الدعوى (الاولى) دون الدعوى (الثانية) نظير ماورد في بعض الاخبار في حاتم وانو شيروان ونيرضا من الكفار الذين اختصوا ببعض الملكات الفاضلة والصفات المرضية التي توجب استحقاق بعض النعم الحسنة الدنيوية بل الاخرى على ما يستفاد من بعض الاخبار المروية من السيد المختار (ص) وله الاطراح عليهم صلوات الملك الجبار .

ج ٤

قال في السفينة في باب السين بعده الحاء المهمله روى أن رسول الله (ص) قال لعدي بن حاتم طي رفع عن أبيك العذاب الشديد بسخاء نفسه .

قال الصادق (ع) : جامل سخى أفضل من ناسك بخيل وقال (ص) طعام السخي دواء وطعام الشحيح داء .

ثم قال القمي أن الذين تعاقبوا على قتل النبي (ص) أمر (ص) بقتلهم إلا واحدا منهم لأنه كان سخيا فأسلم الرجل لذلك . وروى في قصة السامري أن موسى (ع) هم بقتله فأوحى إليه أن لا يقتله لأنه كان سخيا وعن أبي عبد الله (ع) قال :

أتى رسول الله (ص) وفد من اليمن وفيهم رجل كان أعظمهم كلاما وأشدهم استقصاء في محاجة النبي (ص) فغضب النبي (ص) حتى اتوى عرق الغضب بين عيشيه وثريد وجهه وأطرق إلى الأرض فأتاه جبرئيل فقال ربك يقرئك السلام ويقول لك هذا رجل سخى يطعم الطعام فسكن عن النبي (ص) الغضب ورفع رأسه وقال له أولا إن جبرئيل أخبرني عن الله عز وجل أنك سخى تطعم الطعام لشدت بك وجهك حديثا لمن خلفك فقال له الرجل وإن ربك يحب السخاء فقال نعم قال اني أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله والذي بعثك بالحق لا رددت عن مالي أحدا انتهى ولنعم ما قيل بالغاسية :
بهر مذهب كه هستی باش نیکوکارو بخشنده

که کفر و نیک خوئی به ز اسلام و بد اخلاقی
وقس علی ذلک سائر المملکات الفاضلة والاخلاق الحسنة التي اشار اليها
النبي (ص) بقوله :

بعثت لاتعم مكارم الاخلاق واما انوشيروان فلنكتف بها قال الشاعر
القارسي :

زنده است نام فرخ نوشيروان يعدل

جمشيد جز حكايه جدام از جهان نبرد
(ولا ترك الشكر على القليل) من الحسنات (اكثره على الكثير)
منها (فانه) اي الشأن (قد يعذر) الانسان في الترك (الاول دون)
الترك (الثاني) وانى ليعجزني ان اذكر مثيركا حديثا يناسب المقام
بل يشبهه رواء القن في السفينة عن الحسين بن احمد البيهقي في باب
النون بعده العين وهذا نصه :

قال كنا يوما بين يدي علي بن موسى الرضا (ع) فقال ليس في
الدنيا نعيم حقيقى فقال له بعض الفقهاء ممن يعجزوه فيقول الله عز وجل
ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم اما هذا النعيم في الدنيا الماء البارد فقال
له الرضا (ع) وعلا صوته كذا فسر تموه اتم وجعلتموه على ضروب
فقال طائفة هو الماء البارد وقال غيرهم هو الطعام الطيب وقال اخرون
هو النوم الطيب ولقد حدثني ابي عن ابيه ابي عبد الله (ع) ان اقوالكم
هذه ذكرت عنده في قول الله عز وجل لتسئلن يومئذ عن النعيم فغضب
وقال ان الله عز وجل لا يسئل عباده عما تفضل عليهم به ولا يمن
بذلك عليهم والامتنان بالانعام مستتبع من المخلوقين فكيف يضاف
الى الخالق عز وجل مالا يرضى المخلوق به ولكن النعيم حبا اهل
البيت وموالينا يسئل الله عز وجل عنه بعد التوحيد والنبوة لان العبد
اذا وفى بذلك اداء الى نعيم الجنة الذي لا يزول ولقد حدثني بذلك
ابي عن ابيه عن محمد بن علي عن ابيه علي بن الحسين عن ابيه الحسين

ج ٤

بن علي عن ابيه علي عليه السلام انه قال قال رسول الله (ص) يا علي ان اول ما يسئل عنه العبد بعد موته شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك ولي المؤمنين بما جعله الله وجعلته لك فمن اقر بذلك وكان يعتقد صار الى النعيم الذي لا زوال له فقال لي ابن ذكوان بعد ان حدثني بهذا الحديث مبتدء من غير سؤال احذثك بهذا من جهات منها لقصدك لي من البصرة ومنها ان عمك افادني ومنها اني كنت مشغولا باللغة والاشعار ولا اعول على غيرها فرايت النبي (ص) في النوم والناس يسلمون عليه فيجزيهم فسلمت فمارد علي فقلت ما اتا من امتك يا رسول الله فقال بلى ولكن حدث الناس بهديث النعيم الذي سمعته من ابراهيم انشئ .

(واما) كون تعريف العهد اقضى لحق البلاغة (لفظا فلانه) اي الشأن (اذا قصد بها) اي باللام تعريف (العهد) فعينته فتكون الحسنة واقعة (اي حاصله و) (موجودة) فتكون من الامور المقطوعة (فتوافق) الحسنة (اذا) الشرطية .

(و) الفعل الماضي اعني (جاء) لما تقدم من ان اصل اذا الجزم بوقوع الشرط وان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان الشرطية .

(بخلاف) ما اذا كان اللام في الحسنة لتعريف (الجنس فانه) اي الشأن (لا يلزم) حيثئذ (وقوعها) اي الحسنة (من حيث هو) اي الحسنة والتذكير باعتبار الخبر اعني (جنس) .

الى هنا كان الكلام فيما ذكره الشارح العلامة في شرح المفتاح

وأما وجه بطلانه فهو ما تقدم من بطلان ارادة العهد على كلا المذهبين ولا ثالث لهما فلا معنى لجعل العهد اقضى لحق البلاغة اذا الاقضية فرع كون عهد في البين والا فكيف تحصل الاقضية ومن اين (على اننا نقول انهم) اى قوم موسى (اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعبود دخولا اوليا) اذ الذهن الى المعبود اسبق وهو بالمألوف انس (ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعبود وغيره فيكون ترك الشكر على الجنس (اسوء) من ترك الشكر على المعبود فقط فلا وجه للالتزم بجعل اللام لتعريف العهد او ترجيعه على تعريف الجنس معلا بأنه اقضى لحق البلاغة معنى .

(وايضا وقوع جنس الحسنة) في الخارج (ليس الا باعتبار وقوع) تلك الجنس في ضمن (افرادها) في الخارج (وأما) جنس الحسنة (من حيث هي) هي اى مع قطع النظر عن وقوعها في ضمن الافراد (فممتنع) اى وقوعها بمتنع كما صرح به الشارح السلامة في آخر كلامه بل لا وجود لها اصلا لا من حيث هي ولا في ضمن الافراد لان الحق كما في التميز ان وجود الطبيعي بمعنى وجود افراد (قد دخول اذا عليها) اى على الحسنة اذا اريد باللام تعريف الجنس (يكون ممتنعاً لا مرجوحاً) لان الاصل في اذا الجزم بالوقوع والممتنع لا وقوع له اصلا فلا معنى لترجيح تعريف العهد على تعريف الجنس لكونه افصى لحق البلاغة لفظاً بدعوى انه اذا قصد بها العهد نكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها لان ترجيح شيء على شيء انما هو فيما اذا كان كل واحد منهما ممكناً والمقام ليس كذلك لان الجنس من حيث هي هي ممتنع

حسبما ما بيناه فيجب ان يجعل المراد من الحسنة الحسنة الممودة لا الجنس من حيث هي لأنها تمتعة (وإذا جعلت الحسنة هي) الممودة (الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطاق الحسنة) المتقاطع بها كثرة وقوع وانساعا (كما هو المقسندر) والمفروض عند صاحب المفتاح فلا وجه لتجويزه ان يكون التعريف في الحسنة تعريف شرد وزعمه انه اقضى لحق البلاغة لاستلزام التجويز المذكور فيه تناقض وتناقض كما سيصرح به بعيد هذا .

(وحينئذ) أي حين اذ ثبت بطلان العمد على المذهبين مع انه يلزم من جعل الحسنة هي الممودة الواقعة الموجدرة عدم كون المراد مطلق الحسنة حسبما بيناه (يظهر فساد ما قيل انه) أي تعريف العهد (اقضى لحق البلاغة لكونه) أي العهد (ابعد من الانكار وادخل في الالتزام لكونها) أي الحسنة او اللام فيها (اشارة الى) شيء أي حسنة (حاضر مفعول) لما تقدم من ان تعريف العهد قد يكون للاشارة الى حاضر مفعول واذا كان كذلك (لا يمكنهم) أي قوم موسى (انكاره) أي انكار ذلك المفعول أي الحسنة .

(والحاصل) أي حاصل ما أورده الخطيب على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون اللام في الحسنة لتعريف العهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة (ان القول يكون المراد بالحسنة الحسنة الممودة يتنافى القول بكون المراد) من الحسنة (الحسنة المطلقة) كما هو المفروض والمقدر عند صاحب المفتاح .

(و) لكن (يمكن الجواب) عن هذا الثاني الذي أورده الخطيب (بان معنى كونها) أي الحسنة (مفعول) حاضرة (انها عبارة عن

حصة معينة من الحسنة وهي (أى الحصة الم معينة (الحسب والرخاء)
 وقد بينا معنا هنا في أوائل المبحث (ومعنى كونها) أى الحسنة
 (مطلقاً أن المراد بها) أى بالحسنة المعهدة التى هي عبارة عن حصة
 معينة من الحسنة (مطلق الحسب والرخاء من غير تعيين بعض) منهما
 كالحسب والرخاء في الحسنة أو الشعر أو الفواكه أو الصحة أو الأمان
 وغير ذلك مما يحتاج في تعينه الإنسان (وبهذا يظهر صحة ما ذكر)
 صاحب المقتضب ومؤيدوه (في كونه اقضى لحق البلاغة) لأنه لا تنافي
 في ألين ويسح العهد على كل واحد من المذهبين هذا ما تقرره عندى
 في شرح هذا المقام العويص ولا أظن أن تجد عند غيرى ما فيه عيب
 يظهر لك صدق ما أقول أن كنت ممن هو في فهم ذقائق الكلام
 حريص .

إلى هنا كان الكلام في وجه غلبة استعمال لفظ الماضي مع إذا
 وفي وجه مجيء لفظ الماضي مع إذا في جانب الحسنة (و) أما الكلام
 في استعمال لفظ المضارع مع أن في جانب (السيئة) فلانها (نادرة
 بالنسبة إليها) أى إلى الحسنة كالمرض بالنسبة إلى الصحة والخوف
 بالنسبة إلى الأمن (أى مجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع أن لأن
 السيئة) كما بينا ومثلنا (نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المأثمة
 ولهذا) أى لكون السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة
 (نكرت) السيئة في الآية (ليدل تنكيرها على تقليلها) في نفسها
 أو من حيث الوقوع فتأمل جيداً .

(فإن قلت قد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة) يعني
 ضر (منكراً) في سورة الزمر (في قوله تعالى) فإذا مس الإنسان

ضر دعائنا) ثم اذا خولنا نعمة منا قال انما اوثيته على علم بل هي فتنة ولكن اكثرهم لا يعلمون (و) جاء ايضا استعمال الماضي مع اذا في السيئة يعني الشر (معرفا) في سورة فصلت في قوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بهجانبه (واذا مسه الشر فذو دعاء عريض) اى دعاء كثير ودائم قال الراغب العرض خلاف الطول وأصله ان يقال في الاجسام ثم يستعمل في غيرها كما قال فذو دعاء هريض انتهى فالمراد منه والله العالم ما ذكرنا ويأتى تأييده بما ننقل عن الكشاف بعيد هذا كذا في الكشاف (فما وجهه) اى فما وجه استعمال الماضي واذا مع السيئة يعني ضر والشر في الايتين .

(قلت اما) وجه الاستعمال (الاول فلننظر الى لفظ المس المنه عن معنى القلة لان المس كما في مفردات الراغب يقال فيما يكون معه ادراك بحاسة اللمس .

(والى تنكير ضر المفيد) هذا التنكير (التقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كلى ضرر ليمده عن الحق وارتيكاب المضلالات فنبه بلفظ اذا) الذى اصله الجزم بالوقوع (و) لفظ (الماضي) الذى هو اقرب الى القطع بالوقوع نظر الى لفظه الموضوع للسدالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا كما تقدم انما تعلق الماضي الى معنى المستقبل (على) متعلق بقوله فنبه (ان مساس قد يرى من الضر لمثله) اى لمثل هذا الانسان المستحق عقلا ان يلحقه الخ (حقه) اى حق مساس قد يرى من الضر (ان يكون) هذا المساس (في حكم المقطوع به) وذلك لان حكم العقل باستحقاق الكثير من الضر يوجب القطع باستحقاق اليسير منه .

(و) اما وجه الاستعمال (الثاني فلان الضمير في منه للانسان
المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى) في صدر الآية (واذا انعمنا
على الانسان اعرض ونأى بجانبه) وللأمراض على ما ذكره الراجح في
المفردات معان منها اظهار الانسان عرضه اى ناحيته وذلك اذا استعمل
مع اللام فاذا قيل اعرض لي كذا فمعناه يسدى وظهر عرضه فأمكن
تناوله ومنها التولى عن الشيء وذلك اذا استعمل مع عن فاذا قيل
اعرض عني فمعناه ولى مبدىا اى مظهرا عرضه وبهذا المعنى جاء قوله
تعالى ثم اعرض عنها واعرض عنهم وعظهم واعرض عن الجاهلین
ون اعرض عن ذكرى وهم عن آياتها معرضون وربما حذف لفظة
عن استثناء عنها نحو قوله تعالى اذا فريق منهم معرضون ونحو قوله
ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ونحو قوله فاعرضوا فارسلنا عليهم
ومن ذلك والله العالم ما نحن فيه متضمناً معنى التكبر بقرينة قوله
تعالى نأى بجانبه بناء على ما في الكشاف في تفسير الآية وهذا نصه
هذا ايضا ضرب اخر من طغيان الانسان اذا اصابه الله بنعمة ابطرت
النعمة وكأنه لم يلق بها قط فتسى المنعم واعرض عن شكره ونأى
بجانبه اى ذهب بنفسه وتكبر وتعظم وان منه الضر والفقر اقبل
على دوام الدعاء واخذ في الإبتغال والتضرع وقد استعير العرض لكثرة
الدعاء ودوامه وهو من صفة الاجرام ويستعار له الطول ايضا كما
استعير الغلظ لشدة العذاب الى ان قال فان قلت حقق لي معنى قوله
تعالى ونأى بجانبه .

قلت فيه وجهان ان يوضع بجانبه موضع نفسه كما ذكرنا في قوله
تعالى على ما قرطت في جنب الله ان مكان الشيء وجهه ينزل منزله

الشيء نفسه ومنه قوله

وماء قد وزدت لأجل أروى عليه الطير كالورق اللجين
ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين

يريد ونفيت عنه الذئب ومنه وإن تخاف مقام ربه ومنه قول
الكتاب حضرت فلان ومجلسه وكتبت إلى جنته وإلى جانبها العزيز
يريدون نفسه وذاته فكأنه قال ونأى بنفسه كقولهم في المتكبر ذهب
بنفسه وذهبت به الخيلاء كل مذهب ومهافت به الخيلاء وإن يراد
بجانبه عطفه ويكون عبارة عن الانحراف والازدوار كما قالوا نفي
عطفه وتولى بركته انتهى (فنبه بلفظ إذا والماضي على أن ابتلاء مثل
هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعا به .

(وقد يستعمل أن) على خلاف أصلها (في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل) فإن قلت في التقييد بوقوع
الشرط نظر واشكال لأن الجزم بلا وقوعه أيضا كذلك لما تقدم من
من أنها للامور المشكوكة فكل من الجزم بالوقوع والجزم باللاقوع على
خلاف أصلها .

قلت نعم ولكنه قيد بذلك نظرا إلى الأمثلة المذكورة (كما إذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو) أي العبد يعلم أن سيده (فيها) أي في
الدار (فيقول) العبد في الجواب (أن كان) السيد (فيها) أي في
الدار (أخبرك) أيها السائل (فيتجاهل خوفا من السيد) أي من
عتابه على الإعلام فيجعل كون السيد في الدار في حكم غير المقطوع به
فيستعمل أن وإن لم يكن في محلها لأنه خلاف أصلها (وكما إذا
استطلت) أنت (ليلتك فتقول أن يطلع الصبح وينقضي الليل أقبل)

انا (كذا) من الافعال (فتتجاهل تولها وتضجرا وتقس على هذا)
المذكور يعني المثالين غيرهما من الامثلة التي يتجاهل فيها العارف
فيستعمل ان في مقام الجرم بالوقوع .

فان قلت هذه الصورة كما ذكرت من صور تجاهل العارف التي
سماها السكاكي كما ياتي في الفن الثالث سوق المعلوم مصاق هذه
لنكتة فهي من مباحث ذلك الفن فكيف تذكر في مباحث هذا الفن .
قلت قد تقدم نظير ذلك في بحث تعريف المسند اليه باسم الاشارة
والجواب الجواب قراجع ان شئت وقوله (او لعدم جزم المخاطب)
بوقوع الشرط عطف على قوله تجاهلا قيل في اظهار لام التعليل في
المعطوف وتخيير الاصلوب اشارة الى الفرق بين المعطوف عليه والمعطوف
فان السبب لارتكاب خلاف الاصل في الاول هو المتكلم بخلاف الثاني
فان السبب فيه هو المخاطب (كقولك لمن يكذبك) في خبر تخبره
(ان صدقت) في خبري (فماذا تفعل) ايها المخاطب (مع علمك
بانك صادق) في خبرك (او تنزيله اي لتزيل) المتكلم (المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته) اي المخاطب (مقتضى
العلم كقولك لمن يودي اياه ان كان) هذا الذي توذيه (اياك فلا
توذه مع علمه) اي المخاطب (بانه) اي الذي يوذيه (ايوه
لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه) ضرورة حكم العقل والشرع بان
من شان صدق البنوة اطاعة الابن الاب في امره ونهيه لا ايذائه
(او) يكون الغرض من استعمال ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
(التوخيح اي) يكون استعمالها في ذلك المقام (لتعير المخاطب)
اي تقيحه (على) صدور (الشرط) منه اي من المخاطب قال في

ج

المصباح المار كل شيء يلزم منه عيب أو صيب وعبرته كذا وعبرته
به قبحته عليه ونسبته إليه انتهى (وتفسير) عطف بيان لقوله التوبيخ
أي تصوير المشكوك للمخاطب أي تفهيمه (أن المقام لاشتماله
على ما) أي على البراهين القاطعة التي (يخلص الشرط) أي
يزيله (عن أصله لا يصلح ذلك المقام إلا لغرضه أي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض يتعلق بغرضه كالتبكيك) أي تعريض الخصم
وتقبيحه قال في المصباح بكث زيد عمرا تبكيكنا غيره وقبح فعله
ويكون التبكيك بلفظ الخبر كما في قول إبراهيم (ع) بل فعله
كبيرهم هذا فإنه قاله تبكيكنا وتوبيخنا على عبادتهم الأصنام انتهى .

(والالزام) أي الزام الشيء أي إثباته على الخصم قال في المصباح
لزم الشيء يلزم لزوما ثبت ودام ويتمادى بالهمزة فيقال الزمة أي
أثبته وأدامته ولزومه المال وجب عليه انتهى .

(والمبالغة) في إثبات الشيء (ونحو ذلك) مما يناسب المقام
(فهو انضرب عنكم الذكر) أي القرآن (أي انهلكم) والهمزة
للاستفهام الإنكاري (فنضرب) أي فنصرف (عنكم القرآن وما فيه
من الأمر والنهي والوعد والوعيد) .

والحاصل أنا لا نصرف القرآن وما فيه من الأحكام بل نلزمكموها
بحسب ربوبيتنا وربوبيتكم وإن لم ترضوا بها ولم تقبلوها وأعرضتم
هنا وأردتم الأعمال (صفحا أي أعراضا) فيكون صفحا مفعولا
مطلقا لنضرب من غير لفظه كقعدت جلوسا (أو الأعراض) أي
لأعراضكم فيكون مفعولا له وهلة له فإن قلت الضرب بمعنى الصرف
فعل الله والصريح كما ذكرت بمعنى الأعراض وهو فعل المخاطبين فلا

يجوز حذف اللام كما قال ابن مالك

وهو بما يعمل فيه متعدد وقتاً وقاعلاً وأن شرط فقد

فاجزء باللام وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

قلت المعنى والله أعلم اعتباراً لأعراضكم فينطبق على المشهور (او)

يكون صفحاً من قبيل زيد عدل فيكون من باب المجاز في الكلمة فهو

بمعنى (معرضين) فهو حال من ضمير المخاطبين المجرور والنفي

المستفاد من همزة الإنكار راجع إليه بناء على ما تقدم في ديباجة

الكتاب من أن الشيخ ذكر في دلائل الإيجاز أن من حكم النفي إذا

دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه إلى ذلك التقييد

وإن يقع له خصوصاً وحاصله أن الكلام مثبتاً كان أو منقياً إذا قيد

حكمه برمان أو قيد آخر كان صدقه يتحقق حكمه في ذلك الزمان

أو مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه أو معه وإذا لم يقيد فصدقه

بتحققه في الجملة وكذبه بحاقبائه فإذا قلت اضرب زيداً وأردت

الاستقبال فإن تحقق ضربك إياه في وقت من الأوقات المستقبلية عليه

كان صادقاً والافكان كاذباً وكذلك إذا قلت اضربه يوم الجمعة أو في

حال ركوبه فلا بد في صدقه من تحقق ضربك إياه وتحقق ذلك القيد

معه فإن لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة أو في غير حالة الركوب

كان كاذباً وبالجمله قولك اضربه يوم الجمعة أو في حالة الركوب

مشتمل على أمرين أحدهما وقوع الضرب منك عليه والثاني كون

ذلك الضرب واقعاً يوم الجمعة أو مقارناً بحال الركوب فلو فرض

انتفاء المقارنة بالقيد ينتفى مدلول الخبر فيكون كاذباً هذا حال الإثبات

وقس عليه النفي .

ج

والشاهد في (ان كنتم قوماً مسرفين فيمن قرء) همزة (ان بالكسر)
ليكون شرطية وأما في قرأة من قرء بالفتح فهو في محل المفعول له والمعنى
لان كنتم قوماً مسرفين اي مستهزئين بآيات الله وكتابه وانما قلنا ان
الشاهد فيه (فان الشرط وهو كونهم مسرفين) قال في المفردات السرف
تجاوز الحد في كل فعل يفعله الانسان وان كان ذلك في الاتفاق اشهر
انتهى وقال في المجمع السرف الجهل وقال في المصباح اسرف اسرافاً
جاز القصد والسرف بفتحيتين اسم منه وسرف سرفاً من باب تصب
جول او غفل فهو سرف وطلبتهم فسرفتهم بمعنى اخطأت او جهلت
انتهى فقوله (اي مشركين) ليس تفسيراً للشيء اي المسرفين بالمعنى
المطابق له بل بالمعنى الالتزامي اي الكنائس بالنسبة الى احمد هذه
المعاني التي نقلناه عن اهل اللغة فهو نظير ما قاله محشي التهذيب عند
قول المصنف سواء الطريق فراجع ان شئت .

والمسرفين بأي معنى كان (امر مقطوع به) فليس موضعاً لان
(لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ) اي توبيخ المتكلم المخاطبين
(على الاسراف وتصوير) المتكلم للمخاطبين اي تفهيمهم (ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام) اي مقام تجاوزهم عن الايمان الذي هو
انفع الاشياء لهم في العاجل والاجل الى الاسراف والكفر الذي هو
اضر الاشياء بهم كذلك (يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض
والتقدير كما يفرض بقدر الحالات لا احتمال المقام على
الآيات) كقولك تعالى فذلك لا يجب للمؤمنين وان الملبسين كانوا اخوان
المباشرين والآيات الاخر (الدالة على ان الاسراف بما لا ينبغي ان يصدر
من العاقل اصلاً) لان العاقل لا يقدم على ما فيه ضرر ما فضلاً عما

فيه ضرر الدنيا والاخرة فالاسراف منه (بمنزلة المحال ادعاء)
فيجب ان لا يتحقق ثبوته الا على سبيل مجرد الفرض والتقدير (بحسب
مقتضى المقام) وما سبق لأجله الكلام .

(لا يقال) نعم لكن يستشكل حينئذ استعمال كلمة ان لان
(المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله
تعالى) في شأن الاصنام (ولو سمعوا من استجابوا لكم يعني الاصنام)
وانما غير بضمير الجمع الذي يأتي عن قريب انه يختص بالمتفلا
بناء على اعتقاد المخاطبين الالهوية التي لا يعقل الا الذي العلم .

والحاصل ان ينبغي في فرض المحالات استعمال كلمة لو (دون)
كلمة (ان لما مر من انه) اي الشأن (يشترط فيها) اي في كلمة
ان (عدم الجزم) بشيء من الطرفين اي (اي بوقوع الشرط ولا
وقوعه والمحال مقطوع) به باحد طريقه اي (بلا وقوعه فلا يقال
ان طار الانسان كان كذا) للقطع بعدم وقوع الطيران من الانسان (بل
يقال لو طار) كان كذا .

(لانا نقول) نعم ولكن الوجه في استعمال ان مع فرض كون
الاسراف من العاقل محالا دون لو (ان المحال في هذا المقام ينزل
منزلة مالا قطع بعدمه) ولا بوجوده اي ينزل منزلة المشكوك فيه (على
سبيل المساهلة وارضاء العنان) والمماشاة مع الخصم (لقصد التبيكات)
تقدم معنى التكبث انفا وحاصله الزام الخصم واثبات المطلوب بطريق
المبالغة .

فان قلت ما الفائدة في انه ينزل اولا منزلة المحال المقطوع عدمه
ثم ينزل منزلة مالا قطع بعدمه ولم لا ينزل ابتداء منزله مالا قطع

بعدمه ولا وجوده .

قلت لأن التدريج ابلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فأت احتساب
حالته فيقوت النكته اعنى قصد التوبيخ على الاسواف والتصوير المتقدمين
وهى مطلوبة في المقام فلا يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال والمقام .
(فمن) اجل (هذا) التنزيل على سبيل المساهلة وارخاء العنان
لقصد التبيكيت (يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى فان امنوا) اي اهل الكتاب ومنكرى الاسلام (بمثل
ما امنتهم به فقد اهدوا انه) اي استعمال كلمة ان فيه من باب
التبيكيت لان دين الحق (الذي يهتدى به الانسان) (واحد) وهو
الاسلام الذي امن به المخاطبون وهم اصحاب النبي (ص) (لا يوجد
له مثل) قطعا بعدمه اي المثل مقطوع به لكن نزل منزلة مالا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبيكيت (فجيء بكلمة
الشك) يعنى ان (على سبيل الفرض والتقدير) اي فرض وجود المثل
وتقديره (اي ان حصلوا) ووجدوا (دنيا اخر مساويا لدينكم في
الصحة والصدق فقد اهدوا) ونحو هذا قولك للرجل الذي تشير عليه
هذا هو الراى الصواب فان كان عندك راى اصوب منه فاعمل به
وقد علمت ان لا اصوب من راىك ولكنك تريد تبيكيت صاحبك وتوقيفه
على ان مارايت لاراى ورايه .

(و) ذكر ايضا (في قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر
علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفى حقيقته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال) .
قال في الكشاف ما هذا نصه : قيل قائله النضر بن الحرث المقتول

صيرا حين سمع اقتصاص الله احاديث القرون لو شئت لقلت مثل هذا وهو الذي جاء من بلاد فارس بنسخة حديث رستم واسفنديار فزعم ان هذا مثل ذاك وانه من جملة تلك الاساطير وهو القائل ان كان هذا هو الحق وهذا اسلوب من الجحود بليغ يعنى ان كان القرآن هو الحق فمأقبتنا على انكاره بالسجيل كما فعلت باصحاب القيل او بعذاب اخر ومراده نفى كونه حقا واذا انتفى كونه حقا لم يستوجب منكره عذا بافكان تعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه ليس بحق كتعليمه بالمحال في قولك ان كان الباطل حقا فامطر علينا حجارة انتهى .

(ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين)
اي ان كان للرحمن ولد وصح ذلك وثبت ببرهان صحيح توردونه وحجة واضحة تدلون بها فانا اول من يعظم ذلك الولد واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه فهذا كلام وارد على سبيل الفرض والقرض منه المبالغة في نفى الولد وان لا يبقى للخصم شبهة الا مضحكة مع الاثبات لنفس المتكلم ثبات القدم في امر التوحيد وللمفسرين فيها اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها ولا يهنا نقلها .

(او) قد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط بعد (تغليب غير المتصف به اى بالشرط) اى بمضمونه (على المتصف) به (كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعى الحصول بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تظيما لمن لا تقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى :
ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان الشرطية (مع المرتابين)

ج ٤

في كون مائزله الله تعالى من عنده يعني القرآن (يحتملها اي يحتمل)
كل واحد من الامرين المتقدمين اولهما (ان يكون) احتمال ان فيه
(للتوبيخ) اي توبيخ المخاطبين (على الارتياب) في نبوته (ص) وفي
كون القرآن من عند الله جل جلاله (وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي
ان) يقع و (يثبت لكم) ايها المخاطبون المرتابون (الاعلى سبل
الفرض) كما يفرض المحالات (لاشتمال المقام على مايزيله) اي ما
يزيل الارتياب (ويقلمه عن اصله وهو) اي مايزيله (الايات)
والمعجزات (الدالة على انه) (ص) في القرآن (منزل من عند الله)
جل جلاله .

(و) ثانيها (ان يكون) استعمال ان فيه (لتغليب غير المرتابين من
المخاطبين) وهم اي غير المرتابين الذين كانوا يعرفون الحق يعني كونه (ص)
نبيا والقرآن من عند الله جل جلاله (على المرتابين منهم لانه كان فيهم)
اي في المخاطبين (من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع)
اي جميع المخاطبين (كانه لا ارتياب لهم) في نبوته (ص) وفي كون
القرآن الذي جاء به حق نزل عليه من عند الله جل جلاله فهم قاطعون
بذلك فلا يتصور منهم الارتياب لان الاجتماع بينه وبين القطع محال
فعدم الارتياب كعدم سائر المحالات مقطوع به فالمتحصل من التغليب
نفي الارتياب راسا بحيث لا يحتمل في حقهم الارتياب اصلا وسياتي
فيه وجه اخر عند قوله ولا يحصر عن هذا الاشكال فانظر .

(و) ثكن لا يذهب عليك ان (الاشكال المذكور) في الآية المتقدمة
من ان المستعمل في فرض المحالات كلمة او دون كلمة ان (وارد
هونا) اي في هذه الآية على القول بالتغليب فيها (لان عدم الشرط)

اي عدم الارتياح (حيثئذ) اي حين اذ غلب غير المرتابين من
المخاطبين على المرتابين منهم (يكون) عدم الشرط (مقطوعا به فلا
يصح) حيثئذ (استعمال) كلمة (ان لما مر) من انه يشترط فيها
عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه .

(لا يقال) لانسلم كون عدم الشرط في الآية مقطوعا به لان(الشرط)
فيها (انما هو وقوع الارتياح) من المخاطبين (في الاستقبال)
لا الحال (وهو) اي وقوع الارتياح في الاستقبال (محتمل الوجود
والعدم) فيصح استعمال كلمة ان على اصلها لان وقوع الارتياح حيثئذ
من المعاني المحتملة المشكوكه الوقوع واللاوقوع فلا حاجة الى القول
بالتغليب ولا الى وجه آخر من الوجوه الاخر المصححة لاستعمالها
فيها (لانه يقول) لانسلم ان الشرط في الآية وقوع الارتياح بتقدير
الاستقبال اذ (ظاهر) لكل من له اطلاع وتبحر في العلوم العربية
(ان ليس المعنى) في الآية (على حدوث الارتياح) من المخاطبين
(في المستقبل) بل المعنى على وجود الارتياح منهم في زمن الماضي
(ولهذا زعم الكوفيون ان) كلمة (ان ههنا) اي في الآية (بمعنى اذ)
لانها كما في المعنى تكون اسما للزمان الماضي ولهذا يجعل الجمهور
قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها من باب قوله تعالى ونفخ في الصور
اعنى من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع في الزمان
الماضي .

(وقد نصر الميرد والزجاج على ان) لفظ (ان) الشرطية (لا يقلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة) ومنهم الرضى في باب
كلم المجازاة (انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل (فعل

ج

(الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل) الآية .

(و) انما يختص (ذلك) بلفظة كان (لقوة دلالة كان على الماضي لتمحيضه له) اي للمضى (لان الحدث المطلق) اي كسوف اسم كان اي وجوده وثبوته وحصوله (الذي هو مدلوله) ويسمى الافعال الدالة على الحدث المطلق في الاصطلاح بالافعال العموم كما قال الشاعر الفارسي افعال عموم نزل ارباب عقول

كون است وجود است ثبوت است حصول
(استفاد) ذلك الحدث المطلق (من) ثبوت (الخير) للاسم لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ولانه كما قال الرضي يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدث فقولك كان زيد قائما معناه في الزمن الماضي زيد قائم فلفظ كان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال (فلا استفاد منه) اي من لفظ كان (الا الزمان الماضي) فقط وقد ذكرنا في المكررات في باب الحال بعض الكلام في ذلك فراجع ان شئت .

(ولذا) اي ولان الاستفادة منه ليس الا الزمان الماضي (ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان) يقدر فعل الشرط كان بان (يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي فبحسب الحالة المستهزئين لانه) اي لان مجالستهم (بما ينكروا العقول) فكان صدوره منك بانسائه منه (فلا تقعد) معهم ولا تجالسهم (بعد ان ذكرناك قبورها) اي

تبع المجالسة معهم (فلما اراد) صاحب الكشف (جعل) فعل
 (الشرط ماضيا قدر) لفظ (كان وجعل بنسبك) الذي هو فعل
 الشرط ظاهرا (خيرا له) اي لكان مقدرًا وذلك (ليسقيم المعنى
 المضى) قال الرضى في الباب المذكور وهذا اي كون المدلول هو
 الزمان الماضي فقط من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان
 صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذاها قبحا .

(فان قيل) في دفع الاشكال المذكور الوارد ههنا (لما كان
 البعض مرتابا قطعاً) اي ارتياهم مقطوع به (والبعض) الاخر (غير
 مرتاب قطعاً) اي عدم ارتياهم مقطوع به والحاصل انهم كانوا صنفين
 صنف كان مرتابا في القران لا يدري انه من عند الله ام لا وصنف لم
 يكن مرتابا في ذلك بل يعرف انه حق ومنزل من عند الله وانما
 يشكروا عنادا .

فهنا قضيتان جزئيتان الاولى ان بعض المخاطبين مرتاب قطعاً وبقينا
 هذا باعتبار الصنف الاول والثانية ان بعض المخاطبين غير مرتاب
 قطعاً وبقينا وهذا باعتبار الصنف الثاني فالمراد من قولنا بعض الحيوان
 ناطق قطعاً وبقينا وبعض الحيوان غير ناطق قطعاً وبقينا ومن المعلوم
 بديهية انه كما يصدق حينئذ ان جميع الحيوان لا قطع بكونه ناطقاً
 ولا بكونه غير ناطق كذلك يصدق فيما نحن فيه ان جميع المخاطبين
 لا قطع بكونهم مرتابين ولا بكونهم غير مرتابين وهذا هو المراد بقوله
 (جعل الجميع مكانه لا قطع بارتياهم ولا بعدم ارتياهم)
 فيكون الجميع ممن يشك في ارتياهم بحيث يكون ارتياهم محتمل الوجود
 والعدم فيصح استعمال ان من دون ان يرد الاشكال المذكور هنا

ج

اذ ليس حينئذ عدم الشرط مقطوعا به بل يكون الشرط اعنى ارتياب
المخاطبين كما قلنا محتمل الوجود والعدم .

(قلنا هذه) اي ما ذكر من جعل الجميع لكون بعضهم مرتابا
قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا كانه لا قطع بارتبابهم ولا بعدم ارتبابهم
(نكتة) دقيقة تجدى وتفيد (في) توجيه صحة (استعمال ان في هذا
المقام) اي في قوله تعالى :

ان كنتم في ريب الخ .

(و) لكنه اي ما ذكر من الشككة الدقيقة (ليس من التغليب في
شيء) فلا يصح جعل الآية من امثلة التغليب فلا يصح قول الخطيب
انوا يعتملها اي التوبيخ والتغليب فصار دنع الاشكال بذلك من
قبيل دفع الفاسد بالافسد او من قبيل تفسير الكلام بما لا يرضى
صاحبه .

(و) حينئذ (لا يحصى عن هذا الاشكال) الوارد على التغليب
بدعوى ان عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان
لما مر (الا) بان يجعل نتيجة التغليب والمتحصل منه كون الارتياب
في حقهم محتمل الوجود والعدم لكن لا بالتقرير المتقدم في قوله لا بدل
الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال الخ بل (بان يقال غلب
على المرتابين قطعا) اي الذين نقطع لجهلهم وعدم تمييزهم بين الحق
والباطل والصدق والكذب وعدم قدرتهم على التفرقة والتمييز بين كلام
الخالق والمخلوق بكونهم مرتابين في كون القرآن منزلا من عند الله
(غير المرتابين قطعا) اي الذين لا قطع لنا لعلمهم وتمييزهم بين الامور
المذكورة ولقدرتهم على التفرقة والتمييز بين كلام الخالق والمخلوق

بكونهم غير مرتابين في كون القرآن منزلاً من عند الله وإلى هذا المعنى أشار بقوله (عن الذين لا قطع) لنا (بارتبابهم) فيكون ارتبابهم محتمل الوجود والعدم وإلى ذلك أشار بقوله (عن يجوز منهم الارتباب وعدمه ويكون معنى الكلام) أي معنى كلام الخطيب في المتن يعني قوله أو تغليب غير المتصف به على المتصف به (أو تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط) يعني الارتباب وهم العلماء والقادرين على الأمور المذكورة من يجوز منهم الارتباب وعدمه (على المقطوع به) أي على المقطوع باتصافه بالشرط أعني الارتباب وهم الجهة وغير القادرين على الأمور المذكورة فإننا نقطع عادة باتصافهم بالارتباب في كون القرآن منزلاً من عند الله (كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثمة) أي في شرح قول الخطيب أو تغليب غير المتصف به على المتصف به حيث قال كما إذا كان القيام قاطعاً الحصول بالشرط .

فما تحصل من التغليب على هذا التقرير كون الارتباب من المخاطبين محتمل الوجهين أي محتمل الوجود والعدم من دون أن يرد عليه الإشكال الوارد على التقرير المتقدم ومن دون أن يدعى أن الشرطانما هو وقوع الارتباب في الاستقبال فهذا ما تقر عندى في هذا المقام العويص الذي هو من مزال الأقدام ولا أظن أن تجد عند غوى ما فيه محيص والحمد لله الملك الوهاب .

(والتغليب) عبارة عن ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق اللفظ عليهما وهو كما يصرح به عن قريب أما مجاز مرسل بعلاقة الجزئية أو المصاحبة أو نحوهما أو استهارة كما يظهر مما يأتي أو من باب عموم المجاز ولا ينحصر فيما ذكر في المقام بل هو باب واسع (يجري

ج ٤

في فتون (اي انواع) كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان
يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم اي بين الذكور
والاناث (على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى) في
شان مريم (ع) ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من
روحنا وصدقت بكلمات ربها (وكانت من القانتين) اي من المطيعين
والشاهد فيه حيث (عدت الانثى) يعنى مريم (ع) (من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان الفتون هنا يوصف به الذكور والاناث)
فهو مشترك المعنى بينهم (والقياس) ان يقال (كانت من القانتات)
لا القانتين لان صيغة الجمع بالواو والتون خاصة بالذكور والخاصة
بالاناث ماهر بالالف والقاء .

هذا بناء على كون من للتبويض (ويحتمل ان لا يكون من للتبويض بل
لابتداء الغاية) ويسمى في امثال المقام نسوية ايذا (اي كانت ناشئة
من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخى موسى) عليها السلام
(و) الاحتمال (الاول الوجه) الاحسن لان في الاحتمال الثاني تفويت
ماهو المقصود والغرض من الكلام (لان الغرض) والمقصود منه (مدحها)
في نفسها (بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين) لان
ابائهم كانوا كذلك .

(ومنه تغليب جانب المعنى) اي المصدقي والمذات لا المفهوم والمدلول
وذلك يظهر بادننى تأمل في قوله بعهد هذا لكنه في المعنى عبارة عن
المخاطبين (على جانب اللفظ) اي المفهوم من اللفظ كالغيبة المدلول
عليها بلفظة قوم في (نحو قوله تعالى بل اثم قوم تجهلون) حيث
جاء صفة القوم (بناء الخطاب والقياس) ان تاتى (ببناء الغيبة)

وذلك (لان الضمير) في الصفة اعنى جملة تجهلون (هائد الى قوم
ونقطة لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا) وقد تقدم في اوائل بحث
الاشتقاق نقلا عن الرضى ان الاسماء الظاهرة كلها موصوفة للغيبة الا
للمنادي لانه بمنزلة كاف الخطاب كما بيناه في المكررات في باب التداء
(لكنه) اي لفظ القوم (في المعنى عبارة عن المخاطبين) بقوله تعالى
انتم (فقلب جانب الخطاب على جانب الغيبة) .

والحاصل ان لفظ القوم لها جهة ان جهة المعنى اي المصداق وجهة
اللفظ فمن حيث المعنى والمصداق مخاطب لان الخبر حين المبتداء ومن
حيث اللفظ كما قلنا غائب لانه اسم ظاهر فغائب بجانب المعنى
والمصداق لانه اشرف واكمل واقرى على جانب اللفظ واعيد اليه
الضمير من جملة الصفات بناء الخطاب ولا يذهب عليك ان بهذا القدر
من العدول من جهة الى اخرى لا يصدق انه تغير الاسلوب وغدل من
الغيبة الى الخطاب فلا وجه لما ظنه بعضهم من انه التفت من الغيبة
الى الخطاب هذا كله بناء على جعل تجهلون صفة لقوم واما بناء على
جعله خبرا عن انتم والقوم بدلا لاي انتم فلا تغليب فيه اصلا .

(ومنه) اي من مطلق التغليب لامن نحو كانت من القاتنين
(ابوان) اذ ليس وصف مشترك بين الاب والام بخلاف كانت من
القاتنين فان وصف القنوت مشترك بين الذكور والاناث وليس فيه
تغليب المذكور على الاناث وان كان ظاهر ما تقدم فيه يوهم ذلك بل
انما هو في هيئة الوصف المجرى على المذكور على هيئة الوصف المجرى
على الاناث واما ابوان فسيصرح بان فيه تغليب الذكور على الاناث
وذلك لان الابوة ليست صفة مشتركة بين الاب والام (ونحوه)

اي نحو لفظ ابوان (كالعمرين لابي بكر وعمر (رضى) والقمرين
للسمس والقمر والحسين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك
بما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر (قيل الاول اي المتصاحبين
كما في ابي بكر وعمر رضي الله عنهما .

والثاني اي المتشابهين كما في الشمس والقمر والحسن والحسين عليهما السلام
فنازل (بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم نسي ذلك الاسم وقصد اليهما)
اي الى المتصاحبين والمتشابهين (جميعا و) لكن (ينبغي ان يغلب
الاخف) لان المقصود من التغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في
التخفيف (الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالعمرين) . فغلب القمر على الشمس لكونه مذكرا والشمس مؤنثا
هذا كله حصول كلام الرضى في بحث التنبيه وهذا نصه :

قد يشى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقين
اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانا شيئا واحدا
كتمائل ابي بكر وعمر وكذا القمران والحسان وينبنى ان يغلب
الاخف لفظا كما في العمرين والحسين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم
ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالعمرين في الشمس والقمر انتهى .
(ولا يخفى عليك ان ابوين والقمرين من هذا القبيل) اي من
قبيل تغليب المذكر على المؤنث (لامن قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين اذ ليس تغليب احدهما) يعنى الاب في ابوين والقمر في
القمرين (على الآخر) يعنى الام في ابوين والشمس في القمرين (بان
يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور

خاصة) اذ ليس بينهما كما قلنا انما وصف مشترك يجري عليهما جميعا (بل) التعليل فيهما انما هو (بان يجعل احدهما) يعنى : لام والشمس (متفقا للاخر) يعنى الاب والقمر (في اسمه) اي في اسم اخر (ثم يثنى ذلك الاسم) المتفق مع الاخر وان كان مختلفا للاخر معنى .

(فان قلت لا يكفى في المثنى الاتفاق في اللفظ) اي في لفظ المفردين (بل لابد) فيه (من الاتفاق في المعنى) ايضا (ولذا تناولوا الزيدين بالمسعين يزيد) حتى يثقا معنى وقد بينا ذلك مفصلا في ثاني مواضع الاعراب النيابي في المكررات فراجع ان شئت .
(فلا يطلق القران الا على الطاهرين او الحليين لعل طهر وحيض قلت هو) اي الاتفاق في المعنى (عتاف فيه) .

قال الرضى عند المصنف تردد في جواز تشية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقوله القران الطاهر والحلي والعيون الذين الماء وقرص الشمس وعين الذهب منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزوه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله .

(قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التشية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى انتهى .
(ولو سلم) عدم كفاية الاتفاق في اللفظ (فليكن) هذا النوع من المثنى والجمع (مجازا) مرصلا او استعارة حسيما فيه من العلاقة او من باب عموم المجاز كما اشرنا اليه انفا .

(و) لاخير فيه اذ (جميع باب التعليل) سواء كان في المثنى والجمع

ج

أوفي غيرها (من) أقسام (المجاز لان اللفظ) الذي فيه التغليب (لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القاتنين) كما قلنا انفا (موضوع المذكور الموصوفين بهذا الوصف) اي وصف القاتنية (فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له) والظاهر انه من باب استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي وفيه للاصوليين كلام ليس هنا محله .

(وقس على هذا) اي على توجيه المجازية في القاتنين (جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مفعول) ذلك الفرد (فيما بينهم) اي فيما بين تلك الافراد الكثيرة (بان يطلق اسم ذلك الجنس) الكثير الافراد (على الجميع كقوله تعالى واذا قلنا للمتلكة اسجدوا والادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من) افراد (المتلكة لكونه جنسا واحدا فيما بينهم) هذا بناء على كونه استثناء متصلا كما في الكشف لانه كان جنسا واحدا بين اظهر الآلاف من المتلكة مفعولا بهم فلما بوا عليه في قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد عنهم ويجوز ان يجعل منقطعا فلا شاهد فيه .

(ومنه تغليب الاكثر على الاقل) حالكون الجميع (من جنس) واحد (بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر) والمراد بالوصف المختص هنا العود الى الكفر (كقوله تعالى لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا) والشاهد فيه انه (ادخل شعيب (ع) بحكم التغليب في العود الى ملتهم) الباطلة (مع انه (ع) لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها) لان الحق عند عمله كما ثبت

في محله ان الانبياء عليهم السلام معصونون عن المعاصي والكفر قبل البعثة وبمدها (وانما كان في ملتهم من امن به) .

قال في الكشف فان قلت كيف خاطبو شعيبا (ع) بالعود في الكفر في قولهم او لتعودن في ملتنا وكيف اجابهم بقوله ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها وما يكون لنا ان نعود فيها والانبياء عليهم السلام لا يجوز عليهم من الصفات الا ما ليس فيه تنفير فضلا عن الكبائر فضلا عن الكفر .

قلت لما قالوا لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك فمطافوا على ضميره الذين دخلوا في الايمان منهم بعد كفرهم قالوا لتعودن فغلطوا الجماعة على الواحد فجعلوهم عائدتين جميعا اجراء للكلام على حكم التغليب وعلى ذلك اجرى شعيب (ع) جوابه فقال ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها وهو يريد عود قومه الا انه نظم نفسه في جملة ملتهم وان كان بريئا من ذلك اجراء لكلامه على حكم التغليب انتهى . ولكن لا يذهب عليك ان فيما قالوه في المقام نظر وتامل فانهم يقولون عادفان شيخا وهو لم يكن شيخا قط ومثله يرد الى ارضل العمر وهو لم يكن في ذلك قط فتأمل .

(ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب) فلاول (نعم) اذا وانت فعلنا و) الثاني نعم (انا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نعم انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم .

قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء (تعلمون) (بناء الخطاب) فجعله من قبيل انت والقوم فعلتم اي من قبيل تغليب المخاطب على الغائب في الحمد تعالى انت يا محمد وجميع من سواك .

من المكلفين وغيرهم) من المجانين وصغار الإدييين ونحوهم من غير المكلفين .

قال الرضى في باب اسم الاشارة لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مسيح ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه انتهى .
فان قلت نعم لكن قوله تعالى تعملون صيغة جمع فيجوز ان يخاطب به متعدد من غير تقييد قلت الخطاب بالكافي في قوله تعالى وما ربك رسول الله (ص) فلا يصح ان يخاطب بقوله تعالى تعملون غيره اعنى من سواه فقط والا لتعدد المخاطب في كلام واحد مجردا من العطف وغيره فلا بد من اعتبار ثقلية (ص) على من سواه ليكون الخطاب له (ص) وجميع من سواه من المكلفين من غير ان يتعدد المخاطب (فافهم) وتأمل فائدة دقيق .

(فان الله تعالى) مخاطبا لابليس اذهب فممن تبعك منهم (فان جهنم جزائكم جزاء موفورا) قال في الكشف اما كان من حق الضمير في الجزاء (يعنى في جزائكم) ان يكون على لفظ الغيبة ليرجع الى من تبعك قلت بلى ولكن التقدير (اى) فان جهنم (جزائهم وجزائك) ثم غاب المخاطب على الفائب فقبل جزائكم ويجوز ان يكون للتأنيين على طريق الالتفات انتهى .

(وقال) الله تعالى (يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) فقلب فيه ايضا المخاطب على الفائب (فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا)

بقوله يا ايها الناس (و) شامل ايضا لقوله (الذين من قبلكم الذي) ذكر (بلفظ) اسم الظاهر اعني الذين وقد تقدم ان الاسم الظاهر من قبل (الغيبة) وانما قلنا ان الخطاب في لعنكم شامل لهذا جميعا (لان لعنكم متعلق بقوله خلقكم) فالمعنى والله العالم ان الله خلق المخاطبين والذين من قبلهم لعنهم يتقون فما اريد من الخلقة من التقوى والخير لا يختص بالمخاطبين فقط بل يعهم ومن شاق من قبلهم (لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين) اولا (اذ لامعنى لقولنا اعبدوه لعنكم تتقون) لانه يستلزم جعل الشيء غاية لنفسه اذ ليست التقوى كما في الكشاف غير العبادة .

(ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع) اي على العقلاء وغيرهم (كما نقول خلق الله الناس والانعام) اي الحيوانات العجم (ورزقهم) فغلب فيه العقلاء اعنى الناس على غيرهم اعنى الحيوانات الاشر ثم استعمل في الجميع ما هو مختص بالعقلاء (فان لفظ هم مختص بالعقلاء) .

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذريكم فيه (الشاهد كما ياتي في يذريكم فتبه) اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبشكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل) اي في ان دبر لهم سبب التوالد والتناسل بان جعلهم ازواجا اي ذكورا واناثا (لافيه) اي في هذا التدبير والجعل (من التمكن من التوالد والتناسل فهو) اي فهذا التدبير

ج ٤

والجمل (كالمنبع والمعدن للبيت والتكثير فقوله يذرتكم) محل الاستشهاد
كما نبهناك انفا لانه (خطاب شامل) للمخاطب والغائب اي (الناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ) الاسم الظاهر وقد مر انفا انه في
حكم (الغيبة فقيه) اي في قوله يذرتكم تغليبان الاول (تغليب
المخاطب) يعنى الناس المخاطبين (على الغائب) يعنى الانعام (والا)
اي وان لم يكن في يذرتكم هذا التغليب (لما صح ذكر الجميع) اي
جميع الناس والانعام (بطريق الخطاب لان الانعام غيب) بل غير
قابل للخطاب وان كانت حاضرة عند المتكلم وفي محل الخطاب لان
الخطاب كما في المجمع هو توجه الكلام نحو الغير للافهام فلا وجه
لخطاب الانعام الا بتغليب ذوي الافهام .

(و) الثاني (تغليب العقلاء) يعنى الناس المخاطبين (على غيرهم)
يعنى الانعام (والا) اي وان لم يكن في يذرتكم هذا التغليب (لما
صح خطاب الجميع) اي الناس والانعام (بلفظ كم المختص بالعقلاء)
كلفظ هم وقد مر انفا (ففي لفظ كم تغليبان) وقد اوضحناهما (ولولا
التغليب لكان القياس ان يقال يذرتكم) مخاطبا به الناس فقط (وايضا)
مرادا به الانعام فقط (كذا) فسرت الآية الكريمة (في الكشف
والافتاح وغيرهما) من الكتب .

(و) لكن يجوز (لقائل ان) يستشكل على كلا التغليبين بان
(يقول جعل الخطاب) في يذرتكم بسبب التغليب (شاملا للانعام
تكلف لاحاجة اليه لان الفرض) من الآية الكريمة كما يظهر من
سياقها (اظهار القدرة وبيان الاطراف في حق الناس) ليعرفوا ربهم
ويشكروا له ويقيموا بما يجب عليهم من العبودية (فالخطاب يختص

بهم والمعنى) والله العالم (يكثر كم ايها الناس في هذا التدبير حيث
مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه
في ترتيب المعاش وتدبير التوالد (حيث جعلكم ازواجا يعنى ذكورا
واناسا .

(و) كذلك (الانعام خلقها لكم) والحال ان (فيهادف) اي
ما يهدف به قال في المفردات الدفء خلاف البرد ثم ذكر الاية (ومنافع)
اخر . (و) الحال ان (متهانا كلون) اي من لبتها ولحمها (وجعلها
ازواجا) ذكورا واناثا لان (تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا)
اي على القول بعدم الحاجة الى التغليب (يكون) العطف في ومن
الانعام من عطف الجملة على الجملة لامن عطف المفرد على المفرد كما
يدل عليه كلام القوم على ذلك التفسير حيث عطفوه على من انفسكم
فيكون (التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا) المعنى والتقدير
(انصب ينظم الكلام) وصياقه (لما قدروه وهو جعل الانعام من
انفسها ازواجا) والفرق بين التقديرين ان تقدير الشارح متضمن لقيد
لكم وخال عن قيد من انفسها وتقدير القوم بالعكس وانك اذا تأملت
في المعنى على كل واحد من التقديرين يظهر لك وجه انسيبة تقدير
الشارح من تقدير القوم .

(ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد) وذلك (كما اذا وجد
بعض الشئ وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع) بسبب التغليب
(كانه وجد كقوله تعالى) في وصف المتقين (والذين يؤمنون بما انزل
اليك والمراد المنزل كله) اي ما وجد حين توصيفهم بالايمان به وما لم
يوجد بعد لكنه مترقب الوجود والا يلزم ان يصدق في حقهم قوله تعالى

افتر منون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض اعاذنا الله منه بحق محمد
واله الايجاد .

(ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص) كالاعمال والافعال التي
يزاولها الانسان بالايدي (على ما وقع بغير هذا الوجه) كالاعمال والافعال
التي يزاولها الانسان بغير الايدي (كقوله تعالى) في كفرة اهل جهنم
ولو ترى اذ يقومون الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وادبارهم
وذوقوا عذاب الحريق (ذلك بما قدمت ايديكم وان الله ليس بظلام
المعيب) وانما حكم فيه بالتغليب (لان اكثر الاعمال) والافعال
لا جميعها (يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي) الى هنا كان
الكلام في بعض وجوه التغليب وله وجوه اخر تعرف بالقياس الى هذه
الوجوه المذكورة والضابط فيه كما قال الدسوقي انهم يغلبوا المذكر
او الاخف او الاشرف والمذكر يغلب على غيره وان كان غيره اخف
والاخف يقدم غيره وان كان غيره اشرف والادعاء في سبب التغليب
كاف انتهى .

واما قوله (ولكونهما) فهو (تعليل لقوله) الاتي في المتن وهو
(كان كل) الخ وانما (قدم) التعليل (ليثبت الحكم) يعني الحكم
بكون جملي كل من ان واذا جملة فعلية استقبالية (من اول امره)
اي من اول بيان هذا الحكم (معملا فيكون له) اي للحكم (في
النفس) اي في نفس من يطالع على هذا الحكم (استقرار لا يكون)
ذلك الاستقرار (لما) اي الحكم (يذكر تعليله بعده اي ولكن ان
واذا لتعلق امر) اي شيء و (هو حصول مضمون الجزاء بنفيه يعني
حصول مضمون الشرط في الاستقبال) الجار اعني في (متعلق بنفيه)

أي بلفظ غير لانه كما أشير اليه بمعنى الحصول (على معنى جعل)
 المتكلم (حصول الجزاء مرتباً على حصول الشرط) الذي هو أي
 حصول الشرط (في الاستقبال) فيلزمه ان يكون حصول الجزاء ايضاً
 في الاستقبال ضرورة استعانة حصول اللازم اعنى الجزاء في الحال
 والمنزوم اعنى الشرط في الاستقبال لانه يلزم من ذلك انفكاك اللازم
 عن المنزوم وهو من اوضح انواع المعال .

(ولا يجوز ان يتعلق) الجاراً عنى في (بتعليق امر لان التعليق انما
 هو في زمان التكلم لاني الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
 الدار فانت حر فقد علقته) في هذه الحال أي حال التكلم (الحرية
 على دخول الدار) الذي هو (في الزمان المستقبل) لاني زمان الحال
 (كان كل من جملة كل من) ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية (
 لاسمية) استقبالية (لاماضوية ولا حالية) اما (وجهه كون ما ذكر
 علة لكون (الشرط) فعلية استقبالية (فظاهر لانه) أي الشرط
 (مفروض الحصول) أي قدر وفرض ان حصوله ووقوعه (في الاستقبال)
 فلا ثبوت له في زمان الماضي ولا في زمان الحال (فيمتنع ثبوته)
 المتداول عليه بالجملة الاسمية فلا يكون الشرط اسمية (و) كذلك
 يمتنع (مضيه) وحالته فلا يكون جملة ماضوية ولا حالية لما ذكرنا
 من انه لا ثبوت له في زمان الماضي ولا في زمان الحال .

(واما) وجهه كون ما ذكر علة لكون (الجزاء) فعلية استقبالية
 (فلان حصوله متعلق على حصول الشرط) الذي (في الاستقبال و)
 من المعلوم بديهية انه (يمتنع تعليق حصول الحاصل) او كان ماضياً
 و (الثابت) لو كان اسمية (على حصول ما) أي الشرط الذي

ج

مفروض الحصول (في المستقبل) وجه الامتناع انه يلزم من هذا التعليق اما توقف ثبوت احد النقيضين اعني الثبوت في الماضي او الحال على ثبوت الاخر اعني الثبوت في الاستقبال وذلك لما ثبت في محله من كونها من انواع الوجودات المتناقضة لا يمكن اجتماعها او توقف وقوع مامو واقع في الماضي او الحال على وقوع مايقع في الاستقبال وذلك من اوضح اقسام المحال فلا يكون الجزاء ايضا جملة ماضوية ولا اسمية .

(و) لكن (يجب ان يتنبه ان الجزاء) فقط (يجوز ان يكون طلبيا وانشائيا) نحو ان جائك زيد فاكرمه لانه فعلى استقبال لدلالته على الحدوث في المستقبل (لان الطلب لايتعلق بما وجد في الماضي او الحال والا يلزم طلب الحاصل وهو كتحصيل الحاصل من اقسام المحال (فيجوز ان يترتب) طلب هذا الحدوث الاستقبالي (على امر) يعني الشرط (بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا) لان فرض الصدق اي الحصول والتحقق في الاستقبال لايتصور في الانشاء (لان المعنى الانشائي يوجد بوجود انشائه وليعلم ان هذا عبارة اخرى عن بعض ما ذكره الرضى وهذا نصه :

ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداء الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني لاكرمته او في المستقبل . نحو ان زدتني اكرمته واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولهمده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية انتهى . والمفقهاء والاصوليين

في المثال الاخير كلام يذكر في محله .

(ولا يخالف ذلك) المحكم المذكور في المتن المتقدم (لفظا
الا لتكنة) ياتى بيانها في المتن الاتى (تطبيقا للفظ) اي لفظ الشرط
والجزاء (بالمعنى) اي معنى الشرط والجزاء (وتقاديا) اي تغلصا
واتقاء (عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء) من
النكت الاتية (وقوله) اي المصنف (لفظا اشارة الى ان الجملتين)
اي الشرط والجزاء (وان جعلت كلناهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية) اما الاسمية في الشرط فعلى ما قاله بعضهم من جواز دخول
اذا الشرطية على الاسمية بلا تقدير فعل خلافا لما عليه الاكثر من
وجوب دخولها على الفعل واما الاسمية في الجزاء وكذا الفعلية الماضوية
مطلقا فبالاتفاق وكيف كان (فالمعنى) اي معنى الاسمية والفعلية
الماضوية (على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك
امس) مع التصريح في الشرط والجزاء على خلاف الاستقبال (معناه
ان تعتد) انت في الزمان الاتى اي في الزمان المستقبل (باكرامك
اياى الان فاعتد) انا ان قرء بضم الدال او فاعتد انت ان قرء بفتحها
والهمزة في الاول للقطع وفي الثاني للوصول (باكرامى اياك امس)
فالشرط والجزاء الفعلان المقدران اعنى تعتد واعتد بقرينة المقام فالان
والامس ظرفان للاكرام لا للاعتداد .

(و) كذلك (قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه)
والله العالم (فلا تعزن واصبر) او فتأس بشكذيب الرسل من قبلك
فوضع كما في الكشاف (فقد كذبت رسل . من قبلك موضع الجزاء
المحذوف اعنى فلا تعزن واصبر او فتأس بتكذيب الرسل من قبلك

على ما في الكشاف استغناء بالصيب عن المسبب وقد تقدم بعض الكلام في هذه الآية الكريمة في بحث تنكير المسند إليه فراجع إن شئت .
(و) كذلك (قوله تعالى إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا منه) والله العالم (ينصروه من نصره قبل ذلك) .

ثم في الكشاف فإن قلت كيف يكون قوله فقد نصره الله جواباً للشرط قلت فيه وجهان أحدهما إلا تنصروه فسينصروه من نصره حين لم يكن معه إلا رجل واحد (يعني أبا بكر (رضي)) ولا أقل من الواحد فدل بقوله فقد نصره الله على أنه ينصروه في المستقبل كما نصره في ذلك الوقت .
والثاني أنه أوجب له النصرة وجعله منصوراً في ذلك الوقت فلما يفتل من بعده انتهى (وقس على هذا) الذي ذكر من يذكر (فقدر) في كل كلام غير مستقبل (ما يناسب المقام) والتوفيق لفهم ذلك من الله الملك المتكبر .

ثم أعلم أنه قد أول بعضهم الجزء الثاني بالخبري فقال في نحو إذا جئتك زيد فأكرمه كأنه قيل إذا جئتك زيد يوجد أكرامك إياه مطلوباً منك في الحال وبمبادرة أخرى كأنه قيل أنه على تقدير صدق جئتك زيد اطلب منك أكرامه وإنما ارتكبت التأويل في الجزء لامتناع كون طالب الأكرام الحاصل في الحال مسبباً عن المعجى في الاستقبال فردد التفتاً زاني بقوله (وتأويل الجزء الطسلي بالخبري وهم) أي غلط (لأنه) أي الجزء أي طلب الأكرام (ليس بمفروض الصدق) في الاستقبال حتى يكون (كالشرط) فيحتاج إلى التأويل حتى يتحقق فيه الصدق (بل هو) أي الجزء أي طلب الأكرام (مذهب عليه) أي على الشرط فلا مانع من كونه جزء من دون الاحتياج إلى التأويل بالخبري .

وليعلم ان منشاء القول بانناويل ما تقدم من قول الافتاز انى انه
يتمتع تعليق حصول الحاصل السابق على حصول في المستقبل وقد اجاب
عن ذلك بعض المحققين باننا نمنع كون طلب الاكرام الحاصل في الحال
معلوما على مجيء زيد في الاستقبال بل هو اى طلب الاكرام مسبب من
شيء حصل في الحال وهو العلم بان زيدا يجيء في الاستقبال فيطلب اكرامه
في الحال بعد مجيئه في الاستقبال انتهى (هذا) غاية ما يمكن ان يقال
في هذا المجال والله العالم بحقيقة الحال .

(ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ
كان نحو وان كنتم في شك كما مر) في اول بحث التخليب (وكذا
اذا جيء بها) اى بان (في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل
والربط) كما ياتى ببانه في التذنيب الذي يذكر في اخر الباب السابع
مع توضيح هنا ان ساءدنا التوفيق لذلك (ولا يذكر حينئذ) اى حين
اذ جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط (له
جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى بعاما لثيم)
وان شئت ان نعرف حقيقة هذا الكلام فعليك بمراجعة التذنيب المذكور
في ذلك المقام فانه يذكر هناك كلاما مأخوذا من الرضى يكفى في توضيح
المرام فلذلك لم نطل نحن هنا الكلام لان التكرار كثيرا ما يوجب الملل
فيظن بالقائل انه مكثار .

(و) قد يستعمل ان في غير الاستقبال (في غير ذلك) المقام اى في
غير مقام التاكيد وفي غير كون الشرط لفظ كان و (لكنه) اى هذا
الاستعمال (قليل كما في قول ابن المعتز) المعرى .

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فليتهم لساكنك (البال

والشاهد فيه وفي تاليه استعمال ان في غير الاستقبال. مع انها ليست
وصلية ولا شرطيا لفظ كان (و) كما في (قوله ايضا)
وان ذهلت عما اجر صدورها فقد الهت وجدا نفوس رجال
(لظهور ان المعنى في البيتين على الماضى دون الاستقبال ولا الحال
(وقد يستعمل اذا) ايضا (للماضى كقوله تعالى في قصة ذي القرنين
(حتى اذا بلغ بين المدين حتى اذا ساءى بين الصدفين حتى اذا جملة
نارا.) لظهور ان لفظ اذا في المواضع الثلاثة للمضى (و) قد يستعمل
اذا (للاستمرار كقوله تعالى) في صفة المنافقين من اليهود وغيرهم واذا
لقوا الذين امنوا قالوا امنا) الخ وقد مر بعض الكلام في هذه الآية
في اوائل الكتاب فتذكر .

ثم اشار الى تفصيل النكتة التي تدعوا الى المخالفة بقوله (كابرار
غير الحاصل) في الحال او الماضي (في معرض الحاصل) وذلك لقوة
الاسباب) ال فيه للجنس فيشمل ماله سبب واحد (المتأخذة) اي الشارعة
(في حصوله) لانه تفاعل من افعال المقاربة كما صرح به الناظم في قوله
كانشاء السائق يحدو وطفق كذا جعلت واخذت وهماق

(نحو) قوالك (ان اشترينا) هذا الكتاب مثلا (كان كذا) قائلا
ذلك القول (حال انعقاد اسباب الاشتراء) مثل رضى المتبايعين وحضورهما
وسائر ما يتوقف عليه البيع فغير عنه بلفظ الماضي لقوة هذه الاسباب
فكانه وجد وحصل .

واما قوله (او لكون) فهو (عطف على) قوله (قوة الاسباب لاهل
ابرار غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باولائها كلها على) لشيء
واحد اعني (لابرار غير الحاصل في معرض الحاصل) يدل عليه ما بينه

بقوله الاتي فان الطالب الخ فان يحصله ان في اظهار الرغبة بقدر غير
الحاصل حاصلًا او تخيل كذلك ولو كان العطف على ابراز لما كان لذلك
البيان وجه صحة ثبته يلزم حينئذ الحكم بعملية اظهار الرغبة التقدير غير
الحاصل او تخيل ذلك مع عدم كون ذلك الاظهار علة لذلك التقدير
والتخيل وبعبارة اخرى يبقى المعلوم بلا علة .

قال في المختصر ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل فقدمها فهو بيننا انتهى قال المصنف هناك اي من وجوه الاول
انه خلاف ما اشار اليه المصنف في اظهار الرغبة من انها اي المعطوف
علل الابراز الثاني ان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يستعمل عليه
كل ما بعده وحينئذ فلا يصح ان يكون قسيما له الثالث ان التعلل
لا يحصل بمجرد المخالفة بل لابد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل
لذلك انتهى .

(اي لكون ما هو لتوقع) في المستقبل محققاً (كالتوقع) في الحال
او الماضي (كقولك ان مت) كان الناس صنفان شامت واخر مئن بالذي
كنت افعل (كما سبق) في الباب الثاني في بحث خلاف مقتضى
الظاهر (من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
او التعلل) قد تقدم في بحث تقديم المستند اليه معنى التعلل مع بعض
ما يقتضيه المقام من الروايات فراجع ان شئت

(او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان عرفت بحسن
العاقبة فهو المراد) رزقنا الله ذلك بحق محمد وآله الكرام عليهم الصلاة
والسلام من الليالي والايام وليعلم ان (هذا) المثال (يصلح مثالا
للتعلل) (وحده وللرغبة) وحدهما وليعلم ان السبب بينهما

عموم من وجه ان قلنا بان كلا منهما من المتكلم بخلاف ما اذا قلنا بان الاول من السامع على ما تقدم في ذلك المبحث المشار اليه انقضا والثاني من المتكلم فان النسبة حينئذ التباين فتأمل جيدا .

(ثم) لما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى البيان (اشار) المصنف (الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رهيته في حصول امر) اى شىء (يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر قريبا يخيّل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي) لدلالته على الوجود لفظا وقريب من هذا البيان قوله .

هر كسى او نقش خود بيند دراب برز گر باران كاذر اغتاب
شتر در خواب بيند پنبه دانه كهى لف لف خور دكه دانه دانه
(وعليه اى على اظهار الرغبة في الوقوع) وفي المختصر اى على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع (ورد قوله تعالى ولا تكرموا فتياتكم) اى امائكم وفي الحديث ليقل احدكم فتاى وفتاتى ولا يقل عبدى وامى (على البغاء) هو مصدر يقال بغت المراءة بغاء بالكسر والمدائ زنت فهى بغى والجمع البغايا (ان اردن تحصنا) الشاهد فيه حيث (جىء) الفعل (بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة) اى رغبة الله جل جل جلاله (في ارادتهن) اى الفتيات (التحصن) اى العفة والعصمة وكانت العرب في الجاهلية يكرهون امائهم على البغاء ويضربون عليهم مرائب وفي صدر الاسلام كان لبعض المنافقين جوار يكرهون على البغاء فهكث بعضهم الى رسول الله (ص) فنزل الآية وقول الخليل

وعليه ورد قوله تعالى دون إن يقول مثل قوله تعالى اشارة الى التفاوت بينهما ان الله تعالى منزّه عن الرغبة وكثرة التصور وتخيل الحصول فالمراد هنا لازمها وهو كمال الرضى بإرادتهن التحصن والعفة .

(فان قيل تعليق النهى عن الاكراه) الذي هو الجزاء في المعنى (بإرادتهن التحصن يقتضى) من حيث المفهوم جواز الاكراه عند انتفاءها) أي عند انتفاء إرادتهن التحصن وهو الأكثر كما يشعر بذلك إشار كلمة ان دون اذ الان أكثر النساء الهفيات يفعلن ذلك برغبة وطواعية وان ما وجد او يوجد من بعضهم من كراهية لذلك من الشاذ النادر والحاصل ان تعليق النهى عن الاكراه بإرادتهن التحصن يدل بالمفهوم المخالفة على جواز الاكراه عند انتفاء تلك الإرادة على ما هو مقتضى التعليق بالشرط فكيف يجوز الحكم بالجواز مع كونه مخالفا لما هو من الضروريات اعني حرمة الاكراه على البغاء .

(اجيب) هن ذلك (بوجود الاول لانسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق) يعنى الجزاء (عند انتفائه) أي الشرط (والاستدلال) على ذلك (بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه) أي الشرط (عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء) يعنى المشروط في غاية السقوط لانه أي هذا الاستدلال (غلط نشأ من اشتراك اللفظ) بين الشرط الاصولي والشرط النحوي الذي كلامنا فيه فهو نظير ما وقع لبعض النحويين من الغلط وقد ذكره السيوطي في بحث الحال وقد يجي الكلام فيه في الباب السابع في بحث الحال (اذ لانسلم) ان ما نحن فيه أي (الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو) أي الشرط النحوي (المذكور بعد ان واخواته معلقة عليه حصول مضمون جملة) تسمى الجزاء

(أي الحكم بأنه يحصل مضمون تلك الجملة) التي تسمى الجزاء (عند حصوله) أي حصول المذكور بعد أن واخواته .

(وكلاهما) أي كل واحد من الشرط الاصولي الذي معناه ما يتوقف عليه وجود الشئ والشرط النحوي الذي معناه المذكور بعد أن واخواته (منقول من معانها اللغوية) فإنه (يقال) في اللفظة (شرط عليه كذا إذا جعله علامة) هذا أحد معانيه اللغوية وله معان أخر مذكورة في كتب اللفظة المبسوطة ومن أراد الاطلاع عليها فليراجعها .

(إلا ترى أن قولنا أن كان هذا) الشيخ المرتضى من بعيد (إنساناً كان حيواناً شرط وجزاء) عند النحويين (مع أن كونه) أي المشار إليه (حيواناً لا يشترط على كونه إنساناً ولا ينتفى (حيوانيته) بانتفائه) أي بانتفاء إنسانيته كما هو الحال في الشرط الاصولي (بل الأمر) في الشرط النحوي (بالعكس) أي يتوقف الشرط على الجزاء وينتفى الشرط بانتفاء الجزاء (لأن الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم) فيمكن أن يكون اللازم اعم ومن هنا قال أهل الميزان أن الشرطية إن كانت متصلة ينتج منها احتمالان لأن وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ولما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز أن يكون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم .

الوجه (الثاني) أنه لا خلاف (عند القائلين بالمفهوم المتخالف بل مطلق المفهوم (في أن التعليق) أي تطبيق الجزاء أي تقييده (بالشرط إنما يقتضى) ويدل على المفهوم أي على (انتفاء الحكم) أي الجزاء

(عند انتفائه) اي انتفاء الشرط (اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى) غير المفهوم لانه لو لم ينفذ حينئذ التعليق انتفاء الشرط لكان التعليق لغوا يجب تنزيه كلام الحكيم عنه (ويجوز ان يكون فائدته) اي فائدة الشرط (في الاية المبالة في النهي عن الاكراه) على البقاء (يعني انهن اذا اردن التحصن) مع ما بهن من الضعف في العقول والقصور في حفظ النفس عما يغفل بالشرف (فالمولى احق بها) اي بإرادة التحصن والعفة فحاصل معنى الاية ان المولى احق بإرادة التحصن اذا اردن التحصن والمولى جدير بالإرادة اذا لم يردن فلا تكروهوا فتياتكم على البغاء سواء اردن التحصن والعفة أم لم يردن فالأكراه حرام مطلقا وهذا معنى المبالة فتدبر . والوجه (الثالث ان لا تكروهوا) نهى عن الاكراه والنهي عن الاكراه (معناه) اما (يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه) هذا التزديد اشارة الى ما يأتي في الباب السادس من الاختلاف في ان مقتضى النهي كف النفس عن القول او نفس ان لا يفعل وسنذكر وجه الاختلاف هناك انشاء الله تعالى (وعند عدم ارادة) الفتيات (التحصن ينتفى حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ) اي حين عدم ارادة الفتيات التحصن (لانه) اي الاكراه (انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه) اي رقهه وعدمه (فعند عدم ارادتهن) التحصن و (الامتناع عن الزنا) فلا يردن نقيض الزنا فاذا (لا يتحقق الاكراه عليه) اي على الزنا .

والحاصل كما في القوانين ان السالبة هنا بانتفاء الموضوع وتقريره كما في معاشيته متقولا عن ابن الحسين البصري ان المفهوم هو انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط والشرط هنا ثابت والظاهر يقتضي عدم حرمة الاكراه

ج ٤

هند عدم ارادتهن التحصن لكن لا يلزم من هدم الحرمه شهوت الحبل
اذ كما يكون انتفاؤها بطريقتان الحبل فقد يكون ايضا بانتفاء المحل
وللمقام من القسم الثاني لان الاكراه يعتنع مع الارادة .

والوجه (الرابع) انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الإكراه
اي على جواز الاكراه (بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المضالفة لكن
الاجماع القاطع) اي الاجماع الذي يفيد القطع واليقين على حرمة
الاكراه مطلقا اي سواء اردن الفتويات التحصن ام لم يردن (عارضيه
والظاهر يدفع بالقاطع) وبعبارة اخرى سلمنا ان اللفظ من حيث
المفهوم يقتضى ذلك ولكن القرينة الخارجية اعني الاجماع القطعي من
كافة المسلمين مانعة عن ذلك ولولا القرينة على هدم ارادة المفهوم
لملنا على مفهومه فالاجماع هو القرينة على عدم ارادة ذلك المفهوم
من الآية .

(قال السكاكي او للمتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكر) من الامور الاربعة اعني قوة الاسباب وكون ما هو
للقوع كالواقع والتفان واظهار الرغبة (او للمتعريض) ويقال له
بالفارسية (گوشه دهن بغير) ولذا بينه بقوله (بان ينسب الفعل
الى احد والمراد غيره) ومن هنا قيل اياك اعني واصمى يا جارة (نحو
قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالخطاب) في اشركت (لمحمد (ص) وهدم اشراكه
مقطوع به لئكن جيء) التعليل يعني اشركت (بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك) اي اشراكه (ص) (في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير) كما يفرض ويقدر المحال وان لم ين اشراكه (ص) محالا

قال في الكشف فان قلت كيف صح هذا الكلام مع علم الله تعالى ان رسوله لا يشركون ولا تحيط اعمالهم

قلت هو على سبيل الفرض والمحال لا يصح فرضها لاغراض فكيف بما ليس بمحال انتهى والفرض ههنا ما ذكره بقوله (تعريضاً بمن مصدر عنهم الاشراك بانهم قد حيطت اعمالهم) اى بطلت وفسدت وهدرت فلم يوجر واعليها هذا ولهم في تفسير الآية وصحة الاحباط بهذا المعنى كلام في الكتب الكلامية والاصولية ليس هنا محل ذكره فمن اراد الاطلاع على ذلك فليطلب من مظانه .

والتعريض (كما اذا شتمك احد) من السفلة والسوقة (فتقول والله لئن شتمني الامير لا ضربته) فجملة شتم الامير الغير الحاصل تعريضاً بان من شتمك يستحق الضرب والعقوبة وان كان اميراً فكيف بمن كان من السفلة والسوقة لانه يستحق ذلك وانت قادر عليه بطريق اولي .

(ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك) نعم يمكن ان يكون هذا النحو من الكلام من قبيل التهديد والتأييد (و) لا يخفى عليك ايضاً (ان ذكر) الفعل (المضارع لا يفيد التعريض لكونه) اى المضارع (على اصله) اى على اصل فعل الشرط الذي هو فعالية استقبالية وانما يفهم التعريض الذي هو نكته من النكات بما يخالف الاسل .

(و) ليعلم انه لما كان في هذا الكلام (اي في قول الخطيب او التعريض نوع) من الخفاء والضعف نسبة الى (السكاكي) أما الخفاء

فلان خصوصية الماضي لادخل لها في التعريض فانه انما يستفاد من استناد الفعل الى فاعل يمتنع صدوره منه عادة واما الضعف فلان العدول عن المضارع ليس للتعريض وانما هو اعدام كون اداة الشرط عاملا فيه لفظا وذلك لما تقرّر في علم النحو من ان اداة الشرط اذا كان مقرونة باللام الموطئة للقسم فالجواب للمقتدم منهما كما قال في الالفية

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما اخرت فهو ملتزم

فيضعف الاداة بذلك عن العمل فلا تعمل لفظا فيجب كون الشرط ما تعمل فيه محلا وهو الماضي .

قال الرضى في بحث كالم المجازات في باب اعراب الفعّـل واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزاء انتهى .

وقال الجامي في بحث حروف الشرط واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه الماضي اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط انتهى باختصار شيء محل بالمقصود .

(والا) اى وان لم يكن في هذا الكلام الخفاء والضعف (فهو)
 اى السكاكى (قد ذكر جميع ما تقدم) من الاحود الاربعة مع هذا
 الامر الخامس اعنى التعريض فلا وجه لتخصيص نسبة ذلك اليه (ثم
 قال) السكاكى (ونظيره اى نظير لثن اشركت في) مجرد (التعريض)
 بالغير (لاني استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض) اذ
 لا شرط ولا ماضي في (قوله تعالى) حكاية من الرجل الذي جاء من
 اقصى المدينة وايضا ليس في قوله (وما لي لا اعبد الذي فطرني)
 ابراز الغير الحاصل في معرض الحاصل بخلاف قوله لثن اشركت فتأمل
 (اى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم) ففيه تعريض بالمخاطبين الذين
 لا يعبدون الله (بدليل واليه ترجعون) بصيغة الخطاب (اذ لو لا
 التعريض) بالمخاطبين (لكان المناسب لسياق الآية) وحدها (ان
 يقال واليه ارجع) بصيغة المتكلم كما سبق في بحث الالتفات .
 (ووجه حسنه اى حسن هذا) القسم من (التعريض) لا مطلقه
 يدل على ذلك قوله (اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعدائه)
 لكونهم كفارا والكفار اعداء للمحققين (الحق) هذا مفعول ثان
 للاسماع ومفعوله الاول المخاطبين (على وجه لا يزيد ذلك الوجه
 غضبهم) مع ان من شان المخاطب اذا كان عدوا للمتكلم ازدياد غضبه
 عند سماع الحق من المتكلم لا سيما اذا كان المخاطب من المعاندين
 امثال ابي جهل وابي لهب ونحوهما (وهو اى ذلك الوجه ترك
 التصريح بنسبتهم الى الباطل) يعنى عدم عبادتهم الله الذي فطرهم اى
 خلقهم (و) قوله (يعين) من العون (عطف على قوله لا يزيد) اى
 على النفي والمنفى مما لا على المنفى فقط (وليس هذا من كلام

ج

السكاكي (يعني على وجه يعين) ذلك الوجه (على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في احاط النصح) اي في كون النصح خالصا غير مشوب بشيء من الامور التي لا يريد المتكلم لنفسه وهذا معنى قوله (حيث لا يريد المتكلم لهم) اي للمخاطبين (الا ما يريد لنفسه) وقد تقدم بعض الكلام في هذه الآية في بحث الالتفات فراجع ان شئت .

(ويسمى هذا النوع من الكلام) المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يزيد غضب الخصم سواء كان فيه تعريض كناية او لا ~~ص~~ قوله تعالى اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون (المنصف لان كل من سمعه) اي هذا النوع من الكلام (قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به) اي بهذا الكلام اي ماملك بالعدل والقسط .

قال في المصباح انصفت الرجل انصافا عاملة بالعدل والقسط والاسم النصفة بفتحيتين لأنك اعطيته من الحق ما تستحقه لنفسك وتناصف القوم انصف بعضهم بمضا انتهى ومن ذلك يظهر معنى قوله (او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حظ مرتبته عن مرتبة المخاطب) اي انزل مرتبته عن مرتبته .

(ويسمى ايضا) هذا النوع من الكلام (الاستدراج) قال في المصباح درجته الى الامر تدريجا فندرج واستدرجته اخذته قليلا قليلا انتهى ومنه قوله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وبه يظهر معنى قوله (لاستدراجه) اي المتكلم (الخصم الى الاذعان) اي الاعتقاد (والتسليم) لما هو الحق (وهو) اي هذا النوع من الكلام (من لطائف الاساليب وقد كثرت) هذا النوع من الكلام (في التنزيل

والاشتمار والمعاداة (اي التخاطبات .

١ فان نسب في قوله تعالى ان يشقوكنكم (اي ان يعبدكم مشركوا
سنة ويضربوا بكم) يكونوا لكم اعداء (خالسي المعاداة) ويبسبوا
اليكم ليدبرهم ولينسبهم بالسوء) اي بالقتل والضرب والشتيم (وودوا
لو تكفرون) اي نعموا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترفع
المعاداة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في (الجملة) الثالثة) يعني ودوا (الى لفظ الماضي فأي
نكتة في ذلك) العدوى اذ قد تقدم في صدر المبحث انه لا يخالف
ذلك الا النكتة .

(قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض
منه) اي من العدول (الدلالة على انهم) اي مشركى مكة (ودوا
قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتابهم لانهم يريدون ان يلحق بهم)
اي بالمؤمنين (مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا
المؤمنين كفارا لمادهم) اي المشركين (بان الدين اعز عليهم) اي
على المؤمنين (من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه) اي دون
الدين اي عنده اي لحفظه فتحصل ان الجمل الثلاث لا تنفك بينها
حين المصادفة والظفر لكن الودادة قبل كل شيء عند المشركين .

١ وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودوتهم (اي المشركين
(ان يردوهم) اي المؤمنين (كفارا لمصادفتهم) اي ملاقات المشركين
المؤمنين في ميدان القتال (والظفر بهم) اي ظفر المشركين بالمؤمنين
(لا يحتمل) ذلك لزوم بين الودادة وبين المصادفة والظفر (من
الشبهة ما يحتمله) هي شبهة يحتمله (لزوم الاولين لها) اي

للمصادفة (اعني) بالاولين (كونهم) اى المشركين (اعداء وبسطهم
 الايدى) بالقتل والضرب (والالسن) بالقتل (اليهم) اى الى
 المؤمنين (لانها) اى الودادة (واضحة اللزوم) للمصادفة والظفر
 (بالنسبة اليهما) اى كونهم اعداء وبسطهم الايدى لان ودادتهم (اى
 المشركين) لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا شيء احب اليهم (اى
 الى المشركين) من كفرهم (اى المؤمنين) لكونه (اى الكفر) اضر
 الاشياء بالمؤمنين وانفعها (اى الاشياء) للمشركين لانحسام (اى
 انقطاع) مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة (اى المنازعة
 والمطاعنة بالرماح فتحصل انه يمكن الانفكاك بين الودادة وبين كونهم
 اعداء وبسطهم الايدى حين المصادفة والظفر (بخلاف العداوة وبسط
 الايدى والالسن فانه) اى الشأن (يجوز انتفاؤها لدى المصادفة)
 والظفر (بتذكر ما) اى الذي (بينهم من القرابة والمعارفة) قبل
 الاسلام (وبما نشئوا عليه من قولهم) في مقام الترغيب والتعريض
 الى محاسن الاخلاق .

(اذا ملكك فاسجح) اى اذا قدرت فسهل واحسن العفو ولذا
 قيل احسن العفو عند القدرة .

قال في المجمع ومنه قول بعضهم معاوى اننا بعرفنا سجع فلما
 بالجهال ولا الحديد وفي حديث علي مع عائشة يوم الجمل وقد قال لها
 كيف رايت صنع الله بك فقالت ملكك فاسجح يعنى قدرت فسهل
 واحسن العفو وهو مثل سائر انتهى .

ولما كان هنا مظنة ان يقال ان في هذا اللزوم ايضا شبهة لجواز
 انتفاء وداة كفرهم باسلام المشركين ايضا فلا يصح النكتة المذكورة

للعُدُول إلى الماضي فأجاب بقوله : (وأما انتفاء ودادة كفرهم)
أي المسلمين (بأن يسلم المشركون أيضا فهو وإن كان يمكننا
مَحْتَمَلًا لكن لا ينفى عليك أنه أبعد وأخفى) لاسيما اسلام امثال ابي
جهل وعتبة وامثالهما .

(فإن قلت إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين
أحدهما أن يتصور وجود كل من (المتعاطفين) (المذكورين) مستقلا و
(بدون الآخر ويصح وقوعه) أي وقوع كل واحد من المذكورين
(جوازا) من دون أن يتوقف على الآخر (نحو أن تعطيني أعطك وأكسك)
حيث لا يتوقف الاعطاء على الاكساء ولا الاكساء على الاعطاء (والثاني
أن يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو أن رجعت استاذنت وخرجت)
فإن الخروج يتوقف على الاذن عادة وعرفا (وهذا) القسم من المتعاطفين (في
المعنى على كلامين) مستقلين (أي إذا أرجع) الامير (استاذنته)
هذا أحد الكلامين .

(و) الآخر (إذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز .

(فما في الآية أن كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل
الثلاث لازما واحدا) بحيث يتوقف كل واحدة منها على الأخرى ولا
انفكاك بينها فحينئذ (لم يصح ما في المفتاح) من احتمال الشبهة في
لزوم الأولين والحكم بأن الثالث أهني الودادة فقط ثابتة البة (وإن كان
من الضرب الأول) بحيث يتصور وجود كل بدون الآخر فيمكن أن
يوجد الودادة بدون بسط الأيدي والالسن وكذلك يمكن أن يكونوا

اعداء للمؤمنين بدون ان يشقوهم فحينئذ (لم يكن في تقييد ودادة الكفر) وكذا كون المشركين اعداء للمؤمنين (بالشرط) اي يشقوكم الذي معناه يجدوكم ويظفروا بكم (فائدة) لان الشرط وهذا الجزاء حينئذ من قبيل تقييد وجود شيء بقيد لادخل لذلك القيد في وجود ذلك الشيء (لانها) اي الودادة .

(حاصلة ظفروا) المشركون (بهم) اي بالمؤمنين (اولم يظفروا) وكذلك العداوة لانها من الافعال الجوانحية التي لا يحتاج وجودها الى اعمال الجوارح فظهر مما بيناه انه لا يصح جعل الثالث عطفا على الجزاء فقط سواء جعلناه من الضرب الثاني ام من الضرب الاول .

(فالاولى ان يكون) الثالث اعنى (قوله تعالى ودو اعطفا على) مجموع (الجملة الشرطية لاعلى الجزاء وحده) ولا غر وفي ذلك (فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام .

قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون) الا ترى انه (عطف لا ينصرون) وهو غير شرطية (على مجموع الشرط والجزاء) وقد جاء عكس ذلك ايضا .

(قال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر) الا ترى انه (عطف) مجموع (الشرطية) اعنى لو انزلنا الخ (على) غير الشرطية اعنى (قالوا) فعلى هذا يكون المستفاد من الاية والله العالم امرين مستقلين احدهما ان المشركين ان يشقوا المؤمنين يكونوا اعداء لهم ويبسطوا اليهم ايديهم وثانيهما ان ودادة الكفر حاصلة دائما سواء ظفروا بالمؤمنين ام لم يظفروا .

(قلت الظاهر انه) اي ما في الاية (من الضرب الاول و) لكن

ليس (المرار) مجرد الودادة والعداوة قلبا بل (اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها) من منسح المؤمنين من اقامة الشعائر الاسلامية وترغيبهم فيما يفسد عليهم دينهم وعقائدهم وترويع ما يوجب كفرهم والمخادهم بواسطة حكامهم وملوكهم من دون خوف وحذر كما نرى ذلك في زماننا هذا (ولا شك انه) اى الاستيفاء على النحو المذكور (موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء) واستيفاء مقتضياته من بسط الايدى والالسن بالضرب والشتم وممتلك الاعراض ونهب الاموال بواسطة المذكورين (والا) اى وان لم يكن المراد اظهار الودادة والعداوة واستيفاء مقتضيات (فالعداوة) القلبية (حاصلة ظفروا بهم) اى بالمؤمنين (اولم يظفروا) وكذلك الودادة القلبية .

(لا يقال) ردا على قوله فالعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا (ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتمه حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي (ص) لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم) اى بحاطب وامثاله او بالمؤمنين (يظفونهم) اى حاطب وامثالهم (كفارا مثلهم) ومنشاء هذا الظن وموجبه المكاتبة المذكورة لان لهم علما بان المؤمن لا يكاتب الكفار ولا يخبرهم بأسرار الحرب لاسيما اذا كانت الحرب بأمر وارشاد من رسول الله (ص) (فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر) واما اذا اظفروا بهم ووجدوهم (على خلاف ما يدل عليه المكاتبة بأن وجدوهم) مؤمنين فحينئذ (يخيب ظنهم و) (يتحقق العداوة وبسط الايدى والالسن) بالضرب والشتم ونحو ذلك مما تقدم انفا .

(لاقا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشرعين وعلموا) بذلك (عن حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة) وقد ذكرناها بتمامها وتفصيلها في ذيل بحث التكرار في اواخر الجزء الاول (ان الكتاب لم يصل اليهم وانه) اي الشأن (اخذه) اي الكتاب (اصحاب النبي (ص) عن الطريق) والمراد من الاصحاب كما ذكرنا هناك علي ابن ابي طالب (ع) والزيير والمقداد فان شئت ان تعرف فراجع هناك هذا تمام الكلام في ان واذا وما يناسب ذلك من المباحث .

(و) اما الكلام في (لو) فهو انها (للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء) ووجوده (بحصول مضمون الشرط) ووجوده واما قوله (فرضا) فهو اما حال عن حصول مضمون الشرط اي حالكون حصول مضمون الشرط بطريق الفرض والتقدير او صفة لمفعول مطلق له اي حصولا فرضا او منصوب على التمييز اي حصول مضمون الشرط من جهة الفرض وكيفكان فانما قيد الحصول الثاني بالفرض لئلا يلزم المناقاة بينهما قول الخطيب الانى مع القطع بانتفاء الشرط فتدبر جيدا .

واما قوله (في الماضي) فمعناه انه يفرض انه لو قدر حصول الشرط في الماضي لترتب عليه حصول الجزاء (مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما نقول لو جئتنى لاكرمك) حالكونك (معلقا الاكرام بالمجيب مع القطع) اي مع قطعك وعلمك (بانتفائه) اي المجيب (فيلزم انتفاء الاكرام) لما ثبت في محله من ان انتفاء الشرط وكذا السبب يوجب انتفاء المشروط والمسبب .

قال الجاهل واعلم ان المشهور ان لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول

وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيًا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاءه انتفاء ماعلق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لأكرمتك فقد علق حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيئي مقدر فيه فيلزم انتفائها معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيئ في زعم المتكلم انتهى .

(ففى) عند المشهور (لامتناع الثاني اعنى الجزء لامتناع الاول اعنى الشرط) فالمعلق اعنى الجزء والمعلق عليه اعنى الشرط هتدم على نهج واحد اعنى كل واحد منهما مفروض الحصول والوجود مع القطع بانتفاء المعلق عليه فيلزم منه القطع بانتفاء المعلق ولا اشكال فيه ولا فساد .

(واما عبارة المفتاح وهى انها لتطبيق ما) اى الذي (امتنع) اى الجزء (بامتناع غيره) اى بامتناع الشرط (على سبيل القطع) حاصله ان لو لتطبيق الجزء بامتناع الشرط فالمعلق نفس الجزء والمعلق عليه امتناع الشرط (كقولك لو جئتني لأكرمتك) حالكونك (معلقا لامتناع اكرامك) الذي هو الجزء (بما) اى بالذى (امتنع من مجيئ مخاطبك) حاصله ان المعلق امتناع الجزء لانفسه والمعلق عليه نفس الشرط لامتناعه (ففيها) اى في عبارة المفتاح (اشكال لانه) كما بينا (جمل اول) اى في قوله انها لتطبيق ما امتنع الخ . (المعلق نفس الجزء والمعلق عليه امتناع الشرط وتانيا) اى في قوله مطلقا لامتناع اكرامك الخ جمل (للمعلق امتناع الجزء) لانفسه (و) جمل (للمعلق عليه نفس الشرط) لا امتناعه والحاصل انه مكس في الثاني

ج

ما في الاول (مع وضوح فساد كل واحد منهما) اي الاول والثاني .
لما فساد الاول اي جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع
الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يوجد ويتحقق الجزاء في قولك لو جئني
لاكرمك لانه جعل فيه اي في الاول نفس الاكرام معلقا على امتناع
المجيب وانتفائه والمفروض ان امتناع المجيب وانتفائه مقطوع به فيازم
القطع بتحقيق الاكرام لانه معلق على ذلك الامتناع والانتفاء والحال
ان الاكرام غير متحقق قطعا .

واما فساد الثاني الذي هو عكس الاول فلانه يلزم في قولك المذكور
ان لا يتحقق الاكرام الذي هو الجزاء على تقدير تحقق المجيب لانه
جعل فيه اي في الثاني امتناع الجزاء وانتفائه معلقا على نفس الشرط
اعنى المجيب والمفروض حينئذ ان في شرح قول الخطيب في الماضي
انه لو قدر حصول الشرط اعنى المجيب في الماضي لترتب عليه حصول
الجزاء ووجوده لا انتفائه .

فالحق ان يقال كما في الجامى وهو المشهود انها لتعليق انتفاء الجزاء
وامتناعه بانتفاء الشرط وامتناعه او يقال كما في قول التفتازانى انها
لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط وبعبارة اخرى الحق التوافق بين
المعلق والمعلق عليه كما هو المتداول عند من تمرض لهذا المبحث
وحينئذ لا يلزم شىء من الفسادين المتقدمين .

(وقد وجه) اي وجه ما ذكر من عبارة المفتاح دفعا للاشكال
(بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف) في الاول والثاني (اي
انها لتعليق امتناع ما امتنع) فالمحذوف لفظ امتناع قبل لفظ ما
الموصولة .

(و) كذلك (معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المعين)
فالمعلق والمعلق عليه في كلا المقامين متوافقان لانهما في كل واحد
من المقامين الامتناع فلا اشكال ولا فساد في شي منهما .

(و) لكن (اظن انه لا حاجة اليه) اي الى القول بانه على حذف
المضاف لان العبارة بنفسها تفيد هذا المعنى من ذوق ان يقال ان هذا
مضافا محذوفا (لان) فيها اي في العبارة (تعليق الحكم) اي تقييده
(بالوصف) والمراد من الحكم فيها اي في عبارة المفتاح لفظة التعليق
والمراد من الوصف فيها المحتج بالدلول عليه بقوله ما امتنع .

ومن المسلم عند بعض ان تعليق الحكم بالوصف (مشعر بالحشية)
اي العلية قال في القوانين في بحث مفهوم الوصف في ذيل احتجاج
الناقين ول في المسئلة التوقف وان كان الظاهر في النظر انه لا يخلو
عن اشعار كما هو المشهور اذ التعليق بالوصف مشعر بالعلية لكن
لا بحيث يعتمد عليه الا ان ينضم اليه حقبة انتهى .

وسياتى البحث في ذلك في اقسام الدلالات في علم البيان ايضا
انشاء الله تعالى (فكأنه قيل) في عبارة المفتاح (انها لتعليق ما) اي
جزاء (امتنع من حيث انه تمتنع) فالمراد من لفظة ما الجزاء لكن
لامطلقا بل من حيث انه تمتنع (وهذا معنى تعليق امتناعه) اي الجزاء
(وكذا قوله) اي المفتاح (بما امتنع) اي الشرط فالمراد من لفظة
ما الشرط لكن لامطلقا بل من حيث انه تمتنع فتوافق المعلق والمعلق عليه .
(وهذا) الذي بينا من الاشعار بالحشية (معنى لطيف شجاع
السكاكي على هذه العبارة) التي لا تخلوا بظاهرها من الاشكال المذكور
فلما منه ان ل احد ينتقل من تعليق الحكم بالوصف الى ذلك الاشعار .

ج

(و) قد (غفل عنه المهرة من متقنى كتابه) ولا غر وفي ذلك للتفاوت الفاحش كما ترى في الاذواق والافكار في فهم دقائق الالفاظ وما فيها من الرموز والاسرار ولا سيما في كلام الملك الجبارة .

(فعنده) اي المفتاح (هي لتعليق الامتناع) اي امتناع الجزاء (بالامتناع القطعي) اي با امتناع الشرط الذي امتناعه مقطوع به (و) اما (على ما ذكرنا) فهي (لتعليق الثبوت) والحصول اي ثبوت الجزاء وحصوله (بالثبوت) فرضا في الماضي اي بثبوت الشرط وحصوله (مع القطع بالانتفاء) اي بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء (والحال) اي مال ما عند المفتاح وما عندنا (واحد) اذا كان ثبوته وحصوله مفروضا في الماضي كان متفيا قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا كما صرح به الجاسي في عبارته المتقدمة انفا فتبصر.

(ففى الجملة هي لامتناع الثاني اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط سواء كان الشرط والجزاء) في الاصل (اثباتا) نحو لو جئتني لاكرمتك (او نفيا) يذكر مثالها بعيد هذا (او احدهما اثباتا والاخر نفيا) نحو لو لم تصل لاهنتك ونحو لو علمتك فاسقاما اقتديت بك (فامتناع النفي اثبات وبالعكس) اي امتناع الاثبات نفى (ففى نفى نحو لو لم تاتنى لم اكرمك) الذي هو مثال لكونهما نفيا (لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعنى لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو) المعنى (المشهور بين الجمهور) والوجه في ذلك عندهم ان الشرط سبب للجزاء فاذا انتفى السبب ينتفى المسبب قطعا .

(و) من هنا (اعترض عليه) اي على المعنى المشهور (الشيخ ابن

الحاجب بان الاول (اى الشرط) سبب والثاني (اى الجزء) مسبب
والمسبب قد يكون اعم (من السبب) لجواز ان يكون لشيء اسباب
مختلفة (متعددة يكون كل واحد منها حلة تامة لوجود المسبب) كالنار
والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما (اى في السماء والارض) الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد (الذى هو الجزء) على امتناع تعدد الالهة (الذى
هو الشرط) دون العكس (اى لم يسق ليستدل بامتناع تعدد الالهة
على امتناع الفساد) لجواز ان يفعله الله تعالى (اى يفعل الفساد الله
الواحد القهار) بسبب اخر (كما يفعله يوم المعاد لحساب العباد فيطوى
السماء كطى السجل ويبدل الارض غير الارض يسوم يصدر الناس
اشقاتا ليروا اعمالهم اذ السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واذا
البحار مجرت) فالحق انها لامتناع الاول (اى الشرط كتعدد الالهة في
الاية (لامتناع الثاني) اى الجزء كالفساد فيها .

(وقال بعض المحققين) يعنى الرضى (ان دليله) اى الشيخ ابن
الحاجب (باطل ودهواه حق اما الاول) اى كون دليله باطلا (فلان
الشرط) اى ما يقع بعد الادوات اى ما يسعى بالشرط (عندهم) اى
عند اهل العربية واللغة (اعم من ان يكون سببا) وهو ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم (نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود (او شرطا) وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
الوجود (نحو لو كان لى مال لم يجبت او غيرهما) نحو لو كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة) فان وجود النهار ليس سببا لطلوع

الشمس ولا شرط له .

(واما الثاني) اى كون دعواه حقا (فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس) مثلا انتفاء الحرارة او الحيوانية يوجب انتفاء النار او الانسانية من غير عكس لجواز وجود الحرارة بالشمس والحركة والنحل وجواز وجود الحيوانية بالحمار وسائر المصاديق .

(فهى) اى كلمة او (موضوعة ليكون جزائها) الذى هو لازم (معدوم المضمون فيمتنع) بسبب عدم الجزاء (مضمون الشرط الذى هو ملزوم) وذلك (لاجل انتفاء لازمه وهو الجزاء فهى) وضع (لامتناع الاول) يعنى الشرط (لامتناع الثاني) اى الجزاء (اى ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا) اى المنطقيون (في القياس الاستثنائي ان رفع التالى يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالى فقولنا لو كان هذا انسان كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا ما ذكره جماعة من الفحول) في بيان الاعتراض الوارد على المعنى المشهور بين الجمهور (وتلقاه) اى الاعتراض وبيانه (غيرهم) اى غير الفحول (بالمقبول) والمنشاء لذلك انما هو الغفلة والذهول .

(ونحن نقول ليس معنى قولهم) اى الجمهور (لولا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول) اى الشرط (على امتناع الثاني) اى الجزاء وبمباراة اخرى ليس معنى قولهم المذكور ان العلم بانتفاء الشرط سبب العلم بانتفاء الجزاء (حتى يرد عليه) اى على قولهم المذكور .

(أن) المنطقيين قالوا في القياس الاستثنائي أن انتفاء السبب أو الملزوم (أي رفع المقدم) لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم (أي على رفع التالي والحاصل أنهم أي الجمهور ليسوا بصد ما لكلمة لو من المعنى عند المنطقيين حيث أنهم أي المنطقيين يستعملونها للدلالة وتحصيل العلم بالمجهول .

(بل معناه) أي معنى قولهم المذكور (أنها) أي كلمة لو (للدلالة على أن انتفاء الثاني) أي عدم وجود الجزء (في الخارج إنما هو) أي الانتفاء (بسبب انتفاء الأول) أي بسبب عدم وجود الشرط والفرق ظاهر بين ما يكون علة للعلم بانتفاء مضمون الجزء وبين ما يكون علة وسببا لنفس انتفاء مضمون الجزء في الخارج .

قال الجامي أن المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك إذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد أن تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت إعلانه بأن انتفاء الاكرام مستند إلى انتفاء المجيء انتهى .

(فمعنى) قوله تعالى (أو شاء الله لهداكم) أجمعين (أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشية فهي) أي كلمة لو (عندهم) أي الجمهور (تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء ما هي) أي انتفاء العلم بانتفاء الجزء ما هي (إذ لو انتفت إلى أن علة العلم بانتفاء الجزء ما هي لكان استدلالا لا يبرد عليه ما اعترضه الشيخ ابن الحاجب ومتا بعوه من أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم وأما إذا لم يلتفت إلى ذلك فلا يرد شيء بما ذكروه .

ج ٤

(الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني) اي الجزاء (لوجود الاول) اي الشرط (نحو) قول عمر في مواطن كثيرة (لولا على لهلك عمر معناه ان وجوده على (ع) سبب (علة) لعدم هلاك عمر لان وجوده (ع) دليل على ان عمر لم يهلك) لجواز وقوع هلاك عمر مع وجوده على كما هو كذلك واقعا ولان عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب المتلقى هذا الكلام من عمر كما ان وجوده على (ع) ايضا كذاك والبدئية تحكم بانه لا يستدل بمعلوم على معلوم اذ المعلوم لا يستدل عليه لانه تحصيل الحاصل وهو محال ومن هنا قيل بالفارسية (بر فروغ خور نچو يدكس دليل) .

ولا يذهب عليك ان ذكر لولا في المقام تنظير وتوضيح لما نحن فيه يعني ان قول الجمهور لولا لامتناع الثاني لوجود الاول اي للدلالة على ان حلة امتناع الثاني في الخارج هي وجود الاول فينبغي ان يكون حكمه لو حكم لولا .

(ويبدل على ما ذكرنا) اي على ان معنى قول الجمهور ان انتفاء الاول حلة لانتفاء الثاني في الخارج (قول ابن العلاء الممرى) . ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولو لم يكن ما لهم دوام (الاترى) انه صرح فيه برفع المقدم اعني ما لهم دوام لينتج ذلك رفع التالي اعني ينتج انه لم يكونوا كغيرهم رعايا فلو كان قوله مبنيا على ما زعمه الشيخ ابن الحاجب ومتا بعوه لما صح ذلك اذ من المعلوم (ان استثناء قبض المقدم) اي رفع المقدم (لا ينتج شيئا على ما تصور في المنطق) وفي قوله قد انتج حيث جعل رفع المقدم اعني انتفاء دوام الدولات علة لرفع التالي اي لانتفاء كونهم كغيرهم

رعايا فالمراد من رفع المقدم الدلالة على ان حلة انتفاء مضمون الجزاء
اي كونهم كغيرهم رعايا انتفاء مضمون الشرط اي دوام الدولات
فحاصل المعنى انه لما انتفى دوام الدولات انتفى كونهم كغيرهم رعايا.
والبيت على ما قال بعض المحشين في مدح بعض الملوك واذم قوم خرجوا
عن طاعته فغزاهم فقتلهم واسرهم والدولات جمع دولة بفتح الدال
وضمها واصلها من التداول والمداوله وهي الاخذ عن تناوب لانها تكون
مرة لهذا ومرة لذاك كما قيل بالفارسية (اين نفت وملك مهود
دست بدست) .

والرعايا جمع رعية كالمطايا والمطية وفي هذا الوزن من الجمع قلب
ونقل يذكر في علم التصريف والمعنى حينئذ ان الدولات لو دامت على
اهلها كان هؤلاء القوم رعايا مطيعين للملك كغيرهم فسلموا من القتل
والاسر لكن لا دوام للدولات على احد بل الدهر كما في بعض الادعية
الماثورة يرفع قوما ويضع اخرين ويحتمل ان يكون المقصود انه لو
دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا لمن كان قبلهم فتأمل.

(وكذا قول الحماسي) في وصف فرس (ولو طار ذو حافر) اي
ذو ظفر (قبلها) اي قبل هذه الفرس (لطارت) هذه الفرس
(ولكنه) اي ذو حافر (لم يطر) فصرح برفع المقدم لينتج رفع
التالي على خلاف ما تقر في المنطق (اي عدم طيران تلك الفرس بسبب
انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل) حتى يعرف ان كلام الجمهور مبنى
على هذا المعنى وهو الاكثر استعمالا في القران والحديث واشهر العرب
والعجم كقوله :

مر که غم جهان خورد کس خورد از حیات بر

رو تو غم جهان بخورتا ز حیات بر خوری

(واما ارباب المعقول) اي المنطقيون (فقد جعلوا) كلمة (لو) وان ونحوهما أداة للتلازم (بين الشرط والجزاء اي) دالة على لزوم الجزء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما) بخلاف ما عليه ارباب الادب والعلوم اللغوية فانهم يتصدون منها الدلالة على انتفاء الثاني لانتفاء الاول قطعا .

(ولهذا) اي ولاجل ان ارباب المعقول لا قصد لهم الى القطع بانتفائهما (صح عندهم استثناء عين المقدم) اي وضع المقدم (نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة) وعوضت (ينتج) وضع التالي اي (ان النهار موجود) فيحصل من العلم بوجود الاول العلم بوجود الثاني ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وهذا يسمى عندهم بوضع المقدم .

(فهم) اي ارباب المعقول (يستعملونها) لامرين الاول : للدلالة على ان العلم بوجود الاول حلة للعلم بوجود الثاني كالمثال المذكور . والثاني (للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني حلة للعلم بانتفاء الاول) وهذا يسمى عندهم برفع التالي والوجه في كون العلم بانتفاء الثاني حلة للعلم بانتفاء الاول قوله (ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم فهم يستدلون بالمعلوم اي بانتفاء الجزء على المجهول اي على انتفاء الشرط) من غير التفات الى ان حلة انتفاء الجزء في الخارج ماهي (بخلاف الجمهور فانهم التفتوا الى ذلك) لانهم (اي ارباب المعقول) يستعملونها في القياسات لاكتساب المعلوم والتصديقات ولا شك

ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم (لجواز ~~كون~~
 اللازم اعم كما تقدم (بل الامر بالعكس) يعنى ان العلم بانتفاء
 اللازم يوجب العلم بانتفاء الملزوم ضرورة امتناع وجود الملزوم بدون
 اللازم .

(واذا تصفحنا) اى استقرينا وتبيننا مطلق استعمال كلمة لو
 (وجدنا استعمالها على قاعدة اللفظ) التى عليها كلام الجمهور (اكثر)
 كما صرح به الجامى و (لكن قد يستعمل على قاعدتهم) اى ارباب
 المعقول .

قال الجامى وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء
 اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم انتهى .

(كما في قوله تعالى او كان فيهما الاله الا الله لفسدنا لظهور ان
 الفرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد)
 ولكن لا يذهب عليك ان تخصيص هذا الاستعمال بارباب المعقول انما
 هو لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا نفى كون هذا الاستعمال عند من
 عداهم فانه ايضا من الاستعمالات المخوية القليلة النادرة بدليل ورودها
 في القرآن الكريم نظير ما قاله الصرفيون في ابى يابى فتدبر جيدا .

(فعلم ان اعتراض الشيخ) ابن الحاجب (المعقق واشياعه)
 الذين تلقوا كلامه بالقبول (انما هو على ما فهموه من كلام القوم)
 اى ارباب المعقول (وقد غلطوا فيه) اى في الاعتراض (غلطاصريحا)
 اذ فيه خلط بين الاصطلاحين فالمقام نظير ما صدر من بعضهم في باب
 الحال من الغلط والخلط وقد اشار اليه السيوطى عند قول الناظم .

وجملة الحال سوى ما قدما يواو او يحضر او بهما

ج ٤

(وكم من عائب قولاً صحيحاً) (وافته من الفهم السقيم)
 (فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في
 نحو قوله نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه والا) اي وان
 صح ما ذكرتم (لزوم ثبوت عصيانه) عند ثبوت خوفه من الله (لان
 نفى النفي اثبات وهذا) اللازم (فاسد لان الغرض) من هذا الكلام
 (مدح صهيبي بعدم العصيان) مطلقاً ولان ترتب العصيان على الخوف
 غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان .
 (قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في
 جميع الازمنة في قصد المنكلم) .

قال الجامي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
 فيربط ذلك الشيء بما بعد التقيضين عنه كقولك لو اهانتني لأكرمته
 لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف
 لا يستلزم الاكرام الاكرام انتهى .

(وذلك) الاستعمال (اذا كان الشرط بما يستتبعه استلزامه لذلك
 الجزاء ويكون تقيض ذلك الشرط انصب واليق باستلزام ذلك الجزاء
 فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
 دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهتنتني لاثبتت عليك)
 فانه اذا استلزم الاهانة الثناء فكيف لا يستلزمه الاكرام .

(او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه) فانه اذا استلزم عدم
 الخوف عدم العصيان فكيف لا يستلزم الخوف عدم العصيان (او مختلفين)
 بان يكون الشرط مثبتاً والجزاء منفياً او بالعكس فالاول (نحو قوله
 تعالى ولو ان مائي الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة

أبهر ما نفذت كلمات الله) فإنه إذا استلزم ثبوت كون الاشجار اقلاما
عدم نفاذ كلمات الله فكيف لا يستلزمه عدم كونها اقلاما .

(و) الثاني (نحو لو لم تكرمي لاثنت عليك) فإنه إذا استلزم
عدم الاكرام الثناء فكيف لا يستلزمه الاكرام (ففى) جميع (هذه
الامثلة) الاربعة (اذا ادعى لزوم وجود الجزاء) اى بقاء الجزاء على
حاله منقيا كان او مشبها كما بيناه في المكررات في نفس المبحث (لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه) اى لزوم وجود الجزاء (له) اى للشرط
(فوجوده) اى وجود الجزاء بالمعنى الذي ذكرنا (عند عدم هذا
الشرط بالطريق الاول) والحاكم بالاولوية الذوق السليم
والفهم المستقيم .

(ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنت
عليك يعنى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفى) فالمستفاد من
هذا المثال عين ما استفاد من المثال الرابع فلا يحتاج الى البيان .

(فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة) الاربعة المتقدمة
(على اصلها) المشهور عند الجمهور (من تقدير انتفاء الجزاء) بسبب
انتفاء الشرط (بناء على ان الجزاء) يعنى عدم العصيان في المثال
الثاني منقسم الى قسمين أحدهما (هو عدم العصيان المرتبط بعدم
الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا) القسم (منقيا) بسبب انتفاء
الشرط يعنى بسبب انتفاء لم يخف .

(و) ثانيهما (عدم العصيان المرتبط بالخوف) ويجوز ان يكون
هذا القسم (ثابتاً) فيصدق باعتبار القسم الاول ما هو الاصل فيها من

تقدير انتفاء الجزاء بسبب انتفاء الشرط .

(قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك) الارتباط (من قبل ذكر) المتكلم (الشرط) فانه اي المتكلم يدعى الملازمة والارتباط بين الشرط والجزاء ويظهر ذلك بدخول اداة الشرط عليهما (والا) اي وان لم يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط بان كان ارتباط الجزاء بالشرط ونقيده به ثابتا قبل ذكر الشرط (لكان تقييده) اي تقييد المتكلم الجزاء (بالشرط تكرارا) واثباتا لما هو ثابت (كما اذا قلنا لوجنتني لاكرمك اكراما مرتبطا بالمجيء) فان في هذا الكلام تكرارا لان في ذكر الشرط وادخال الاداة دلالة على ارتباط الجزاء اي الاكرام بالشرط فالتصريح بكونه مرتبطا به تكرار فكذلك قولنا لوجنتني لاكرمك بدون التصريح اذا قلنا ان الارتباط بالشرط معتبر في مفهوم الجزاء .

(و) ايضا (نحن نعلم قطعا) ويقينا (ان) الجزاء (المنفي في قولنا لوجنتني لاكرمك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس ~~كل~~ ماله دخل في لزوم شيء) اي الجزاء (لشيء) اي الشرط .

له دخل في ثبوته) اي ثبوت شيء كثبوت ابوة زيد مثلا (له) اي لشيء اي لغرض مثلا (يجب ان يكون) ذلك الذي له دخل في ذلك اللزوم او الثبوت (ملاحظا للعقل عند الحكم) باللزوم او الثبوت (وقيدا لذلك الشيء) الذي حكم بلزومه او ثبوته .

وبعبارة اخرى ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم

الجزاء لكن لا يجب ان يكون ملاحظا للعقل وتقيدا للجزاء حال الحكم
بأزومه للشرط وكذا كون أم عمرو زوجة لزيد مثلا وان كان له دخل
في ثبوت إبوته له لكن لا يجب ان يكون ملاحظا للعقل وتقيدا لإبوته
له حين الحكم بثبوت إبوته له فتأمل جيدا .

(وزعم ابن الحاجب أنه) أي كون لو على أصلها (مستقيم فيما
وقع الجزاء بلفظ المثبت) كالمثال الأول والرابع (دون المنفى) كالمثال
الثاني والثالث (إذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهتمت لاثبت
عليك ان يقدر الثناء المنفى غير المثبت) وبعبارة أخرى يجوز ان
يكون الثناء المنفى الثناء المرتبط بالإهانة وهو غير الثناء المثبت فان
المثبت الثناء غير المرتبط (بخلاف) ما إذا وقع الجزاء بلفظ (المنفى)
فلا يجوز حينئذ ان تكون كلمة لو على أصلها بان يقدر الجزاء
المنفى غير المثبت (فانه) أي الجزاء المنفى (يفيد العموم فيلزم)
من إفادته ذلك (في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان
مطلقا) سواء كان مرتبطا بعدم الخوف أم لا بان يكون مرتبطا بالخوف
(فلو قدر) أي فرض (ثبوت نفي النفي) أي قدر وفرض انتفاء
عدم العصيان (لزوم الاثبات ويتناقض) .

قال المحشى في توضيح هذه الفقره أي يقع التناقض إذ لو قدر
انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقريئة
المدح تدل على أنه غير ثابت فيتناقض المعنى الذي يفهم من القرينة
مع المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو ضمنا انتهى .

(وهذا) الذي زعمه ابن الحاجب من التفرقة بين الجزاء المثبت

والمنفى (وهم) اى غلط ان قرء بفتح الهاء واشتباه ان قرء بسكونها
 قاله ميرزا ابو طالب في بعض الحواشي (لانه) اى الشان (ان
 اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهتنى
 لاثبت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك) الارتباط (في المنفى
 ايضا حتى يكون المعنى في لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا
 بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاءه) اي انتفاء عدم العصيان
 (بانتفاء القيد) يعنى الارتباط بعدم الخوف (ويلزم) حينئذ (عدم
 عصيان غير مرتبط بعدم الخوف) فيصح قول القيل مطلقا ويطلب
 التفرقة المزعومة (وان لم يعتبر) الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء
 (بل اجرى) مفهوم الجزاء على اطلاقه (يلزم العموم في نفيه) اى
 الجزاء (مثبتا كان) الجزاء (او منفيًا) فيبطل التفرقة المزعومة
 وقول القيل ايضا .

(واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاصممهم وابو اسمعهم
 لتولوا) وهم معرضون الآية في سورة الانفال وقبلها يا ايها الذين
 امنوا اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وانتم تسمعون ولا تكونوا
 كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون ان شر الدواب عند الله الصم البكم
 الذين لا يعقلون حاصل الايات ان من لا يطع الله ورسوله ولا يصدقهما
 ولا ينقاد لهما شر من الدواب الصم البكم الذين لا يعقلون (فقد قيل
 انه على سورة القياس الاقترانى) من الشكل الاول (فيجب ان ينتج
 لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لان على تقدير ان يعلم الله
 (فيهم) اى في الكفرة الذين هم شر من الدواب (خيرا) اى
 انتفاعا بالاسماع وقابلية للتصديق والانقياد (لا يحصل منهم) حينئذ

(التولى) والاعراض (يل) يحصل منهم حينئذ التصديق (والاقتياد)
وخالف الاعتقاد .

(واجيب بانهما) اي الصغرى يعنى لو علم الله فيهم خير الاسمعيهم
والكبرى يعنى ولو اسمعهم لتولوا (مهملتان) لاسور لهما والمهملتان في
قوة الجزئية .

(و) قد تقرر في المنطق ان (كبرى الشكل الاول يجب ان تكون
كلية) قال ملا عبد الله في بيان وجوبه ليلزم اندراج الاصغر في
الايوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك لان
الايوسط محمول ههنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من
الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون
الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم
على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس انتهى .

(ولو سلم) كون الكبرى منهما ضرورة كلية (فانهما تنتيجان)
حينئذ (لو كانتا لزوميتين) قال في التمهيد الشرطية متصلة ان
حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها لزومية ان كان ذلك
لعلاقة والاتفاقية .

قال المعشر انما سميت باللزومية لاشتغالها على لزوم التالى للمقدم
فاللزومية ما حكم فيها باتصال لعلاقة او نفي ذلك الاتصال نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ليس البته كلما كانت الشمس
طالعة كان الليل موجودا واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال
او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان

ج ٤

الانسان ناطقا فالخمار ناهق او ليس كلما كان الانسان ناطقا كان الخمار ناهقا هذا ولكن في اشتراط الانتاج يكون كلتا المقدمتين لزومية كلام ليس هنا محل ذكره (وهو) اى كونهما لزوميتين (عنوع ولو سلم) كونهما لزومية (فاستحالة النتيجة) على تقدير وقوع المقدم (عنوع) وذلك (لان) غاية ما في المقام ان (علم الله فيهم خيرا محال اذ لاخير فيهم) وذلك لا يوجب استحالة النتيجة .

(و) ذلك لما تقرر في محله من ان (المحال جازان يستلزم المحال) فهو قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين على بعض الوجوه فالنتيجة لها اعتباران اعتبار على تقدير وقوع المقدم واعتبار في نفسها فهي غير مستحيلة بالاعتبار الاول ومستحيلة بالاعتبار الثاني فلاننا في بين منع استحالة النتيجة والحكم بمحاليته في قوله والمحال جازا يستلزم المحال .

(وهذا) الجواب الذي ظاهره تسليم كون الاية قياسا اقترانيا كما ادى في السؤال ثم دفع السؤال بالامور الثلاثة المترتبة (غلط) فاحش (لان لفظ لو لم يستعمل في نصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي) كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا (لانها) كما بيناه مفصلا (لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا) اى ولكونها مستعصمة في القياس الاستثنائي المذكور (لا يصرح باستثناء نقيض التالي) لكون هذا الاستثناء معلوما عندهم مثلا لا يقال في الاية لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما الهة .

(و) ايضا (كيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس

اهملت فيه شرائط الانتاج و اى فائدة تكون في ذلك) القياس غير المنتج (وهل يركب القياس) من الصغرى والكبرى (الا للحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا) لاسمهم (وارد على قاعدة اللغة) التى تقدم بيانها مفصلا (يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم) كما ان قولنا لو جئتنى لا كرمتك معناه ان سبب عدم الاكرام عدم المجيئ (ثم ابتداء بقوله تعالى ولو اسمهم لتولوا) حال كونه (كلاما) مستقلا (اخر على طريقة او يخفى الله لم يعصه يعنى ان التوالى لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو) اى التولى (دائم الوجود كذا ذكر) في بعض التفاسير .

(و) انا (اقول) في الجواب وجهها اخر وهو انه (يجوز ان يكون) الجزء اعني (التولى منتفيا بسبب انتفاء) الشرط اعني (الاسماع) كما هو مقتضى اصل لو) من كونها لامتناع الجزء لامتناع الشرط جميعا ببناء مفصلا ومستقصى .

وانما قلنا بان التولى منتف (لان التولى) كما في المصباح (هو الاعراض عن الشيء وعدم الاتقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه) فتكون لو على اصلها اعني لامتناع الجزء لامتناع الشرط .

(و) ان قلت اذا لم يتحقق منهم التولى لزم ان يتحقق منهم (انتفاء) ضرورة ان انتفاء احد الضدين مستلزم لتحقق الاخر .

قلت (لم يلزم من هذا) اى من انتفاء التولى (تحقق الانتفاء) وذلك لان الاستلزام المذكور انما هو في الضدين الذين لا ثالث لهما والمقام ليس كذلك اذ الثالث وهو الكفر عن عباد من دون ان

يسمعوا موجود فتأمل .

(فان قيل انتفاء التولي غير وقد ذكر) في صدر الآية على ما قلت ما يفهم منه (ان لا خير فيهم) كما هو مقتضى اصله .
(قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع غير) لما في هذا النوع من الانتفاء الدلالة على انهم كالدواب والانعام لا اهلية لهم للاسماع (و) انتفاء التولي (انما يكون خيرا لو كانوا من اهل) اي من اهل الاسماع (بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يمرضوا) عنه (وهذا كما يقال لا خير في فلان) اللثيم الخبيث الباطن (لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه) اي في ذلك اللثيم ومن هذا القبيل ما يقال بالفارسية

خانه نهشتن بن اي از بن چادري است

(واما قوله تعالى ولو جعلناه) اي الرسول (ملكا لجعلناه رجلا) مشاكلا لهم لان الانسان الى مشاكله انس والى القبول منه اقرب ولان البشر لا يطبق روية الملك بصورته الحقيقية .

(فيتحمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلناه الرسول ملكا لكان في صورة انسان فكيف اذا كان) الرسول من الاصل (انسانا) مشاكلا لهم من اصله فكونه على تلك الصورة دائم الوجود ملكا كان الرسول او انسانا لما ذكر من الحكمة في ذلك .

(ويحتمل ان يكون) الآية (على اصله لو من انتفاء الشرط والجزاء

اي او جعلنا الرسول المرسل اليهم مملوكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل (فالجعل الثاني منتف بسبب الجعل الاول كما هو اصل لو .

(واذا كان لو) على ما تقدم في المتن المتقدم (للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت) اي عدم الوجود اي النفي (و) يلزم ايضا (الماضي في جعلتها) اي في شرطها وجزائها (ليوافق الغرض) والمعنى الموضح له كلمة لو اي الشرطية والتعليق في الماضي (اذ الثبوت ينافي انتعاق والحصول الفرضي) الذي يستلزم عدم الثبوت فان تعليق ثبوت الثابت محال فلا بد من عدم الثبوت حتى يتحقق التعليق والحصول الفرضي (والاستقبال ينافي الماضي فلا يمدل في جعلتها عن الفعلية الماضية الا للضرورة) ياتي ببيانها وانواعها في المتن الاتي .

(ومذهب الميرد) والفراء وابن هشام في الماضي (انها) قد تستعمل في المستقبل استعمال ان (الشرطية لمجرد الوصل والربط وقد تقدم الكلام في ذلك عند الكلام في ان مستوفي فلا نعيده لكن استعمال لو لمجرد الوصل والربط قليل (وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين) اي ولو كان طلبكم بالصين (و) نحو تناكحوا تناحلوا (فاني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط) اي ولو كان مباهاتي بكم بالسقط وهو الولد الذي يسقط من رحم الام وليس له روح وقد ضبطه الصحاح بالضم .

فالشرط في هذين المثالين مستقبل اما في الاول فلانه في حيز الامر وهو لا يتعلق بالوجود في الماضي او الحال لانه يلزم من ذلك طلب

الحاصل وذلك كتحصيل الحاصل بمنع ومحال .

واما في الثاني فلان المباشرة كما صرح فيه تكون يوم القيامة لا في

الحال (وقال ابو العلاء) المعنى

ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق

من الجرع الا والقلوب خوال

(يصف تأسفه) اى تحزنه (على مفارقة بغداد وشوق ركائبه)

اى مطاياهم وابالهم ودوابهم (الى ماء دجلة) بكسر الدال نهر ببغداد

(والمعنى) اى معنى قوله لو وضعت (ان وضعت) فان المراد من

الشرط الاستقبال (لكنه جاء بـ لو) اى لى بدل ان الشرطية الدالة

على الشك في الوقوع وعدمه لفظة لو الدالة على القطع بالانتفاء

(قصدا) اى للقصد (الى) ان (وضع ركائبه الهام في ماء دجلة

كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء) عن وقوعه (وصار

في حكم المقطوع بالانتفاء) اى بانتفاء ذلك الوضع (فدخولها على

المضارع في نحر) قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله (لو يطيعكم

في كثير من الامر لعنتم اى لوقعتهم في الجهد والهلاك) قال في المجمع

اللعنت الهلاك واصله المشقة والصعوبة واللعنت الوقوع في امر شاق

(لقصد استمرار الفعل) اى اطاعته صلى الله عليه واله اصحابه

(فيما مضى وقتنا فوقنا) اى دائما ومستمرا (لانه) اى الثاني

(كان في ارادتهم) اى الاصحاب (استمرار عمل النبي) ص (على

ما يستصوبون) اى يرونه صوابا اى حسنا وذا مصلحة (وانه كلما

عن) اى عرض (لهم راي في امر) اى في شيء وقضية (كان

معمولا عليه) وهذه الحكاية (بدليل قوله تعالى في كثير من

الامر (فتأمل .

فالمقصود من المضارع في الآية الاستمرار (كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله تعالى إنما نحن مستهزؤون حيث لم يقل (جعل شأنه (الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجديده وقتا بعد وقت .

اي دائما ومستمرًا فلو لا قصد الاستمرار لكان الاحسن ان يقال الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل ليكون مطابقا لقول المنافقين إنما نحن مستهزؤون .

والفرق بين اليتين ان الاولى عدل فيها من الماضي الى المضارع والثانية عدل فيها من اسم الفاعل اليه والمقصود من العدول في كلتا اليتين شيء واحد وهو الاستمرار لان المضارع يفيد اتفاقا كما يدل عليه ظاهر كلام ابن هشام في بحث السين المهملة وقد تقدم الإشارة الى ذلك في اول الكتاب فتذكر .

(والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه) المراد في الآية (انزال الهوان والحقارة بهم) اي بالمنافقين (وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فعلا) اي في جميع الحالات .

قال النيشابورى في تفسيره واعلم انه قد ورد في القرآن الفاظ ذالة على معان لا يمكن اثباتها بالحقيقة في حق الله تعالى منها الاستهزاء الله يستهزئ والاستهزاء مذموم لكونه جهلا قالوا اتخذنا هزوا قال امرؤ بالله ان اكون من الجاهلين .

ومنها المكر ومكروا ومكرى ومنها الغضب وغضب الله عليهم ومنها

ج ٤

التمعيب بل عجيبت ويستخرون فيمن قرء بضم التاء والتمعيب حالة القلب يعرض عند الجهل بسبب الشيء ومنها التكبير الجبار المتكبر .
والقانون في تصحيح هذه الالفاظ ان يقال لكل واحدة من هذه الاحوال امور يوجد معها في البداية واثار يصدر منها في النهاية مثاله الغضب حالة يحصل في القلب عند غليان دمه وسفوخة مزاجه والاثار الحاصل منها في النهاية اتصال الضرر الى المغضوب عليه فالغضب في حقه تعالى محمول على الاثر الحاصل في النهاية لا الامر الكائن في البداية وقس على هذا انتهى والى اجمال ما فصله اشار بعضهم بقوله خذ الغايات واترك المبادئ .

(فان قيل ان اراد) الخطيب (بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره (ص) على طاعتكم فهذا) المعنى (مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم) وجه المخالفة ان السبب على الاول اى على قول الخطيب هو انتفاء الاستمرار وعلى الثاني اى على قول المفتاح استمرار الامتناع وبعبارة اخرى الاستمرار على الاول يكون راجعا الى الطاعة وعلى الثاني يكون راجعا الى الامتناع والفرق بينهما واضح جلى .

(وان اراد) الخطيب (به) اى بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل (امتناع الطاعة ليعكون الاستمرار) كما ذكر في المفتاح (راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام) اى من الكلام الداخلى عليه كلمة لو (لان المضارع) بنفسه (يفيد الاستمرار فبدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار

(الامتناع) لان المستفاد من لو الامتناع لا الاستمرار .
 (قلنا الظاهر هو الاول) وهو كون المراد من الفعل الاطاعة قال
 المحشى في وجه الظهور لان استفادة المعانى من الالفاظ على وفق
 ترتيبها يعنى ان كلمة او الدالة على الامتناع لما كانت قبل طاعتكم
 فالظاهر ان المراد من الفعل الطاعة ليكون المعنى ما تقدم وهو ان
 انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره (ص) على طاعتكم .

(والثاني) اى كون المراد بالفعل امتناع الطاعة كما ذكر في
 المفتاح (ايضا وجه) قال المحشى في بيان الوجه انه بناء على ان
 المعاني الاصلية يتصورها البليغ اولا في الذهن ثم يعتبر فيها الخصوصيات
 والمزايا فالنفي والايجاب مقدم في الاعتبار على الاستمرار انتهى فعليه
 يكون المعنى بحيث يرد الاستمرار المستفاد من المضارع على الامتناع
 المستفاد من كلمة لو فلذا قال المفتاح ان المعنى ان امتناع عنتكم
 باستمرار امتناعه عن طاعتكم فيكون استفادة المعانى من الالفاظ على
 خلاف ترتيبها وهذا هو المراد بقوله (لانه كما ان المضارع المثبت
 يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد (المضارع (النفي) بالنفي الذي
 فهم من استعمال كلمة لو فانها كما تقدم مفصلا لامتناع الثاني لامتناع
 (استمرار النفي ويفيد (المضارع (الداخلة عليه او) التي هي من
 ادلة النفي (استمرار الامتناع بسبب الاستعمال) كما اشرنا
 اليه آنفا .

(كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت
 عليها حرف النفي تكون (تلك الجملة (لتأكيد النفي وثباته) اى
 ثبات النفي وتقريره (لالنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا) اى

ج

اليبانيون (ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم) اى المنافقين
(انا امننا على ابلخ وجه واكده) وقد تقدم بعض الكلام فيه في
الجزء الثانى قبل قول الخطيب فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ في الوجه
الرابع عشر من الوجوه التى يرتكب فيها مخالفة الاصل لاجل المناسبة
فراجع ان شئت .

(و) لهذا ايضا قالوا (ان قولنا ما زيدا ضربت وما يزيد مررت
لاختصاص النفي) اى حصر النفي وقصره (لا لنفي الاختصاص مع
انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص) والحصر (ولهذا) اى لكون
حرف النفي في الامثلة المذكورة لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد
(نظائر في كلام) منها قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد حيث اجابوا
عن الاشكال فيه بان المبالغة فيه ترجع الى نفي الظلم فالمعنى انتفى
الظلم من المولى سبحانه انتفاء مبالغا فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي
والمبالغة فيه لا لنفي التأكيد والمبالغة والا لاقتضت ان المنفى انما هو
المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت اصل الظلم وهو باطل وقد ذكرنا الاشكال
في الآلية مع اجوبة اخرى عنه في المكررات في آخر بحث النسب
فراجع ان شئت .

(و) اما (دخول) كلمة (لو) على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد (ص) او (كما تقدم في بحث اضرار المسند اليه
(لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار) والوقوف معناه
الرؤية لذا فسر بقوله (اى اروها) بالبناء للمفعول (حتى يداينوها)
اى النار او جهنم من باب استعمال الحال في المحل (واطلعوا عليها
اطلاعا هي تختتم) ويمكن ان يكون معنى الوقوف شيئا اخر اشار

اليه (او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا افهمته وعرفته) هذين الفعلين بصيغة الخطاب وما قبلهما بصيغة التكلم وذلك لما حكى في حاشية المعنى في بحث اى المفسرة عن الشارح ما حاصله انه اذا اريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان اتى بكلمة اى كان ما بعدها تفسيراً لما قبلها فيجب تطابقهما وان اتى بكلمة اذا فيجب ان يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب انتهى (وجواب او محذوف اى لرأيت امر نظيماً وكذا) الجواب المحذوف (في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقفون عند ربهم ولو ترى اذا المجرمون ناكسوا رؤوسهم فذلك الدخول) لتنزيله اى المضارع منزلة الماضي لصدوره اى المضارع او الكلام عن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السماوات والارض) لا يعزب عنه جل جلاله شيء .

(فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع بهذه الحالة) اى حالة المنافقين والكافرين التي بين في الآية (انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذا وهما مختصان بالماضي وحيث ان اى اذا كانا مختصان بالماضي (كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر) اى حالتهم (لكك ما رأيت ولو رأيت لرأيت امراً عجيباً) هذا تحقيق قول الخطيب لتنزيله الخ .
وحاصله ان في المقام امرين احدهما ان الحالة المذكورة في الآية تقع

ج

في المستقبل فلا يناسبها استعمال لو وإذا المختصان بالماضي وثانيهما
انه بعد استعمالهما كان المناسب صيغة الماضي لا المضارع فالاول لتنزيل
تلك الحالة بمنزلة الماضي المقطوع به لتحقيق وقوعها والثاني لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدورها عن لا خلاف في اخباره فالمستقبل الصادر
عنه بمنزلة الماضي فتملك الحالة ماضوية تنزيلا مستقبلة تحقيقاً فروعياً
الجهتان (هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام) والتوفيق من الله الملك
العلام وبتوقيفه استوفينا الكلام كما يقتضيه المقام .

(وان جعلت الخطاب) في ترى (الذي ص و) جعلت كلمة (لو)
غير شرطية بان تجعلها (للتمنى) بمعنى ليت (فلا استشهد) في الآية
لان لو التمنى تدخل على المضارع ايضاً) فانها لا تختص بالماضي وذلك
مذكور في النحو فراجع ان شئت .

والمضارع في الآية (كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضياً لانها) اي رب المكفوفة بما (للتقليل في
الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقلوه تعالى ربما يود) نظير قوله تعالى لو ترى لانه ايضاً (من
تنزيل المضارع منزلة الماضي) لما ذكر في تلك الآية من تحقيق وقوعه
فاستعمل فيه ربما المختص بالماضي ثم غير عنه بلفظ المضارع للتنزيل
المذكور ولرعاية الجهتين .

وذلك اي التنزيل المذكور وكون رب مكفوفة بما (في احد قولي
البصريين) قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل
غير به عن ماض متجاوز به عن المستقبل انتهى فتأمل .

والقول الآخر لهم ما يأتى بعينه هذا اعني واما جعل ما نكرة موصوفة بيود الخ .

يظهر ذلك بمراجعة بحث رب في النحو (واما الكوفيون فعمل انه بتقدير كان اي وربما كان يود فحذف) كان (لكثرة استعمال كان بعد ربما) هذا كله بناء على جعل ما في ربما كافة (واما جعل ما نكرة) بمعنى شيء (موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبشير النظم) اما التعسف فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلغوات الارتباط بينه وبين لو كانوا مسلمين اذ على الكافة يكون قوله لو كانوا مسلمين مفعولا ليود بخلاف الموصوفة فان المفعول حينئذ مشترك اي ضمير محذوف في جملة يود فيكون التقدير يوده فينقطع لو كانوا مسلمين عما قبله اللهم الا ان يجعل بدلا عن الضمير او يماناله فتأمل .

(و) كلمة (رب ههنا لتقليل النسبة) اي نسبة الودادة والتعنى اليهم (انه يعني) اي الشأن (يدهشهم احوال القيمة) وفي بعض النسخ احوال القيمة (فيبهتون) اي يتعجبون ويدهشون (وان وجدت منهم افاقة ما) اي افاقة قليل وقد تقدم الكلام في لفظة ماهذه في قول الخطيب كثيرا ما يسمى فصاحة ايضا (تمنوا ذلك) اي ودادة كونهم مسلمين (ويجوز ان تكون) كلمة رب (مستعمارة للتكثير) ظاهر هذا الكلام انها في التكثير مجازا لان الاستعارة من اقسام المجاز وهو كذلك عند الاكثرين لا الكل والعلاقة فيه التضاد كاستعارة الاسد للمجبان فتأمل .

قال في المغنى وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير

ج٤

دائما بخلاف ابن دريمتويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا والتقليل قليلا فمن الاول ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين الى ان قال ومن الثاني قول ابي طالب (ع)

وابيض يستسقى الغمام بوجهه شمال اليتامى عصمة الارامل
يريد النبي (ص) انتهى .

(وذكر ابن الحاجب انها) في الاية (نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق) .

قال الجامي على قوله ورب التقليل وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة انتهى .

(ومفعول يورد محذوف بدلالة لو كانوا مسلمين) والمفعول المحذوف الاسلام او كونهم مسلمين او ما يؤدي هذا المعنى والقول يحذف المفعول انما هو (بناء على ان لو التمني) فلذلك لا يصح ان يكون المفعول لو كانوا مسلمين لان لو التي للتمنى للانشاء و ل ما هو للانشاء فله صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده يظهر ذلك من قول ابن الحاجب والجامي في باب الحروف الجارة في بحث رب .

واذا كان لو التمني فقولاه لو كانوا مسلمين (حكاية لودادتهم) فان قلت ان كان ذلك حكاية وجب ان يقال لو كنا مسلمين بصيغة المتكلم لا الغيبة لوجوب المطابقة بين الحكاية والمحكى .

قلت نعم ولكن ذلك اذا كان المراد حكاية اللفظ والمعنى معا وهما ليس كذلك اذ المراد ههنا حكاية المعنى فقط دون اللفظ والى ذلك

اشار بقوله (جيء به) اى بلو كانوا (على لفظ الغيبة لانه) اى لو كانوا (مخبر عنهم) اى عن الكفار الذين يقولون يوم القيامة لو كنا مسلمين (كما تقول) حكاية عن زيد اذا حلف (زيد حلف بالله ليفعلن) بصيغة الغيبة وقد كان كلامه لافعلن بصيغة التكلم (و) لهذا (لو قيل لا فعلن) حكاية اللفظ والمعنى (لكان ايضا سديدا حسنا) بل احسن لان الحكاية عبارة عن ايراد اللفظ على سبيل استبقاء صورته الاولى واما في الاية فانما جيء على خلاف صورته الاولى لمطابق ما عبر به عنهم اعني قوله الذين كفروا فانه بلفظ الغيبة فتأمل فانه دقيق .

هذا كله بناء على كون كلمة لو للتعني (واما) بناء على قول (من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التعني حرف مصدرية) كما هو المختار عند السيوطي على ما يظهر منه في اول بحث الموصولات (فمفعول يود عنده هو قوله او كانوا مسلمين) فلا حذف في الكلام ولا حكاية .

واما قوله (او لاستحضار الصورة) فهو (عطف على قوله او لتنزيله) فالمعنى ان دخول لو على المضارع في نحو لو ترى اما لتنزيله او لاستحضار الصورة (يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا) هذا في الاية الاولى (وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم) في الاية الثانية (و) كذلك صورة رؤية المجرمين ناكسوا رؤسهم) في الاية الثالثة حال كونهم (متقاولين بملك المقالات) وهي في الاية الثانية تراجع بمضموم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا الذين استكبروا او لا اقم لكننا

مؤمنون الخ وفي الآية الثالثة ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا فعمل صالحا
انا موقنون والوجه في ذلك ان المضارع كما يأتي بعيد هذا يدل على الحال
الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصور اي صور رؤية الكافرين والظالمين والمجرمين متناولين
بتلك المقالات (كما قال الله تعالى فتثير صعبا بلفظ المضارع بعد
قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح بلفظ الماضي) فأتى بلفظ المضارع
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الغاية
يعني صورة اثارة السحاب مستخرا بين السماء والارض على الكيفية
المخصوصة (من بياض بعض وسواد بعض اخر وكذا اللفظ بحيث
يكون كالركام والرقعة بحيث يكون كالتطن المندوف وغير ذلك مما يرى
(والانتقالات المتفاوتة) من الانتقال من موضع الى موضع آخر والتفرقة
والاجتماع وغير ذلك مما يرى ايضا .

(وذلك لان المضارع ما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه
ان يشاهد) ويرى فاذا عدل الى المضارع فالفرض من العدول (كأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون) والمخاطبون
(و) ليعلم انه (لا يفعل ذلك) اي العدول الى المضارع
لاستحضار الصورة (الا في امر يهم بمشاهدته) ورؤيته (الغاية)
بان يكون ذلك الامر نادر الوجود (او فظاعة) وبشاعة كما في
في الايات الثلاث المتقدمة (او نحو ذلك) من الامور التي يهم
بمشاهدتها بسبب وجه من وجوه الاهتمام كالتعجب ونحوه (وهو)
اي العدول الى المضارع للاستحضار (في الكلام) اي في كلام البلغاء
(كثير) لانهم هم الذين يعتبرون في الكلام المزايا والخصوصيات لا

الذين يلحق كلامهم بأصوات الحيوانات .

(وقد يكون دخولها) أي كلمة لو (على المضارع للدلالة على أن الفعل بلغ من الفضاة) والقبح والشدّة (بحيث يحترز أن يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه) كما تقدم في بحث أن وإذا (مما يدل على الوقوع في الجملة) أي نظروا إلى لفظه (كما تقول لقد أصابت حوادث) أي مصائب وبلايا وعين (لو تبقى) تلك الحوادث (إلى الآن لما بقي من أثر) الشاهد في تبقى فلا تغفل .

(ولم يتعرض) الخطيب (للمدول عن عدم الثبوت إلى جعل الجملة الثانية) أي الجواب جملة (اسمية) وذلك (كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) فجعل الجواب يعنى لمثوبة من عند الله خير جملة اسمية (دلالة) أي للدلالة (على ثبات المثوبة واستقرارها لانه) أي جعل الجملة الثالثة اسمية (ظاهر) دعوى الظهور لا تخلو عن مناقشة كما يظهر ذلك من حصر السيوطي الجواب في الجملة الفعلية وهذا نصه جواب لو أما ماض معنى كأولم يشف الله لم يعصه أو وضعا وهو أما مثبت فاقتترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم أكثر من تركها نحو أو تركوا من خلفهم ذرية ضغافا يخافوا أو متفنن بما فالامر بالمعكس نحو ولو شاء الله ما اقتتلوا ولو تعطى الخيار لما افترقنا انتهى .

(وأما الجملة الأولى فلا تقع الافعلية البية) في قوله البية أيضا مناقشة كما يظهر ذلك أيضا مما ذكره في شرح قول ابن مالك .
وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو أن بها قد يقتضون وهذا أيضا نصه موضع أن حيث رفع مبتدأ عند سيوطيه وفاعلا

لثبت مقدرا عند الزمخشري انتهى .

(اما تنكيده اي تنكير المسند فلا رادة عدم) دلالة المسند على (الحصر والعهد المفهومين من تعريفه) اي تعريف المسند باللام فانه كما رأيتي من قريب قد يفيد الحصر والعهد فاذا ترك تعريفه واتى منكرا علم انه لم يرد منه الحصر ولا العهد (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر) فلم يرد في هذين المثالين حصر الكاتبية والشاعرية في زيد وعمر وكما انه لم يرد فيهما الكاتبية والشاعرية المهوديتين .

(ويدخل فيه) اي في تنكير المسند اليه اي في كون مقتضى المقام تنكيده (ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له) نعم (الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد) وللحكاية اقسام متفاوتة وحالات مختلفة ذكرناها في الجزء الرابع من المكررات في باب الحكاية فراجع ان شئت .

(او للتغظيم) اي للتعظيم اي للدلالة على ان المسند بلغ من القناعة والعظمة بحيث صار مجهولا ومنكرا فلا يدرك كنهه الا الخواص والاولى من الناس (نحو هدى للعتيقين) الشاهد في هدى بناء (هل انه خير مبتدأ محذوف) اي هو هدى (او خير) ثان لقوله (ذلك الكتاب) وخبره الاول قوله لا ريب فيه وفيه وجوه آخر ذكرها في الكشاف ليس هنا محل ذكرها .

(او للتحقير نحو ما زيد شيئا) اي ليس شيئا يعنى به ليصرف (قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند) ايضا وذلك (لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا) كما

قال به بعض وسياني دليلهم (او) قلنا (لا يمتنع) حكما اختاره
التفتازاني كما يصرح بذلك فيما يأتي (ليس في كلام العرب و)
اما ما ورد في كلامهم بما هو ظاهر في ذلك (نحو قوله ولايك موقف
منك الوداعا وقوله) .

كان سبيته من بيت واس يكون مزاجها عمل وماء
فهو (من باب القلب على ما مر) يبيانه في آخر الباب الثاني
(و) لكن (هذا) اي القول يكون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
ليس في كلام العرب (على اطلاقه ليس بصحيح لانهم) اي بعضهم
يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهم مالك وكذا في (قولك (ماذا صنعت) اذا قلنا بان ما
استفهامية وذا موصولة (على ان يكون المعنى) كما في الجامي (اي
شيء الذي صنعت) .

وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في بحث الموصولات من المكررات
فراجع ان شئت .

(وقد صرحوا) اي بعضهم (في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدأ والمعرفة بعده خبر) قال الجامي في بحث الكنايات ان كون من
في نحو من ابوك مبتدأ مبني على مذهب سيبويه فانه يتخير عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على
المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة انتهى .

وقال الرضي في آخر باب الافعال الناقصة قد يتخير في هذا الباب
وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجهز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس
لاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلافها هنا وقد ذكرنا ان سيبويه

قال في نحو من زيد أن زيد هو الخير .

قال الزنجشيري وغيره لا يغير معناها عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة
نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولايك
موقف منك الوداعا .

وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لأن الشاعر أمكنه أن
يقول ولايك موقفى منك الوداعا وأن يرفع مزاجها على اضممار الشأن
في كان كما في الرواية الأخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيار أيضا أن
الأولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا ألا ترى أنهم قالوا أن أن أولى
بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم إلا أن قالوا مع
كونها معرفتين لمشايتها المضمرة من حيث أنها لا توصف كالمضمر وإنما
جرئهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابين أن وكان
انتهى ثم ذكر المثال الذي أورده سيدي به للجواز مع رده في كلام طويل
لا حاجة لنا إلى ذكره .

(واستدل بعضهم على أن كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع
عقلا بوجهين الأول أن الأصل في المسند إليه أن يكون معلوما لاستلزام
الحكم على الشيء العلم به) ومن هنا قالوا ولا يجوز الابتداء بالنكرة
وعلى ذلك كما في شرح التصريح بأنها مجعولة والحكم على المجهول
لا يفيد غالبا .

(والأصل في المسند التنكير لعدم القاندة في الأخبار بالمعرفة)
ومن هنا حكموا بأن النار حارة ليس بكلام ففي يكون المبتدأ نكرة
والخبر معرفة مخالفة أصليين (و) من المعلوم عند ذوي الأذواق السلبية
والإفهام المستقيمة أن (ارتكاب مخالفة الاصليين) من دون علة تقتضيها

(مستبعد عند العقل) ومن هنا قال ابن هشام على ما في بعض حواشي التصريح ان حق المبتدأ ان يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل وحق الخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سمي في تحصيل الحاصل انتهى .

(الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء) كالعلم بالقيام الذي هو من احكام زيد مثلا (يستلزم جواز حكم العقل) اي امكان حكم العقل (على ذلك الشيء) اي على زيد مثلا (بذلك الحكم) اي بالقيام مثلا (وجواز حكم العقل عليه) اي على زيد مثلا (يستلزم العلم بذلك الشيء) اي العلم بزيد مثلا (لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه) وقد يعبر عنه بالمجهول المطلق .

(وكلاهما) اي كلا الوجوهين (في غاية الفساد اما فساد الوجه الاول فلان وجوب كونه) اي المسند اليه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا (اذ النسبة بينهما عدم من وجه لا التساوي فاشار الى مادة الافتراق من طرف كونه معلوما بقوله (اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة) اي غير المخصصة (معلومة من وجه) من الوجوه مثلا في نحو شجرة سجدت معلوم ان الشجرة جسم نامي وفي نحو كوكب انقضى الساعة يعلم ان الكوكب جسم سماوي (والحكم على الشيء) لا يستدعي العلم به من جميع الوجوه بل (انما يستدعي العلم به بوجه ما) اي بوجه من الوجوه كما في المثالين .

اما مادة الافتراق من طرف كونه معرفا فككونه علم جنس وكالمعرف بلام الحقيقة المستعمل في واحد من الافراد فانهما في المعنى كالنكرة كما صرح بالاول في الالفية بقوله

ووضعوا لبعض الاجتناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو هم
وقد تقدم التصريح بالثاني في تعريف المسند اليه باللام واما مادة
الاجتماع فهو بحيث لا يحتاج الى المثال والبيان (ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط) واضح (لما سيجيء) بميد هذا (في تعريف
المسند ولان ما ذكره) من الوجه الاول (على تقدير صحته
انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو) اثبات (الامتناع)
لا الاستبعاد فلم يطابق الدليل المدعى .

(واما) فساد الوجه (الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم
عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معروفة كما هو)
في الوجه الاول من ان النسبة بين المعلوم والمعرفة عموم من وجه .
هذا كله على سبيل المجازاة والمماثلة وتسليم الملازمة بين جواز
حكم العقل على الشيء وبين العلم بذلك الشيء ولو على وجه من
الوجوه والا فالتحقيق (على ان) قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به بنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو (اي
جواز العلم به) لا يوجب كونه معلوما (بالفعل حاصل الكلام في
المقام ان الملازمة بين الجوازين اي جواز الحكم وجواز العلم لا بين
جواز الحكم وبين تحقق العلم فعلا والفرق بين الملازمتين واضح جلي .
(واما تخصيصه) اي المسند (بالامانة) الى ثبوت (نحو زيد
غلام رجل او الوصف نحو رجل عالم) وليعلم ان المراد من التخصيص
ههنا ما هو المراد عند النعابة اعني تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار
كما صرح بذلك في بحث وصف المسند اليه فان غلام في المثال الاول

ورجل في المثال الثاني كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد
الاعلمة والرجال قلما اختلفت في الاول واثبت بالوصف في الثاني
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصت الغلام والرجل ببعض من
الأفراد اعني غلام رجل ورجل عالم .

(فلكون الفائدة) المطلوبة من الكلام (اتم) وأقوى وأكمل
(لما مر) في اول بحث تعريف المسند اليه (من ان زيادة الخصوص
توجب اتمية الفائدة) لان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت
الفائدة في الاطلاق به اتم وأقوى وأكمل وكلما ازداد المسند اليه
والمسند تخصصا ازداد الحكم بمدا وان شئت توضيحا ازيد فعليك بمراجعة
ما ذكرناه هناك .

(و) اما (جعل) المصنف فيما سبق (معمولات المسند كالحال
ونحوها من المقيدات) حيث قال هناك واما تقييد الفعل وما يشبهه
من اسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له
او معه ونحوه من الحال والتميز والاستثناء فلترية الفائدة وتقويتها
لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه (و) جملة ههنا (الاضافة
والوصف من المخصصات) .

فهو (مجرد اصطلاح) من المصنف ومن يحذف حذوه من دون
اعتبار مرجع ومناسبة في ذلك ولكن الغالب في الاصطلاح وفي وضع
الالفاظ في اللغة رعاية المناسبات والمرجعيات كما يظهر ذلك عما يأتي
في الفن الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالته لذاته ظاهره فاسد
وكذلك يظهر من كون عادتهم جارية على بيان معنى اللغوي عند بيان معنى

الاصطلاح

(وقيل) انما فعل ذلك لاجل مرجع ومناسبة في كل واحد من المقامين وذلك (لان التخصيص عندهم) كما تقدم انفا (عبارة عن نقص الشيوع) وتقليله (ولا شيوع بالفعل) وشبهه (لانه) كما بين في علم الاصول (انما يدل على مجرد المقوم) على ما صرح به في القوانين في بحث ان صيغة الامر لا يدل الا على طلب الماهية حيث يقول ان الاوامر وسائر المشتقات مأخوذة من المصادر الخالية عن اللام والتنوين وهي حقيقة في الطبيعة لا بشرط شيء اتفاقا كما صرح به السكاكي انتهى فلا شيوع في الفعل وشبهه فلا تخصيص فيه .

(و) لكن (الحال) ونحوها من المقيدات المذكورة هناك (تقيده) اي المقوم (و) اما (الوصف) والاضافة فهو (يهيء للاسم الذي فيه الشيوع) اي العموم والاشتراك بين كثيرين (فيخصه) ويقال اشتراكه حسبما مر انفا فظهر المرجع والمناسبة في المقامين (وهذا) اي ما قاله القيل في بيان المرجع والمناسبة (وهم) اي غلط ان حركت الهاء واشتبهاء ان سكنك وذلك (لانه) اي القيل (ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول) الذي يسمى عندهم بالعموم الشمولي (فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا) اذ ليس فيه تلك الدلالة (وان اراد الشيوع باعتبار ان احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التبيين) وهذا يسمى عندهم بالشمول البدلي وعند المنطقيين بالكلي .

اذ لا يمتنع فرض صدقه حيثئذ على كثيرين (ففي الفعل ايضا

شروع) ولكن باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فانه الموصوف
بالكلمية واما مجموع معناه فلا يوصف بالكلمية لانها كما صرح القس
في اول القوانين من صفات المفاهيم المستقلة والفعل بالنسبة الى الوضوح
النسبي غير مستقل بالمفهومية فان للفعل وضمين قبالنسبة الى الحدث
كالاسم وبالنسبة الى نسبته الى فاعل ما كالحرف والحرف لا يتصف
بالكلمية والجزئية في الاصطلاح .

والى ذلك اشار بحش التهذيب عند قول الماتن وايضا ان اتحد
معناه الخ قد تحقق في موضعه ان معنييهما (اي الفعل والحرف) لا
يتصفان بالكلمية والجزئية .

وبما اوضحنا لك يتضح الاجمال والمساعدة في قوله (لان قولك
جاتني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره) من المشي
والسرعة والبطء ونحوها (وكذا طالب زيد ان يكون من
جهة النفس وغيرها) من الخلق والابوة والبنوة ونحوها (ففى الحال
والتمييز وجميع المعمولات) الاخر ايضا (تخصيص) كما في الاضافة
والوصف فلا وجه ولا مناسبة في تسمية الاثبات بالحال ونحوها بالتمييز
والاضافة والوصف بالتخصيص .

واما تطبيق قوله (الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف) على المدعى فيحتاج الى لطف قريحة والى التأمل فيما
اوضحنا لك انفا .

فان المقصود من المثال اثبات حصول التخصيص بسبب معمولات
الفعل ايضا كما انه يحصل بها التقييد ولكن في كونه مثبتا لذلك
نظر وتأمل اذ المدعى اثبات حصول التخصيص بنفس معمولات لا

بتوصيفها والمثال ظاهر في الثاني لا الاول فتأمل .

(واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر عما سبق في ترك تقييد المسند لما منع من قربة الفائدة) كعدم العلم بالمضاف اليه او الوصف او خوف انقضاء الفرصة ونحو ذلك مما ذكر هناك .

(واما تعريفه) اي تعريف المسند (فلا فائدة) المتكلم (السامع حكما على امر) اي على شيء اي على مبتدأ (معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف) الستة (هذا) الكلام اي المتن (اشارة الى انه) اي الشأن (يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه) ايضا (معرفة اذ) قد تقدم انه (ليس في كلام العرب كون المبتدأ والخبر معرفة في الجملة الخبرية) سواء قلنا انه يحتنع عقلا او لا يحتنع واما الانشائية فقد تقدم ايضا انه قد يكون المسند فيها معرفة والمسند اليه نكرة نحو من ابوك فتأمل .

(ياخر) اي بشيء اخر اي بخبر (مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف) الستة (سواء يتحد الطريقتان) اي طريق المعرفة في المحكوم عليه وبه .

بان كان كل واحد منهما ضميرا او اسم اشارة او نحوهما (نحو الراكب هو المنطلق) فان الطريق في كليهما اللام واما هو فهو ضمير فصل جيء به ليبدل على ان المنطلق خبر لاصفة (او يختلفان نحو زيد هو المنطلق) فان المسند اليه معرف بالعلمية والمسند باللام . (وقوله ياخر اشارة الى انه يجب مقابلة المسند والمسند اليه

بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيداً فنحو (قوله

انا ابو النجم وشعري شعري لله درى ما احس صدرى

(متأول بحذف المضاف باعتبار حالين اى شعري الان) اى فى

حال المشيب (مثل شعري فيما كان) اى فى حال الشباب (اى

المعروف والمشهور بالصفات الكاملة) اى لم يعرض عليه بسبب المشيب

تغيير قلولا هذا التأويل ههنا لم يكن الكلام مفيداً لان ثبوت الشيء

لنفسه بديهي ومعلوم بحيث لا يجعله احد فلا فائدة فيه الا بتأويل

من التأويلات .

ومن هنا قالوا ان نحو النار حارة ليس بكلام وليعلم ان هذا

كله كما صرح به شرط الافادة لا الصحة اما شرط الصحة فهو اتحاد

ما اى اما وجردا او ذاتا ولا يلزم صحة حمل المبائن على المبائن نحو

الانسان حجر لثبوت التباين بينهما فتدبر جيدا .

(و) ليعلم انه (ليس هذا التأويل) ونحوه (بل لازم فى كل ما

اتحد فيه لفظ المجتدا والخبر) من دون اتحاد مفهومهما (على ما توهمه

بعضهم اذ لا حاجة اليه) اى الى التأويل (فى نحو قولنا زيد شجاع

فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو) الشاهد فى هو هو حيث لا حاجة

فيهما الى التأويل لتباينهما مفهومهما من دون تأويل (فاحد الضميرين)

يعنى الاول (لمن سمعته) لانه اقرب اليه (و) الضمير (الآخر)

يعنى الثانى (لزيد) لانه ابعد منه (وهذا) القسم من متعدي

اللفظ (مفيد من غير تأويل) .

(او لازم محكم كذلك) هذا اى قوله لازم منصوب لانه (عطف

على) قوله (حكما اى او لافادة) المتكلم (السامع لازم حكم على

ج ٤

امر معلوم باحدى طرف التعريف باخر مثله وفي هذا (اى فى قوله
او لازم حكم) اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين (للسامع
لا ينافي كون الكلام) المركب منهما (مفيدا للسامع فائدة مجهولة
لان ما يستفيدة السامع من الكلام) اما فائدة الخبر و (هو انتساب
الخبر الى المبتدأ (او) لازم فائدة الخبر وهو (كون المتكلم عالما به)
كما فى حققت التوراة وقد تقدم بيان ذلك فى اول باب احوال الاسناد
الخبر مستوفى (و) من اليدين عند الاذهان المستقيمة ان (العلم ينتسب
المبتدأ) كزيد فى المثال المتقدم انفا .

(و) ينتسب (الخبر) كمن سمعته انه يقاوم الاسد (لا يوجب)
هذان العلمان (العلم بانتساب احدهما الى الآخر) وبعبارة اخرى
لا يوجب العلم بان من سمعته انه يقاوم الاسد هو زيد لا غيره
(والحاصل ان السامع قد علم امرين) يعنى زيد ومن يقاوم الاسد
مثلا .

(لكنه) اى السامع (يجوز) بعلمكم عقلاه (ان يكونا) اى
الامرئين (متعددين) اى متغايرين (فى الخارج) كما انه يجوز ان
يكونا متعددين فيه (فاستفاد) السامع (من الكلام) اى من قولك
فهو هو مثلا او من قولك زيد يقاوم الاسد (انهما متعددان فى الوجود
الخارجي بحسب الذات) وهذا اى الانتساب والاتحاد هو الفائدة
المجهولة عنده وهي فائدة تامة يصح السكوت عليها واوضح عما ذكرنا
ما يذكره بعيد هذا بقوله والضابط فى هذا التقديم الخ .

(نعمو زيد اخوك وعمرو المنطلق) فكل واحد من هذين المثالين
صالح لان يكون مفيدا للحكم ولازمة فان كان يعلم ان هناك زيدا او

ان هناك عمرا ويعلم ايضا ان هناك رجلا موصوفاً بالاخوة له او هناك رجلا موصوفاً بالانطلاق ولكن لا يعلم ان المسمى يزيد هو الموصوف بالاخوة له او لا يعلم ان المسمى عمرو هو الموصوف بالانطلاق فقلت له زيد اخوك او قلت له عمرو المنطلق فقد افدته الحكم وان كان يعلم ان الموصوف بالاخوة له زيد او يعلم ان الموصوف بالانطلاق عمرو فقلت له احد هذين الكلامين فقد افدته لازم الحكم اي افدت انك عالم به .

(حال كون) التعريف في (المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس) لا غيرهما من اقسام معنى اللام وانما اشترط ذلك في المثال الاخير دون الاول لان تعريف الاضافة في الاصل كما سيصرح به عن قريب باعتبار العهد لا غير فالاشتراط فيه شبهه بنحصيل الحاصل .

(وفي هذا) اي في قوله او الجنس (تعريف لما سيجيء في بحث القصر) الاتي بعيد هذا اعني قوله والثاني قد يفيد قصر الجنس الخفتأمل . (وما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس) يعني الفرزق .

فان تكونوا براء من جنائته فان من نصر الجاني هو الجاني (اي هو) اي من نصر الجاني (هو) اي الجاني (يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا) اي الجاني (ذاك) اي الناصر للجاني (وذاك) اي الناصر للجاني (هذا) اي الجاني (ولا فرق بينهما في جواز اضافة) اي في نسبة (الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الاخر) .

وبهذا ورد اخبار كثيرة ليس هنا محل ذكرها بل في بعض الايات

الراجعة الى اليهود وبعض الادعية الراجعة الى بني امية اشعار بل
تصريح بذلك فتنبه .

(ويجوز ان يكون المعنى المراد من البيت (فهو) اي الناصر
للجاني (الكامل في الجناية) لانه (المرئى على كل جان) ومن هنا
قيل ان السبب اقوى من المباشر والى ذلك اشير في قوله بالفارسية
اكر حكم از يزيد ستمكر نميشد

سك پير سردار لشكر نميشد

واليه اشير ايضا في قولها سلام الله عليها مخاطبا لأخيها الحسين ع
بأيي المقتول بيوم الجمعة او الاثنين ويؤيده ما قيل بالفارسية
ترحم بر پلنك تير دندان

ستمكاري بود بركو ستمندان

(ولم يرد) ابو فراس (ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى
يصح له) اي لا يبي فراس (التثنية) اي تنكير الجاني في فهو
الجاني .

(و) اعلم ان (المذكور في بعض الكتب) ما يظهر منه الفرق
فيما نحن فيه بين طرق التعريف لانه قال (ان تعريف المسند ان كان
بغير الاضافة) فحينئذ (يجب معلومية المسند اليه والمسند) كليهما
(وان كان) تعريف المسند (بالاضافة) فحينئذ (لا يجب الا معلومية
المسند اليه) وحده .

(وبهذا) المذكور في بعض الكتب (يعرف لفظ الايضاح) ايضا
لانه قال فيه اذا كان للمسمع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه
لكن لا يعرفه انه اخوه فنقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم

يعرف ان زيدا اخوه (كقصة بنيامين ويوسف (ع) في مصر) او لم يعرف ان له اخا انتهى .

(لكن قوله) ههنا في المثنى المتقدم (بامر معلوم على اخر مثله يابى ذلك) الفرق المذكور في بعض الكتب (ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف) اى تعريف المسند (بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد) بالاضافة (الا لسلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة) الاضافة بمعنى انه لو كان لزيد غلامان متعددة فلا بد ان يشار به الى غلام له مزيد خصوصية به ككونه اعظم غلامانه مثلا او اشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب ونحو ذلك مما يوجب انصراف اللفظ حين الاطلاق اليه (لا) الى (غلام) مبهم غير معين (من غلامانه والا) اى وان لم يكن معهودا بذلك الاعتبار (لم يبق فرق بين المعرفة بالاضافة نحو غلام زيد (و) بين (النكرة) نحو غلام لزيد فلا وجه لتسمية الاول بالمعرفة والثاني بالنكرة .

(نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة) يعنى الرضى (ان هذا) يعنى وجوب كون المضاف معهودا بذلك الاعتبار (اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائق غلام زيد) اى يستعمل الاضافة (من غير) عهد .

و (اشارة الى) غلام معلوم (كالمعرف باللام) الذى تقدم الكلام فيه في باب المسند اليه في بحث تعريف المسند اليه باللام حيث يقال وهذا في المعنى كالنكرة (وهو) اى القول اى استعمال الاضافة بغير

ج ٤

عهد وإشارة (على خلاف وضع الإضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ) هذا (المكتتاب ناظر الى أصل الوضع وما في الإيضاح) وفي بعض المكتتب ناظر (الى هذا الاستعمال) الذي هو على خلاف وضع الإضافة فلا تنافي بين ما في هذا الكتاب وبين ما في الإيضاح وما في بعض الكتب .

هذا كله مأخوذ من الرضى كما قلنا بتغيير مائتم قال في آخر كلامه فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه أن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المهور لزيد أن لم يكن له إلا واحد انتهى .

وذلك إنما هو فيما كان المعروف بالإضافة مستندا (لكن المعروف بالإضافة أن كان مستندا إليه فلا بد أن يكون) المعروف بالإضافة (معلوما) عند السامع (مثلا لا يقال أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لامتناع الحكم بالتعيين) أي بكونه زيدا (على من) أي على أخ (لا يعرفه المخاطب أصلا) ومن أراد الإطلاع على هذا المبحث كمال الإطلاع فعليه بمراجعة أول الباب الرابع من المفق وكذلك البحث الآتي أصق قوله (وعكسها أي ونحو عكس المثالين وهو) أي العكس (أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم) أي في تقديم أحد الاسمين المعروفين الذين يصلح كل واحد منهما للمبتدئية (أنه إذا كان للشيء صفتان) من صفات التعريف الست (عرف السامع اتصافه) أي الهي (بإحديهما) أي الصفتين (دون) الصفة (الأخرى حتى يجوز أن تكونا وصفين لهيتين متعددين في الخارج فأيهما كان بحيث

يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخرى) التي لا يعرف اتصافه بها فحينئذ (يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه) اي على الوصف الذي عرف السامع اتصاف الذات به (وتجعله) اي اللفظ الدال عليه (مبتدأ وأيهما) اي الوصفين (كان بحيث يجهل) السامع (اتصاف الذات به وهو كالمطالب ان تحكم بشيئيه للذات او ينفيه عنها) اي عن الذات فحينئذ (يجب ان توخر اللفظ الدال عليه) اي على الوصف المجهول (وتجعله خيرا) عن ذلك اللفظ الدال على الوصف المعلوم

(فاذا عرف السامع زيدا بصينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنّه اخوه وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك) ولا يصح ان تقول (اخوك زيد وهذا) الذي ذكر من الضابط (يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح) فانه يصح (ولا يصح رماحها الغاب) وذلك لان الغاب معروفة انها للاسود لان الغاب .

كما في المصباح جمع الغابه وهي الاجمة من القصب والاسود غالبا تسكن فيها .

ولذلك قيل بالفارسية :

اگر چه فرش من از بور یا است طعنه مزن

چرا که خوابگاه شیردر نیستان است

بخلاف الرماح فان السامع لا يعرف انها للاسود فيجب ان يقدم المعلوم على المجهول ولا يجوز العكس لما تقدم انفا من امتناع الحكم بالتعيين على ما لا يعرفه المخاطب اصلا (ولهذا) الضابط (قيل) اي استهكل (في بيت القبط) :

ينحوض بحرا نفعه مائه يحمله السابح في ليله

(ان الصواب) ان يقال (مائه نفعه لان السامع يعرف ان له)
اي للبحر (ماء) لكن ولا يعرف ان ذلك الماء من اي شيء (وانما
يطلب تعيينه) اي تعيين ذلك الماء .

(وكذا اذا عرف) السامع (زيدا) بعينه واسمه (وعلم انه)
اي الشأن (كان من انسان انطلق و) لكن (لم يعرف اتصاف زيد
بأنه المنطلق المعهود وارادت ان تعرفه ذلك قلت) حينئذ (زيد المنطلق)
بتقديم زيد ولا يصح حينئذ المنطلق زيد بتقديم المنطلق (وان اردت
ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه) اي السامع (يطلبه)
اي المنطلق المعهود (على التمين) كأنه يسأل (ويقول من المنطلق
قلت) حينئذ المنطلق زيد (بتقديم المنطلق) ولا يصح زيد المنطلق
بتقديم زيد .

(وبهذا) الذي ذكرنا (يظهر ان ما ذكره صاحب الكشف في)
ضمن تفسير (قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب) من الممالي (ثم استخبرت) اي سألت
بقولك (من هو) اي الذي تاب (فقيل) في جوابك زيد التائب (
بتقديم زيد على التائب الذي تريد تعيينه) محل نظر (لانك اذا
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فقد عرفت ان هناك تابها لكن
لم تعرفه بعينه .

فحينئذ يجب نظرا الى الضابط المذكور ان يقال التائب زيد بتقديم
التائب على زيد (وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف) من
الاضمار والموصولية واسم الاشارة فان الضابط فيها هو الضابط المتقدم

ولكن في كلام ابن هشام في الباب المذكور ما يدل على الفرق بين الطرق الست فراجع ان شئت .

(والثاني اي اعتبار تعريف الجنس) في المسند المعرف باللام (قد يفيد قصر الجنس) اي جنس المعرف باللام واما الاول اعني اعتبار تعريف المسمى فيأتي بميد هذا التصريح بأنه لا يفيد (على شيء) اي على المسند اليه (تحقيقاً اي قصراً حقيقياً مطابقاً للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن ابي سواه او مبالغة اي قصراً غير محقق بل مبالغة فيه لكمال فيه اي لكمال ذلك الجنس) اي الشجاعة مثلاً (في ذلك الشيء) اي في عمرو مثلاً (او بالعكس) اي لكمال ذلك الشيء اي عمرو في ذلك الجنس اي الشجاعة مثلاً (نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتميز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه) اي على عمرو (لا تتجاوز له عدم الاعتماد بشجاعة غيره لقصورها) اي لقصور شجاعة غيره (عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما) اي بين هذين المثالين (وبين ما تقدم) من المثالين المذكور احدهما في المتن والاخر في الشرح .

(في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حلت لكونها في المقام الخطابي) اي في المقام الذي يستعمل فيه كما صرح به محشي التهذيب المقبولات والمفردات (على الاستفراق وكثيراً ما يقال له) اي للام الاستفراق (لام الجنس) .

كما تقدم ذلك في بحث تعريف المسند اليه باللام حيث قال والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستفراق

ج٤

(فامره) اى امر جعل المصرف باللام مبتدأ (ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو) وهذا هو القصر (على طريقة انت الرجل كل الرجل) فاللام حينئذ كما قال السيوطى لاستفراق صفات الافراد لان حلول كل محلها على سبيل المجاز لا الحقيقة بداهة امتناع صيرورة الكثير واحدا .

(وان حملت) اللام (على الجنس والحقيقة) اى على ما يشار بها وبمصحوبها الى الماهية من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة (فهو) اى جعل المصرف مبتدأ (يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد التمييزين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير) في المثال الاول (والشجاع) في المثال الثانى (الا حيث يصدق زيد وعمرو) كذلك (وهذا معنى القصر) فصح ان الثانى اى اعتبار الجنس قد يفيد القصر .

(فان قلت هذا) البيان والاتحاد (جاز بهينه في الخبر المنصـر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما) اى المحمول والموضوع (متحدان في الوجود) لما تقدم انما من ظهور امتناع حمل احد التمييزين في الوجود الخارجي على الاخر (فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر) بداهة صدق كل واحد منهما على كل من كان من مصاديقه .

(قلت المحمول هنا) اى فيما كان الخبر منكرا (مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم) لا الجنس والماهية من حيث هي (ولا

يلزم من اتحاد) اى اتحاد فرد من الافراد (يزيد اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به) اى يزيد (بخلاف المعروف فان المتحد به) اى يزيد (هو الجنس نفسه) اى الماهية من حيث هي هي (فلا يصدق فرد منه) اى من الجنس (على غيره) اى على غير زيد (لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس) والمفروض ان الجنس متعدد مع زيد فكيف يمكن ان يصدق على غيره .

(وفيه) اى في الفرق بين المعروف والمنعك (نظر) قال في حاشية منه اى التفتازاني في وجه النظر لان اعتبار مفهوم من افراد الانسان خارج في طريق الحمل لان المراد بالمحمول المفهوم مع قطع النظر عن الفردية واما تعيين الفردية فامر خارج عن المفهوم انتهى .

قال الشريف الجرجاني في حاشية له على الشمية عند تحقيق المحصورات الاربع على قول الشارح فان قلت كما ان ليج اعتبارين الخ ما هذا نصه اقول قد عرفت ان كل كلى له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فلكل واحد من ج وب مفهوم وما صدق عليه من الافراد فليتصوره هناك معان اربعة !

الاول ان مفهوم ج مفهوم ب وقد عرفت بطلانه .

والثاني ان ما صدق عليه ج من الافراد ثبت له مفهوم به وهو المراد .

والثالث ان ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باطل لان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء انحصر ما صدق المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر واذا

ج ٤

اتحد ما صدقا عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون ضروريا فينحصر القضايا في الضرورية انتهى باختصار .

وقال في شرح المطالع في توضيح المعنى الثالث لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت بمكنة خاصة لانه لا يخلو اما ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متغايرين وهو باطل او متحدان فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الا مكان الخاص ويلزم انحصار سائر القضايا في مادة الضرورة .

ثم قال والذات التي يصدق عليها ج يسمى ذات الموضوع وما يعبر عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يشعان في الحقيقة كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فربما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان متحرك وربما يكون عارضا اما دائما بدوام الذات كقولنا كل زنجى اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع انتهى .

وانما اطلنا الكلام في وجه النظر رعاية للجانب من له دقة النظر فلنعد الى ما كنا فيه .

(فالحاصل ان المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان) هذان مثالان للخبر المعروف بلام الجنس (و) اما المعروف بغيرها فنحو (الامير هذا) اي لا غير هذا (او) نحو الامير (زيد) اي لا غير (زيد) (او) نحو الامير (غلام زيد) اي لا غير غلام زيد .

(او كان) الخبر (غير معروف اصلا نحو التوكل على الله والفويض

الى امر الله والكرم في العرب والامام (من قرئش) ففى جميع هذه الامثلة يفيد الكلام ان المبتدأ مقصور على الخبر حقيقة او ادعاء (لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد عما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق) الجنس بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه (اى عما يصدق عليه الخبر .

(في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم) بل يمكن ان يكون ما في العرب غير متصف بالكرم بل متصفا باللاثامة والدنائة كالأفعال التي صدرت من بني أمية وأمثالهم (وعلى هذا القياس) سائر الامثلة المذكورة (فليأمل فان فيه دقة) وقد تقدم بعض الكلام فيه في آخر بحث ضمير الفصل فراجع ان شئت .

(وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر) في خطبة الكتاب .

هذا كله فيما جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ (وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير) اى لا غير زيد (و) نحو (عمرو الشجاع) اى لا غير (والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس) في انه يفيد القصر نحو الذي يسمى في حوائج الناس مطيع لامر الله والى هذا المعنى اشار الشاعر الفارسي بقوله

اطاعت بجز خدمت خلق نبيست

اطاعت بسجاده ودلق نبيست

ج

(ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا) أى غير مقيد بقيد من القيد التي تستعمل في الكلام (كما في الامثلة المذكورة) انما (وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك) كالمفعول ومعه (كقولنا في القصر تحقيقا او مهالفة هو الرجل الكريم) مثال للتقيد بالوصف .

(و) نحو (هو السائر راكبا) مثال للتقيد بالحال .

(و) نحو (هو الوفي حين لا يفي احد لاحد) مثال للتقيد بالظرف

(و) نحو (هو الواهب الف قنطار) مثال للتقيد بالمفعول به

واختلف في تفسير القنطار فقيل انه ملأ جلد الثور ذهباً وقيل المائ الكثير وقيل مائة الف دينار (قال الاخفش)

هو الواهب المائة المصطفاه اما مخاضا واما عشارا

(قصر عليه) أى على المدوح (مئة المائة من الابل حال كونه)

اى (الابل مخاضا) اى الحوامل من النوق (او عشارا) اى الناقة

التي مضى على حملها عشرة اشهر وقيل العرب تسمى النوق عشارا

بعد وضعها ما في بطونها للزوم الاسم لها بعد الوضع كما يسمونها

لقاحا وقيل العشار من الابل كالتسماء من النساء .

لا هبة الابل مطلقا بأي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة

الابل او غيرها وليس هذا بمن قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان

القصد ههنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوق لا الى هبة

واحدة (مخصوصة هي بمنزلة الشخص) بخلاف قولنا زيد المنطلق

فان القصد فيه الى منطلق واحد مخصوص مهور بمنزلة الشخص

بل عينه واعلم ان هذا كله مأخوذ بما قاله الشيخ في دلائل الاعجاز

بتغيير ما وهذا نصه الا ترى ان المعنى في بيت الاعشى انه لا يهب هذه الهبة الا الممدوح وربما ظن الظان ان اللام في هو الواهب المائة المصطفاة بمنزلتها في نحو زيد هو المنطلق من حيث كان القصد الى انطلاق مخصوص وليس الامر كذلك لان القصد ههنا الى جنس من الهبة مخصوص لا الى هبة مخصوصة بعينها يد لك على ذلك ان المعنى على انه يتكرر منه وعلى انه يجعله يهب المائة مرة بعد اخرى ولما المعنى في قولك زيد هو المنطلق فعلى القصد الى انطلاق كان مرة واحدة لا الى جنس من الانطلاق فالتكرر هناك غير متصور .

(وههنا نكتة ذكرها الشيخ) ايضا (في دلائل الاعجاز) ذكرها التفاتازاني بالمعنى والمحصل ونحن نذكر نصها متفرقا (وهي) اى النكتة ان (قولنا انت الحبيب ليس معناه انت الكامل في المحبوبة حتى انه لا عجة في الدنيا الا ما) اى عجة (انت به حبيب كما في انت الشجاع) وبعبارة اخرى كما في دلائل الاعجاز لا نحتمل ان يكون قولنا انت الحبيب كقولنا انت الشجاع لانه يقتضى ان يكون المعنى انه لا عجة في الدنيا الا ما هو به حبيب كما ان المعنى في هو الشجاع انه لا شجاعة في الدنيا الا ما تجسده عنده وما هو شجاع به وذلك محال انتهى .

(ولا) اى ليس معناه (ان احدا لم يصب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير عجة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل) .

قال في دلائل الاعجاز بعد ان تقول انت المحبوب على معنى انت

ج

الكامل في كونه محبوا كما ان بعيدا ان يقال هو المضروب على معنى انه الكامل في كونه مضروبا وان جاء شيء من ذلك جاء على نصف فيه وتاويل لا يتصور. وهنا وذلك ان يقال مثلا زيد هو المظلوم على معنى انه لم يصب احدا ظلم يبلغ في الهدية والشناعة الظلم الذي لحقه فصار كل ظلم سواء عدلا في جنبه ولا يجيء هذا التأويل في قولنا انت الحبيب لانا نعلم انهم لا يريدون بهذا الكلام ان يقولوا ان احدا لم يحب احدا مثل محبي لك وان ذلك قد ابطال المحبات كلها حتى صرت الذي لا يعقل للمحبة معنى الا فيه انتهى .

(بل معناه) كما في لائل الاعجاز (ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وانه ليس) لاحد اى (لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اى الذي كان منه الانطلاق المأمور الا ان هنا نوعا من الجنسية لان المعنى) كما قلنا انما .
(ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد) اى لم تقصد (الى محبة واحدة من محباتك ولا يصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية) .

قال في دلائل الاعجاز ينبغي ان تعلم ان بين انت الحبيب وبين زيد المنطلق فرقا وهو ان لك في المحبة التي انت بها طرفا من الجنسية من حيث كان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك الا ترى انك قد اعطيت بقولك انت الحبيب انك لا تحب غيره وان لا محبة لاحد سواء عندك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق لانه لا وجه هناك للجنسية اذ ليس ثم الا انطلاق واحد قد صرف المخاطب انه كان واحتاج ان يعين له الذى كان منه ويقتصر

عليه انتهى .

ثم قال ما حاصله (ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك أى الذى من شأنه أن يسمى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في أنت الحبيب) .

قال في المختصر في آخر المبحث جميع ذلك (أى المذكور من المباحث المتقدمة) معلوم بالاستقراء وتصريح تراكيب البلغاء انتهى .

وانى ليعجبني ذكر نكتة اخرى ذكرها ايضا وهذا نصها اذا جئت بمعرفتين ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبرا تارة وتارة بالعكس قولهم الحبيب انت وانت الحبيب وذاك ان معنى الحبيب انت انه لا فصل بينك وبين من تحبه اذا صدقت المحبة وان مثل المتجاين مثل نفس يقتسمها شخصان كما جاء عن بعض الحكماء انه قال الحبيب انت الا انه غيرك وهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ولو حاولت ان تفيدها بقولك انت الحبيب حاولت ما لا يصح انتهى والى ذلك اشار الشاعر الفارسي بقوله

من كيم ليلى وليلى كيمت من

ما يكى جانيم اندر دوبردن

(وقوله) في المتن المتقدم والثانى (قد يفيد) قصر الجنس (بلفظة قد اشارة الى انه) أى المعرف باللام (قد لا يفيد القصر) وذلك لان لفظة قد كما قيل المتقليل فتفيد في المقام التقليل بالنسبة الى الافادة الكلية لا بالنسبة الى عدم الافادة (كما في قول الخنساء في مراثية اخيها صخر) .

اذا تبيع البكاء على قتيل رأيت بكائك الحسن الجميلا

(فانها لم ترد قصر) جنس (الحسن على بكائه لا يتجاوز الى شيء اخر والالم يحسن جملة جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكائك) لان مقتضى ترتيب الجزاء على الشرط ههنا ليس الا اخراج بكائه من جنس بكاء القتل باثبات الحسن له لا قصر الحسن عليه (على ما لا يخفى على من له درية) اي معرفة ان قرء بالبدال المكسورة والياء المشددة المثنات من تحت او تجرئة ان قرء بالبدال المضمومة والياء الموحدة او الجرئة (باساليب الكلام لظهور ان الغرض) كما قلنا (ان تثبت البكاء الحسن وتخرجه عن جنس بكاء غيره من القتل كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك) .

والحاصل ان الخنساء لم ترد ان ما عدا البكاء على صغر ليس بجميل ولا حسن (وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز الى بكاء غيره) فيكون القصر اضافي (لانه لا يتجاوز الى شيء اخر) حتى يكون القصر حقيقيا ووجه السقوط انها كما قلنا لم ترد القصر اصلا لا الاضافي ولا الحقيقي بل ارادته ان تخرج بكائه من جنس بكاء غيره بان تثبت له الحسن والجمال .

(ومعنى التعريف) اي تعريف الخبر (ههنا) اي في قول الخنساء اي في الحسن الجميلا (ان اتصاف المبتدأ) اي البكاء على صغر (بالخبر) اي بالحسن والجميل (امر) اي شيء (ظاهر) ومقبول عند العقلاء بحيث (لا ينكر ولا يشك فيه) اي في اتصاف المبتدأ بالخبر (ومثله قول حسان) في هجو ابي سفيان

وان ستام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد
(اراد ان يشيت له) اى لوالد ابي سفيان (العبودية) والرقية
(ثم يجعله) اى والد المخاطب (ظاهر الامر فيها) اى في العبودية
(معروفها بها) بحيث لا ينكر ولا يشك فيه اى في ثبوتها له (كذا
في دلائل الاعجاز) ثم قال ولو قال ووالدك عبد لم يكن قد جعل حاله
في العبودية حالة ظاهرة متعارفة .

(فان قيل) ان (اللام حينئذ) اى حين اذ كان معنى التعريف
ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا يشك ولا يشك فيه (لا تكون
للجنس) فلذلك لم تعد القصر (فلا ينافي) افادة التعريف هذا المعنى
(القول بكون اعتبار تعريف الجنس مقيدا للقصر دائما) فكيف
القول بان قوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى ان تعريف الجنس قد
لا يفيد القصر .

(قلنا قد سبق) في بحث تعريف المبتدأ اليه باللام في قوله
والحاصل ان اسم الجنس المعروف باللام الخ (ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني) المذكورة هناك والمعنى المذكور
هنا اني كون الاتصاف ظاهرا لا يشك فيه (من شعبه وفروعه)
فاللام فيما نحن فيه للجنس ولم تعد القصر فصح القول بأن تعريف
الجنس قد لا يفيد .

(وكذا) من فروع الجنس (المعنى الذي اشرنا اليه في بحث
تتميم الفصل) حيث قال اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر
المعرف باللام الخ .

(وانما يخص) المصنف في المتن المتقدم (حكم القصر بالثاني

ج ٤

اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم (والشمول) حاصله ان يكون فيه تعدد بوجه ما (والمهور في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر) فلا تعدد في الخبر لكون المبتدأ فيه جزئيا حقيقيا (وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف مهورا كما هو اصل وضع الاضافة) .

وقد تقدم بيانه قبل ذلك في بحث تعريف المسند (ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح) لما بينا انما من ان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول .

(وقيل) ردا على الضابط المتقدم في نحو عمرو المنطلق وعكسه اي المنطلق عمرو ان (الاسم) اي عمرو مثلا (متعين للابتداء) سواء (تقدم) كما في المثال الاول (او تأخر) كما في عكسه (لدلالته) اي الاسم (على الذات) (وأما الصفة) اي المشتق كمنطلق مثلا فهي (متعينة للخبرية) سواء (تقدمت كما في المثال الثاني (او تأخرت) كما في المثال الاول (لدلالته على امر نفسي) اي على الحدث الذي ينسب الى شيء على نحو الصدور منه او الوقوع عليه او نحوهما والى ذلك اشار بعضهم حيث قال لا شك ان الوصف يستند الى الذات لا الذات الى الوصف فعمرو مثلا متعين للابتداء تقدم او تأخر ومنطلق مثلا متعين للخبرية كذلك (لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به او لا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات) يعني عمرو مثلا (هي المنسوب اليها والصفة) يعني منطلق مثلا (هي المنسوب

فصراه قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا
فيطل الضابط المذكور .

(ورد هذا القول بأن المعنى) في صورة تقديم الصفة وتأخير
الاسم (الشخص الذي له الصفة) يعني يؤل المنطلق بالشخص
والذات الذي له صفة الانطلاق (صاحب هذا الاسم) يعني يؤل زيد
مثلا بالصفة اي بصاحب اسم زيد (فالصفة) اي المنطلق (قد
جعلت دالة على الذات ومستندا اليها والاسم) اي زيد (جعل دالا
على أمر نسي ومستندا) اي جعل دالا على صاحب هذا الاسم .

(وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا
حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح
من مذهب البصريين وجوابه) اي جواب ما يسبق الى الوهم (ان
الاحتياج اليه) اي التاويل (انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص وانما المجهول عنده انصافه بكونه صاحب اسم زيد
وسوق هذا الكلام) اي المنطلق زيد (انما هو لافادة هذا المعنى)
اي كونه صاحب اسم زيد .

قال ابن هشام في الباب الرابع والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف
او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم
وان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انتهى باختصار ما غير محل
بالمقصود هذا عند النحويين .

(واما عند المنطقيين فهذا التاويل) اي تاويل زيد مثلا بصاحب
هذا الاسم ليصير كليا (واجب قطعاً لان الجزئ الحقيقي لا يكون
عمولا) عندهم (البتة فلا بد) عندهم (من تاويله بمعنى كلى)

ج ٤

وهذا نظير قول النحاة في نعت سعيد كرزاته بمعنى مسمى هذا اللقب
لئلا يلزم إضافة الشيء الى نفسه واما وجه التأويل عند المنطقيين فقد
نقلناه انما عن بعض حواشي الشخصية فراجع ان شئت .

(وان كان) ذلك المعنى الكلى (في الواقع منحصر في شخص)
كما في مفهوم واجب الوجود والمعبود بالحق ونحوهما بل التحقيق ان
المعنى الكلى لا يتوقف على وجود الفرد في الخارج كما بينه في التهذيب
بقوله امتنعت افراد او امكنت الخ (واما كونه اى المسند جملة)
فسيأتي وجهه بعيد هذا .

واعلم انه (قد توهم كثير من النحاة) وهم على ما في الرضى ابن
الانبارى وبعض الكوفيين وسننقل كلامه (ان الجملة الواقعة خبر
مبتدأ لا تصح ان تكون انشائية) طلبية واستدلوا على ذلك بوجهين
الاول (لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب) والجملة الانشائية
ليست كذلك فلا تصح ان تكون خبرا (و) الثاني (لانه) اى الخبر
(يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون
ثابتا لفيره) .

وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في بحث الصدق والكذب وفي
بحث وصف المسند اليه فراجع ان شئت .

(وجوابه) اى جواب ما استدلوا به فاجاب الوجه الاول (ان
خبر المبتدأ هو الذى اصند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغلط من اشتراك اللفظ) نظير الغلط الواقع منهم في الحال وقد بيناه
في المكررات في بحث الحال .

قال الرضى وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون

(الخبير) طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النجاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خيرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المستند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى لا مرحبا بكم . وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال تغلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربه والاولى الجواز اذ لا منع انتهى .

(و) جواب الوجه الثاني ان (وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية) اى في الكلام الخبرى والقضية الموجبة التي تسميها المنطقيون حملية .
 قال في التهذيب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء شيء فحملية (لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اهم من الاخبارى والانشائي) والدليل على ذلك ما تقدم في وجه انحصار المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب حيث قال فالكلام ان كان لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه فخير والا فانشاء .

(الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومعنى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم) مع ان الخبر فيه اعني لا مرحبا بكم انشاء لانه دعاء .

(وقولك واما زيد فاضربه وزيد كأنه الاسد ونحو نعم الرجل

زيد على أحد القولين) يعني القول بأن جملة نعم الرجل خير مقدم
لزيد ففي جميع هذه الامثلة الخبر لا يحتمل الصدق والكذب لانه
انشاء (ولا يخفى ان تقدير القول) ليكون هو الخبر كما قدرنا ذلك
في باب الصفة في نحو قوله جاءوا بمذق هل رأيت السذاب قط (في
جميع ذلك) المذكور من الامثلة (تعصف) وتكلف غير محتاج اليه
فتقدير جيداً .

(فالتقوى) قد مر المراد من التقوى اجمالاً في بحث تقديم
المسند اليه وسيوضحه بعيد هذا كمال التوضيح (او لكونه سببياً
كما مر) في بحث ذكر المسند .

(من ان افراده) اي المسند (لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوى الحكم) فيطريق المقابلة يعلم ان كونه جملة لافادة التقوى او
لكونه سببياً .

(و) ليعلم ان (الخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال
ما هو من سبب الموصوف الا انه) اي الوصف (لا يكون جملة)
والمراد من الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف ما
ذكرناه في الكلام المفيد وهذا نصه وهو اي انتم اما بحال موصوفه
اي بحال قائمة به نحو رأيت رجلاً فاضلاً فان الفضل حال الرجل
وصفته ثم قلنا او بحال متعلقة اي متعلق الموصوف اي ما كان له
نسبة وازافة الى الموصوف كلاب واللام نحو جاني رجل يجتهد ابوه
ورأيت رجلاً فاحقاً غلامه ار كان له ربط الى من له ذلك النسبة
والاضافة كزيد في قولك جاني رجل شارب اباه زيد وبالجملة المواد
من المتعلق ما كان بحيث يتولد من حاله صفة اعتبارية للموصوف

كصفة يجتهد الاب في المثال الاول وفاسق الغلام في المثالين وكون الرجل ضارب ابيه زيد في المثال الثالث انتهى .

وعا ذكرنا يظهر معنى (قولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل) اي في اللغة (هو الجبل وكل ما يتوصل به الى شيء) .

قال ميرزا ابو طالب في اول بحث الاشتغال اطلقوا السبب على المضاف الى ضمير الشيء لان هذا المضاف بسبب تلك الاضافة سبب لتصور هذا الشيء مرة اخرى وقد يطلق عليه المسبب لان ذكر ذلك الشيء سبب لصحة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون الاطلاقان باعتبار ان المراد بالسبب والمسبب طرفا النسبة وبالسببية التي يصيران بها سببا ومسببا نفس النسبة فان كلا من الطرفين باعتبار اتصافه بالنسبة صار سببا للآخر باعتبار اتصافه بها فافهم انتهى .

(وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدئ لكونه مبتدئ يستدعى ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدئ صرفه المبتدئ الى نفسه سواء كان (ذلك الشيء) خاليا عن الضمير او متضمنا له فيعقد بينهما حكم) اي اسناد .

(ثم اذا كان (ذلك الشيء) متضمنا لضميره المبتدئ به بان لا يكون (ذلك الشيء) المتضمن للضمير (مشابها للخالي عن الضمير كما مر) في بحث تقديم السند اليه حيث قال ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو تام زيد قائم في التقوى فتذكر .

(صرفه) اي اسنده (ذلك الضمير الى المبتدئ ثانيا فيكتسب الحكم قوة فعلى هذا) الذي ذكره صاحب المفتاح (يختص التقوى بما

ج ٤

يكون مستندا الى ضمير المبتدأ (وبعبارة اخرى يختص التقوى بما
يكون الضمير الصارف لذلك الشيء الى المبتدأ ثانياً مستندا اليه وعمدة
نحو زيد ضرب وانا ضربت وانت ضربت .

(و) حينئذ (يخرج عنه) اي عما ذكره صاحب المفتاح تعليلاً
للتقوى (نحو زيد ضربته) اذا الضمير الصارف اعني الضمير الغائب
ليس مستندا اليه وعمدة بل هو فضلة ومفعول به .

(و) حينئذ (ينبغي أن يجعل) جملة ضربته (سبباً كما سبق
الإشارة اليه) في بحث افراد المسند في شرح قول المصنف والمراد
بالسبب نحو زيد ابوه منطلق حيث قال ويمكن ان يفصر بانه جملة
علقت هي المبتدأ بمائد بشرط ان لا يكون ذلك المائد مستندا اليك في
تلك الجملة الى ان قال ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس
غلامه وزيد ضربته انتوى .

وانما حكم بدخول هذه الامثلة في المسند السببي لان الضمير فيها
مفعولاً به وفضلة لا عمدة ومستندا اليه .

(واما) سبب التقوى (على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو) اي ما ذكر الشيخ (ان الاسم لا توتى به معنى) اي مجردا
(عن العوامل) اللفظية غير التواسخ (الحديث) اي الا لمسند
(قد نوى استاده اليه) اي الى ذلك الاسم الماتى به معنى (فاذا
قلت زيد) وهو الاسم المعنى (فقد اشمرت قلب السامع بانك تريد
الاخبار عنه فهذا) القول والاشعار (توطئة وتقدمة للاعلام به) اي
بالحديث والاخبار عنه (فاذا قلت قام) وهذا هو الحديث الذي نوى

اصناده اليه (دخل) قام (في قلبه) اي السامع (دخول) الشيء (المانوس وهذا) اي كون دخوله دخول الشيء المانوس (اشد للثبوت) للثبوت (وامنع) وابعد (من الشهوة والشك) في ثبوته له (وبالجملة) ليس الاعلام بالشيء بفتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة له والدليل على ذلك انهم يدخلون حروف التنبيه والاستفتاح اعني الا واما ونحوهما على الجمل التي يريدون الدلالة على تحققها حتى لا يفتوت السامع شيء منها لفظة ونحوها (فان ذلك) اي الاعلام بعد التنبيه والتقدمة (يجرى بجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام) وقوله (فيدخل فيه) جواب اما على ما ذكره الشيخ (نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما شبه ذلك) يعني سائر الامثلة التي نقلناها اتقا .

(فان قلت هب) كلمة هب بمعنى الامر من قل يظن وهو غير متصرف صرح بذلك في الالفية في باب افعال القلوب (انه لم يتعرض للمجملات الرائعة خبرا عن ضمير الشأن لشبهة امره وكونه واحدا متعينا) بما سبق في بحث وضع المضمر موضع المظهر ولكونه غير مفيد للتقوية ولا للسببية .

(لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سميت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هنا) اي في صور التخصيص (جملة قطعا) خلافا لما ذهب اليه السكاكي من جعل المسند في امثال المتكلم مفردا بدهوى مستكون انا ونحوه في هذه الصور تأكيدا مقدما وقد تقدم الكلام فيه وفيما فيه في بحث تقديم المسند اليه مستوفي فراجع ان شئت .

ج ٤

(قلت) . قد تقدم في ذلك المبحث ان كل ما قصد به التخصيص من نحو انا سميت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك (هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاستناد لكأنه قال) في المتن المتقدم انفا (للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص اولا فللفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى) .

حاصله ان النسبة بين التقوى والتخصيص عموم وخصوص مطلق والخاص هو التخصيص (وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص) اي مع التقوى (و) ذلك لانه (لم يقل لا يفيد الا التخصيص) بطريق الحصر فيفهم من كلامه هذا انه كلما نفاد تقديم المستند اليه التخصيص افاد التقوى ايضا ولا عكس .

(كيف لا) يكون كذلك (و) الحال انه (قد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد) والتأكيد على تأكيد عبارة اخرى عن التقوى .

(وبهذا) الذي ذكره في بحث انما (ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه) اي في شرح قوله واعتبارهما يفيد التخصيص (ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى) يعني لا يجتمع التخصيص مع التقوى فهما متباينان لا عموم وخصوص مطلق .

(لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل) كالعرفان في نحو المثال المذكور (وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد) والتقوى (والبيان) فثبت انفكاك التخصيص عن التقوى . وجه الاستدلال ان تسليم اصل العرفان انما يقتضى عدم قصد التقوى

تعدا أصليا لا عدم حصوله فإنه لازم قطعا بل مقصود تبعا ضرورة استلزام تكرار الاستناد ذلك .

(ثم العجب أنه) أي الملامة (صرح بأن المسند لا يكون جملة إلا للتقوى أو لكونه سببيا مع تصريحه بأن المسند في نحو أنا سميت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة) فكيف يقول ههنا أنه يفيد التخصيص فقط هل هذا إلا تهافت وتناقض .

فظهر أن كون المسند جملة مطلقا يكون للتقوى أو لكونه سببيا (و) أما (اسميتها) أي اسمية تلك الجملة التي تكون للتقوى أو لكونه سببيا (وفعاليتها وشرطيتها) فذلك (لما مر) من كون اسميتها لإفادة الثبوت والدوام وفعاليتها لإفادة التجدد والحدوث والبدلانة على أحد الأزمنة على إخصر وجه وشرطيتها لإفادة التقييد والتعليق بالشرط حسبما مر في ما سبق مفصلا ومشروحا .

(و) أما (ظرفيتها) فهو (لاختصار العبارة إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل على اصح) القولين الذين أشار إليهما ابن مالك بقوله واختبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى نائين أو استقر

(لأن الأصل في التعليق) أي العمل (هو الفعل) فتقدير الأصل أولى بل وأجب نقرا إلى القاعدة في التثنية (واسم القائل إنما يعمل بمشابهته فالأولى) .

بل الواجب كما قلنا (عند الاحتياج أن يرجع إلى الأصل ولأنه) كما قال السيوطي (قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا) أي بلا خلاف وتردد (في) الصلة (نحو الذي في الدار أخوك فعند التردد والخلاف) الحمل عليه (أي على ما قد ثبت بلا خلاف وتردد أولى وقيل

ج

المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفرد الاصاله المفرد في الاعراب والتعقيق (على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لاثبت او استقر) .

وقد ذكر السيوطي في المسأله وجوها اخر فمليك بمراجعتها لانها لا تخلو عن تشريح المذهن وتوير للفكر .

(ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجمله والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير (المستقر في المتعلق المحذوف) قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل) ولذلك يسمون الظرف مستقرا اي مستقرا فيه كما بيناه في اوائل المكررات (فحينئذ يكون المقدر) اي المتعلق المحذوف (فعلا) وحده اي بلا فاعل فيكون مقردا (لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول) في المتن بدل قوله اذ هي مقدرة بالفعل (اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجمله انه يجهل في التقدير جملة لا مقردا) وليس معنى قولهم المتقدم ان الظرفية مقدرة بجمله (وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا) اذ لا ينطبق على ما هو المعنى عندهم (مع ان فيها) اي في عبارة المصنف (فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها) .

بان يراد بضمير اذ هي في المتن الجملة الظرفية (افادت) العبارة (ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب) على ما صرح به السيوطي (مقرد لا جملة) فكيف يصح ان يقال ان الجملة مقدر بالمفرد (فكان ينبغي ان يقول) في المتن (اذ الظرف مقدر بالفعل) هذا كله اذا اريد كما قلنا بضمير هي في المتن الجملة الظرفية واما اذا اريد الظرف

فلا فساد فتأمل جيداً .

(وأما تأخيرهُ) أى المسند (فلان ذكر المسند إليه أهم) فيجب عند البلغاء تقديمه على المسند (كما مر) مفصلاً ومثروها (في) بحث (تقديم المسند إليه) فراجع ان شئت .

(وأما تقديمهُ) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه أى لقصر المسند على ما مر في) بحث (ضمير الفصل) من ان الباء تدخل على المقصور لا المقصور عليه (لان معنى قولنا قائم زيد انه) أى زيد (مقصور على القيام لا يتجاوزهُ الى القعود) نحو (قوله تعالى (لا فيها) أى في خمر الجنة (غول) أى خمار وهلاك ماخوذ من غاله يقول اذا اهلكه وأفسده أى ليس في خمر الجنة غائلة الصداغ بدليل قوله تعالى في موضع آخر لا يصدعون عنها وقبل منها لا تقتال عقولهم أى لا تذهب بها كما تذهب بها خمر الدنيا (أى بخلاف خمر الدنيا) فان فيها غول أى صداغ أى ولجم الرأس .

(واعترض عليه بان المسند هو الظرف اعني فيها) يعني مجموع

الجوار والمجرور .

كما صرح بذلك السيوطي عند قول الناظم

واخبروا بظرف او بحرف جر تاوين معنى كائن او مستقر

(والمسند إليه) أى عدم القول (ليس بمقصود عليه) أى

على الظرف (بل على جزئه المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمر

الجنة) .

(وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الانصاف بقى خمر

الجنة) فحاصل المعنى ان عدم القول لا انصاف له الا الانصاف بالكرن

ج

والحصول في خمور الجنة (أو) ان عدم القول مقصور (على الحصول فيها) فحاصل المعنى حينئذ ان عدم القول لا حصول ولا كون له الا الحصول والكون في خمور الجنة .

فعل المعنى الاول (لا يتجاوز) اي الاتصاف بقى خمور الجنة (الى الاتصاف بقى خمور الدنيا) وعلى المعنى الثاني (او) لا يتجاوز الحصول في خمور الجنة الى (الحصول فيها) اي في خمور الدنيا .

هذا كله اذا اعتبرنا النفس في جانب المسند اليه اي اذا جعلنا القضية باصطلاح المنطقيين موجبة معدولة الموضع (وان اعتبرنا النفس في جانب المسند) اي جعلنا القضية باصطلاح المنطقيين موجبة معدولة المحصول (فالمعنى) حينئذ (ان القول مقصور على عدم الحصول والكيثونة في خمور الجنة لا يتجاوز) اي لا يتجاوز القول عدم الحصول والكيثونة (الى عدم الحصول) .

والكيثونة (في خمور الدنيا) وكيف كان اي سواء كانت القضية معدولة الموضع ام معدولة المحصول (فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي) لان عدم القول او عدم الحصول والكيثونة اما هو بالنسبة الى خمور الدنيا لا بالنسبة الى كل ما سوى خمور الجنة .

(وكذا) اي الفسر غير حقيقي في (قوله تعالى) *آمرا للنبي من ان يقول للكافرين (لكم دينكم ولي دين)* انه (معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم ولا يتصف) دينكم (بل) *بما* ان دينكم لا يتصف بصفة الا بصفة انه انكم لا بصفة انه لي (ودينى مقصور على الاتصاف بلى ولا يتصف) دينى (بلكم) *بما* ان دينى لا يتصف

بصفة الا بصفة انه لي لا بصفة انه لكم (فهو) اي القصر في الامثلة الثلاثة (من قصر الموصوف) اي المسند اليه (على الصفة) اي المسند اي الحصول والكون .

وقد صرح بذلك في اول المبحث (دون العكس) اي ليس القصر فيها من قصر الصفة اي الحصول والكون على الموصوف (كما نوهه البعض) لان الحمل على ذلك يستدعي جمل تقديم المسند لقصره على المسند اليه وقد تقدم في اول المبحث ان التقديم ليس لذلك بل لقصر المسند اليه على المسند فحمله على العكس خروج عن القانون .

(ونظير ذلك) في كونه من قصر الموصوف على الصفة دون العكس (ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بهي ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بهي) بتشديد الياء .

واعلم انه جعل هذه الاية نظيرا لامثالا لانها ليست بما استفيد القصر فيه من تقديم المسند لان القصر فيها انما استفيد من ان التافيه والا الاستثنائية فكان نظيرا لامثالا .

(و) قد قلنا انه (ليس القصر حقيقيا حتى يلزم) في لي دين (من كون ديني مقصورا على الاتصاف بهي ان لا يتجاوز) اي ان لا يتجاوز ديني الاتصاف (الى غيرى اصلا) .

والحاصل ان الحصر اضافي وبالنسبة الى المخاطبين المكافرين (وكذا) الحصر ليس حقيقيا في (قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول) حسبما بيناه انما .

(وبهذا) اي يكون القصر اضافيا وغير حقيقي يظهر فساد ما ذكره

ج ٤

العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى (وذلك لان الخطاب في لكم للكفار المخصوصين ومن المعلوم ان دينهم يتجاوز الى من سواهم من الكفار وكذلك دين النبي (ص) يتجاوز الى غيرهم من المؤمنين (بل) الاختصاص ههنا (على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم .

كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليُنظر الى هذا الكلام من (ظهور الفساد ومن (الخبط والخروج عن القانون) اما ظهور الفساد فلان القصر حكما بينا ليس حقيقة حتى يحتاج الى القول بان الاختصاص ههنا ليس على المعنى المذكور .

واما الخبط فلان الاختصاص كما قلنا اضافى بالنسبة الى الطرف المقابل وهو النبي (ص) في لكم دينكم والكفار المخاطبون في لى دين واما الخروج عن القانون فلان العلامة لم يجعل تقديم المسند مفيدا لما هو المسلم عندهم والقانون لهم من حصر المسند اليه في المسند .

(ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الطرف) يعنى فيه (الذى هو المسند على المسند اليه) يعنى ريب (في) قوله تعالى (لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لتلا يفيد تقديمه) اى الطرف (عليه) اى على المسند اليه يعنى ريب (ثبوت الريب في سائر كتب الله بحسب دلالة الخطاب) اى مفهوم المخالفة .

قال في القوانين واما المفهوم فاما ان يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة

كدلالة حرمة التأنيف على حرمة الضرب ويسمى بأحد الخطاب وفحوى الخطاب وسيجيء الكلام في بيانه في اواخر الكتاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب وهو اقسام مفهوم الشرط والغاية والصفة والمصدر واللقب وغير ذلك وسيجيء تفصيلاتها انتهى .

وسيجيء في الباب الخامس ان من طرق القصر التقديم اى تقديم ماحقة التأخير كخير المبتدأ ومعمولات الفعل (بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن .

وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقى كتب الله تعالى كما ان المستبر في مقابلة خمرة الجنة خمرة الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها) وهذا هو الوجه لقوله سائر كتب الله .

وقوله (او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خير لا نعت اذ) قد تقدم في بحث تقديم المسند اليه ان الحق ان (النعت) بل مطلق التوايح (لا يتقدم على المنعوت) والمتبوع بخلاف الخبر فانه قد يجوز ان يتقدم على المبتدأ بل قد يجب كما بين في النحو .

(وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم) في ثاني الحال من التكلم (انه) اى المسند الذى لم يتقدم (خير لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ) ولذلك اوجبوا على المحرر المبتدئ التأمل الدقيق فيما يعربه من الكلام .

قال ابن هشام في الباب السابع واول ما يحترز منه المبتدئ في

صناعة الإعراب ثلاثة أمور إلى أن قال الثالث أن يعرب شيئاً طالبا
لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولا يطلب فاعله
أو مبتدئه ولا يتعرض لغيره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحق ونسى
ما تقدم له انتهى .

ثم نقل بعض ما وقع من الاشتباهات من بعضهم بسبب قلة التدبر
والتأمل فراجع أن شئت (كقوله أي قول حسان في مدح النبي ص .
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
والشاهد في قوله له همم (فأنه لو آخر الظرف أعني له) وهو خبر
(عن المبتدئه أعني همم) بأن يقال همم له (لتوهم أنه) أي الظرف
(نعم له) أي لهمم (لا خير) بل احتمال كونه ثانيا في خصوص
المقام أرجح وأقوى لأن المنكر إذا وقع مبتدئه يستدعي تخصيصا يخصه
حتى يفيد والا فلا يجوز الابتداء به كما قال في اللفية .

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقدم كعند زيد مرة

فجاء الكلام في المقام أنه لم يقل همم له بتأخير الظرف لئلا
يتوهم أن الظرف صفة لهمم وقوله لا منتهى لكبارها خير لها أو صفة
ثانية لها والخبر محذوف إذ محكلا هذين التوهمين فاسد لأنه خلاف
المقصود إذ المقصود إثبات الهمم الموصوفة بأنه لا منتهى لكبارها له ص
لا إثبات تلك الصفة لهممه ولا إثبات صفة أخرى لهممه غير تلك
الصفة المذكورة فلا يصح جعل الظرف صفة أخرى فتقدم الظرف دفعا
لهذين التوهمين من أول الأمر .

(ثم هذا التقديم) أي تقديم المسند على المستند إليه (واجب
فيما إذا كان المبتدئه نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل) فقدم

المسند اعني في الدار وجوبا (ليصير المبتدأ) يعنى رجل (بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم) المتقدم (كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل) .

قال الجامى لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة انتهى .

(ويشترط) حينئذ (ان يكون الخبر) الذى يقدم لدفع الالتباس (ظرفا فلا يصح) التقديم في (نحو قائم رجل لان الالتباس بالتابع باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ) حذف خبره (ورجل بسدلا منه) اي من قائم ويجوز ان يكون رجل فاعلا له سد سد الخبر كما قال في الالفية في فائز الو رشد (بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا) لانه لا يحتمل الابتدائية فلا يلتبس رجل بالبدل ولا بالفاعل فلا التباس فتأمل .

(ولانهم) كما بينا في اواخر بحث الالتفات (اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها) وقد بينا اقسام التوسع فيها هناك فراجع ان شئت .

هذا كله اذا كانت النكرة غير مخصصة (واما اذا كانت النكرة مخصصة) بغير تقديم المسند فلا يجب التقديم (كقوله تعالى واجل مسنى عنده) فلا يجب تقديم المسند اعني عنده على المسند اليه اعني اجل لكونه مخصصا بالوصف اعني قوله مسنى .

(و) اعلم انه قد (اورد على نحو في الدار رجل) اي فيما كان التخصيص بسبب التقديم بان لا يكون للنكرة مخصص سواء (ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على) منكر (غير

مخصص (وبعبارة اخرى يكون الابتداء بالنكرة من دون تخصيص
(ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم) وتقدمه
(وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص) وبعبارة اخرى قد قالوا
كما تقدم انفا

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقدم كعتد زيد نكرة
(فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير
المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فأنجز عن اي
نكرة شئت نحو رجل بالباب وغلام على السطح وكوكب انقضى
الساعة) .

قال الرضى في مقام التعليل وذلك لان الغرض من الكلام اقادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او
لا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او
نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم
المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك
كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون
رجل من الرجال قائماً في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في
الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقضى الساعة
قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناضرة وكذا في الفاعل
لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم
علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام رجل في الدار انتهى (او
التفأل نحو سعدت بغرة وجهك الايام) قد تقدم المراد من التفأل في
بحث تقديم المسند اليه مستوفى فلا يعيد .

(او التشويق الى ذكر المسند اليه) وذلك كما في المختصر بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس وعمل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المتساق بلا تعب ولذلك قيل بالفارسية :

(شهبأ اكرهه قدر بودى شب قدر بي قدر بودى)

(كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم) للتشويق الى ذكر المسند اليه (والمسند اليه) قوله فيما ياتي اعني (شمس الضحى وما عطف عليه) يعني ابو اسحاق والقمر ووصف ثلاثة بقوله (تشرق) وهو (من) باب الافعال مضارع (اشرق بمعنى صار مضيئا) وذا اشراق لان هذا الباب كما ذكرنا في المكررات في بحث ابتية المصادر قد ياتي للصيرورة نحو اشد البعد اي صار ذا غدة فهو حينئذ فعل لازم (وفاعله هو الدنيا والضمير الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله يبهتها اي يحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهاثا وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف) اي مفعول فيه (او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو) اي كل واحد من هذين الاعرابين (سهو) .

اما وجه السهو في الاعراب الاول فهو ان ادعاء اضافة الدنيا بسبب كل واحد من هذه الثلاثة من المبالغة في مدح المعتصم والاعراب الاول لا يفهم منه هذا المعنى كما لا يخفى .

واما وجه السهو في الاعراب الثاني فلان اشرق يستعمل متعديا بنفسه فان صح المعنى على التعدية ففي القول بالتضمن عدول من الظاهر

القوى الى الحقى الضعيف المحتاج الى ارتكساب التكلف المستغنى عنه .

(شمس الضحى) وانما خص الشمس بكونها في الضحى لصفاء الجو وقوة نورها في ذلك الوقت (وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله) وفي توسط المعتصم بين الشمس (والقمر) اشارة لطيفة وهو انه خير منهما لان خير الامور اوسطها ولما فيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وان الشمس امه والقمر ابوه كذا قيل وليس عليه غير الذوق دليل (وما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام) كما قال في الالفية

كذا اذا يستوجب التصديرا كآين من علمته نصيرا
(او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهلها المصنف اما الاول فلهشيرة امره) لكونه مذكورا في النحو مستقصى (ولان الكلام في الخير دون الانشاء) والاستفهام انشاء لا خير فتأمل .

(واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا) على حدة مستقلا (مقابلا للاعتبارات المذكورة) من التخصيص والتنبيه والتفال والتشويق (بل هي) اي الاهمية (المعنى المقتضى للتقديم وجميع) الاعتبارات (المذكورات تفاصيل له) اي المقتضى الذى هي الاهمية (على ما امر) بيانه (في تقديم المسند اليه) حيث قال ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا الخ .

(وما جملة السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد) والحدوث (نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام

يفتر (اى يظهر ويكشف (عن خبط واشكال) يقال افتر فلان ضاحكا
اى ابدى اسنانه وانما عدى بمن لتضمنه معنى الكشف والخبط اى
السرى الليل من غير هدى ،

(و) لانه (يشتمل على نوع اختلال) اى الاضطراب يقال فى
المصباح الخلل اضطراب الشيء وعدم انتظامه انتهى .

والمراد من الخبط فى كلامه انه لا يفهم منه ما هو المقصود من حق
الفهم وان كان اصل مقصوده بما لا اشكال فيه أصلا لانه فى الحقيقة
تكرار لما سبق من ان كون المسند فعلا فلتتقييد باحد الازمنة الثلاثة
مع افادة التجدد على احضر وجه ولعل هذا اى كونه تكرارا لما سبق
هو الوجه فى ترك المصنف لا ما زعمه التفتازاني لان خلل البيان
والاشكال فيه لا يوجب ترك المقصود ولا يقضي الا تبديل البيان بما
يكون خاليا من الخلل والاشكال والله العالم بحقيقة الحال .

والمراد بالاشكال ما ذكره من الوجهين المذكورين والمراد بالاختلال
ما يذكره بعيد ذلك بقوله لكن بقى هنا اعتراض صعب لا دفع له الخ
(وذلك انه) اى السكاكى (قال او ان يكون المراد من الجملة افادة
التجدد دون الشبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم الية) اى قطعاً (على
ما يسند اليه فى الدرجة الاولى) اى يقدم على الفاعل سواء كان الفاعل
ضميرا او اسما ظاهرا (وقولى فى الدرجة الاولى احتراز من نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه) اى فى نحو هذه
الامثلة الثلاثة يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء بواسطة (عود
ذلك الضمير الى ما قبله) اى الى المبتدأ (يسند) الفعل (اليه) اى
المبتدأ (فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما .

ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاستناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم (اي في بيان تقوى الحكم اى في توضيح تقوى الحكم) يدل على عكس ذلك (اى يدل على ان استناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى والى الضمير في الدرجة الثانية .

(حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يستند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينتهت بينهما حكم) اى استناد ونسبة (سواء كان) ذلك الذي جاء بعده خاليا عن ضمير المبتدأ (نحو الامر زيد) او (كان ذلك الذي جاء بعده متضمنا له) اى ضمير المبتدأ كالامثلة الثلاثة المتقدمة . (ثم اذا كان) ذلك الذي جاء بعد المبتدأ (متضمنا للضمير) العائد الى المبتدأ كما في الامثلة الثلاثة المتقدمة (صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكسى الحكم قوة وهذا) الكلام الذي ذكره في تقرير تقوى الحكم (ظاهر في ان استناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاستناد الى الضمير) الذي هو الفاعل (وهل هذا) الذي يستفاد من كلاميه (الا تناقض) واضح لانه جعل الاستناد الى الفاعل في الاول مقدما على الاستناد الى المبتدأ وجعله في الثاني مؤخرا عنه . (وثانيهما ان استناد الفعل في هذه الامثلة اعنى انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ (اى الى الفاعل اى الى الضمائر المتصلة) في الدرجة الاولى على ما ذكر ههنا) اى فيما نحن لاني تقرير تقوى الحكم (فكيف يصح الاحتراز ههنا) اى عن هذه

الامثلة (بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل) واحد
(منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فهل هذا) الكلام من
السكاكي (الاتهامات) وتساقط وتزاحم أي يسقط ويتزاحم صدر هذا
الكلام ذيله وذيله صدره .

قال في المصباح تهافت الناس على الماء ازدحموا قال ابن فارس
التهافت التساقط شيئا بعد شيء وقال الجوهري التهافت التساقط قطعة
قطعة انتهى .

(ويمكن ان يجاب عن) الوجه (الاول) من الاشكال بان في
نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد
عرف الى زيد بطريق القصد) مع قطع النظر عن اسناده الى الضمير
المستتر فيه المستلزم عوده الى زيد اسناده اليه فهذا الاسناد اي اسناد
عرف مع قطع النظر عن اسناده الى الضمير قبل الاسناد الى الضمير
وقبل عود الضمير الى زيد .

(و) ان قلت اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير بمنتهى قلنا
ان (اعتناح اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير بمنوع) بدليل
ان العربي البدوي القح يفهم من زيد عرف ثبوت العرفان لزيد مع عدم
شعوره بالضمير المستتر في عرف العائد الى زيد فان ذلك شيء اعتبره
النحويون حفظا للقواعد المجهولة عندهم كقولهم

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وكقولهم ان الفاعل رتبته البعدية ونحو ذلك (وثانيها اسناده الى
ضمير زيد) المستتر فيه (وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام
بواسطه ان عود الضمير) المستتر فيه (الى زيد يستدعي صرف الاسناد

ج

(إليه) أى الى زيد (مرة ثانية) ثبت أن في نحو زيد حرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر (اما وجه تقدم) الاسناد (الاول) الذى بطريق القصد (على الثانى فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف) النسبة (على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكلما تحقق الفصل استند الى زيد) مع قطع النظر عن كون الفعل متحدا (ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما) أى بين الفعل والضمير (الحكم) أى النسبة والاسناد .

(واما وجه تقدم) الاسناد (الثانى) أى اسناد الفعل الى الضمير (على الثالث) أى على اسناد الفعل الى زيد بطريق الالتزام (فظاهر) اذ النسبة بين الثانى والثالث كالنسبة بين النار والحرارة اذ عود الضمير الى شيء فرع وجود الضمير فتقدم الاسناد الى الضمير على الاسناد الى المبتدأ كتقدم العلة على المألول (وكلامه ههنا صريح في) ذلك أى في (ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ) وهو الاسناد الثانى (مقدم على استاده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو) الاسناد الثالث (الذى كان بطريق الالتزام) فلم يذكر ههنا رتبة الاسناد الاول الذى بطريق القصد .

(و) اما كلامه في بحث تقوى الحكم (فهو) محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على استاده الى الضمير (الذى هو الاسناد الثانى) .

(و) على استاده (الى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير) الذى هو الاسناد الثالث (فلا تناقض) بين كلاميه لان الحكم بأولية

الاستناد الى الضمير الذي هو الاستناد الثاني انما هو بالنسبة الى الاستناد الثالث الذي هو بواسطة عود الضمير وبطريق الالتزام والحكم بثانوية الاستناد الى الضمير في بحث تقوى الحكم انما هو بالنسبة الى الاستناد الى المبتدأ بطريق القصد فتدبر جيدا .

(فالمدمى) في الجواب (ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه) ههنا وفي بحث تقوى الحكم (التناقض) حسبما مر في الوجه الاول من الاشكال (واما اقتضائه) اي اقتضاء كلامه (القول بالاسانيد الثلاثة كما ذكر في الجواب لان قوله) في بحث تقوى الحكم (صرحه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن استناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق) اي في بحث تقديم المسند على المسند اليه اي في قوله فان الفعل يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء (اولاً وههنا) اي في بحث تقوى الحكم (ثانياً وان كان) عبارة عن (غيره) اي غير اسناد الفعل الى الضمير (كان) هذا الاستناد (مع الاستنادين الاخرين) المذكورين في بحث تقديم المسند على المسند اليه (ثلاثة) اسانيد كما ذكر في الجواب .

(و) يمكن ان يجاب (عن) الوجه (الثاني) من الاشكال (بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة) الثلاثة يعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف (استناد الفعل الى المبتدأ) كما صرح في بحث تقوى الحكم ولذلك قلنا انه (بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاستناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة) الثلاث (خارجة بقوله في الدرجة الاولى) عن قوله فيجعل المسند فعلاً ويقدم اليه على ما يستند اليه في الدرجة الاولى (بخلاف نحو عرف زيد) فانه داخل

في ضابطة كرون المراد من الجملة افادة التجدد (فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه) اي في نحو عرف زيد (هو الفاعل والفعل مقدم عليه) فلا خبط ولا اشكال في كلامه ولا اختلال .

(لكن بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله) هنا (فان الفعل فيه) اي في نحو الامثلة الثلاث (يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة) الثلاث (المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه) اي قوله فان الفعل فيه يستند الخ (انما يدل على اولية اسناد الفعيل الى الضمير والمطلوب) من التعليل (اولية اسناده) اي الفعل (الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام في هذا المقام) اي في مقام تعليل الاحتراز عن الامثلة الثلاث المذكورة معنى أصلا وانما الصالح لذلك (التعليل) (ما اورده في بحث التقري) يعني قوله ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يستند اليه شيء الخ (فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى) فيصح ان يجعل تعليلا للاحتراز المذكور .

(هذا) كله (خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت) والدوام (دون التجدد والمحدوث) وذلك لان هذه الامثلة الثلاث خارجة عن ضابطة افادة الجملة التجدد اذ لم يقدم الفعل فيها على المسند اليه في الدرجة الاولى اعني المبتدأ .

(ثم انه) اي الشأن (تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان اسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول اسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة

شيء كاستناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام الثاني الاستناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاستناده (اي الفعل) الى المبتدأ بتوسط (هود) الضمير الى المبتدأ (وقسم يقتضيه المبتدأ بنفسه) فقوله (في تقرير تقوى المحكم) صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على (هذا) القسم الثاني وقوله (ثم اذا كان متضمنا للضمير) صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاستناد في الدرجة الثانية بما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض (في كلام السكاكي لان المذكور في بحث تقرير تقوى المحكم يدل على تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني من القسم الاول والمذكور في ضابطة التجدد الذي كلامنا فيه يدل على تقديم الضرب الاول من القسم الاول على الضرب الثاني منه . (هذا كلامه) اي كلام بعض الفضلاء الذي تصدى لمناظرة بعض المشايخ (بعد التنبيح والتصحيح ولا يخفى ان) في كلام بعض الفضلاء ايرادين

الاول (ان فيه) ايضا (القول بتحقيق ثلاثة اسانيد) كما في كلام بعض المشايخ .

(و) الثاني (انه ان اراد بالاستناد الذي يقتضيه المبتدأ استناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح) اي بعض المشايخ .

(وان اراد استناد الجملة التي هي الخبر وانه مقابل لاستناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاستناد بواسطة الضمير الى المبتدأ فانه منشأ الاشكال) في كلام السكاكي حسبما يشاء من

ج

ان كلامه صريح في خبر المبتدأ اذا كان فعلا مستندا الى ضمير المبتدأ
فاستناد الفصل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك .

(وقد امله) اي بيان جهة التخصم (ولا يشم المقصود) اي
مقصود بعض الفضلاء من المناظرة ورد بعض المشايخ في دفع التناقض
المفهوم في كلام السكاكي (بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير
الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة) والدرجة الثانية بما يمكن
بواسطة اذ المال والمرجع بعد هذه الزيادة والتفسير ما هو المدعى في
كلام بعض المشايخ من لزوم احد الامرين اعني اما استلزام كلام
السكاكي التناقض واما اقتضائه القول بالامانيد الثلاثة .

(ومن العجب انه) اي بعض الفضلاء (لم يقدح في شيء من
كلام الشارح) اي بعض المشايخ (ولم يتنبه لما فيه من الغلط) ويأتي
بيانه (ولم يحرص لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال) ويأتي
بيانه ايضا (ولم يره) اي لم ير بعض الفضلاء ببصره ما المقصود من
كلام السكاكي (ولا طيف خيال) اي لم يره في النوم ايضا حاصله
انه ليس من يفهمون المقصود من امثال هذه العبارات المتضمنة للمطالب
الدقيقة .

(ثم) انه (بالغ) فيما كتبه (في التشنيع على الشارح خلافا
لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه) في مجلس المناظرة من
الافحام المستلزم للاهانة والتحقيق .

(وانا اقول) في بيان ما في كلام الشارح من الغلط ان (في
كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح) في بيان

الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية (صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او يتطلق انما هو لا فائدة التجدد دون الثبوت) .

فكيف يصرح الشيخ الشارح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث .

(و) كذلك لنظ المفتاح في بيان الحالة المقتضية لذكر المسند صريح في (ان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية (سواء كان الصغرى فيها اسمية نحو زيد ابوه مجتهد او فعلية كالامثلة الثلاث (يفيد الثبوت وهم) اى غلط (بل انما يكون ذلك) اى افادة الثبوت (اذا لم يكن الخبر) اى الصغرى (جملة فعلية) .

لتصريح الشيخ الشارح بان نحو الامثلة الثلاث يفيد الثبوت غلط صدر منه .

(والقول بافادة الامثلة الثلاث (التجدد والثبوت باعتبار الاستادين) اى الاستناد في الصغرى والاستناد في الكبرى لان الصغرى فيها فعلية فيفيد التجدد والكبرى فيها اسمية فيفيد الثبوت (مما لا يخفى بطلانه) لان نسبة شيء واحد الى واحد بالذات لا تنصف بالتجدد والثبوت لانه من قبل انصاف الشيء الواحد بامر متنافيين .

(الثاني) من وجوه النظر في كلام الشيخ الشارح (ان قول صاحب المفتاح) في ضابطه افادة التجدد (وقول في الدرجة الاولى

ج ٤

الى اخره كلام ظاهر) بل صريح (في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما ذهب الشيخ الشارح فهذا غلط آخر منه .

(الثالث) من وجوه النظر (ان حمل قوله في بحث التقوى صرفة المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل) يعني من دون الضمير المستتر فيه (الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ له كونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر) اليه فلا تعرض للمبتدأ لان يكون الفعل مجردا عن الضمير او غير مجرد (لظهور ان تضايقه انما هو مع الخبر لا غير) فلا وجه لان يقال انه يستدعي اسناد مجرد الفعل لان لحاظ التجرد ليس من مقتضيات المبتدأ .

(وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه) والا فليس الفعل وحده مسندا الى المبتدأ بل المسند اليه الجملة اعني الفعل مع قاعله المستتر فيه (وايضا كثيرا ما يقال ان الفعل مع ضميره المتصل به) اسند الى المبتدأ فهذا الحمل غلط ثالث صدر من الشيخ الشارح .

(الرابع) من وجوه النظر (انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة) بين زيد والقيام مثلا (فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت) فلا معنى لجعلها ثلاثا (وان اراد به) اي بالاسناد (الوصف) العنواني (الذي به يجعل اهل العلوم) العربية احد اللقطين مسندا اليه و (اللفظ) الاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد

فقام (وكالمصوب في قولنا هل زيدا رأيت زيدا في كل واحد من
المثاليين ليس بمسند اليه اصطلاحاً لعدم الرفع فيه لفظاً ومخلاً مع لزوم
احدهما في الوصف العذواني .

(و) ظاهر ايضاً (ان الاسناد عندهم) اي اهل العربية (ليس
الا بين المبتدئ والخبر ولو بعد) دخول (العوامل) يعني النواسخ (او
بين الفاعل) او فائيه (وعامله) فعلاً كان العامل او شبهه (فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار ما) والمراد من اعتبار ما ما يذكره بعيد هذا
في قوله قلت اما الاول فوجهه الخ .

فتمحصل من هذا ان الشيخ الشارح لو كان متحرضاً لهذا الاعتبار
لكان كلامه وافٍ بتحقيق مقصود السكاكي فالخاضع من الوجه الرابع
من وجوه النظر ان الشيخ الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار والا لكان
كلامه وافياً بدفع التناقض المتوهم في لفظ المفتاح .
(الخامس) من وجوه النظر (انه) اي الشيخ الشارح (ان اراد
بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجملة
التزاماً مع انه المتفق على تحققه) .

كما صرح به في الالفية بقوله

ومفرداً يأتى ويأتى جملة حاوية معنى الذي حقيقت له

(وجمل) عطف على الجملة اي لا وجه لجعل (اسناد مجرد الفعل
الى المبتدئ قصداً مع ما فيه) اي في هذا الجمل (من الاستبعاد
والاستبعاد) لانه شيء مخترع لم يقل به احد من اهل العربية (وان
اراد غيره) اي غير اسناد الخبر (فلا وجه للاقتصار على) الاسانيد
(الثلاثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدئ

ج ٤

الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا (اي القول بان
في نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اربعة اسانيد) مما لم يقل
به احد (من اهل العربية) ولم يلجئ اليه ضرورة (فلا وجه
للالتزام به .

(فان قلت قد ظهر بما ذكرت) في الثالث من وجوه النظر (انه
ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى
المبتدأ) لكونه بعيدا وغير مسلم .

(وكلام) الشيخ (الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك)
حيث قال في الاعتراض الصعب الذي لا دفع له لانه انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير الخ .

(وكلام المعارض) يعني بعض الفضلاء (غير واف بتمام المقصود
فما رايتك في تصحيح كلام صاحب المفتاح) اي في دفع التناقض
الظاهر بين كلاميه (وفي تحقيق) صحة (احترازه) اي صاحب المفتاح
(من نحو انا عرفت) وانت عرفت وزيد عرف (مع التصريح) اي
مع تصريح صاحب المفتاح (بانه مفيد للتجديد دون الثبوت) وقد
اشرنا الى موضع التصريح في الوجه الاول من وجوه النظر .

(قلت اما الاول) اي تصحيح كلام المفتاح ودفع التناقض المتوهم
عنه (فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات مغاير بالاعتبار لان ما يستند اليه الفعل ان اعتبر من
حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شيء اخر) يعني غير الفاعل وذلك بان يكون الضمير الفاعل

عائدا إليه سواء كان مبتدأ أو غيره .

(و) من المعلوم عند الاذهان السليمة والافهام المستقيمة ان (الاسناد الى الضمير العائد الى شيء آخر) يعني غير القائل (اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تقاوت الا في اللفظ) والاصطلاح حيث لا يطلقون على المعود اليه الضمير لفظ المسند اليه (فالاسناد) بهذا الاعتبار اي اعتبار انه معود اليه الضمير (في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون) ولا يحصل (الا بعد الاسناد الى الضمير) فالاسناد بهذا الاعتبار من قبيل ما يسمونه في علم المنطق بالمفعول الثاني (وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام) او قلنا ضربت زيدا فتأدب (ان قام) وتأدب (مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره) العائد اليه وان كان لا يطلقون على زيد لفظ المسند اليه بل يطلقون عليه في المثال الاول لفظ المجرور وفي المثال الثاني لفظ المفعول به . (وكلامه ههنا) اي في ضابطه افادة التجدد (صريح في تقدم الاعتبار الاول على) الاعتبار الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني (اي الاسناد بواسطة عود الضمير فقط عن اسناد الخبر الذي هو) مجموع (الجملة) اي الضمير مع عامله (الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد) اي عن اسناد الخبر الذي هو مجموع الجملة .

(لان هذا الاسناد بما يقتضيه ذات المبتدأ) بوصفه العنوانى اي بوصف انه مبتدأ (وبعد تحقق الخبر لا يتوقف) اسناد الخبر اليه (على شيء آخر) اي غير ان يعود من الخبر ضمير اليه (بخلاف

الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه هائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له (اي للخبر) متأخر عن ذاته (اي عن ذات الخبر بوصفه العنوانى ولذلك قلنا انه من قبيل المعقول الثاني (فبهذا الاعتبار قال) صاحب المفتاح (ثم اذا كان) الخبر (متضمنا لضميره) اي لضمير المبتدأ (صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مستندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني (من اسناد الفعل الذي هو عبارة (من اسناد الفعل الى) المبتدأ بواسطة عود (الضمير) اذ لا تفاوت الا في اللفظ .

(والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه) اي من اسناد الفعل (وحينئذ) اي حين زدنا الاعتبار (لم يستلزم كلامه) اي صاحب المفتاح (التناقض ولا اقتضي) كلامه (الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد) اي اسناد مجرد الفعل قصدا مع قطع النظر عن الضمير وعن زيادة اعتبار ما (كما زعم) الشيخ الشارح (و) اما الثاني اي تحقيق صحة الاحتراز عن الامثلة الثلاثة بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما مقدم على ما استند اليه في الدرجة الاولى مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت (فهو ان معنى كلامه) ههنا (انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما استند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجسه

ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف (وانا عرفت وانت عرفت) وقام
ابوه زيد (بناء على ان زيدا) في المثال الاخير (مبتدأ)
مؤخر .

(و) جملة (قام ابوه خبر مقدم عليه) واما بناء على ان زيدا
بدل من الفاعل كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا فالمثال
داخل في قوله (او لم يوجد) ههنا اسناد اخر (كما في عرف زيد)
وكما في المثال الاخير المتقدم بناء على ما ذكرنا فتأمل .

(فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقدم
الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى) اى على الفاعل (واحترز
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف) وانا عرفت وانت عرفت
(يعنى عن اسناد الفعل) فيها (بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على
هذا المسند اليه) اى على المبتدأ (بل يجوز ان يتقدم) الفعل (عليه
كما في قام ابوه زيد) بناء على ما تقدم .

(ويجوز ان لا يتقدم) الفعل عليه (كما في نحو زيد عرف مع
حصول التجدد في) كلتا (الصورتين والى ما ذكرنا) من انه لا يشترط
في افادة التجدد تقديم الفعل الخ .

(اشار بقوله) ويتقدم (البتة وهذا معنى الاحتراز عن) نحو
(زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره) الشيخ (الشارح
من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد) والحدوث (لما مر) في كلامه
من ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى ولم يتقدم الفعل في
هذه الامثلة عليه فلذلك صرح بانها تفيد الثبوت دون التجدد والحدوث

(تنبيه) قد تقدم في أوائل الكتاب في بحث الصدق والكذب وجه التعبير بالتنبيه فتزبدك هنا فتقول ان التنبيه عندهم يستعمل في موضع يدخل فيه ما بعد التنبيه فيما قبله دخولا فيه خفاء فإذا اريد ازالة ذلك الخفاء يوسم البحث بالتنبيه فيورد ويفصل بعده ما دخل فيما قبله أجمالا .

(كثير بما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني المسند اليه غير مختص بهما) فيوجد كثير بما ذكر في غير البابين وما ذكر فيهما (كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق) كالتعريف والتخصيص والتواضع ونحوهما .

(والفظن اذا اتقن) أى احكم (اعتبار ذلك) الكثير (فيهما) أي في البابين لا يغنى عليه اعتباره في غيرهما من المتفاعيل والملمحات بها) كالحال والتمييز ونحوهما (والمضاف اليه) والحاصل ان الفظن اذا اتقن اعتبار ما ذكر في البابين لا يغنى اعتباره في غيرهما بطريق القياس مثلا اذا علم بما تقدم ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام عرف ان تعريف المفعول ايضا كذلك وهكذا .

(وانما قال كثير بما ذكر) ولم يقل جميع ما ذكر (لان بعضها) أى بعض ما ذكر (يختص بالبابين كضمير الفصل فانه) كما تقدم في آخر بحث توابع المسند اليه (يختص بما بين المسند اليه والمسند) فلا يوجد هذا الضمير بين غيرهما (وككون المسند المفرد فعلا فانه) أى الفعلية (يختص بالمسند لان كل فعل مسند به) لفاعله او نائبه

الا قلما وطالما ونحوهما من الافعال المكفوفة بما ذكرناه في باب
الفاعل من المكررات .

(فلا يصح ان يكون غير المستند فعلا) ولا يذهب عليك ان هذا
الاختصاص لا يوجب كون المستندية مختصة بالفعل فان المستند كما
يكون مفرداً فعلاً كذلك يكون مفرداً اسماً ويكون جملة اسمية وفعلية
والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله (نعم يصح ان تكون جملة فعلية)
فتدبر جيداً .

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان التقييد بالكثير دون الجميع اشارة
الى اختصاص بعض ما ذكر في البابين بهما فلا يجرى ذلك البعض
في غيرهما وبعبارة اخرى التقييد بذلك اشارة كما صرح الى اثبات
الاختصاص بالبابين بالنسبة الى ذلك البعض لا نفى جريان جميع
ما ذكر في غير البابين كما اشار اليه بقوله (ولما ما يقال من انه
اشارة الى ان جميعها لا يجري في البابين كالتعريف في الحال والتمييز)
فانه اى التعريف لا يجري فيهما (وكالتقديم) فانه لا يجري (في
المضاف اليه) لانه بوصفه العنوانى لا يقبل التقديم (فليس) ما يقال
(بشيء) يعتني به (لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص
بهما) نظير قولنا جميع ما روى في الكتابين اى الكافي والتهذيب مثلاً
غير مختص بهما فكما لا يقتضي صدق هذا الكلام وجود شيء مما روى
في الكتابين في كل كتاب غير الكتابين فضلاً عن وجود كل ما فيهما
في كل كتاب غيرهما .

بل يكفى في صدقه وجود رواية واحدة منهما في كتاب واحد
غيرهما كذلك قولنا المذكور (لا يقتضي جريان شيء من المذكورات

ج ٤

في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منهما (اي المذكورات فيه) اي فيما يغاير البابين (اذ يكفى في عدم الاختصاص بالباين ثبوته) اي ثبوت شيء من المذكورات (في واحد مما يغايرهما) فتحصل بما اوضحنا لك ان مراد ما يقال انه لو عبر بقوله بجميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما افاد ان كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما .

وقد اوضحنا لك بما مثلنا انه لا يقيد ذلك فلنكتف في المقام بهذا المقدار من الكلام وصلى الله على خير خلقه محمد وآله مر الليلي والايام واللعن الدائم على اعدائهم اعداء الاسلام .

(الباب الرابع احوال متعلقات الفعل)

(قد سبق في التنبيه المتقدم قبيل الباب (اشارة اجمالية) بقوله كثير مما ذكر غير مختص بالخ (الى ان متعلقات الفعل) اي معمولاته غير الفاعل . قال الجامي المتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه تكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل انتهى محل الحاجة من كلامه .

(قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض) فيحتاج الى توضيح (ومزيد دقة) فيحتاج الى بحث وبيان زائدا على ما سبق في

البابين (فوضع هذا الباب) الخامس لأجل ذلك .
 (و اراد بالاحوال بعضها) وذلك بقريئة انه لا يذكر الا بعضا من
 الاحوال والا فالجمع المضاف يفيد العموم والشمول كما بين ذلك في
 علم الاصول (كحذف المفعول وتقديره على الفعل وتقديم المفعولات
 بعضها على بعض) حسبما يأتي بيانه .

(ثم عهد لهذا مقدمة فقال) ذكر (الفعل مع المفعول) به
 (كالفعل) اي كذكر الفعل (مع الفاعل في ان الفرض من ذكره
 معه اي ذكر كنى من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع
 كل منهما يعرف) هذا المعنى (بالتأمل) في كيفية استعمال كلمة مع
 في اللغة فانها فيها .

كما صرح في اول بحث العناية يدخل على المتبوع اي الاصل
 والاشرف يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه هذا هو
 الغالب في الاستعمال وقد تستعمل لمجرد المصاحبة فلا يستشكل بقوله
 الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فتأمل .

والمراد من الذكر اعم من اللفظي والتقديري فلا تغفل (اضافة)
 المتكلم المخاطب (تلبسه به اي تلبس الفعل) اي تخلطه وضمه
 (بكل) ما يذكر معه (منهما لكنهما يفترقان) كما صرح في الايضاح
 (بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه) وصدوره منه او من جهة قيامه
 به (وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا) الافتراق الذي
 صرح في الايضاح (يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به) لا صائر
 للمفاعيل .

وانما يخص البحث بالمفعول به (لان هذا) الكلام اي المقدمة

(تصيد لحدقه وإن كان) ذكر سائر المفاعيل يل جميع المتعلقات (مع الفعل (كذلك) أي كذكر المفعول به مع الفعل (فإن الغرض من ذكرها) أي المتعلقات (مع الفعل إفادة) المتكلم المخاطب (تلبسه) أي الفعل (بها) أي بالمتعلقات (من جهات مختلفة) كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك (كالتقييد به في الحال وصراف) الإبهام من نسبة الفعل في التصيد وكتأكيد في المفعول المطلق وغير ذلك (لا إفادة وقوعه مطلقا أي ليس الغرض من ذكره) أي من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول به (مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع وعلى من وقع إذ لو كان الغرض ذلك) أي وقوع الفعل وثبوته من غير تلك الإرادة كان ذكر الفاعل والمفعول معه (أي مع الفعل (عبثا) ولغوا لما تقدم في أوائل الباب الأول من أنه ينبغي أن يقتصر المتكلم من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو ؟

(بل العبارة حيث أن يقال وقع الضرب أو وجد أو ثبت أو نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل) كتحقق وحصل ونحوهما من الأفعال التي يدل على مطلق الوجود ؟

لا ترى أنه إذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه (فيقال ضرب زيد مثلا) وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول وأسند الفعل إليه) أي إلى المفعول فيقال ضرب عمرو مثلا وقد تقدم في بحث تقديم المسند إليه ما يفيدك هنا فراجع إن شئت .

(وإذا لم يذكر المفعول به معه أي مع الفعل المسند إلى فاعله

فالفرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك بالفعل لقاعله او نفيه منه اى نفي الفعل عن قاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراد (نحو فلان يؤذي كل احد) او خصوص بان يراد بعضها (اى بعض افراد الفعل نحو فلان يؤذي اياه) ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه ويأتى مثاله عن قريب .

(نزل الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما) اى من المذكور والمقدر (ان الفرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض فرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الفرض بيان جنس ما يتناول له الا عطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون) قولك اى هو يعطى الدنانير (سكلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء) . قال ابن هشام في بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه قد جرت عادة النحويين بان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل (اى لقرينة) وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اى اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اى تكن منه خيانة . والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الفرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مستندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى

اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة
مالا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون كلوا واشربوا وإذا رأيت ثم اذ المعنى ربي الذي
يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينفي عنه
العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذرّوا الاسراف وإذا حصلت منك رؤية
هنالك انتهى .

(وهو أي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لأنه إما ان
يجعل الفعل حالكونه مطلقاً أي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه أي عن ذلك الفعل حالكونه
متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك) .

فالضرب (الثاني) أي الذي لا يجعل كناية (كقوله تعالى قل
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فإن الفرض) مجرد (اثبات
العلم لهم) أي للفريق الاول (ونفيه) أي نفي العلم (عنهم) أي
عن الفريق الثاني (من غير اعتبار عموم في افراده) أي في افراد العلم
(ولا خصوص) في افراده (ومن غير اعتبار تعلقه) أي تعلق العلم
(بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم
ومن لا توجد) حقيقة العلم له .

(ومع هذا) أي مع عدم الاعتبارين (لم يجعل مطلق العلم كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم) الضرب
(الثاني) من قسمي الذي نزل منزلة اللازم (لأنه باعتبار كثرة
وقوعه) في كلام الله تعالى وفي كلام البلغاء بل في كلام عامة الناس
وباعتبار كونه مطلقاً من جميع القيود والتعلقات (أشد اهتماماً

بحاله) واليق بأن يقدم .

(ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام
اي مقام التكلم بالمعرف باللام (خطايا) يكتفى فيه بمجرد الظن
كالعجج الثقيلة التي يلقيها الخطباء على سامعيهم وغيرها من الكلام الواقع
في محاورات عامة الناس مع احتمال تقيضها احتمالا مرجوحا (لا
استدلاليا) يطلب فيه اليقين ويسمى البرهان .

قال في التهذيب القياس لما برهاني يتألف من اليقينات اصولها
الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحديثيات والمتواترات والفطريات
الى ان قال واما خطاين يتألف من المقبولات والمظنونات قال المحشي
المقبولات هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء
والمظنونات هي القضايا التي يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم
ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى
الخاص انتهى مع تغيير ما .

(كقوله المؤمن غر) بكسر الغين اي جاهل بالامور غافل عنها
هذا معناه بحسب الوضع الاول لكن المراد ههنا ان المؤمن يتخدع
لاقتياده ولبته ولكن ليس ذلك جهلا منه بل لانه (كريم) اي سمح
وصفيح وحسن الخلق فلا يخدع غيره (والمتافق خب) بكسر الخاء اي
خداع (لثيم) هو ضد الكريم .

(حمل المعرف باللام مفردا كان) كما في الحديث المتقدم (او
جمعا) نحو المؤمنون عند شروطهم (على الاستغراق بمسألة ايها ان
القصود الى فرد دون) فرد (اخر مع تحقق الحقيقة فيهما) اي في كلا
الفردين (ترجيح لاحد) الفردين (المساويين على) الفرد (الاخر)

ج ٤

من دون مرجح وذلك قبيح بل محال على وجه ~~كما~~ ثبت ذلك في العلم الاعلى ولا يذهب عليك ان هذا عبارة اخرى عن مقدمات الحكمة التي يجريها الاصوليون في اثبات كون المفرد المعروف باللام نحو احل الله البيع مفيدا للعموم فتبصر .

(ثم ذكر) السكاكي (في بحث حذف المفعول به انه قد يكون) حذف المفعول به (المقصد الى نفس الفعل) اى من غير اعتبار عموم او خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومته او خصوصه ومن غير اعتبار كناية (بتنزيل) المتكلم الفعل (المتعدي منزلة) الفعل (اللازم ذهابا) اى حال كون المتكلم ذاهبا او المذهب (في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاا) اعرابه كذهابها (المبالغة) .
والمراد من المبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة (بالطريق المذكور في) بحث (افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله) اى قول السكاكي (بالطريق المذكور اشارة الى قوله) في ذلك البحث (ثم اذا كان المقام خطايا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه) اى الى جعل المصنف قول السكاكي بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان الخ .

(اشار بقوله ثم اى بعد كون الفرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية) ومن غير الاعتبارين الآخرين (اذا كان المقام خطايا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اى المقام الخطائي او الفعل المذكور ذلك اى كون الفرض ثبوته) اى الفعل (لفاعله) في الايجاب (او نفيه عنه)

اي عن الفاعل في السلب (مطلقا) اي من غير الاعتبارات الثلاثة (مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم) اي لدفع التحكم اي لدفع الترجيح بلا مرجح (اللازم) ذلك التحكم (من حملة) اي من حمل الفعل (على فرد دون اخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ) اي حين اذ كان الغرض ما ذكر انفا .

وكانت المقام خطايا (يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة) اي الاعطاء (فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل) المصدر (في المقام الخطاي على استفراق الاعطاءات وشمولها) مبالغة (احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر) لانه كما قلنا انفا قبيح او محال .

(لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض) ما ذكر انفا اي (ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او تخصيصها او تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان) والحال انهما كما بينا متنافيان .

(لانا نقول لا نسلم المناواة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام) وان شئت ان تعرف صحة عدم المزوم فعليك مراجعة كلام الاصوليين في الايتين اعني قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحملمه وفصاله ثلثون شهرا حيث يستفاد منهما ان اقل الحمل ستة اشهر مع انه ليس معتبرا في الغرض والمقصود في واحد منهما فسا نحن فيه نفاير قولهم لا بشرط يجتمع مع الف شرط فتدبر جيدا .

(وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم

ج ٤

والفرق (بين المعنيين) واضح (لان الاول من قبيل بشرط لا والثاني كما قلنا نظير لا بشرط .

فحاصل الكلام في المقام انه لا يلزم من عدم كون الشيء متعبدا وداخلا فيما هو غرض ومقصود من الكلام ان لا يكون مفادا من الكلام ومقصودا منه لجواز ان يكون ذلك الشيء مفادا ومقصودا عما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه فيمكن من مستبعدات التركيب يقصد بطريق الاشارة كقل الحمل المستفاد من الايتين ففى ما نحن فيه يكون المقصود الاثبات والنفي مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايهاا للمبالغة فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تصميم افراد الفصل لكن لاحتماله التخصيص لا يحصل المبالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عدمه لا افراد الفصل عقلي ومقدمات الحكمة والحكم العقلي لا يقبل التخصيص كما بين في الاصول .

(ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره) السكاكي (في اخر بحث الاستقراق من ان نحو حاتم الجواد يقيد الانحصار) اي انحصار الجوادية في حاتم (مبالغة بتزويل جود غير حاتم منزلة عدم لان قولنا فلان يعطى هو) اي فلان (لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها) اي لا غير حقيقة الاعطاء ففى الكلام دلالة على حصريين الاول حصر الاعطاء في فلان والثاني حصر فلان في الاعطاء والاول من قبيل حصر الصفة في الموصوف والثاني عكسه . (وهذا) المذكور في شرح المفتاح (لصوري فرية) اي كذب (ما فيها مربة) اي شك (لان ما ذكره من) دلالة الكلام على كلا (الحصريين عما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم) في الكلام دلالة على الحصر الاول لانه (اذا حمل على التعميم) في افراد الفصل دفعا

للتحكم (افاد) الكلام (انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره
موجدا للاعطاء) و (اما) الحصر الثاني وهو (انه) اي فلان
(لا يوجد غير الاعطاء فعما لا تسعه هذه العبارة) اي قولنا فلان يعطى .
(و) قد تبين لك ان (الظاهر) من كلام السكاكي (مذكرو
المصنف) من كون قول السكاكي بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطايا الخ .

(وتحقيقه) اي تحقيق مذكرو المصنف او تحقيق كلام السكاكي
(ما ذكرناه فليحافظ عليه) اي على ما ذكرنا (فان هذا المقام ما
وقع فيه لبعضهم خبط عظيم) ولا بدع في ذلك لان العصمة من الخطاء
لمن اختاره الله الحكيم .

(و) الضرب (الاول) من هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم
(وهو ان يجعل الفعل مطلقا) اي من غير الاعتبارات المتقدمة
(كناية عنه) اي عن الفعل حاله ~~كونه~~ (متعلقا بمفعول) معين
(بخصوص كقول البحتري في) مدح (المعتر بالله) ابن المتوكل
العباس (مرضا بالمستعين بالله) اخى المعتر المدح وياتى معنى
التعريض في آخر بحث الكناية من علم البيان انشاء الله تعالى .

شجر حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
الشجو الحزن والغيظ الغضب المحيط بالكبد وهو اشد الحنق والواحي
الذي يحفظ كل ما سمع (اي ان يكون ذو روية وذو سمع) وهذا
بحسب الحقيقة سبب للحزن والغيظ لكن الشاعر جملة خبرا عنهما
تنبيها على كماله في السبب فكانه خرج عن السببية وصار عين المسبب
فالحمل فيه نظير زيد عدل على بعض الوجوه .

(فيدرك) ذو رؤية (بالبصر محاسنه) الواضحة ويدرك ذو سمع (بالسمع اخباره الظاهرة الدالة) تلك المعاسن والاخبار (على استحقاقه) اى المحتر (الامامة) والخلافة (دون غيره) يعنى المستعين (فلا يجدوا نصب عطف على المضارع قبله) اى عطف على فيدرك (اى فلا يجد اعدائه وحملده الذين يتمنون الامامة) والخلافة (الى منازعته الامامة) والخلافة (سبيلا) لان الامامة والخلافة انما بالصفات الموجبة لاستحقاق الرجل لها لا بالتسلط والقبلة ونحوهما من الاسباب لانها منصب الهى لا بشرى فتأمل .

(فالخاص) من الاستشهاد بالبيت (انه) اى الشاعر (نزل) الفعل المتعدي اعني (يرى ويسمع منزلة) الفعل (اللازم اى يصدر منه) اى من المبصر والواعى (الرؤية والسمع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما) اى الرؤية والسمع غير المتعلق بمفعول مخصوص (كناية عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة) اى للدلالة اى ادعاء الملازمة المذكورة للدلالة (على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يحتنع خفائه فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره) .

وذلك لان آثار غيره في مقابل آثاره الكثيرة كالعدم (ولا يسمع الواعي الا اخباره) لما ذكر (فذكر) الشاعر (للزوم) اى مطلق الرؤية والسمع (واراد اللازم) اى رؤية مخصوص آثاره ومحاسنه وسماع اخباره الدالة على استحقاقه الامامة والخلافة بناء على ما مر

من ان الخلافة والامامة منصب الهى يستحقه الرجل بالصفات الفاضلة الموجبة لذلك فتأمل .

(ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى) الذي اراده الشاعر من ادعاء الملازمة المذكورة (عند ذكر المفعول او تقديره لما في التضافل عن ذكره والاعراض عنه) بان لم يقدره (من الايدان) والاشعار (بان فضائله) اي الممدوح لكثرتها واشتهارها .

(يكفى فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل) المرجحة للاستحقاق المذكور .

(والاى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله او نفيه عنه مطلقا بان قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب) حيثئذ (التقدير) اي تقدير المفعول (بحسب القرائن) الخاصة (الدالة على تعيين المفعول المقدر) ان عاماً فعام وان خاصاً فخاص) اي ان كانت القرينة عاماً فالمفعول المقدر عام نحو قد كان مثلك ما يؤذي اي كل احد وان كانت القرينة خاصاً فالمفعول المقدر خاص كقول عائشة ما رأيت منه وما رأى منى اي العورة ونحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا الى بعثه .

(وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب) حيثئذ (تقدير المفعول بل لم يجر لفوات المقصود) الذي هو عدم اعتبار التعلق بمفعول لان المقدر كالمذكور فيثبت التعلق .

ولما مثال اعتبار خصوص افراد الفعل فهو (كما اذا قلنا فلان

ج ٤

يعطى كل سنة مرة أو مرتين أى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول (الاول والثاني (و) اما مثال اعتبار عموم افراد الفعل فهو كما اذا قلنا (فلان يعطى مع قصد انه) أى فلان (يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول) الاول والثاني وقد تقدم في باب المستند اليه عند قول الخطيب واما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فالتريية الفائدة كلام من الشيخ يفيدك هنا فراجع ان شئت .

(فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما)
اي التعميمين وان فرض تلازمها في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد) فلا يرد ما توهمه بعضهم من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجوير ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول وليعلم انه الى هنا كان الكلام فيما مهد من المقدمة ومن هنا شرع في المقصود فقال .

(ثم الحذف أى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام الخفى وجود القرينة) اذ لا بد لكل محذوف كما يأتى التصريح به من قرينة (اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية) أى شاء يشاء وما يشق منهما (و) فعل (الارادة) أى اراد يريد وما يشق منهما (ونحوهما) كفصل القصد والمحببة والاشتياار والمزم والفضب وما يشق منها (اذا وقع) ذلك الفعل (شرطاً فان الجواب) قرينة خاصة لمفعوله المحذوف لانه أى الجواب (يدل عليه) أى على المفعول المحذوف (ويبينه ما لم يكن تعلقه به أى تعلق فعل المشية بالمفعول خريباً) أى قليل الاستعمال وعجيباً غير عادى (نحو ولو شاء لهديكم اجمعين أى لو شاء هدایتكم فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان

هناك شيئاً علقته المشية عليه (أى تعلقته تعلق المعمول بالعامل لا تعلق الجزاء بالشروط .

(لكنه) أى ذلك الشيء (مبهم عنده) أى عند السامع (فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيهاً وهذا) أى البيان بعد الإبهام اوقع في النفس (واؤكد لما تقدم في طى المباحث المتقدمة غير مرة أن ذكر الشيء مرتين مبيهاً مرة ومبيناً مرة أخرى اؤكد واوقع في النفس من ذكره مرة واحدة ولو مبيهاً .

(بخلاف نحو قول الخزيصى يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه) أى على ابنه .

ولو شئت أن أبكى دماً ليكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (فإن تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب) إذ قلنا يشاء الإنسان أن يخرج الدم من عينه بطريق البكاء (فلا بد من ذكر المفعول) يعنى دماً (ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به) لأن الغريب إذا لم يكن مذكوراً لم يكن مقروراً في ذهنه ولا مانوساً له . قال الشيخ في دلائل الإعجاز إذا كان تعلق فعل المشية بمفعوله غريباً فحذفه غير مستحسن انتهى فاعلم من كلامه أن المستحسن ذكره والمستحسن عند البلغاء في حكم الواجب فلذا قال فلا بد من ذكره (وأما قوله أى قول أبي الحسن على بن أحمد الجوهري .

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكراً (فليس منه أى لما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به) أى بالمفعول (على ما يسبق إلى الوهم وذهب إليه) صدر الأفاضل (صاحب الضمائم من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكراً

ج ٢

بكيت تفكراً (بناء على انه من باب التنازع فتنازع الفعلان اعني
ابكى وبكيت في تفكراً فاعمل الثاني واهمل الاول فتوهم صاحب الضرام
ان الشاهد في عدم حذف مفعول شئت اعني جملة ان ابكى فلذا قال
(لم يحذف مفعول المشية) يعني جملة ان ابكى (ولم يقل لو شئت
بكيت تفكراً لان تعلق المشية ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم
فدفع هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل) اي من قبيل
عدم حذف المفعول لغرابية تعلق المشية به (لان المراد بالاول) اي
ابكى (البكاء الحقيقي لا) البكاء المجازي يعني (البكاء التفكري لانه
لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكراً بكيت تفكراً بل اراد ان
يقول افناني النحول) اي السقم (فصرحت جفوني) اي مسحتما
وامررت يدي عليهما (و) هو قريب المعنى من (عصرت) او هما
مترادفان (ليصير منها) اي من جفوني (دمع لم اجدد وخرج منها
هدل الدمع التفكير فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق)
اي غير مشير فيه التعلق بمفعول اصلاً فهو (مبهم غير ممدى الى
التفكير البية والبكاء الثاني مقيد) اي معتبر فيه التعلق بمفعول خاص
لانه (ممدى الى التفكير فلا يصلح) البكاء الثاني ان يكون (تفسيراً
للاول وبياناً له) لأن المفسر والمبين يجب ان يكون عين المفسر والمبين
وبعبارة أخرى لا يمكن ان يكون البكاء الثاني قرينة البكاء الاول اذ
لا بد فيما يكون قرينة على شيء اتحاد معناه مع ذلك الشيء وههنا
لا اتحاد (كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهماين)
فلا يجوز حذف جملة ان تعطى درهما بقرينة جملة اعطيت درهماين
لانها لا تصلح ان تكون قرينة لها لتباينهما بسبب تباين مفعوليهما

(كذا في دلائل الاعجاز) فعدم الحذف فيما نحن فيه أى عدم حذف جملة ان ابكى ليس لكون تعلق المشية بها غريباً بل لعدم القرينة لتباين البكائين من حيث الاطلاق والتقييد محسبهما ببناء .

الى هنا كان الكلام في مفعول شئت . (وما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكى) يعنى تفكيراً لا في مفعول شئت يعنى جملة ابكى (والمراد) أى مراد المصنف بقوله في المتن المتقدم فليس منه (ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول) يعنى تفكيراً (للبيان بعد الابهام بل) حذف المفعول يعنى تفكيراً (لفرض آخر) من الاغراض التي توجب الحذف وهو كونه من باب التنازع او الاختصار او التعميم او الضرورة .

(لا يقال) يمكن ان يكون البيت من ذلك اذ (يحتمل ان يريد) الشاعر (اني ضممت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع قصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير والمعنى) حينئذ (لو شئت ان ابكى تفكيراً يكيث تفكيراً) فحذف المفعول من احدهما بناء (على انه) كما اشرنا سابقاً (من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكى دماً لبكيت) فان تعلق فعل المشية ببكاء التفكير كتحلقه ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول اعني جملة ان ابكى ليقرر في ذهن السامع ويانس به السامع فلذا ترك حذفه .

(لانا نقول ترتب هذا الكلام) أى قول الشاعر فلو شئت الخ (على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكير ليس سوى الاسف والكمند) أى الحزن المكتوم (والقدرة عليه) أى على هذا البكاء (لا تتوقف على ان لا يبقى فيه

ج ٢

الشوق غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكير فانه بما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكير فحينئذ يحسن ترتيب النظم فليتأمل .

والحاصل ان هذا الاحتمال يقتضى توقف القدرة على بكاء التفكير على ان لا يبقى فيه غير التفكير وهذا التوقف متف لان المتوقف على عدم بقاء غير التفكير هو عدم القدرة على البكاء الحقيقي لا القدرة على البكاء التفكيرى لان هذه القدرة حاصلة عند بقاء غير التفكير ايضا فتحصل ان الكلام في مفعول لو شئت لاني مفعول ابكى والمعنى لو شئت ان ابكى دما بكيت تفكراً لا لو شئت ان ابكى تفكراً بكيت تفكراً لان الاخبار بذلك من قبيل توضيح الواضحات لان القدرة على ذلك حاصلة لكل احد فعلم ان البيت ذكر فيه المفعول اعني ان ابكى لعدم القرينة عليه لان المراد منه البكاء الحقيقي فلا يصلح قوله بكيت تفكراً ان يكون قرينة له لان المراد البكاء المجازى لان من شرائط القرينة اللفظية ان تكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اى ضارب عمرو وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان تقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والآخر بمعنى الايلاء المعروف فليس البيت من قبيل ما ذكر فيه المفعول لغرابته كما توهم وذهب اليه صاحب الضرام والتوفيق لفهم المعاني الدقيقة من الملك العلام .

(وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الايهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترقياً ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وهو) اى امر الله بالفسق (يجاز من تمكينهم)

للفسق باعطاء اسبابه (واقدارهم) على الفسق والقرينة على المجازية قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر وفيه اقوال اخر مذكورة في كتب التفاسير فراجعها ان شئت .

(واما عطف على قوله اما للبيان) يعنى حذف المفعول اما (لدفع توهم) السامع (ارادة) المتكلم معنى (غير) المعنى (المراد) وقوله (ابتداء) ظرف (متعلق بقوله توهم) بقرينة ما ياتي في المتن اعني قوله ربما توهم قبل ذكر ما بعده الخ (كقوله اي البهتري وكم زدت اي دفعت عنى من تعامل حادث) اي امر عارض كالمصيبة والكلفة والمشقة وغيرها (يقال تعامل فلان على اذا لم يعدل) اي اذا اظلم (وكم في البيت خبرية) بمعنى كثير (يميزها قوله من تعامل حادث) .

واذا فصل بين كم الخبرية ويميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية) والوجه في ذلك انه اذا فصل بين كم ويميزه فعل متعد يجب نصب المميز لتعذر الاضافة فبالنصب يشبه بالمفعول فيجب ادخال من عليه لانه كما سنبين يؤيد التميز .

وادخال من على التمييز ههنا نظير ادخالها عليه في نحو قولهم طاب زيد فارسا فان فارسا لكونه مشتقا يحتمل كما في الجامي الحالية والتمييزية لكن زيادة من فيه نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزداد في التمييز لا في الحال .

(ومحل كم ههنا التصب على المفعولية) وذلك لما قال في الجامي ان كلا من كم الاستفهامية والخبرية اذا كان بعده فعل او شبهه غير

ج

مشتغل عنه بضميره او متعلق بضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوباً معمولاً على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت . انتهى باختصار غير محل .

(وسورة ايام أي شدتها وصولتها حزن أي قطع اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم) للدفع المذكور (اذ او ذكر) المفعول اعني (اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان) الحز (في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الهم) اي وهم انتهاء الحز الى العظم (ويصور في نفسه) أي في نفس السامع (من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرد) اي الحز (الى العظم) ولعل هذا المعنى يقال بالفارسية (كارد باستخوان رسیده) . (واما) يحذف المفعول (لانه) اي انشان (اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن) الذكر (ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهاراً لكمال العناية) اي حناية المتكلم وقصده (يوقعه عليه اي ويوقع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه) اي ضميراً عنه كما قال

السيوطي أن الضمير يسمى بالكناية والمكنى عند الكوفيين (كقوله
أي قول البحتري) وهو من باب التنازع

قد طلبنا فلم نجد لك في السو دد والمجد والمكارم مثلا
(أي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول) يعني مثلا (من اللفظ)
بقرينة مثلا في آخر البيت (اذ لو ذكره لكان المناسب) للمقاعدة الاولى
(في قوله لم نجد الاثيان بضميره) أي بضمير مثلا (أي) لكان
المناسب أن يقول (فلم نجده وفيه) أي في الاثيان بضميره (تفويت
للمغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل) وبعبارة أخرى لأن الغرض في الحقيقة هو نفي
الوجدان عن المثل ولا شك في أن ايقاع ذلك النفي على صريح لفظه
أتم في تحصيل الغرض من ايقاعه على ضميره لظهور قصور مثل هذه
الكناية في افادة المراد عن التصريح وإن كان المسلم في غير هذا الموضع
أن الكناية أبلغ من التصريح فتأمل

(ولاجل هذا المعنى بعينه) أي لظاهر كمال العناية بوقوع الفعل
على صريح لفظ المفعول (عكس ذو الرمة) وهو أيضا من باب التنازع
ولم أمدح لأرضيه بشعري لئبما أن يكون أصاب مالا

(لأنه) أي ذو الرمة (أعمل الفعل الاول) يعني لم أمدح (في
صريح لفظ اللثيم) (و) أعمل الفعل (الثاني) يعني لأرضيه (في
ضميره) أي في ضمير اللثيم (لأن الغرض ايقاع نفي المدح على اللثيم
صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء) فإنه ليس الغرض
ايقاعه على اللثيم صريحا .

(ويعجز أن يكون السبب أي سبب حذف المفعول) من الفعل

ج ٤

الاول (في بيت البحري ترك مواجهة المدوح يطلب مثل له قصداً الى المبالغة في التأديب معه لان طلب المثل صريحاً عما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة) وبعبارة اخرى جعل مطلق الطلب كناية عن طلب المثل له بادعاء الملازمة بينهما فيكون من قبيل ذكر المأزوم وإرادة اللزوم على ما هو طريق الكناية فيعتقد المدوح من ذلك ان المادح يبالغ في التأديب معه بان لا يجوز المثل له فضلاً عن طلبه ولا يخفى انه لو قال طلبنا لك مثلاً يكون في مدحه مواجهة بطلب المثل له صريحاً لا كناية وهذا ينافي المبالغة في التأديب معه لدلالته على تجويز وجود المثل اذ العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وكمال الادب في ادعاء عدم التجويز .

(واما) حذف المفعول (للتعميم في المفعول مع الاختصار) وهذا يسمى بسحر الكلام لانه يتوصل فيه بواسطة تقليل اللفظ بحذف المفعول الى تكثير المعنى وهو افادة التعميم (كقولك) مخاطبك المسىء في افعاله (قد كان) اي ولسع (منك ما يؤلم) اي الذي يؤذي قلادة ما قاعل كان وهو تامة والشاهد في مفعول يؤلم (اي كل احد) فحذف (بقرينة ان المقلم مقام المبالغة) في اسائة المخاطب (وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم) اي كل احد او جميع الناس او جميع المسلمين او جميع المواطنين او جميع الاقرباء ونحو ذلك (لكنه يفوت الاختصار حينئذ) اي حين اذ ذكر المفعول بصيغة العموم .

(وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار) قوله تعالى (والله يدهو الى دار السلام اي يدهو العباد كلهم لان الدعوة) الى دار

السلام أي (الجنة تعم الناس كافة) بدليل قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس لأن الدعوة عبارة عن شرع الأحكام بواسطة الرسول (ص) وبيان الحلال والحرام والأمر والنهي (لكن الهداية إلى الطريق المستقيم الموصل إليها) أي إلى الجنة (تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالمثال الأول) أي قولك قد كان منك ما يؤلم (يفيد العموم مبالغة) وادعاء لأنه لا يمكن أن يكون الجميع مؤلماً إلا فيما كان المراد منه أشخاصاً معينة محصورة محدودة وهو خلاف المفروض فتأمل (و) المثال (الثاني) أي قوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يفيد العموم (تحقيقاً) حسبما بيناه .

(ومما) أي المثالان (وإن احتمالاً أن يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم) بأن لا يعتبر فيهما مفعول أصلاً لا حدوثاً ولا خصوصاً (لكن التأمل الذوقي) الذي هو موهبة من مواهب الملك العلام (يشهدان القصد في هذا المقام إلى تعميم المفعول لا إلى نفس الفعل) أي لا إلى مجرد إثبات الإيذاء والإيلام ومجرد إثبات الدعوة (فإن الحمل على (مثال هذه المعاني) الخارجة عن الدلالات المنطوية (بما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام) كما أن فهمها أيضاً خارج عن نطاق دلالة الإلفاظ لأنها كما قلنا بما يتوقف على التأمل الذوقي (ولذا) أي ولأن المثالين يحتملان أن يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلى تعميم المفعول (جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملاً للتثريب منزلة اللازم والقصد إلى تعميم المفعول .

قال الجامي يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى

الفقرء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معاً كقولك فلان يعطى
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة يدون المفعولين بخلاف مفعولي باب
علمت فانك لا تحذفهما نسياً منسياً فلا تقول علمت وظننت لمدى
القائدة ذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ولما مع قيام
القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقاً انتهى .

(وما يحتمل الحذف) اي حذف المفعول بالواسطة والى ذلك
ينظر قوله (في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل
امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة) فقط (ليتلائم
الكلام) اي ليتناسب الجمل المذكورة حيث ذكر اياك بعد بيانا
للحمد واياك نستعين طلباً للاعانة على العبادة وهدانا بياناً للاعانة
فيتلاحق الجمل الاربع التي اشتملت عليها السورة وقد تقدم في آخر
بحث الالتفات بعض الكلام في ذلك .

(وهما) اي في قوله في المتن واما للتعميم مع الاختصار
(بحث وهو ان ما) اي المورد الذي (يجعل الحذف فيه للتعميم
والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيسبه تقدير المفعول بحسب
القرائن) ان خاصاً فخاص وان عاماً فعام لا من قبيل ما نزل الفعل
منزلة اللازم بان لا يقدر له مفعول اسلاً (وحينئذ) اي حين اذ
يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن (فان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاماً فالتعميم) يستفاد (من عموم المقدر سواء
ذكر او حذف) لان المحذوف قرينة كالمذكور (والا) اي وان لم
تدل القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاماً (فلا دلالة على

(التعميم) فكيف يقال ان الحذف للتعميم والاختصار (فالظاهر ان العموم فيما ذكر) من الامثلة (انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما) اي في المتن الذي (يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار) لا الاختصار قال ابن هشام في الباب الخامس جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل (اي قرينة) وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقموا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة انتهى .

(وقد وقع في بعض النسخ) اي نسخ المتن (عند قيام قرينة وهو تذكرو لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه) لأن من المسلم عندهم ان الحذف لا يجوز الا عند قيام القرينة (وما يقال ان المعنى) اي معنى قوله عند قيام قرينة ان الحذف انما يكون لمجرد الاختصار (عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار) فليس المراد عند قيام قرينة دالة على المفعول المحذوف حتى لا يقال لا حاجة اليه .

لكن (ليس) ما يقال (بسبب لان هذا) المعنى (جار في سائر الاقسام) اي سائر اقسام الحذف اذ لابد في كل واحد منها من قرينة دالة على ان الحذف للثبوت الغلانية كالاختصار والتعميم وغير ذلك لما يكون الغرض من الحذف (ولا وجه لتخصيصه) اي تخصيص هذا المعنى (بمجرد الاختصار) هذا ولكن يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون وجه تخصيصه بمجرد الاختصار ضعف ثبوت الاختصار اذ الحذف

ج

لمجرد الاختصار بما لا يعتمد به عند اليلقاء فلا يذهب ذهن السامع منهم الى انه لمجرد الاختصار فلا بد من قيام قرينة على ذلك فتأمل .
 (نحو اصفيت اليه) فحذف مفعوله (اي اذن والقرينة عليه ان الاصغاء لا يكون الا بالاذن ويقال له بالفارسية (كوش دادن)
 (وعليه) اي على الحذف لمجرد الاختصار (قوله تعالى) حكاية من موسى عليه السلام (ارنى انظر اليك اي ذاك) لان المقصود كما يدل عليه كلام قومه ان نؤمن لك حتى نرى الله جهرة النظر الى ذاته تعالى وتقدس .

(وقد عرضت هذا البحث) اي الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث (على بعضهم فقال) في دفع الاشكال (اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد) حينئذ (على اللفظ) اي على لفظ المفعول اي على لفظ كل (من حيث الظاهر وظاهر اللفظ) اي لفظ كل (يوهم الاستفراق الحقيقي) لانه وضع في اللغة لذلك وان كان قد يستعمل في غيره مجازاً .

قال في المصباح وكل كلمة تستعمل بمعنى الاستفراق بحسب المقام كقوله تعالى والله بكل شيء عليم وقوله (ص) وكل مسؤول عن رعيته وقد يستعمل بمعنى الكثير كقوله تعالى تدمر كل شيء بأمر ربها اي كثيراً لانها انما دمرتهم ودمرت مساكنهم دون غيرهم انتهى .

(واما اذا حذف) المفعول (فيكون الاعتماد) حينئذ (على العقل ظاهراً) وان كان في الحقيقة الاعتماد ايضاً على اللفظ لان المقدر كالمذكور فالمتعدد عليه والبدال عند الحذف كما تقدم في اول باب المسند اليه ايضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن لكن الاعتماد في

دلالة اللفظ بالأخرة إلى العقل (فلا يعم) المفعول المحذوف (إلا ما يجوز العقل) والعرف وهو المقدر المقصود للتمكيم (ولا يؤهم) حينئذ (خلاف المقصود فصيح ان الحذف للتعميم الذي لا يؤهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال يؤلم كل احد من يجوز العقل والعرف ايلاء) اي ايلاء المخاطب (اياء) اي من يجوز العقل .

(فقلت) في رد هذا القائل (او لا تقييد التعميم بالذي لا يؤهم خلاف المقصود بما لا دلالة اللفظ الكتاب عليه) لان قوله واما التعميم مطلق لا تقييد فيه (وثانيا ان الحذف) اي حذف المفعول (حينئذ) كما ذكرت (انما يكون لدفع الابهام المذكور) والتعميم مستفاد من عموم المقسود ولو سلم) ان التعميم ايضا مستفاد من الحذف (فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب) لانه يظهر ترجيح المرجوح على الراجح بل عينه (وثالثا ان هذا) الذي قاله هذا القائل في دفع الاشكال (لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام بما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة) لان المقصود منه كما تقدم انما العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة فلا فرق حينئذ من حيث المقصود بين الذكر والحذف (اذ الذكر لا يؤهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته) انت من انه اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يؤهم الاستغراق الحقيقي (فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار) فما قاله هذا القائل في دفع الاشكال غير دافع .

ج ٤

(ومن) الموضح التي يكون (الحذف) فيها (لمجرد الاختصار) قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن (الشاهد في المفعول الاول من ادعوا في المقامين بناء (على ان الدعاء) في الآية (بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين) فالتقدير ادعوه الله او ادعوه الرحمن (اى سموه الله او سموه الرحمن اياماً تسموه فله الاسماء الحذف) فحذف الضمير الغائب الذي هو المفعول الاول فتبصر .

قال في المصباح دعوت الولد زيداً وبزيد اذا سمعته بهذا الاسم انتهى وانما قلنا ان الدعاء في الآية بمعنى التسمية (اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد) يقال كما في المصباح دعوت زيداً ناديته وطلبت اقباله (لزوم) حينئذ (الشرك ان كان مسمى الله) الذى نودى (غير مسمى الرحمن) الذى نودى (ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان) مسمى الله (عينه) اى عين مسمى الرحمن . (ومثل هذا العطف) أي عطف الشيء على نفسه (وان صح بالرواى باعتبار الصفات) اى باعتبار عطف بعض الصفات على بعض لا العطف على الموصوف (كقوله)

الى الملك القرم وابن الهمام وليت الكتبية في المزدحم
حيث عطف الصفة الثانية اعى ابن الهمام على الصفة الاولى اعى
القرم مع انهما لشيء واحد لان الرواى لا يقتضى المغايرة (لكنه)
اى هذا العطف (لا يصح في) لفظة (او) العاطفة (لانها لاحد
الشيئين المتغايرين) ولا تغاير بين الصفات مصداقاً اذا كان الموصوف
بها واحداً (ولان التخيير) المراد من لفظة او (انما يكون بين
الشيئين) ولا شيئين في الآية لان المفروض ان مسمى الله عين مسمى

الرحمن (وايضا) لو كان الدعاء بمعنى النداء (لا يصح قوله تعالى
(أيا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من) متعدد سواء كان ذلك
المتعدد (اثنين او جماعة) ولا متعدد في المقام على الفرض المذكور،
(واما) حذف المفعول من يسقون وتذودان في (قوله تعالى)
في قصة موسى « ع » (ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان) اي لما ورد موسى ماء
مدين اي مائهم الذي يسقون منه وكان بئراً ومدين قرية شعيب
ووردوه بغيته والوصول اليه وجد عليه اي على البئر اي على شفيره
ومستقاه امة اي جماعة كثيرة العدد من اناس مختلفين ووجد من دونهم
اي في مكان اسفل من مكانهم امرأتين هما بنتا شعيب « ع » تذودان
والذود الطرد والدفع لان على الماء من هو اقرب منهما لا تتمكنان
على السقي فقيه مذهبان :

(فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل) اي الى نفس السقي والذود (وتنزيله)
اي الفعل (منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما
ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود) اذ المقصود من
الآية ان ترحم موسى « ع » على الامرأتين انما كان بسبب انهما كانتا
على الذود والدفع والناس كانوا على السقي مع قطع النظر عن ان
مذودهما غنم وهي حيوان ضعيف لا طاقة لها على العطش ومسقيهم
ابل وهو حيوان شديد الطاقة على العطش كما هو معروف بذلك
(بل) لو اعتبر في المقام ان المسقى والمذود ابل او غنم (يوهم خلاف
المقصود اذ لو قيل) اي ذكر (او قدر) المفعول بان يقال (يسقون

ج ٤

أبهم وتذودان غنمهما) أو قدر كذلك (لتوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة أنهما على الذود والناس على السقي بل) كان الترحم عليهما (من جهة أن مذودهما غنم ومسقيهم أهل) وذلك لما مر منقولا عن الشيخ أنه إذا كان في الكلام قيد على وجه ما فالحكم في الكلام يتوجه إلى القيد الأخير (إلا ترى أنك إذا قلت) على سبيل الاستفهام الإنكاري (ما لك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث أنه منع الآخر) ونظير ذلك قوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى فإنه نهى عن قرب الصلوة لكن لا من حيث هو قرب الصلوة بل من حيث أنه قرب لها في حال السكر . (وذهب صاحب المفتاح إلى أنه) أي الحذف في الآية (لمجرد الاختصار والمراد يستقون مواشيهم) التي ملك لهم ومختصة بهم (وتذودان غنمهما) التي ملك لهما ومختصة بهما (وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية) وهي لا نسقي وفسقى وما سقيت المذكورة في تلمة الآية .

(وهذا) الذي ذهب إليه صاحب المفتاح (أقرب إلى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس) مع قطع النظر عن تعلق الفعلين بمفعول (بل من جهة ذودهما غنمهما المختصة بهما) وسقى الناس مواشيهم (المختصة بهم) حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يستقون غير مواشيهم (بل) كانوا يستقون (غنمهما) وكانتا تذودان مواشي غيرهما (مثلا لم يصح الترحم فليتأمل غيره) أي فيما ذهب إليه صاحب المفتاح (دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين) عبد القاهر

وصاحب الكشاف (وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاهما) .
 فان الشيعيين جعلوا مجرد الفعلين اعني السقي والذود من دون اعتبار
 تعلقهما بمفعول سببا للترحم فلو قدر الفعلين مفعول لادى الى فساد
 المعنى لما تقدم آنفا من انه يتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
 انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذكودهما غنم
 ومستقيهم ابل والدقة التي اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلاهما
 انه نظر الى ان المفعول ليس مجرد الابل والغنم بل الابل المضافة اليهم
 والغنم المضافة اليهما بحيث لو انعكس الامر لما كان في المقام موجب
 للترحم فلو لم يتدر المفعول في الآية لفسد هذا المعنى فقيما ذهب اليه
 دقة يحتاج فهمها الى ذوق سليم وسليقة مستقيم وذلك موهبة من
 مواهب الله العزيز الحكيم .

(واما) يكون الحذف (للرعاية) والمحافظة (على الفاصلة)
 اى على اواخر الفقرات من الكلام او الايات القرآنية والفرق بين
 السجع والفاصلة ان الفاصلة اعم لانها كما اشرنا تكون في القرآن
 وغيره بخلاف السجع فانه لا يطلق على اخر الايات القرآنية تأديدا
 لانه في الاصل بمعنى هدير الحمامة واحتمل بعضهم ان تسمية اواخر
 الايات بالفواصل لقوله تعالى كتاب فصل اياته (نحو قوله والضحى
 والليل اذا سجي) اى اذا اظلم (ما ودعك ربك وما قلى) والشاهد
 فيه (اى ما قلاك) اى ما ابعضك (فحذف المفعول لان فواصل الاى)
 في هذه السورة اغلبها (على الالف) .

(و) ليعلم انه (لا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من
 الاغراض المذكورة) وذلك لان لفظة او فيها بمعنى منع الخلو لامنع

الجمع فلا تراحم بين الاغراض والنكات (ولذا ذكر صاحب الكشف ههنا) اى في ما قلنا (انه) اى حذف المفعول منه (لاختصار لفظي لظهور) المفعول (المحذوف) بقرينة المفعول في ودعك (مثل) ظهور المحذوف في قوله تعالى (والذاكرين الله كثيرا والذكرات اى والذاكرته) فحذف المفعول من الثاني لظهوره بقرينة المفعول في الاول (واما) يكون الحذف (لاستهجان) اى لاستقباح (ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة رضى الله عنها) عند ذكرها احوال رسول الله (ص) وذكر معاشرته مع نسائه كنت اغتسل انا ورسول الله (ص) في اناء واحد (ما رأيت منه اى من النبي (ص) ولا رأى مني) فحذف المفعول (اى العورة) من الفعلين لاستقباح ذكره والقربة اقتتان هذا الكلام مع ذكر احواله (ص) ومعاشرته مع النساء .

(واما) يكون الحذف (لنكتة) وغرض (اخرى) غير النكات والاغراض المذكورة (كاخفائه) اى اخفاء المفعول عن السامع (او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه) اى الى الانكار كأن يقال اهان الله ويراد زيد مثلا عند قيام القرينة عليه فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليتمكن من الانكار عند الضرورة والحاجة (او تعينه) حقيقة (او ادعاء التمين له او نحو ذلك) كضونه عن اللسان او صور اللسان عنه او فوات فرصة او نحو ذلك بما تقدم في حذف المسند اليه مع توضيح منا هناك فراجع فانه يفيدك ههنا (قال الله تعالى لينذر يا ابا شديد اى لينذر الذين كفروا فحذف المفعول) اى الذين كفروا (لتعينه) ويحتمل ان يكون الحذف في هذه الاية لاحتقار المفعول نظير ما قاله السيوطى في قوله تعالى كتب الله لاغلبن انا ورسلي عند

قول ابن مالك

وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سبق جوابا او حصر
(و) يمكن ان يكون المحذوف فيما نحن فيه لتثريب الفعل منزلة
اللازم (لان الغرض هو ذكر المنذر به) يعنى الباس الشديد .
(و) اما (تقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول
من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك) من المفعولات التي
يجوز تقديمها كالتمييز على قول (عليه اى على الفعل) فهو اى التقديم
(لرد الخطاء) الحاصل من السامع (في التعيين) اى في تعيين المفعول
ونحوه من المفعولات المتقدمة (كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك
عرفت انسانا وانه غير زيد) .

وبما يجب ان يعلم في هذا المقام انه سيأتى في الباب الخامس ان
المخاطب بكل واحد من طرق القصر التي منها ما نحن فيه اى
التقديم يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانما تريد
اثبات ثوابه ونفي خطائه والى ذلك اشار بقوله (فانه اى السامع
(مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان) واصاب في ذلك لكنه
(مخطىء في تعيين انه غير زيد) فيكون رده بسبب التقديم من قبيل
قصر القلب (وتقول لتأكيد اى تأكيد هذا الرد) الذي هو من
قبيل قصر القلب (زيدا عرفت لا غيره) ونحوه مثل لاعمر ولا بكرا
ولا سواد وما اشبه ذلك وقد تقدم في الباب الثاني في بحث تقديم
المسند اليه عند قوله فقد ياتي التقديم للتخصيص ما يوضح لك المقام
فراجع ان شئت .

(وقد يكون) تقديم المفعول ونحوه من المفعولات المتقدمة (ايضا

لرد الخطأ في الاشتراك فيكون قصر افراد (كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما) متى يمكن لك ان تعرفه
(ونقول) حينئذ (لتأكيد) اى لتأكيد هذا الرد الذي هو قصر
افراد زيدا عرفت وحدى) ونحوه مثل منفردا ومتوحدا او غير مشترك
ونحو ذلك وقد تقدم في البحث المذكور وجه اختصاص الموكد الاول
بالاول والثاني بالثاني فراجع ان شئت .

فظهر ان التقديم في المقام قد يكون لرد الخطأ في الاشتراك الذي
هو من قبيل قصر الافراد (فكان على المصنف ان يذكره) ايضا (بل
كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص) اى
القصر (ليدخل فيه) اى في لافادة الاختصاص (القصر بأنواعه
الثلاثة) اى القلب والافراد والتعيين وذلك لما ياتي في باب القصر
ان التقديم للأنواع الثلاثة جميعا (و) ليدخل فيه ايضا (نحو قولك
زيدا اكرم وعمرا لا تكرم) من الانشاءات فان التقديم فيها لا يعقل
ان يكون لرد الخطأ لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع
عالما به قبل القاء الكلام وفي الانشاء انما يفهم الحكم من نفس الكلام
لا يقال ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا يحكم في الانشاء لانه كما
صرح محشى التهذيب عند تقسيم العلم من قبيل التصورات لانا نقول
نعم لكنه كما اعترفت اصطلاح المنطقيين .

واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها
ولذا قسموا الجملة الى الخبرية والانشائية .

واما التكلف الذي اشار اليه بقوله (فان اعتبار رد الخطأ فيه)
اى في نحو المثالين (لا يدخل عن تكلف) فهو ان يقال ان الانشاءات

تستلزم نسباً خيرية فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلاً ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاکرام عمرو وامر به او لمجموع اکرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اکرم رد الخطأ للمخاطب .

(ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا) يقال ايضاً (ما زيدا ضربت ولكن اكرمه) بان تعقب الفعل المنفي الذي قدم مفعوله عليه باثبات فعل اخر يضاده (اما) عدم القول في المثال (الاول فلان التقديم) كما مر في بحث ما انا قلت (يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص) المستفاد منه (وقولك لا غيره صريح في نفيه) اي في نفي وقوع الضرب على احد غير زيد فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمناطق لاغيره فالجمع بينهما جمع بين المتناقضين وذلك محال بالهدية والمحال باطل بالضرورة .

(نعم اذا قامت قرينة) دالة (على ان التقديم ليس للتخصيص) بل لغرض اخر من الاغراض الموجبة للتقديم كالاتهام والتبرك والاستلذاذ ونحوهما بما تقدم في المباحث المتقدمة في البابين السابقين (يصح) حيثئذ (ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا في ما انا قلت هذا ولا غيري) فراجع ان شئت (وكذا يصح) التقديم في نحو قولك (زيدا ضربت وعمرو اذا لم يكن التقديم للاختصاص) بل لغيره من الامور المشار اليها انفاً (بخلاف ما اذا كان) التقديم (له) اي للاختصاص فانه لا يصح كما بين انفاً .

(واما) عدم القول في المثال (الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ) واقع (في) الفعل بانه (المضروب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في) المفعول اى (المضروب حين اعتقد) السامع (انه) اى المضروب (زيد) لا عمرو (فرده) اى السامع (الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا) هذا كله اذا لم يكن الفعل المتقدم عليه المفعول غير مشغول بضميره .

(واما) اذا كان الفعل المذكور مشغولا بضميره المفعول المتقدم على الفعل وبعبارة اخرى اذا كان من باب الاشتغال المذكور في النحو (نحو زيدا عرفته فتاكيد) فقط اى مضمون الكلام مؤكد بالتكرير لان المقدّر كالمذكور فتأمل (فلا تخصيص هناك أصلا) (ان قدر الفعل المحذوف) الناصب للمفعول (المقسر) بالفتح (بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته) فهو كما قيل من باب التاكيد اللفظي لكن الجمع بين التاكيد وحذف المؤكد مستبعد بل يمنع كما صرح به السيوطي عند قول الناظم

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواء لدليل متسع

واليه اشرنا بقولنا انما فتأمل (والا أي وان لم يقدر الفعل المقسر) بالفتح (قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص) مع التاكيد الحاصل من التكرير وان لم يتعلق به قصد وذلك (لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما) ياتي عن قريب (في بسم الله) مفصلا ومشروحا .

(فنحو زيدا عرفته يحتمل) أمرين أحدهما (التخصيص) مع التاكيد الحاصل من التكرير وان لم يتعلق به قصد وثانيهما (مجرد

التاكيد) من دون تخصيص فالمدار على القرينة (لكن) اذا قامت قرينة (دالة) (على ان الفعل) المحذوف (مقدر بعد المنصوب فهو) اي زيدا عرفته (ابلغ في) افادة (الاختصاص من قولنا زيدا عرفته لما فيه) كما قلنا (من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم) كما يأتي في الباب الخامس في آخر بحث انما (ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتحوى) زيدا عرفته (بازدياد التاكيد الحاصل من التكرير (لا محالة وهذا) اي كون زيدا عرفته ابلغ من زيدا عرفته حسبما فصل (معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واي اي فارهبون انه من باب زيدا رهيته) اي من باب الاشتغال لان التقدير فارهبوني بياء المتكلم (وهو) اي اي اي فارهبون اي التقديم فيه (اوكسد) وابلغ (في افادة الاختصاص من اياك تعبد) اي من التقديم فيه .

قال الزمخشري على ما نقل عنه في الباب الخامس من المعنى في الحاشية في بحث حذف جملة الشرط ان في اي اي فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا تقديره اي اي ارهبون فارهبون احدهما مضر والثاني مظهر وما في ذلك من تكرير الرهبة وما فيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون انتهى .

(وقد صرح في المفتاح بان الفاء) في فارهبوا (للمعطف على) الفعل (المحذوف والتقدير اي اي ارهبوا فارهبون) فعطف المذكور على المحذوف وذلك جائز كما صرح به في الالفية بقوله وحذف متبوع هنا استح . وعطفك الفعل على الفعل يصح

(و) أن قلت لأبد في المشاعطين من المغايرة ولا مغايرة هنا قلت
(يتحقق المغايرة) وهنا (بأن في المعطوف عليه) المحذوف
(الاختصاص) الحاصل من تقديم المفعول عليه (دون المعطوف)
المذكور لعدم تقدم المفعول عليه إذ التقدير كما قلنا فارهبوني بياء
المتكلم المتصل به (ولم يعتبر فيه) أي في المعطوف التخصيص لأن
الفرض منه مجرد تفسير الفعل المحذوف الناصب للمفعول المتقدم (لا
بيان كيفية تعلقه) أي تعلق الفعل المحذوف (بالمفعول) فلا موجب
لاعتبار التخصيص في المعطوف المنصير للمعطوف عليه المحذوف فتحصل
من ذلك أن الفعلين متغايران من وجه ومتحدان من وجه آخر
فتدبر جيدا .

(وأما قوله تعالى أن ارضى واسمة فاياي فاعبدون فهو على تقدير
فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء) أي مدخولها (في فاعبدون) المذكور
(جواب شرط محذوف لأن المعنى أن ارضى واسمة فإن لم تخلصوا لي
في ارض فاخلصوها في غيرها) والقرينة على هذا المعنى أن وصف
الارض بالسعة وترتب طلب الاخلاص في العبادة يوجب لمن له ذوق
سليم فهم هذا المعنى (ثم حذف الشرط) بمعنى جملة فإن لم تخلصوا
العبادة لي في ارض (وعوض منه) أي من الشرط المحذوف (تقديم
المفعول) يعني اياي (مع افادته) أي افاد التقديم (الاختصاص)
ثم استبدل الجزاء بمعنى فاخلصوها لي في غيرها بقوله فاعبدون المذكور
واليه ينظر كلام بعض المحققين حيث يقول فاختصر من فاخلصوا
العبادة لي بقوله فاعبدون انتهى .

(كذا في الكشاف) ولا غبار عليه .

(و) لكن (في جعله) مدخول (الفاء في فاعبدون جواب شرط
تسامح بناء على انه) اى فاعبدون تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا)
المقدر (فكانه هو) اى فاعبدون المذكور (هو) اى فاعبدوا المقدر
والحاصل ان المسامحة مبنى على ان المفسر بالكسر عين المفسر بالفتح .
(واما الفاءات الثلاث فاوليها) اى الفاء في فايى (هي التي
كانت في الشرط المحذوف) اى في فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض
(ابقيت) هذه الفاء بعد حذف الشرط تنبيها (ودلالة (على مسيبيته)
اى الشرط المحذوف مع جزائه (عما قبله) اى عن اذا كان ارضى
واسعة والى ما بينا ينظر قوله (اى اذا كان ارضى واسعة فان لم
تخلصوا الى الاخر) اى الى اخر ما قدرناه .

(و) اما الفاء (الثانية) اى الفاء في فاعبدوا المقدر فهى ومدخولها
(جزاء الشرط) المحذوف (و) الفاء (الثالثة) التي في فاعبدون
المذكور (تكرير لها) اى للفاء الثانية (او عاطفة) لمدخولها على
فاعبدوا المقدر نظير ما تقدم في قوله تعالى وايى فارهبون (كما في
المفتاح) حسبما اوضحنا لك وسياتي هذا البحث في باب الانشاء قبيل
بحث النداء ان شاء الله تعالى فانتظر .

(وقد وقع في بعض النسخ) اى نسخ المتن (واما نحو واما
ثمود فهديناهم) وهو بناء على صيغة تلك النسخة اشارة الى ان ما
ذكر في المتن السابق من انه يجوز في نحو زيدا هرقته ان يقدر الفعل
المحذوف قبل المنصوب فيكون للتاكيد المجرد ويجوز ان يقدر بعده
فيكون المتخصص مع التاكيد انما هو فيما لم يكن المنصوب الذى
قبل الفعل المحتفل عنه بالضمير بعد كلمة اما واما اذا كان بعدها

كقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم (فلا يفيد) التقديم (إلا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما) على المنصوب لما سيأتى من قريب
هذه البحث في بسم الله من أن كلمة أما لا يلزمها فعل (نحو وأما
فهدينا ثمود لالتزامهم) أى العرب (وجود فاصل بين أما والفاء)
وذلك كما صرح به السيوطي كرامة أن يوالى بين لفظي الشرط
والجزاء .

(وتحقيق المقام أن قولنا أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شيء
فزيد قائم بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد ولزومه) أى القيام (له) أى لزيد (لانه) أى
قيام زيد (جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه
يقع فيها شيء) جزما ومن المطلوب بديهية أن الجزم بوقوع الملزوم أى
وقوع شيء يستلزم الجزم بوقوع اللازم أى قيام زيد (فحذف الملزوم
الذي هو الشرط أعني يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد
وابقى الفاء المؤذن) أى المظهر (بأن ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل
الغرض الكلي أعني لزوم القيام لزيد والا) أى وإن لم يكن المقصود
من إبقاء الفاء حصول ذلك الغرض الكلي (فليس هذا) الموضع
الذي دخلت الفاء (موقع الفاء لأن موقعه صدر الجزاء فحصل) بما
ذكر أمور أربعة الأولى (التخفيف) المطلوب غالبا عند الفصحاء (و)
الثاني (إقامة الملزوم في قصد المتكلم أعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم
أعني الشرط (و) الثالث (حصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من أن حين ما التزم حذفه ينبغي أن يشتغل
بشيء آخر) وبعبارة أخرى حصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط

ما هو أحد شرطى وجوب الحذف أعنى اللفظ الساد مسد المحذوف اذ الحذف الواجب مشروط بشرطين احدهما القرينة والثاني القائم مقام المحذوف صرح بذلك الرضى في بحث اما وفي شرح قول المصنف وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا ~~كقول~~ المستهل الهلال والله والخير جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره فتدبر جيدا .

(و) الرابع (حصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو)
 اى التوسط (حققوا اذ لا يقع الفاء السببية) التي هي اصل فاء الجزائية (في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من الممولات بما يقصد لزوم ما بعد الفاء له) وقد فصلنا تلك الممولات في الديباجة مستوفي (ولا يستكر)
 كما في الرضى (اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم) اى تقديم الممولات (لاجل هذه الاغراض)
 الاربعة (المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع) لا بد في توضيح هذه الفقرة من الكتاب وفي بيان المراد من المانع الملقى من نقل ماخذها فنقول قال ابن الحاجب في بحث اما والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء بما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز الحذف فمن الاول والا فمن الثاني فقال الرضى قوله وهو معمول لما في حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطابق عند المصنف لان المبتدأ في نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط نحو في قوله تعالى واما

ان كان من المقربين خارجة عنه .

قوله مطلقا أى سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد اختاره المصنف .

وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا أى سواء كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أولا فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق أى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتأويل بعيد أى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في مثل هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة .

وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق المتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تحبيذا وعامله اسم تام نحو اما درهمان فعندى عشرون او كون العامل مفعول توكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خيرا لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع

الواحد وهو القاء فلا بأس بجوازه مع مانعين وأكثر لأن القرض مهم فيجوز لتخصيصه الغاء مانعين فصاعدا .

والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان موصول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره انتهى محل الحاجة من كلامه وانما اذا امتنع النظر في كلامه يتضح لك هذه الفقرة من كلام التفثازاني والمراد من المانع حق الوضوح بحيث لا يحتاج الى شرحه وبيانه والله الموفق .

(ويظهر لك من هذا التحقيق) لاسيما من بيان وجه تقديم بعض اجزاء الجزاء على القاء (ان مثل هذا التقديم) الذي قصد به اصلاح التركيب حسبما بيناه (ليس) كما زعمه المصنف (للتخصيص) .
قال السيوطي في عقود الجمان وشرحه ان شرط افادة التقديم التخصيص ان لا يكون لاصلاح التركيب مثل واما ثمود فهديناهم (لظهور ان ليس القرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك) حتى يكون قصر افراد (او) ردا على من زعم (افراد الغير بالهداية) حتى يكون قصر قلب (بل القرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمر و ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول (في جوابه) اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا (التقديم) حصر وتخصيص لانه (اي السائل) لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة) وكذلك في الآية لم يكن المخاطب عالما بثبوت اصل الفعل والتقديم انما يفيد التخصيص والحصر اذا كان مع علم المخاطب بثبوت اصل الفعل فتحصل عما ذكر بطلان قول المصنف على ما وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم

فلا يفيد إلا التخصيص .

(وكذلك أي ومثل قولك زيداً هرفت) في إفادة التخصيص
(قولك يزيد مررت) في المفعول بالواسطة (لمن اعتقد أنك مررت
بإنسان وأنه غير زيد) أو اعتقد أنك مررت بزيد وغيره أو تردد بينه
وبين غيره فأزلت خطأ مخصوصاً مرورك بزيد دون غيره (وكذا سائر
المعمولات نحو يوم الجمعة سرت) في المفعول فيه الزماني (وفي المسجد
صليت) في المفعول فيه المكاني على رأي ابن الحاجب (وتاديباً ضربت)
في المفعول لأجله (وماشياً حججت) في الحال .

(والتخصيص لازم للتقديم غالباً يعني أن التخصيص لا ينفك في
غالب الأمر) أي في أكثر الصور والموارد (عن تقديم ماحقه التأخير
يعني أنه) أي التخصيص (لازم للتقديم لزوماً جزئياً) لا كلياً
(أكثرها) لا أقلها بشهادة الذوق والاستقراء (كما يقال تحرك الفلك
الاسفل لازم للمضغ غالباً أي بخلاف التماسح) وليعلم أن عبارة
المتن وبيان التفتازاني نظير ما في الكافية وبيان الجامي في باب الحال
وهذا نصهما وشرطها أي شرط الحال أن تكون نكرة وأن يكون صاحبها
معرفة غالباً أي ليس بشرطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها
بل في غالب موادها أي في أكثرها وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال
على قسمين أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاثني
رجل من بني تميم فارساً أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله
تمالي فيها يشرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا أن جعلت أمراً حالاً
من كل أمراً وواقعة في حيز الاستفهام نحو هل أتاك رجل راكباً أو
بعد إلا نقضاً للنفي نحو ما جاثني رجل إلا راكباً أو مقدماً عليه

الحال نحو جائي راكبا رجلا .

وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة .

فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبهة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخيرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون معرفة انتهى .

وعما نقلنا لك يظهر الجواب عما يمكن ان يقال ان الجمع بين الحكم بلزوم التخصيص للتقديم والحكم بغلبة ذلك جمع بين المتنافيين بل المتناقضين اذ مفاد الاول ان كل تقديم مفيد للتخصيص لانه معنى اللزوم ومفاد الثاني ان بعض التقديم لا يفيد التخصيص لانه معنى الغلبة والجواب هو الجواب .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله (وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام) اى كون المقدم نصب عين المتكلم نحو وجه الحبيب اتمنى (او التبرك) فيما اذا كان المفعول المقدم بما يتبرك بذكره (او الاستلذاذ) فيما اذا كان بما يستلذ به بذكره (او موافقته) اى موافقة كلام المتكلم كلام السامع كما اذا سأل سائل ازيدا ضربت فنقول نعم زيدا ضربت (او ضرورة الشعر او رعاية السجع) وهو توافق اواخر الكلام المنشور على حرف واحد (و) كذلك (الفاصلة) الا ان ما يسمى في غير القرآن سجعاً يسمى

في القرآن فاصلة رعاية للادب لان السجع كما تقدم في الاصل مدير الحمام وقد تقدم في الفاصلة وجه اخر ايضا .

(او ما اشبه ذلك) كالنظير والتفان ونحوهما عما تقدم في تقديم المسند اليه والمسند واما مثال التقديم لرعاية الفاصلة في القرآن فكثير (قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) فقدم انفسهم لمجرد مراعاة الفواصل لانها على النون (وقال تعالى خذوه فخذوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه) فقدم الجحيم وفاسلكوه لما ذكر لان الفاصلة على الهاء (وقال تعالى ان عليكم لحافظين) وليعلم انه ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتشثيل ظاهر لانه قدم انفسهم لمجرد مراعاة الفواصل فانها على النون الا انه ان يبقى بلا غير مذكور فيحتاج الى تقديره .

وان جعل خيرا فالأظهر ان يجمعل على التنظير دون التمثيل لان الكلام هنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقا قد يفيد التخصيص (وقال تعالى الى ربها ناظرة) فقدم المفعول بالواسطة لما ذكر لان فواصل الاى على هاء التأنيث (وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث) فقدم السائل لان الفاصلة على الراء (الى غير ذلك من المواضع) التي قدم المفعول فيها (عما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنحو المقام) اى لامتناع المقام (عنه) اى عن التخصيص (على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك تعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون) وهو بعد الياء الساكنة المكسورة ما قبلها فيكون اخر الايات كلها على وزن قيل

نعمو حيم ومين ودين وعين وقيم ولين (لا للاختصاص على ما قاله
الزنجفري وأشار إليه) أى الى ما قاله الزنجفري (بقوله ولهذا)
أى ولان التخصيص لازم للتخصيص غالبا .

(يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخلصك بالعبادة والاستعانة)
أى نقصرهما عليك ولا نعبد غيرك ، وهذا بناء على ما تقدم في بحث
ضمير الفصل من دخول الباء على المقصور (و) كذلك يقال (في لالى
الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره) وليعلم انه انما ذكر هذا لانه
لما قال ان التخصيص لازم للتقديم غالبا ، ولا يمكن اثبات ذلك
بالبرهان العقلي القاطع (استشهد بما ذكره ائمة التفسير) الذين لهم
الذوق السليم والطبع المستقيم في فهم خواص التراكيب (في المثالين
احدهما) تقديم المفعول بلا واسطة (يعنى اياك نعبد واياك نستعين
فانه (مثل زيدا عرفت والثاني) تقديم المفعول (بواسطة) يعنى لالى
الله تحشرون فانه (مثل بزيد عرفت مع ان الذوق) من غير هؤلاء
(ايضا يقتضي ذلك وبهذا) الذي ذكرنا من الاستشهاد بقول ائمة
التفسير واتضاء الذوق ايضا (سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان
التقديم في نعمو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه
للحصر) والاختصاص (لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه)
أى على الحصر) والتخصيص (والاهتمام ايضا حاصل لانه) أى
الاهتمام (لا ينافي الاختصاص واليه) أى الى حصول الاهتمام وعدم
منافاته الاختصاص (أشار بقوله ويفيد أى التقديم في الجميع) أى
في جميع صور التخصيص (وراء التخصيص أى بعده اهتماما بالمقدم
لانهم) أى الفصحاء والبلغاء (يقدمون الذى شأنه اهم وهم يبيانه

(عني) بالعين المهمة اقل التفضيل من قولهم عنيك بهذا الامر هل بناء
المجهول فهو من قبيل اشهر واعذر ونحوهما مما يكون بمعنى اسم المفعول
كما بيناه في المكررات .

(قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم) اى علماء المعاني
(اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى بجرى الاصل) والقاعدة السكينة
(غير العناية) بما قدم (والاهتمام به لكن ينبغي ان يفسر وجه
العناية) اى سببها (بشيء ويعرف له) اى لوجه العناية (معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم
من غير ان يذكر من اين كانت) اى وجدت وحصلت (تلك العناية)
الموجبة لتقديم ما قدم (وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل
التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد) فائدة اصلا (في) كلام
(اخر بان يقال انه) اى التقديم توسعة على الشاعر والكاتب في
القولاني والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم (اى في نظم الكلام
(ما يدل تارة ولا يدل) تارة (اخرى هذا كلامه) اى الشيخ
(وفيه نظر) وجهه على ما نقل عن الشارح ما اشار اليه فيما سبق
من انا لا نسلم ان القول بالتقديم للقافية والفاصلة خطأ والحق معه .
الا ترى انه قدم المفعول في اياك نعبد واياك نستعين لمكان نظم
الكلام لانه تقدم قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
مالك يوم الدين فجاء بعد ذلك قوله اياك نعبد واياك نستعين وذلك
لمراعاة حسن النظام السجدي الذي هو على حرف النون فلو قيل نعبدك
ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن وهذا غير خاف على
من له ادنى ذوق فضلا عن ارباب علم المعاني والبيان ومثله ما يأتي

من قوله تعالى فاوحى في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف انك انت الاعلى فقدم المفعول اعنى خيفة على الفاعل اعنى موسى وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر قصدا لتحسين النظم السجوى ومن هذا الباب ايضا ما تقدم من قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ولا شك في ان هذا النظم على هذه الصورة احسن من ان لو قيل خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم ثم اسلكوه في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا .

فالتقديم في امثال ذلك للفضيلة السجوية والتوسعة على المتكلم في القوافي والاسجاع فبطل ما ذهب اليه الشيخ في آخر كلامه فتأمل . (ولهذا) اى ولان التقديم يفيد في جميع الصور وراه التخصيص اهتماما بالمقدم يقدر (الزخشرى المتعلق) المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد (تاخير المتعلق الموجب لتقديم بسم الله عليه) (مع الاختصاص) الحاصل من تقديم بسم الله (الاهتمام) باسم الله جل جلاله (لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام) باسمه جل جلاله (والرد عليهم) .

قال ابن هشام في الباب الثانى في تعدّد الامثلة التي تحتل الاسمية والفعلية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول السكونيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزخشرى غيره الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبداء له فيقدر باسم الله اقرا باسم الله احل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت

جني انتهى .

قال المحقق هناك انه اي الزمخشري يقدر الفعل مؤخرا ليكون معموله مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة ويقدره مناسبا لما جمعت التسمية مبدا له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوفا وقريئة تعيين المحذوف في بسم الله هو ما يتلوه ويتعقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذي يتلوه في الذكر مقروء .

فان قيل ينبغي ان يقدر باسم الله تعالى ابتداء لان الابتداء المحموم اول بالتقدير كما يقدر في الظرف المستقر المحمول والكون .
اجيب بانه اثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كاسمه باسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتداء والتعويون انما يقدر من متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم يوجد قريئة الخصوص .

هذا ولكن قول الزمخشري بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء يشعر بان المقدر ابتداء فكانه اشاري للموضعين الى استواء الامرين كذا في حاشية التفتازاني انتهى .

(واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته) يعني الاختصاص والاهتمام .
(واجيب بان الالم فيه) اي في قوله تعالى اقرأ باسم ربك (القراءة لانها اول سورة نزلت) على قول (فكان الامر بالقراءة اهم) من الامر باختصاص القراءة لا من اسم الله تعالى فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه (كذا في الكشاف) .

قال في المفتى في الباب الخامس في بحث بيان المقدور القياس ان
يقدر الشيء في مكانه الاصل لئلا يخالف الاصل من وجوه الحذف
ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيداً رأيت
مقدماً عليه .

وجوز البيهقيون تقديره مؤخراً عنه وقالوا انه يقيد الاختصاص
حينئذ وليس كذا توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند
اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رأيت اذ لا يعمل في
الاستفهام ما قبله ونحو اما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل
الى ان قال والثاني نحو متعلق بآء البسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره مؤخراً عنها لان قريشاً كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل
كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودات فخيموا لشأنه بالتقديم
فوجب على الموحدين ان يمتد ذلك في اسم الله تعالى فانه التحقيق بذلك ثم
اهترض باقراً باسم ربك وانجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم
الامر بالقراءة فيها اهم ثم قال ما حاصله .

(و) اجاب السكاكي (بأنه أي باسم ربك متعلق باقراً الثاني أي
هو) بمعنى باسم ربك (مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى) اقرأ (الاول
اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروبه كما) تقدم في اول
الباب انه (يقال فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى .

كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقراً الثاني
تعلق المفعولية ودخول الباء) على المفعول به أي على اسم ربك
(للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام)

فدخلت الياء على المفعول به للدلالة المذكورة والمراد بالخطام بكسر
الخاء ما يجعل في انف الحيوان لينقاد .

قال في المصباح الخطم مثل فلس من كل طائر متقاربه ومن كل
دابة مقدم الانف والقم وخطام البعير معروف وجمعه خطام مثل
كتاب وكتب سمي بذلك لانه يقع على خطمه والخطيمي مشدد الياء
غسل معروف وكسر الخاء اكثر من الفتح والمخطم الانف والجسع مخطم
مثل مسجد ومساجد .

واعلم انه لما كان ادخال الياء على المفعول بلا واسطة من الرجوه
النادرة التي لا يحسن حمل التثنية عليها .

قال (والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلا منزلة
اللازم اي افعال القراءة واوجدهما والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ
القران والياء) في باسم ربك (للاستعانة او للتلايسة اي مستهينا
باسم ربك او متبركا ومبتدء به) اي باسم ربك (ولا يبعد على المذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا
ياقرأ الثاني ويصكون متعلق) اقرأ (الاول قوله تعالى بسم الله)
الرحمن الرحيم .

(وتقديم بعض معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك
البعض) المتقدم (التقديم على البعض الآخر ولا يقتضى للمدول عنه
اي عن ذلك الاصل كالتفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة) اي ركن (يقتقر اليه في الكلام والمفعول
فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة اسحق بالتقديم ولانه كالجزم من الفعل
فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء كما قال في الالفية !

والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا
 (و) مثل (المفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما) وكسوت
 زيدا جبة من الاعمال التي ثاني مفعولها غير الاول . وبعبارة اخرى
 الاعمال التي ليس مفعولها في الاصل مبتدأ وخبر (فان اصله) اى
 المفعول الاول (التقديم على المفعول الثانى لما فيه) اى في المفعول
 الاول من معنى التاثيرية وهو انه عا ط اى اخذ العطاء) والى ذلك
 اشار في الالفية بقوله

والاصل سبق فاعل معنى كمن من البن من زاركم نبح الين
 الى هنا كان الكلام في ترتيب افعال والمفعول وما يشبههما معنى
 (واما ترتيب المفاعيل) انى ليست كذلك (ففيل) والقائل نجم
 الانعة (الاصل تقديم المفعول المفعول) .

قال عند قول ابن الحاجب في باب المنصوبات فمنه المفعول المطلق
 وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بهناه قدم المفعول المطلق لانه
 المفعول الحقيقي الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام
 هذا المفعول به صار فاعلا لان شاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا
 لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول
 فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فأيضا ما فعله الفاعل المذكور
 واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للتفاعل
 وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان
 كون المتكلم زائرا في قولك زدتك طعنا ليس لاجل قيام الطمع به
 بل لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق انحصر بالفاعل من المفعول له
 فهو الحق بتقديم ذكره .

وايضاً لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر ام لم يذكر بخلاف
المفعول له قرب فعل بلا علة انتهى .

ولا يذهب عليك ان في اطلاق قوله لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده
فاعل المذكور وفعله تسامح ظاهر فالاحسن ما قاله الجاهلي وهذا انصه
والمراد بفعل التفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثراً فيه موجد اياه فلا يرد عليه مثل مات موتاً وجسم جسامه
وشرف شرفاً انتهى .

وكيف كان فقد علل التقديم بكونه جزء مدلول الفعل كما صرح
بذلك في الالفية بقوله

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن عن أمن
ولعل قول الرضى وايضاً لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم
يذكر ناظر الى ذلك فتأمل .

(ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر) قال الرضى وقدم المفعول
به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للتفاعل له اشد من طلبه
اخره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه
يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر
ففي قولك ضرب زيد عمراً يوم الجمعة وخالد اكراما لك زيد ضارب
وهو مضرروب واما يوم الجمعة فهو مضرروب فيه وخالد مضرروب معه
واكراما مضرروب له فيتملق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من
غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في
يوم الجمعة واما قولهم سيد فرسخان وصيد يوم الجمعة كذا فمجاز
قليل انتهى .

والى بعض ما ذكره اشار السيوطى في اخر باب الفاعل من ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه .

(ثم) المفعول به (الذى بالواسطة) اى بواسطة حرف الجر وبعلم وجه تقديمه بما سبق وما يأتى (ثم المفعول فيه الزمان ثم) المفعول فيه (المكان) .

قال الرضى وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العلة والمصاحب (اذ رب فعل بلا علة ومصاحب) كذا قال قبل اسطر واما وجه تقديم الزمان على المكانى فيظهر عما ذكرناه في وجه الفرق بينهما حيث ان الاول ينصب بتقدير في مطلقا دون الثانى كما قال الشاعر بالفارسية ظرف زمان مبهم ومحدودى قابل نصبت بتقدير فيه ليك مكان انچه معين بود چاره دران نيسى بهر ذكر في وحاصل ذلك الوجه كما اشارنا اليه في المكررات ان المبهم من الزمان جزء من مفهوم الفعل فيصح انتصابه بالفعل كالمفعول المطلق الذى هو ايضا جزء من مفهوم الفعل والمحدود منه محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية .

واما المكان فان كان مبهما قيل ذلك الانتصاب محملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام وليكونهما ضروريا في افعالنا وان لم يكن مبهما قال يقبل ذلك اذ لم يمكن فيه حملته على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولعدم كونه ضروريا في افعالنا من حيث كونه معلوما . (ثم المفعول له) قال وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذى لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بذا مصاحب فانه

ج

أكثر منه مع المصاحب وأيضا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف
سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له
والمفعول معه أولى إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى .

ال هنا كان الكلام في ترتيب المفاعيل اخذا من كلام الرض
(والاصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال) من غير فاصل بينهما
لأن الحال صفة لذي الحال معنى فذو الحال لكونه موصوفا لها معنى مقدم
عليه طبعاً فتناسب أن يقدم عليها ونحوا ليوافق الوضع الطبع وناسب
أيضا أن لا يفصل بينهما فاصل أن لم يمنع مانع .

(و) الاصل أن يذكر (التابع عقيب المتبوع من غير فاصل) وذلك
لانهادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقاً وفي الذات غالباً (وعند
اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت) لانه مع المنعوت كشيء واحد
معنى فيكون بمنزلة الجزء (ثم التأكيد) لكونه ارسخ في التابعة من
البذل إذ البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه كما صرح بذلك
الناظم بقوله

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

(ثم البذل أو البيان) يعني انهما متساويان في الرتبة لا ترجيح
لاحدهما على الاخر فانت بالخيار في تقديم ايها شئت على الاخر هذا
ولكن قال شارح الصعدي في بحث النعت وقدمه على سائر التوابع
لأن استعماله أكثر ولكونها اشد متابعة وافر فائدة وكان الاولى أن
يتقدمه بالبيان ثم التوكيد ثم البذل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت
في التبعية رتب كذلك انتهى .

(أو لأن ذكره أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم) ويأتي

مثاله وليعلم ان ههنا مظنة اعتراض اذ لقائل ان يقول (قد جعل) الخطيب (الاهمية ههنا) اى فى تقديم بعض المعمولات (قسيما لكون الاصل التقديم) حيث قال وتقديم بعض معمولاته على بعض اما لان اصله التقديم او لان ذكره اهم (و) الحال انه (جعلها) اى الاهمية (فى) بحث (المسند اليه) مقسما بحيث تكون (شاملا له) اى لكون الاصل التقديم (ولغية من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه) حيث قال هناك واما تقديمه فلكون ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع :

وحاصل الاعتراض ان بين الجملين تناقض بدعى انه يلزم اما جعل قسم الشئ قسيما له او قسيمه قسما له والاول بناء على صحة الاول فيبطل الثانى والثانى بناء على صحة الثانى فيبطل الاول وهذا الاعتراض نظير ما اورد على قوله فى التهذيب امتنع او امكنت على ما هو مسطور هناك مع جوابه .

(وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى) بحث (المسند اليه) فأجاب التفتازانى عن الاعتراض بقوله (فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه) اى بشأن ما قدم (واهتمامه) اى المتكلم او السامع (بحاله لفرض من الاغراض) والمراد بالاهمية فى بحث المسند اليه الاهمية الاصلية فجعل اصالة التقديم فى بحث المسند اليه قسما من الاهمية الاصلية لا تنافى جعلها ههنا قسيما للاهمية العارضة .

والحاصل ان الاهمية قد تكون بالاصالة وقد تكون بالعارض والمراد ههنا هو الثانى والمراد فى ذلك البحث هو الاول فجعل اصالة التقديم

قسما من الامة الاصلية بحيث تكون الامة الاصلية شاملا لها لا تنافى اصالة التقديم قسما من الامة المعارضة فتأمل .

(كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول) يعنى الخارجي (لان المقصود الهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا) بتقديم الفاعل (اذا كان زيد عن لا يقدر) ولا يحتمل (فيه انه يقتل احدا فالفرض الهم) حيثئذ (الاخبار بان صدر منه القتل) فهذا لزم تقديمه (فع ان الاصل تقديم الفاعل) واتصاله بالفعل كما قال في الالفية

والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان يتفصلا

(اولان في التأخير اخلا لا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم) فيصير المعنى ان ذلك الرجل يكتم ايمانه من آل فرعون (فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف) فيجب عند البلغاء تقديمه .

قال النيشابوري في تفسيره ان التقديم في الذكر يدل على التقديم في الدرجة ولهذا لما قال الشاعر كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا قال عمر بن الخطاب لو قدمت الاسلام لاجزتك ولما كتبوا كتاب الصلح بين رسول الله والمشركين وقع التنازع في تقديم الاسم وكذا في كتاب الصلح بين علي ومعاوية انتهى .

(واما الثانى) يعنى من آل فرعون (فسبب تقديمه على الثالث)

يعني يمكنكم ايمانه (ان لا يتوهم خلاف المقصود) لان المقصود بيان كون ذلك الرجل من آل فرعون وحزبه لا بيان كونه بكمكم ايمانه منهم وظاهر ان في التاخير توهم خلاف المقصود وفي التقديم عدمه ولذا قدم ولم يؤخر ولولا ذلك التوهم لكان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كتمان الايمان يقتضي تحققة والشك فيه فهو اشرف من الثاني فيجب عند البلغاء تقديمه .

(او لان في التاخير اخلافاً بالتناسب) والمتناسبة امر مطلوب عند البلغاء وفي كل لغة ولا سيما في اللغة العربية يرتكب لها امور كثيرة من مخالفة الاصول والقواعد وذلك ظاهر لمن له اذن بالمأم بالاصول والقواعد .

(كمرعاة الفاصلة نحو فأرجس في نفسه خبيثة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف) واما تقديم الجار والمجرور على المفعول وان الاصل كما مر انفا هو العكس فللدلالة التقديم على حصر الخيفة في نفسه .

(و) للمصنف في الايضاح اعتراضات على المفتاح يأتي بيانها وذلك هيئت (جعل السكاكي) في المفتاح (التقديم للمعناية) والاهتمام (مطلقا) اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعروف على الخبر وتقديم ذي الحال المعروف على الحال وتقديم العامل على المفعول الى غير ذلك) من الامور التي قد بين في النحر ان الاصل فيها ذلك وقد مر بعض منها في طي المباحث المتقدمة .

(وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك

كتقديم المفعول على العامل في قولك وجه الحبيب اتحنى لمن قال لك
ما الذى تمنى وتقديم المفعول الثانى على (المفعول) الاول في قوله
تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) وهذا (بناء على انهما) اى الله وشركاء
(مفعولاً جعلوا) وانتصاب الجن بفعل مقدر دل عليه السؤال المقدر
فكانه قيل من جعلوا شركائه فقيل في الجواب الجن اى جعلوا الجن
شركائه وقد تقدم فيه وجه آخر نقلا عن الكشاف في آخر بحث عطف
البيان للمسند اليه فراجع ان شئت .

وكيف كان (فان ذكر الله) في الآية (وذكر وجه الحبيب اهم لكونه
في نفسه نصب عينك) ان كنت صادقا في دعوى المحبة .

(واما لانه يعرض له) اى لما قدم (امر) اى شيء (يوجب)
ذلك الامر (كونه) اى كون ما قدم (نصب عينك كما اذا توهمت)
في التعبير بالتوهم مع الاستشهاد بالآية من سوء التعبير ما لا يخفى
الهم الا ان يقال كما في بعض الحواشي غير الممتهرة معناه اذا تيقنت
(ان مخاطبك ملتفت اليه) اى الى ما قدم (منتظر لذكره كقوله تعالى
في سورة يس) وجاء من اقصى المدينة رجلا يسعى بتقديم الجار
والمجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية (وهو قوله تعالى واضرب
لهم مثلا اصحاب القرية الى قوله تعالى بل انتم قوم مسرفون) على
سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع
لالمام حديث (اى اتيان حديث متعلق (بذكر القرية) حتى يعلم انه
(هل فيها مثبت خير) اى منشأ خير (ام كلها) اى كل القرية اى
كل اصحابها (كذلك) اى اشرار سيئوا المعاملة (فهذا العارض)
اى التوهم المذكور (جعل) الجار و (المجرور نصب العين) اى

نصب عينك .

(بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من أقصى المدينة) يعنى قال يا موسى ان الملائكة ياأعزبون بك ليقتلوك فاخرج انى لك من الناصحين (فانه ليس فيه ذلك العارض) المذكور اذ لم يشتمل ما قبله على ما يدل عليه على سوء معاملة اصحاب تلك المدينة فتأمل .

(وكما اذا عرفت ان في التأخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر) الحال المذكور بأن يقال وقال الملاء الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحياة الدنيا من قومه (لتوهم انه من صلة الدنيا) اى لتوهم ان من الجارة مع مجرورها معمول للدنيا وبعبارة اخرى لتوهم ان الدنيا عدت بمن الجارة وانما صح هذا التوهم (لانها) اى الدنيا (ههنا) اى في الاية (اسم تفضيل) مؤنث مشتق (من الدنو) الواوى اللام بمعنى القرب (وليست اسما) مشتقا من الدانة المهموز اللام بمعنى الخبث والخسة كما انه بهذا المعنى الثاني جاء في قوله تعالى انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد وذلك مما يشدرج تحتها جميع المهلكات الباطنة من الغل والحسد والرياء والتفاخر وحب الدنيا وحب النساء ولذا قال (ع) حب الدنيا رأس كل خطيئة اعاذنا الله منها .

(والدنو) الواوى اللام (يتعدى بمن) الجارة فصح ان يتوهم ان

من قومه من صلة الدنيا نظير قوله

ولست بالأكثر منهم حمى وانما العزة للكافر

كما ذكره السيوطي في باب افعال التفضيل (ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى انما يريد رب هرون وموسى بتقديم هرون (ع) مع ان موسى (ع) احق بالتقديم) لانه اشرف .

(واعترض عليه) اي على السكاكي (المصنف) في الايضاح (بوجه واحد) ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق لئلا نكار التوبيخي الذي يلام الفاعل وينم على ما صدر منه من الفعل نظير ما قاله ابن هشام في الاستغناء التوبيخي والفاعل المنكر ههنا هو الجمل باعتبار ما تعلق به (فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما يشكر باعتبار تعلقه بالله) اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بشركاء والحاصل ان المنكر ليس تعلق الجمل بكل واحد منهما على الافراد بل تعلقه بكل واحد منهما الى الآخر (فلا فرق) حينئذ بين تقديم الله (على شركاء) وتأخيرهم (عنه) .

(وقد علم بهذا) الاعتراض (ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تحليل تقديمه بالعناية اذ العناية انما تعلقت بكل واحد منهما منضمما الى الآخر فلا بد في تقديم احدهما على الآخر من التحليل بشيء آخر من الامور التي يوجب التقديم .

وبما يؤيد ذلك ما ذكره في باب افعال القلوب من انه لا يقتصر على احد مفعوليهما ومبب ذلك مسع كونهما في الاصل مبتدأ وخبر

وحذف المبتدأ والخبر غير قليل أن المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لأن مضمونيهما معاً هو المفعول به في الحقيقة مثلاً إذا قلت علمت زيدا فاضلاً ليس الغرض الإخبار عن تعلق علمك بزيد بل الغرض الإخبار عن تعلقه بصفة من صفاته وهو الفضل فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد إذ زيد كان معلوماً لك وإنما حصل لك العلم بفضله ثم اخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة إلى حاجتك فإن اقتضت على ذكر زيد ضيحت معنى كلامك ولو اقتضت على فاضل ضيحت الذريعة مع احتياجك إليه فلا بد من ذكرهما معاً إلا إذا قامت قرينة عليهما أو أحدهما فيجوز الحذف لأن المحذوف لقرينة كما المذكور .

(والجواب أنه ليس في كلامه) أي السكاكي (ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله) فقط (من غير اعتبار تعلقه بشركاء) حق يرد عليه ما ذكر (بل كلامه أن المنكر تعلقه) أي تعلق جعلوا بهما) معاً (لكن العناية بالله أتم وإيراده في الذكر أهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره) من الاعتراض .

(وثانيها) أي ثاني وجوه الاعتراض (أنه) أي السكاكي جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثاني (من التقديم) (و) الحال أنه (ليس منه) أي من القسم الثاني .

(وجوابه المنع) من أنه ليس من القسم الثاني بل هو منه (فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب لما تقدم) في اليتين ونحوهما (أن يكون نصب العين) والا فليس ما قدم في اليتين ونحوهما بما يكون .

الاصل فيهما التقديم .

(وثالثها) أى ثالث وجوه الاعتراض (أن تعلق قومه بالدنيا على تقدير تأخيرها وإن كان صحيحا من جهة اللفظ) أى نظراً إلى القواعد اللغوية (بناء على أن الدنيا) ههنا (وصف) أى اسم تفضيل مشتق من الدنو (والدنو) وما يشتق منه (يتعدى بمن لكنه) أى تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيرها (غير معقول من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا اترفنا المكفرة وانعمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح اللهم إلا على وجه بعيد مثل أن يراد دنت من حياة قوم نوح أى كانت (حياة الكفرة قريبة من حياتهم شبيهة بها) .

والحاصل أنه لا بد للمعرب كما قال ابن هشام في الجهة الثانية من الباب الخامس أن يراعى معنى صحيحا ولا ينظر في صحة الصناعة فلا يصح القول بأن المعنى أن حيوة الكفرة قريبة من ذوات قوم نوح إذ لا بد في المتقاربين أن يكونا من جنس واحد اللهم إلا على وجه بعيد وهو أن يقدر بعد من الجارة لفظة الحياة أى من حيوة قوم نوح فيحدد المتقاربين فيصح المعنى .

(وهذا الاعتراض وإن كانت مناقشة في المثال لكنه حق)

قال ابن هشام في الجهة الأولى من الباب المذكور وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا والا فيدخل عليه الاعتراض وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك .

(واعتراض بعضهم) على السكاكي (بأنه جعل تقديم وجه الجيب على اقمى من باب تقديم المفعولات بعضها على بعض وليس كذلك) لأنه من قبيل تقديم المفعول على العامل .

(وجرأ به ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا) سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فلا يختص التقديم بتقديم معمولات بعضها على بعض (بدليل انه لو ورد فيه) اي في التقديم (تقديم العامل على المفعول والمبتدأ على الخبر) وتقديم المفعول على العامل كتقديم وجه الحبيب على اتعنى فليس المقصود من التمثيل به انه من تقديم معمولات بعضها على بعض حتى يرد ما ذكره من انه ليس منه .

(نعم قد وضع اليه لتقديم معمولات بعضها على بعض لكنه عموما الحكم) كما هو عادته في اكثر المباحث (تميمها الفائدة) وبياننا لاكثر اقسام التقديم .

(وقد يجاب) عن هذا الاعتراض (بانه) اي جعل تقديم وجه الحبيب على اتعنى من باب تقديم معمولات بعضها على بعض (تنبيهه على ان تقديم بعض معمولات على بعض قد يكون بحيث يمنع الابدع تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل) بارزاً كان او مستتراً واجباً كان استتاره ام لا (من غير تقديمه على الفعل) فصح جعله تقديم وجه الحبيب على اتعنى من باب تقديم معمولات بعضها على بعض لانه منه .

الباب الخامس القصر

قد تقدم في بيان انحصار المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب ، انه لم يقل احوال القصر ، لانه والفصل والوصل نفسها من الاحوال .

(وهو) اي القصر (في اللغة الحبس يقال قصرت الملقحة على فرسي اذا جعلت درها) اي ابنها (له) اي للمفرس (لا لغيره) قال في المصباح قصرت على نفسي ناقة امسكتها لاشرب لبنها فهي مقصورة على العيال يشربون لبنها اي محبوسة وقصرته قصرا حبسته ومنه حور مقصورات في الخيام وقال ايضا الملقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة ، والجمع لقح مثل سدره وسدر او مثل قصعة وقصع انتهى .

(وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشي بطريق معروف) من الطرق الاربعة الالية والفرض من بيان المعنى اللغوي قبل الاصطلاحي ابداء التناسب بينهما ألا ترى انك اذا قلت في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا شاعر فكانك قد جعلت زيدا محبوساً على صفة الشعر بحيث لا يتجاوزها الى غيرها واذا قلت في قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الا زيد فكانك جعلت هذه الصفة محبوسة في ذات زيد وهكذا الحال في كل مورد يبين فيه المعنى اللغوي مع الاصطلاحي فتدبر جيداً .

(وهو) اي القصر الاصطلاحي (حقيقي رشيد حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزها الى غيره اصلاً وهو الحقيقي) كقولنا لا رزاق الا الله فان حصر الازقية

في الله وتخصيصها به بالنسبة الى جميع ما عداه بمعنى ان هذه الصفة لا تتجاوز الى غيره (او) يكون تخصيص الشيء بالشيء (بالاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوز الىه) الضمير الاول المرفوع اعمى المستتر في يتجاوز عاندا الى الشيء الاول والثاني المنصوب البارز المتصل به عائد الى الشيء الثاني والثالث المجرور المتصل بالي عائد الى الشيء الثالث اعمى شيء اخر فاللهي ان لا يتجاوز الشيء الاول الشيء الثاني الى شيء اخر (وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه) اي تخصيص الشيء الاول (بالمذكور) اي بالشيء الثاني (ليس على الاخلاق) اي ليس مع قطع النظر عن الاضافة والنسبة الى شيء اخر (بل بالاضافة) والنسبة (الى) شيء (معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه) اي زيد (لا يتجاوز القيام الى التعمد ونحوه) بما اعتبر فيه عن زيد من الصفات المناسبة للقيام كالانحناء والاضطجاع ونحوهما (لا بمعنى انه لا يتجاوز) اي القيام (الى سفة اخرى اصلا) فلا مانع من ان يكون زيد في المثال متصفا بالعدالة والاجتهاد ونحوهما . وانما قال بل اضافي لان الحقيقي قد يطلق على ما يقابل المجاز فيقال هذا معنى حقيقي وذلك معنى مجازي وينطبق على ما يقابل الاضافي فيقال مثلا الصفة اما حقيقية او اضافية فمعنى قوله وهو غير حقيقي ليس انه مجاز بل معناه انه اضافي اي تخصيص شيء بشيء بحسب الاساندة والنسبة الى شيء معين آخر فتحصل في المقام ان الحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعبر فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الاختيار فحقيقي وان اعتبر بالنسبة الى بعض معين فاضافي .

(و) ان قلت ان التصريح معنى التخصيص المذكور من الاور الاضافية

أى النسبية بمعنى أن تعقله وتصوره يكون بالنسبة إلى تعقل شيء آخر كالأبوة والبنوة والأخوة والفوقية والتحتية ونحوها .

وهي عبارة أخرى القصر مطلقاً أى بتسميته من الأمور الإضافية لأن في كل منهما إضافة إلى الغير ~~لكن~~ في أحدهما بالإضافة إلى جميع الإغيار وفي الآخر بالإضافة إلى بعضها المعين والمراد من الحقيقي ما كان تعقله وتصوره بذاته لا بالإضافة إلى غيره فتقسيم القصر إلى الحقيقي والإضافي من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو باطل قطعاً . قلت (انقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى) أى بمعنى كون الحقيقي بالإضافة إلى جميع الإغيار والإضافي بالنسبة إلى بعضها المعين (لاينافي كون التخصص مطلقاً) أى بتسميه (من قبيل الإضافات) والأمور النسبية لأنه لا يلزم من هذا الانقسام تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره بل يلزم منه تقسيم الشيء إلى قسميه كتقسيم الفعل إلى الثلاثي والرابعي وتقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء .

(ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه إلى الحقيقي والإضافي) أى لم يقل أن القصر على قسمين حقيقي وإضافي (لقلة جدواه) أى لقلة فائدة التصريح ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى الحقيقي أى لقلة فائدة الحقيقي لأن بعض أقسامه كما سيصرح لا يكاد يوجد وبعضها الآخر قليل .

وكيف كان (توهم المصنف) في الإيضاح (أنه) أى السكاكي (أهمل ذكر الحقيقي أى توهم أنه لم يذكر الحقيقي أصلاً) (و) الحال أنه (ليس كذلك) لأنه ذكر الحقيقي أيضاً لكن ضمناً وإشارة (لأنه قال حاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان أو)

تخصيص الموصوف (بوصف مكان) وصف (آخر) هذا في قصر الموصوف على الصفة (والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او) تخصيص الوصف (بموصوف مكان) موصوف (آخر) هذا في قصر الصفة على الموصوف (وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان (وآخر) في المقامين (ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا) له نهاية وهذان اضافيان او كثيرا (الى ما لانهاية له) وهذا الحقيقي فلم يهمل السكاكى ذكر الحقيقي .

وانما عممنا الثانى والاخر في كلامه في المقامين على النحو المذكور (اذ لو اريد) منهما خصوص (الواحد) جمودا على ظاهر صيغتهما الدالة على الوحدة (لخرج عنه) اى عن القصر (كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا) كما توهم خروج الحقيقي والمراد من الامثلة ما يكون القصر فيها بالاضافة الى ازيد من وصف واحد او ازيد من موصوف واحد (كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء) وخروج امثال ذلك فاسد قطعا (فليشأمل) فان فهم ما ذكرنا لزوما وفسادا دقيق جدا .

(فهذا) الجمود على ظاهر صيغتهما وارادة خصوص الواحد (منشأ توهم اختصاص التفسير) المذكور يعنى قوله وحاصل معنى القصر الخ (بغير الحقيقي) وقد بينا فساد المنشأ وما انتهى منه فتدبر جيدا . (نعم انه) اى السكاكى (قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع) اى نظرا الى كثرة وقوع غير الحقيقي (واحترازا عن وصية الكذب) اى من عيب الكذب وعاره

ج ٤

وذلك لما قلنا آنفاً ويأتى من أن القصر الحقيقي بعض أقسامه لا يكاد يوجد وبعضها الآخر قليل جداً فلو أورد مثالا له يحتمل في حقه الكذب .

(و) الحال أن (كلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير) أى لا غير زيد أو لا غير شاعر فهو من أمثلة الحقيقي (و) كذلك نحو زيد شاعر (ليس غير وليس إلا ومثل ما ضرب عمرا إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمرا) .

إلى هنا كان الكلام في دفع توهم عدم ذكر السكاكى الحقيقي وفي دفع توهم اختصاص التفسير المذكور في كلامه بغير الحقيقي كل ذلك بعد تسليم أنه لم يصرح بتقسيمه إلى الحقيقي وغير الحقيقي (و) لكن لا يلزم من عدم التصريح بالتقسيم عدم ذكره أصلا وذلك لأنك (إذا تأملت) في كلامه (وجدته مشبرا للتقسيم أيضا) كما أشار إلى الحقيقي حسيما بينا (حيث قال متى أدخلت النفى على الوصف المسلم ثبوته) عندك وعند المخاطب (وهو وصف الشعر) مثلا (رقلت ما شاعر توجه النفى بحكم العقل إلى ثبوته للمدعى) أى إلى ثبوته للذي ادعى المخاطب ذلك الوصف له أى ينفي الوصف عن المدعى (إن) كان المدعى له الوصف (عاما كقولك في الدنيا شعراء أو في قبيلة كذا شعراء) (و) كذلك (إن) المدعى له الوصف (خاصا كقولك زيد وعمرو شعراء) فيتناول النفى ثبوته لذلك (المدعى أى ينفي الوصف عن المدعى له الوصف إن عاما وإن خاصا) (فحق قلت) بعد ذلك (إذا زيد أفاد القصر) فحيث أن كان المدعى عاما فهو الحقيقي وإن كان خاصا فهو غير الحقيقي فثبت أنه أشرف إلى التقسيم أيضا لكن فهم

ذلك يحتاج الى تأمل صادق .

(وكل منهما اى من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان) :

احدهما (قصر الموصوف على الصفة و) ثانيهما (قصر الصفة على الموصوف) وسيأتي مثال كلا النوعين (والفرق بينهما واضح قائم الموصوف في) النوع (الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في) تلك (الصفة لان معناه) اى معنى النوع الاول (ان هذا الموصوف المذكور في الكلام) ليس له غير تلك الصفة (المذكورة فيه) لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي) النوع (الثاني يمتنع تلك المشاركة) اى مشاركة موصوف آخر بان يكون تلك الصفة حاصلة له ايضا (لان معناه) اى معنى النوع الثاني (ان تلك الصفة المذكورة في الكلام) ليست (حاصلة) لا لذلك الموصوف المذكور فيه (فكيف يصح ان تكون) حاصلة (لغيره) اى لغير الموصوف المذكور فيه (لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف) المذكور (صفات) اخر (غير الصفة المذكورة .

(والمراد) بالصفة هنا (الصفة المضمونة التي هي معنى قائم بالغير) وبعبارة اخرى التي يعتبرها النحاة في باب منع الصرف فدهوما احد الاسباب التسعة فاستعملوها في مقابل الاسم وبهذا المعنى يستعملها اهل الكلام في مقابل الذات .

(لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات) اى على ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا يخرج عن تعريف النعت نحو هذا السواد الشديد (ومعنى فيها) اى معنى يقوم بتلك الذات وهو فصل يخرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذى ليس للشمول (غير

ج ٤

(الشمول) فنخرج نحو جائني القوم كلهم بما يدل على الشمول (وبينهما) اي بين الصفة المعنوية والنعت النحوي (عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم) لان العلم صفة معنوية ونعت نحوي لاسم الاشارة (وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن) لان العلم ههنا مبتدأ لا نعت نحوي .

(وصدقه) اي النعت (بدونها) اي بدون الصفة المعنوية (على الرجل في قولك مررت بهذا الرجل) لان الرجل نعت نحوي لاسم الاشارة وليس صفة معنوية لانه ذات .

(وكذا بين النعت النحوي) (والصفة المعنوية التي فسروها) كما في الرضي ونحن ننقل كلامه بعيد هذا (بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جائني رجل عالم) لان عالم نعت نحوي لرجل ويدل ايضا على ذات باعتبار معنى هو المقصود اعني العلم .

(وصدقها) اي الصفة (بدونه) اي بدون النعت (في قولنا العالم مكرم) لان العالم صفة بهذا المعنى الثاني وليس نعتاً نحوياً لانه مبتدأ (وبالعكس) اي ولصدق النعت النحوي بدون الصفة بهذا المعنى الثاني (في قولنا جائني هذا الرجل) لان الرجل نعت نحوي لاسم الاشارة وليس صفة بهذا المعنى الثاني .

قال الرضي عند قول ابن الحاجب النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والخال في نحو زيد قائم وجائني زيد راكباً اذ يقال انها

وصفتان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جانبي رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده بأسماء الالة والمسكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر .

ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية .

قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات . ولقائل ان يمنع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذا قصد الراضع هو وضع رجل ذات فيها الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا يتفعلك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المنعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن انتهى كلامه .

والمقصود من نقله بطوله توضيح المقام لانه من العويصات عند الاعلام وكيف كان فتمحصل من مجموع ما ذكر في المقام ان الصفة

المعنوية معنيين الاول المعنى القائم بالغير الذي فسر المتن به والثاني ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود (ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى) الثاني (والاول انسب) لان اعتبار المعنى الثاني في نحو ما زيد الا يقوم يحتاج الى تكلف بأن يقال تقديره الا قائما وان المقصود عليه هو مفهوم القيام لا نفس القائم وكون ذلك تكلفاً ظاهراً ولما كان هنا امثلة ظاهرة انها خارجة عن القسمين .

اجاب بقوله (واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك بما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الـكون زيدا او اخاك او ساجا) اي على الانصاف بكونه ذلك (فليتأمل) فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

لكنه يتضح بما قاله ابن هشام في ان المفتوحة وهذا نصه والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير يلغني انك تنطلق او انك منطلق يلغني انطلقك .

ومنه يلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو يلغني ان هذا زيد تقديره يلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الـكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا ومعناها واحد انتهى .

(والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي فنحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة من الصفات)

واما اذا اريد ان زيدا يتصف بها لا يعقابها فقط من الشعر مثلا كان من غير الحقيقي اي الاضافي .

(وهو) اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي (لا يكاد يوجد) في نفس الامر (لتعذر الاحاطة) اي احاطة المتكلم (بصفات الشيء) اي صفات الموصوف (اذا ما من متصور الا وله صفات) متعددة خفية اكثرها (يتعذر احاطة المتكلم بها) والحال ان الحكم ينفي بعضها واثبت بعضها الاخر فرع الاحاطة بها (فكيف يصح منه) اي من المتكلم غير المحيط بها (قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية) والحاصل ان هذا النوع من القصر متوقف على الاحاطة بجميع الصفات حسبنا بينا والاحاطة بالجميع متعذر الا الله جل جلاله لا سيما مع خفاء اكثرها ومن المعلوم ان المتوقف على المتعذر متعذر فلا يكاد يوجد الا اذا كان في كلام الله العالم بكل شيء .

(بل) يمكن ان (نقول ان هذا النوع من القصر) في نفسه (مقتض الى المحال) فلا يكاد يوجد حتى في كلام الله المتعال (لان للصفة المنفية نقیضا البتة وهو) اي النقيض (ايضا من الصفات) مثلا الشاعرية ونقيضها اعني اللاشاعرية كلاهما من الصفات (فاذا نفيت عنه) اي عن الموصوف يعني زيد مثلا (جميع الصفات لزوم ارتفاع النقيضين) وهو من هذه المحالات (مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزوم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها) اي باللا شاعرية (وهو) اي عدم الاتصاف بالشاعرية وعدمها (محال) لانه من قبيل ارتفاع النقيضين (اللهم الا ان يراد) من الصفات ، الصفات (الوجودية) لعدمها هذا ولكن استشكله بعضهم بأنه لا يصح

في الصفات الوجودية ايضا اذ يوجد فيها صفتان هما من قبيل ضدتين
لا ثالث لهما كالحركة والسكون في الاجسام ومعلوم انه يستلزم نقيض
احديهما حين الاخرى وبمباراة اخرى يستلزم اللامحركة السكون ويستلزم
اللاسكون الحركة فاذا نفيت كلاهما يلزم المحال ايضا فتدبر جيدا .
(والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في
الدار الازيد على معنى ان الكون في الدار) المعينة المعلومة والاستقرار
فيها (مقصور على زيد) وقد تقدم أنفا وجه ذلك نقلا عن ابن
مهام .

(و) لكن (يجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد
والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي للاستدراك اليه) فبيل قول الخطيب
فكل منهما ضربان حيث يقول وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي الخ .

(وقد يقصد به أي بالثاني) اي يقصر الصفة على الموصوف
هذا بناء على رجوع الضمير المجرور الى القسم الثاني من الحقيقي كما
اختاره التفتازاني .

واحتمل بعض المحققين رجوعه الى الحقيقي مطلقا وهو الأول ويظهر
وجهه مما يأتي في وجه الفرق (المباعدة لعدم الاعتداد) والاعتناء (بشئ)
الموصوف (المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع
من في الدار من عدا زيدا في حكم الموصوف) ولان قويا ان قول
جبرئيل (ع) : لا فتى الا علي لا سيف الا ذو الفقار من هذا القبيل
قتصر .

(ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لافواه)

(المقصود) اذ المقصود من المبالغة جعل غير المذكور بمنزلة المهدوم وهذا المنى يفوت اذا جعلنا القصر غير حقيقي اذ المقصود حينئذ ان الكون في الدار مقصور على زيد بالنسبة الى عمرو بمعنى انه ليس حاصلًا لعمرو مثلاً وان كان حاصلًا ليكر وخالدا وغيرهما من لا يعتبر الحصر بالنسبة اليه .

(فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا) وهو فيما كان الصفة كالكون في الدار مثلاً مقصورا على زيد حقيقة بأن لم يكن فيها غيره واقعا .

(والثاني الحقيقي مبالغة) وهو فيما كان فيها غيره لكن جعل بمنزلة المهدوم (ويمكن ان يعتبر هذا) النوع اي القصر الحقيقي مبالغة (في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات) فتأمل .

(والفرق بين القصر الشرعي الحقيقي) اي الاضافي (والقصر الحقيقي مبالغة وإدعاء دقيق) والفرق ما اشرنا اليه من ان في قصر الصفة على الموصوف مثلاً اذا كان حقيقياً إدعاءياً لا بد فيه من نفي الصفة المذكورة عن جميع من سوى الموصوف المذكور لعدم الاعتداد بذلك سوى ولكن لا يشترط فيه كما يأتي بعيد هذا اعتقاد المخاطب على أحد الوجوه الثلاثة في الافراد والكلب والتميين أعني إتصاف الجميع بذلك الصفة أو إتصاف الجميع غير الموصوف المذكور بذلك الصفة أو التوديد بين إتصاف جميع من سواه وبين إتصافه وكذلك الكلام في قصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقياً إدعاءياً لا بد فيه من نفي جميع الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على الوجوه الثلاثة اي

اتصافه بجميع الصفات أو الجميع غير الصفة المذكورة أو التردد بين
غير الصفة المذكورة وبينها .

والوجه في الصورتين ما يأتي من أن المخاطب العاقل لا يعتقد ذلك
وقد تقدم أن النفي المذكور في الحقيقي الادعائي يقتضي عدم الاعتداد
بما نفي وأما إذا كان القصر غير حقيقي ففي الصورة الأولى يعتبر فيه
ففي الصفة المذكورة من بعض من سوى الموصوف المذكور وفي الصورة
الثانية ففي بعض الصفات غير الصفة المذكورة من الموصوف المذكور
ولكن يشترط فيه في الصورتين اعتقاد المخاطب على أحد الوجهين الثلاثة
في الأفراد والقلب والتعيين وليس حينئذ عدم الاعتداد بغير البعض في الصورتين .
إلى هنا كان كلامنا في بيان الفرق وأما وجه دقته فهو أن القصر
الحقيقي الادعائي وغير الحقيقي يهتركان معاً في شيء واحد وهو في
الصورة الأولى جواز إنصاف غير الموصوف المذكور بغير تلك الصفة
المذكورة وفي الصورة الثانية جواز إنصاف الموصوف المذكور بصفات
أخر غير الصفة المذكورة هذا كله بناء على عدم التمييز المجزئ المتقدم
في قوله وقد يقصد به إلى الحقيقي مطلقاً كما اختاره بعض المحققين
وأما بناء على رجوعه إلى القسم الثاني منه فقط كما اختاره التفتازاني
فينحصر بيان الفرق حسبما ذكرنا في الصورة الأولى فقط (فليتأمل)
فإن المقام من الصعوبة بمكان ولذلك اضطربت كلماتهم في الحواشي
المنطقة به .

(والأول أي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص
أمر) أي شيء (بصفة دون صفة أخرى أو مكانها أي تخصيص أمر
بصفة مكان صفة أخرى) ويأتي بعيد هذا بيان المراد من لفظة دون

ووجه العطف بلفظة أو الثاني بظاهرة التفسير أي التعريف .

(والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه) أي مكان أمر آخر (ولفظة أو للتنويع) أي لبيان أنواع المعرفة لا المترديد في التعريف (فلا تنافي للتفسير) أي التعريف فالمقام نظير ما قاله السيوطي في أول باب الفاعل في قول الناظم في شرح الكافية فراجع إن شئت .

(وقوله دون أخرى) حال إما من فاعل التخصيص أعني المتكلم أو عن مفعوله أعني أمر فيكون (معناه متجاوزاً عن صفة أخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه) أي الأمر أي الموصوف (في صفتين والمتكلم يخصه بأحديهما ويتجاوز عن الأخرى) وأنت إذا أتقنت ذلك تقدر أن تقيس عليه دون آخر ومكانها ومكانه .

(ومعنى دون في الأصل) أي في اللفظة (أدنى مكان) أي أسفل مكان (من الشيء يقال هذا دون ذلك إذا كان أسفل منه أي أسفل منه) (قليلاً) حاصله أن لفظ دون في الأصل موضوع للتفاوت في الأمكنة فهو ظرف مكان مثل عند ويظهر من المصباح أن فيه معنى القرب ولا انحطاط ويوجد كلاهما في قوله أدنى مكان .

(ثم استعير) أي نقل (للتفاوت في الأحوال والرتب) فصار حقيقة فيه ويجوز أن يكون استعارة تشبيهاً للتفاوت في الرتبة بالتفاوت في المكان (فقليل) بكر دون خالد في الحسن و (زيد دون عمر في الشرف ثم اتسع فيه) بطريق النقل أيضاً أو المجاز المرسل من باب استعمال المنيد في المطلق (فاستعمل في كل متجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم) وإن لم يكن هناك تفاوت كما في صور القصر قال الرضي

وهو بهذا المعنى قريب من لفظة غير .

(ولتقابل ان يقول أن) تعريف المصنف وهو (قوله دون اخرى ودون آخر) أما غير جامع أو غير مانع وذلك لأنه (إن أراد به) في الأول أي في قصر الموصوف على الصفة (دون صفة واحدة اخرى) فقط (و) في الثاني أي في قصر الصفة على الموصوف (دون أمر واحد) أي دون موصوف واحد فقط (فقد خرج عنه) أي عن التعريف (ما إذا اعتقد المخاطب) في قصر الموصوف على الصفة (اتصاف أمر) أي موصوف (بأكثر من صفتين أو) اعتقد المخاطب في قصر الصفة على الموصوف (ثبوت صفة لاكثر من أمرين) أي موصوفين مثال الأول (نحو قولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً و) مثال الثاني (قولنا ما شاعر إلا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية) فقد خرج هذان المثالان من التعريف (وغير ذلك) من الأمثلة التي يكون معتقد المخاطب فيها أكثر من اثنين فلا يكون التعريف جامعاً .

(وإن أراد به) أي بقوله دون اخرى ودون آخر (أعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير) الذي هو مختص بالقصر غير الحقيقي (لانه) أي لأن القصر الحقيقي أيضاً تخصص أمر بصفة دون سائر الصفات (هذا في قصر الموصوف على الصفة) أو تخصص صفة بأمر دون سائر الأمور (فيدخل القصر الحقيقي بتسميه في التعريف فلا يكون مانعاً .

(وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر) فإنه إن أراد في الأول مكان صفة واحدة أخرى ومكان أمر واحد آخر في الثاني

فلا يكون التعريف جامعاً لأنه يخرج منه حيثنشد ما إذا كان معتقد
المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وإن أراد الأعم فلا يكون التعريف
مانعاً إذ يدخل فيه القصر الحقيقي لأنه أيضاً تخصيص أمر بصفة مكان
سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر مكان سائر الأمور .

(فإن قلت) نختار الشق الثاني أي إرادة الأعم من الواحد
والاثني والجمع ولكن لا نسلم دخول القصر الحقيقي في هذا التفسير
والوجه في عدم التسليم أن المراد أن من قوله في التفسير (تخصيص أمر
بصفة دون) أخرى أي دون (سائر الصفات) الأقسام الممكنة الواقعة
في المحاورات العرفية والقصر الحقيقي ليس من تلك الأقسام لأنه
(يقتضي أن يعتقد المخاطب إنصافه) أي الموصوف (بجميع الصفات)
المنفية والمثبتة جميعاً كما في قصر الأفراد أو المنفية جميعاً دون المثبتة
كما في قصر القلب أو يردد بين المنفية والمثبتة كما في قصر التبيين
(لأن القصر) مطلقاً حقيقياً كان أو غير حقيقي (يقتضي أن يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاء المتكلم قطعا) كما في قصر الأفراد والقلب
(أو احتمالا) كما في قصر التبيين (وهذا) الاعتقاد (ما لا يقع)
من المخاطب العاقل وأما السفه والمجنون فلا كلام لنا معه (وكذا
الكلام في البواق) أي في مكانها ودون آخر أو مكانه بأن يقال إن
أريد مكان صفة واحدة أخرى أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا
اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وإن أريد أعم دخل القصر
الحقيقي لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات
وتخصيص أمر مكان سائر الأمور والجواب الجواب .

(قلت هذا الاقتضاء) أي اقتضاء اعتقاد المخاطب إنصافه بجميع

الصفات حسبما بينها (يختص بالقصر الحقيقي ألا ترى أنهم) أي أهل اللسان والمعاورات العرفية أو علماء علم الفصاحة والبلاغة (انفقوا على صحة ما في الدار إلا زيد قصراً حقيقياً مع أنه ليس رداً على من اعتقد أن جميع الناس في الدار) المذكورة لأن العاقل لا يعتقد ذلك فمن اتفاهم على صحة ذلك يعلم أن الاقتضاء المذكور يختص بالقصر الغير الحقيقي .

(ويمكن أن يجاب عنه) أي عن اشكال القائل (بأن المراد هو الثاني) أي الأعم من الواحد والاثني والجمع (وهذا المعنى) كما قال القائل (مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي) فيدخل فيه كما قال القائل الحقيقي ولم يأت بقيد يخرج له (لكنه خصه بغير الحقيقي لانه) أي الخطيب (ليس بسدد التعريف) التام الجامع المانع لغير الحقيقي والا لكان عليه أن يأتي بقيد يخرج له ليشتمل عن الحقيقي (بل غرضه من هذا الكلام) أي من قوله والاول من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون أخرى الخ (أن يفرع عليه التقسيم) أي تقسيم القصر (إلى قصر الافراد والقلب والتعين وهذا التقسيم لا يجري) كما أشار إليه آنفاً بقوله منتهى (في القصر الحقيقي اذ العاقل) كما أشارنا آنفاً (لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات) حتى يكون الكلام معه قصر افراد حقيقي (ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة) حتى يكون الكلام قصر قلب حقيقي (ولا يبرهنه ايضاً بين ذلك) أي لا يردد الامر أي الموصوف بين جميع الصفات وصفة واحدة حتى يكون الكلام معه قصر تعيين (وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور) اذ العاقل لا يعتقد أنه على احد الانحاء الثلاثة من

الافراد والقلب والتعيين .

والى بعض ما ذكرنا ينظر من اجاب عن الاشكال باننا نريد اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن بشرط أن لا ينتهي الجمع الى الجميع فلا يلزم المحذور وانما لم يصرح المصنف بذلك اعتماداً على العقل وعلى شهرة الغير الحقيقي فتأمل جيداً .

(فكل منهما أي فعلم من هذا الكلام) أي من المتن المتقدم (ومن استعمال لفظة او) الدالة على التنويع (فيه) أي في هذا الكلام (ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان) اولهما ما غير فيه بلفظ دون وثانيهما ما غير فيه بلفظ مكان وكل واحد منهما ايضاً ضربان فالضرب الاول من الضرب (الاول تخصيص امر) أي موصوف (بصفة دون) صفة (اخرى) هذا في قصر الموصوف على الصفة (و) الضرب الثاني من الضرب الاول (تخصيص مكان) صفة (اخرى) هذا في قصر الموصوف على الصفة (و) اما الضرب الاول من الضرب (الثاني) فهو (تخصيص امر) أي موصوف (بصفة مكان) صفة (اخرى) هذا في قصر الموصوف على الصفة (و) الضرب الثاني من الضرب الثاني (تخصيص صفة بأمر مكان امر آخر) هذا في قصر الصفة على الموصوف .

(والمخاطب بالأول) أي بالذي غير فيه بلفظ دون (من ضربى كل) أي كل واحد (من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف) والى هذين الاولين اشار الغتازاني بقوله تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر والمخاطب بكرر واحد منهما (من يعتقد) اعتقاداً عقلاً ثانياً بحسب ما مر بيانه (الحركة أي

شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد (هذا) في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة (هذا) في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر (أو أزيد من ذلك) ويقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو (أو أزيد منهما) في الكتابة ويسمى هذا القصر (في صورتين) قصر أفراد لقطع الشركة أي لقطعه (أي لقطع هذا القصر (الشركة المذكورة) بقوله أي شركة وصفين الخ .

(وبالثاني أي المخاطب بالثاني) أي الذي عبر فيه بلفظ مكان (من ضربي كل) من قصر الموصوف على الصفة (وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى) وقصر الصفة على الموصوف وهو الذي أشار إليه بقوله (أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام) هذا في قصر الموصوف على الصفة (و) يكون المخاطب (يقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد) وهذا في قصر الصفة على الموصوف (ويسمى هذا القصر) في المثالين (قصر قلب لقلب حكم المخاطب) .

وأما قوله (أو تساوى عند) فإن (الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس) لأنه أقرب (ولفظ الايضاح صريح في ذلك أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران أعني (تساوى عنده اتصافه) أي الموصوف (بتلك الصفة واتصافه بغيرها) هذا (في قصر الموصوف) على الصفة (و) تساوى عنده (اتصافه

وانضاف غيره بتلك الصفة (وهذا) في قصر الصفة (على الموصوف .
 (حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما
 قائم او قاعد) يعني تساوى عنده احتمال كونه قائما واحتمال كونه
 قاعداً مع القطع بانضافه باحدهما (و) لكن (لا يعرفه على التبيين)
 هذا في قصر الموصوف على الصفة (و) يكون المخاطب (بقولنا ما شاعر
 الا زيد من يعتقد أن الشاعر اما زيد او عمرو) يعني تساوى عنده
 احتمال كون الشاعر زيدا واحتمال كونه عمراً مع القطع بأنه
 احدهما . (من غير أن يعلمه على التبيين ويسمى هذا القصر) الذي
 تساوى عنده (قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب)
 الشاك .

(فالحاصل ان) ما عبر فيه بلفظ دون اعني (تخصيص شيء)
 موصوفاً كان او صفة (بشيء) كذلك (دون آخر) كذلك (قصر افراد)
 فقط (و) اما ما عبر فيه بلفظ مكان اعني (تخصيص شيء) موصوفاً
 كان او صفة (بشيء) كذلك (مكان آخر) كذلك فهو ينطبق على
 قسمين من اقسام القصر لانه (ان اعتقد المخاطب فيه العكس) فهو
 (قصر قلب وان تساوى عنده) فهو (قصر تعيين وفيه) اي في
 الحاصل يعني في انطباق ما عبر فيه بلفظ دون على قصر الافراد فقط
 وانطباق ما عبر فيه بلفظ مكان على قسمين اي القلب والتبيين او في
 جعل عطف قوله او تساوى عنده على قوله يعتقد العكس حتى يكون
 الحاصل ما اوضحناه (نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
 المتكلم احدهما يكون هذا) بما ينطبق عليه الاول اي ما عبر فيه بلفظ
 دون لانه يصدق عليه انه (تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص

ج ٤

أمر بصفة مكان أخرى ألا ترى أنك إذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزاً عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود (فقط) حتى توقع القيام مكانه (هذا في قصر الموصوف على الصفة) وكذا الكلام في قصر الصفة على الموصوف (فظاهر من ذلك أن ما عير فيه بلفظ دون ينطبق على قصر التعيين وعلى قصر الأفراد) ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركاً بين قصر الأفراد والقصر الذي مناه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه (أي شيء) به (أي شيء) مكان آخر قصر قلب فقط (خلافاً لما اختاره المصنف .

والحاصل أن المصنف جعل التخصيص بشيء دون آخر قسماً واحداً وهو قصر الأفراد وجعل التخصيص بشيء مكان آخر قسمين لأن المخاطب أن اعتقد عكس حكم المتكلم فهو قصر قلب وأن تساوى عنده الأمران فهو قصر تعيين .

والسكاكي يعكس فيجعل التخصيص بشيء مكان آخر قسماً واحداً وهو قصر القلب ويجعل التخصيص بشيء دون آخر قسمين لأن المخاطب أن اعتقد الحركة فهو قصر أفراد وأن تساوى عنده الأمران فهو قصر تعيين .

(فإن قلت) لا نسلم أنه إذا تساوى الأمران عند المخاطب وعين المتكلم أحدهما لا يكون ذلك تخصيصاً أمر بصفة مكان أخرى بدعوى أنه لم يثبت الصفة الأخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة إلى آخر ما ذكر (لأن مراد المصنف بالأخرى) في قوله مكان أخرى (أحدى

الصفتين) لا على التبيين (و) كذلك مراده (بالآخر) في قوله مكان
آخر (أحد الأمرين) لا على التبيين أيضا (إذا قلت ما زيد القائم لمن
اعتقد اتصافه بأحدى الصفتين) لا على التبيين (فقد خصصت زيدا
بالقيام) معينا (مكان الصفة الأخرى التي هي إحدى الصفتين لا على
التبيين) (التي اعتقدها المخاطب) هذا في قصر الموصوف على الصفة
(وكذا في قصر الصفة) على الموصوف فانك إذا قلت ما شاعر الزيد
لمن اعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه يعني يستند
أن أحدهما موصوف بهذه الصفة لا على التبيين فقد خصصت الشاعرية
بزيد مكان الآخر الذي هو أحد الموصوفين لا على التبيين .

والحاصل أن مراد المصنف من قوله مكان أخرى ومكان آخر
الأخرى والآخر المردد الذي هو كلي وقد مر مشترك بين القيام والقعود
مثلا وبين زيد وعمرو مثلا فإذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه
بأحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام الذي هو فرد وجزئي
معين مكان الصفة الأخرى المرددة الكلي التي هي إحدى الصفتين وكذلك
إذا قلت ما شاعر إلا زيد فقد خصصت الشاعرية بزيد الذي هو فرد
وجزئي معين مكان الأمر الآخر المردد الكلي الذي هو أحد الأمرين
نصح ما هو ظاهر المتن أعني كون قوله أو تساويا عندنا على قوله
يعتقد العكس كما هو مبرح لفظ الإيضاح .

(قلت) نعم لكن (مقتضى قوله مكان أخرى أن تكون الصفة
المذكورة) في كلام المتكلم (ثابتا والأخرى) التي يريد المتكلم نعتة
المخاطب فيها (منفية) بحيث لم تكن موجودة في الخارج (وإذا أريد
بالأخرى إحدى الصفتين) التي هي كلي مردد بين كل واحدة من

الصفتين على التساوى (فهو صادقة على الصفة المذكورة) في كلام
المتكلم وعلى الصفة التي اخطأ المخاطب في احتمالها مساوياً لما ذكر في
كلام المتكلم (لان المخاطب لم يعتقد انصافه) اي انصاف الموصوف
(باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها) في نفسها (محال)
كما ثبت في محله فضلاً عن ثبوتها لموصوف .

وبمباراة اخرى ماهية احدى الصفتين بشرط عدم تعيينها في ضمن
القيام ولا في ضمن القمود ونحوه بحيث تكون مجردة عن كل واحد
منهما مستحيل ضرورة فكيف يمكن ان يعتقدها المخاطب العاقل (بل
اعتقد) المخاطب (انصافه باحدى الصفتين) المستلزم للتعيين لكن
(من غير علم) منه اي من المخاطب (بالتعيين) ومن المعلوم ان عدم
العلم بالتعيين غير مستلزم لعدم التعيين واقفاً .

(وهذا) اي احدى الصفتين من غير علم بالتعيين (صادق على كل
واحدة من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل)
يكون (تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى) فلا يصح ما ظاهراً لثني
اعني كون قوله او تساوى عنده عطف على قوله يعتقد العكس استناداً على ما
هو صريح لفظ الايضاح .

(فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة ووجوباً على سبيل القطع والبت (واثبات) الصفة
(الاخرى) كذلك (بل يكفي فيه) اي في قوله مكان اخرى (تجرير
نفيها) اي احتمال نفيها اي نفي الصفة المذكورة (و) تجرير (اثبات)
الصفة (الاخرى) اي احتمال اثباتها (وهما كذلك لانه) اي
المخاطب (اذا تساوى الامران عنده) اي عند المخاطب (فكما جوز)

المخاطب (ان تكون الصفة هو القيام) على التعيين (فقد جوز ان تكون هو القعود على التعيين فاذا قلت رداً على المخاطب (ما زيد الا قائم فقد خصصته) اي زيدا (بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز) المخاطب (ثبوتها له) اي لزيد (على التعيين وهي القعود) فيبطل ما قلت من انه لا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى .

(وهذا بخلاف قصر الافراد) فانه ليس فيه تخصيصه بصفة مكان اخرى (فانه) اي للمخاطب (اذا اعتقد اتصافه) اي اتصاف زيد (بالصفتين) معا (فلم يجوز) المخاطب حينئذ (انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصاً لزيد بالكتابة مكان الشعر) مثلاً (لان الكتابة في مكانها) لا في مكان الصفة الاخرى التي هي الشعر التي نقاه للتكلم فلذلك جعل المصنف هذا القصر تخصيصه بصفة دون اخرى .

(قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان فاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر) فبذلك يصح ما هو ظاهر المتن من عطف قوله او تساوياً عنده على قوله يعتقد العكس (لكنه) اي التكلف (لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لأن قولك ما زيد الا قائم لمن يردده) اي يردد زيدا (بين القيام والقعود) على سبيل التصارى من حيث الاستدلال (تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له) فلا مانع من كون قوله او تساوياً عنده مطلقاً على من يمتنع الحركة بخلاف ما في الايضاح ووثاقاً لما اعتلوه صاحب المفتاح من جعل تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركاً بين قصر الافراد وهذا الذي سماه المصنف قصر

تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط .

(فحينئذ) يصح ان (يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به) اي بتخصيص شيء دون اخرى (من يعتقد الشركة الية) اي قطعاً و فقط (بل) يكون المخاطب به (اما من يعتقد الشركة او من تساويها عنده) فما في نفي الايضاح من التصريح بأن المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساويها عنده المشرع باختصاص دون اخرى بقصر الافراد في غير محله .

(وغاية ما يمكن في هذا المقام) اي في متن هذا الكتاب اي في حذف قوله او تساويها عنده (ان يقال ان في كلامه حذفاً و اضماراً) اي تقديرأ (وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويها عنده) فالمحذوف والمضمر ههنا او تساويها عنده (وبالثاني من يعتقد العكس او عنده) ثم حذف واضمر بعد قوله (ويسمى) هذا (القصر) لفظة مجموع أي مجموع (الذي يكون المخاطب به من تساويها عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى) الى قوله (قصر تعيين) فتدبر جيداً حتى تعرف جيداً المحذوف والمضمر .

(وكفى دليلاً على متانة كلام) صاحب (المفتاح) من جعل تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركاً بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط (ورعاية هذا الكلام) أي متن هذا الكتاب اي ذكر قوله او تساويها عنده بعد قوله ويسمى هذا قصر قلب لقلب حكم المخاطب (انما يقتصر الى هذه التكاليف ولعله هفوة) اي خبط وكلام ساقط (صدرت عنه

من غير قصد الى المخالفة (لصاحب المفتاح .

(وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين) اى لا يكون مفهوم احدهما عين نفى الاخر كالمنهجية والشاعرية او الكاتبية مثلا (ليصح في اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفجعا لامتناع اجتماع الشاعرية والمنهجية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر) اى غير قادر على قول الشعر .

(وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافي الوصفين) بحسب الواقع ونفس الامر (ليكون اثباتها) اى اثبات الصفة المذكورة في كلام المتكلم (مشعرا بانتفاء غيرها كذا) قال المصنف (في الايضاح و) لكن (فيه) اى في هذا الاشتراط (ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون) مجرد (اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة) في كلامه (كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا) الانتفاء (لا يشوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما هو كذلك (في قصر الافراد والتعيين) ايضا والا يلغ ذكرها بطريق القصر (بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا فهو زيد قائم لا قاعد) فعلى هذا الاشتراط يلزم التكرار بل اللغوية المرغوب عنها عند اليلغاء فتأمل .

هذا كله اذا كان المناط والاعتبار في النفي والاثبات هو المتكلم (وان اراد به) اى بهذا الاشتراط (ان يكون) المناط والاعتبار في النفي والاثبات هو المخاطب وذلك بأن يكون (اثبات المخاطب تلك الصفة

ج

التي نقاها المتكلم كالتعود مشعراً بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون عكسا لحكم المخاطب فيكون (بذلك) قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به (اى بانتفاء الغير) وذلك التصريح بأن (يقول ما زيد الاقاع) فانه صريح في انتفاء الغير اعني القيام فيكون اشتراط تحقق تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعراً بانتفاء الغير بعد هذا التصريح لغواً محضاً فتأمل جيداً .

(وايضا) يلزم على هذا الاشتراط ان (يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر عن) جميع (اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة) فلا يكون على هذا الاشتراط قصر قلب ولا يعتد بالمخاطب اجتماعها ولا يردد بينهما فلا يكون قصر افراد ولا قصر تعيين (على انه لاشبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح) فالشرط لقصر القلب عند صاحب المفتاح هو اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء تحقق التنافي بين الوصفين ام لا (ولقد احسن) صاحب المفتاح (في عدم اشتراط هذا الشرط) اى التنافي .

(واما ما يقال من ان هذا) اى تنافي الوصفين (شرط حسن القلب) لا شرط صحته حتى يرد ما ذكر (فمما لا يفهم من اللفظ) اى من لفظ المتن (بل ياباه لفظ الايضاح) .

وذلك لانه قال في قصر الافراد ما حاصله انه يشترط فيه عدم التنافي ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وقال في قصر القلب ما حاصله انه يشترط فيه التنافي ليكون اثباتها مشعراً بانتفاء غيرها فلم يذكر في الموضوعين ما يدل على الفرق بينهما فحمل الاول على شرط الصحة والثاني

على شرط الحسن تعسف بحث .

(ولو فهم) من المتن أن هذا شرط حسن قصر القلب (فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتباً لا شاعراً وكذا) لا دليل على (ما يقال إن المراد) بتنافي الوصفين (التنافي في اعتقاد المخاطب) لا بحسب الواقع ونفس الامر وذلك (بأن لا يجتمع فيه) أى في اعتقاد المخاطب (الوصفان) وذلك (لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعاً) ولغواً (لانه قد علم) من المتن المتقدم اعني قوله وبالثاني من يعتقد العكس الخ (ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني ثبوت ما نفاء المتكلم ونفى ما اثبتته) ثم لو كان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب يرد على كلام المصنف في الايضاح اشكال آخر اشار اليه بقوله (وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقداً للعكس فلا يصح قول المصنف) في الايضاح (انه) أى السكاكى (لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين) وذلك لان اعتبار كون المخاطب في قصر القلب معتقداً للعكس عبارة اخرى عن تنافي الوصفين بهذا المعنى أى التنافي في اعتقاد المخاطب .

(واما عدم اشتراط السكاكى في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمعنى على انه) أى السكاكى (ادخل فيه) أى في قصر الافراد أى في تعريفه (قصر التعيين) كما تقدم ذلك آنفاً في قول التفتازانى ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركاً بين قصر الافراد والقصر الذى ساء المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط .

(وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين) كالشاعرية
والمفحمية (او غير متنافيين) كالشاعرية والكاتبية (لان اعتقاد كون
الشيء موصوفاً بأحد الامرين المتعينين) المعاوم ثبوت احدهما لا على
التعيين (لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة) اي كل
مثال (تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب) فهو (تصلح مثالا لقصر
التعيين من غير عكس) وذلك واضح لا يحتاج الى البيان .

(وللقصر) في كلامهم ومحاوراتهم (طرق) كثيرة (والمذكور)
المبحوث عنه (هنا اربعة) وسيأتي بيان كل واحد منها (و) انما قلنا
ان للقصر طرق كثيرة لانه (قد) تقدم في احوال المسند اليه انه قد
(يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وكذلك قد تقدم في بحث المسند
انه قد يحصل بسبب (تعريف المسند) وكذلك تعريف المسند اليه
فلا وجه لتركه (و) كذلك قد يحصل (بنحو قولك زيد مقصور على
القيام و) بنحو قولك زيد (مخصوص به) اي بالقيام وبنحو القيام
متحصراً في زيد (وما اشبه ذلك) بما يدل على القصر لغة .

(فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة) المذكورة هنا .

(ويمكن ان يجعل (ضمير (الفصل وتعريف المسند وكذا تعريف
المسند اليه فلا وجه لعدم ذكره (ايضاً من طرق القصر) الاصطلاحي
بدليل البحث عنهما في الموضوعين الذين اشرنا اليهما آنفاً (لكن ترك)
المصنف (ذكرهما هنا لاختصاصهما) اي لاختصاص القصر الحاصل
بهما (بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق اي في
الموضوعين المشار اليهما آنفاً .

(بخلاف العطف والتقديم) الذين يذكرا ن ههنا (فانهما وان سبقا) في باب المسند اليه والمسند (فيسكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كا) لطريقين الآخرين من (الطريق) الاربعة (المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها) بلفظة من التبعيضية (دون ان يقول الاول والثاني) الدال على بيان عدد الطرق (ايماء الى هذا) اي الى امكان ان يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر الاصطلاحي لكنه ترك ذكرهما لما بينا من الاختصاص .

(منها) اي من طرق القصر (العطف) وانما قدم العطف على بقية الطرق لانه اقوالها للتصريح فيه بالطرفين اعني المثبت والمنفي بخلاف غيره فانه يفهم ضمنا ثم انهم ان النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية . واعلم ايضا ان العطف يكون للقصر الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فالقصر اضافي وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غيره فالقصر حقيقي (كقولك في قصده اي في قصر الموصوف على السفة افراداً زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بان يكون وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا ويل دون سائر حروف العطف) .

وانما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لانها بعد النفي تفيد الاتبات للتابع فتفيد القصر ، بعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فقولك ما زيد كاتباً بل شاعر معناه نفى الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر

معناه اثبات الشعر له مع السكوت عن نفي الكتابة وإثباتها له وقد تقدم الكلام في ذلك في باب العطف على المسند اليه مستوفى فراجع ان شئت .

(واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكر له ههنا مثالا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف) فراجع ان شئت .

(و) كقولك في قصره (قليبا زيد قائم لا قاعدا ونفى القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه) اى من اثبات القيام (كون المخاطب معتقدا للعكس فلتطريق القصر دلالة على هذا المعنى) اى على كون المخاطب معتقدا للعكس (بخلاف مجرد الاثبات) من دون طريق القصر بان يقال زيد قائم من دون ان يقال لا قاعدا (فانه) اى مجرد الاثبات (محال عن هذه الدلالة) وذلك ظاهر لا يحتاج الى البيان (و) كقولك (ما زيد قائما بل قاعدا) قد تقدم الوجه في اثباته بمثالين وفي ذكره بل بعد النفى واما وجه عدم التعميل لقصر التعيين فسيأتي بهيذا .

(و) كقولك (في قصرها اى قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو و) كقولك (ما عمرو شاعرا بل زيد) ينصب خبر ما على اللفظة الحجازية (ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد) بتقديم الخبر على الاسم (لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين) يبنى الاسم والخبر (لبطلان عمل ما بتقديم الخبر) كما اشار اليه ابن مالك في قوله

اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقاء النفى وترتيب ذكره
(وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد

ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم (مطلقا اي
 (اذا عمل وكذا اذا لم يعمل) والوجه في ذلك (اما لان اصله)
 اي اصل ما (العمل) فيمتنع التقديم لكونه موجبا لخروجه عن الاصل
 (واما لتوافق) اللغة الغير العاملة (اللغة العاملة) في عدم تقديم
 الخبر على الاسم (وهو) اي القول باعتناع تقديم الخبر اذا لم يعمل
 مستندا الى أحد الوجهين المذكورين (غلط فاحش لا يعرف له وجه
 صحة) لان جواز تقديم الخبر ظرفا كان او غيره عما لا خلاف فيه بينهم
 وانما الخلاف في انه هل يعمل ام لا قالوا الرضي وقال ابن عصفور
 ومنعه العبدى لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كان او جاراً
 ويجزوا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخوانها قال ابو علي زعموا
 أن قوما جوزوا إعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره .

وقال الربيعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي .

وقال الرضي ايضا ما يدل على كون ما في شرح المفتاح غلطاً فاحشاً
 من وجه آخر وهذا نصه اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة
 بني نعيم اذ قياس العوامل ان تختص بالتبيل الذي تعمل فيه من
 الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين
 الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة
 مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة انتهى .

(واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد)
 وهو قولك زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر مثلاً (صالحاً
 لان يكون مثلاً للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
 في القلب على زعمه افرد للقلب مثلاً) اخر (يتنافى فيه الوصفان)

وهو زيد قائم لا قاعد (بخلاف قصر الصفة) على الموصوف (فان
مثلاً واحداً يصلح لهما) أى الافراد والقلب وذلك لأن ما ذكر من
اشتراط التنافي وعدمه كما صرح به المصنف أنفاً إنما يتأق في قصر
الموصوف على الصفة دون العكس لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق
بين القصيرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب كما يشير إليه بعد هذا
في النفي والاستثناء فتقوالك زيد شاعر لا عمرو صالح للأفراد والقلب
وكذا ما عمرو شاعراً بل زيد تقدير .

(ولما كان كل مثال لهما) أى للأفراد والقلب (يصلح مثلاً لقصر
التعيين) في قصر الموصوف على الصفة وفي عكسه (لم يتعرض لذكره)
لا في قصر الموصوف على الصفة ولا في عكسه (وكذا الكلام في سائر
الطرق) أى الطرق الثلاثة الآتية فإنه لم يتعرض فيها لذكر قصر التعيين
لما ذكر هنا .

(ومنها) أى من الطرق (النفي والاستثناء كقوالك في قصره) أى
في قصر الموصوف على الصفة (أفراداً ما زيد الشاعر وقلباً ما زيد إلا
قائم وفي قصرها) أى في قصر الصفة على الموصوف (أفراداً وقلباً ما
شاعر إلا زيد والكل) أى كل واحد من الأمثلة الثلاثة المذكورة
(يصلح مثلاً لتعيين والتفاوت والفرق) بينه وبين الأفراد والقلب (كما
أشرنا أنفاً) إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب (فإن كان معتقده
اتصاف الموصوف بكل الرصفين أو كون الصفة لكل الموصوفين فقصر
أفراد وان كان معتقده عكس ما في كلام المتكلم فقصر قلب وان ردد
بيتهما فقصر تعيين فلا حاجة إلى تعدد المثال .

(ومنها) أى من الطرق (إنما) بالكسر (كقوالك في قصره أفراداً

انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افراداً وقلبا انما قائم زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت والفرق حسبما مر .

(واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا) العاطفة (وانما يدلان على قصر القلب) فقط (دون) قصر (الافراد) فتعميم المصنف بالنسبة الى قصر الافراد غير موجه (لانه) اي الشيخ (قال) في دلائل الاعجاز ما حاصله (ليس المراد بقولهم ان لا تنفى عن الثاني) اي عن المعطوف (ما وجب) اي ما ثبت (للاول) اي للمعطوف عليه (انها تنفى عن الثاني ان يكون) الثاني (قد شارك الاول) في اعتماد المخاطب (في الفعل الا ترى انه ليس معنى) قولنا (جائي زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو يعني مثل ما كان من زيد حتى كأنه مكس) اي خلاف اي رد (قولك جائي زيد وعمرو) كلاهما فليس قصر افراد (بل المعنى) اي معنى قولنا جائي زيد لا عمرو (ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد) فهو قصر قلب (لا مع من اتهم بجائيان) حتى يكون قصر افراد .

ثم قال الشيخ في توضيح ذلك ما هذا نصه والليكنة انه لا شبهة في انه ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جاء واحد وانما الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جائي زيد لا عمرو انه زيد وانه ليس بعمرو انتهى .

ثم قال ما حاصله (وهذا المعنى) الذي بينا الاء العاطفة من كونها لتقصر القلب دون الافراد حسبما اوضحناه (قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جائي زيد لم تنف ان يكون قد جاء مع زيد غيره)

ج ٤

حق يكون قصر افراد (بل تنفي المجيء الذي اثبتته) انت (لزيد
عن عمرو) فيكون قصر قلب (فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو)
فقط (لا مع من زعم ان زيدا وعمرا) كلاهما (جائيان) فليس قصر
افراد (فان زعمت ان المعنى انما جائي من بين القوم زيد وحده)
حق يكون قصر افراد (فانه تكلف والكلام) الصحيح للمعتد به الذي
له المعنى الجيد (هو الاول) اى كونه قصر قلب (وبه) اى بالمعنى
الاول (الاعتبار اذا اطلق) الكلام (ولم يقيد بنحو وحده لانه) اى
المعنى الاول (السابق الى الفهم) والمتبادر من الكلام (انتهى) حاصل
(كلامه) ولكن لا يذهب عليك ان التفتازاني قد تصرف فى كلامه
بحيث ليس وافيا بمجموع مراده فراجعوه ان شئت ان تعرف حقيقة
ما رآه من كلامه .

(وانما كان) لفظ (انما مقيدا للقصر) خلافا لبعض الاصوليين
حيث أنكروا ذلك قال الرضى وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته
الحصر استدلالاً بنحو قوله (ص) انما الاعمال بالنيات وانما الولاء
للمعنى واجيب بان المراد فى الخبرين التأكيد فمكانه ليس عمل الا
بالنية وليس الولاء الا بالمعنى كقوله (ص) لا صلاة لجار المسجد الا
فى المسجد انتهى .

(لتضمنه معنى ما) النافية (والا) الاستثنائية (وفى هذا الكلام)
اى فى قوله لتضمنه كما سيصرح بذلك (اشارة الى ان) لفظة (ما
فى انما ليست هى النافية) اذ لو كانت كذلك لكان المناسب ان
يقول لكونه بمعنى ما والا (على ما توهمه بعض الاصوليين) وجماعة
من البيانين على ما صرح به ابن هشام وانى ليصحبى نقل كلامه

بتعامه لشدة ارتباطه بالمقام وان كان موجبا لطول الكلام فلا غائلة فيه لانه مما يوجب توضيح المباحث الالائية على الوجه التام .

قال في الباب الاول في بحث ما الزائدة وزعم جماعة من الاصوليين والبيانين ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتهما للمعصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء المحصر .

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيًا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنا وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والاني فصل الضمير كقول الفرزدق انما يدافع عن احبابهم انا او مثلي فهذا كقول الاخر

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا
وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت الاول ضرورة واستدلالة بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم لان المحصر فيهن في جانب الفاعل ألا ترى ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة

وكذا الباقي انتهى .

ومن هنا يتضح لك ما أجمله التفتازاني في قوله (حيث استدلوا على إفادته القصر بأن ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده) أي ما بعد لفظ انما (ونفيه) لأنه تناقض (بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه أو على العكس والثاني) أي العكس (باطل بالاجماع) وبأنه خلاف الواقع (فتعين الاول) أي كونه لاثبات ما بعده ونفي ما سواه (وهو معنى القصر و) انما قلنا (ذلك) أي قلنا ان لفظة ما في انما ليست نافية على ما توهمه بعض الاسوليين وان العكس باطل بالاجماع (لان ان لا تدخل الا على الاسم) فعلى ما توهمه البعض من ان ما نافية يلزم دخول ان على الحرف مع انه لا يدخل الا على الاسم واما بناء على كونها كافة فلا يلزم ذلك لان ما الكافة اسم عند جميع من النحويين على ما نقل عنهم ابن هشام في البحث المذكور فتأمل .

(و) لان (ما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة و) قد قلنا انه (اشار بلفظ التضمن) كما نهيتهك آنفا (الى انه) أي لفظ انما ليس بمعنى ما والا حق (يكون لفظ انما ومجموع ما والا كأنهما لفظان مترادفان) .

واما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه لو فرض ان انما بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين يكونان كالترادفين لان من شرط المترادفين ان يتحددا معنى وافراداً في اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (اذ) قد اشرنا في شرح الديباجة عند قوله اكثر ما الاصول جمعاً الى انه (فرق

بين أن يكون في الشيء (أي في أنما مثلا) معنى الشيء (أي معنى ما والا مثلا (و) بين (أن يكون الشيء) أي أنما (الشيء) أي ما والا (على الإطلاق) أي في المعنى والاحكام من غير اعتبار التضمن (فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه أنما كما سيجيء) في بيان وجوه الاختلاف بين الطرق الأربعة من أن أنما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس وأيضا تزداد لفظة من مع ما والا تعبر ما من الله إلا الله ولا تزداد مع أنما فلا يقال أنما من الله إلا الله .

(ثم) أي بعد الإشارة إلى إبطال ما توهمه البعض (استدلال على) مدعاء من (تضمنه) أي تضمن لفظ أنما معنى (ما والا بثلاثة أوجه أشار إلى) الوجه (الأول) من تلك الوجوه (بقوله لقول المفسرين) القدماء الذين استدل أصحاب هذا الفن بكلامهم وهم المتقدمون من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ قبل تدوين هذا الفن كأبن عباس وأبن مسعود ويحامد فهو من باب الاستدلال باللغة وليس المراد المتأخرين من المفسرين الذين يستدلون بقول أصحاب هذا الفن لأنه لو كان ذلك للزم الدور .

(أنما حرم عليكم الميتة) في قراءة من قرأ الميتة (بالنصب) أن (معناه ما حرم الله عليكم إلا الميتة وهو أي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع الميتة وتقرير هذا) الوجه بحيث يكون دليلا على مدعاء (أن) في الآية ثلاث قراءات الأولى (القراءة المشهورة) وهي (نصب الميتة وحرم مبنيا للمفعول و) الثانية (قرأ) الآية (برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل أيضا و) الثالثة (قرء برفعها) أي برفع الميتة

ج ٤

(وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي) قال بعض ارباب الخواشي هو بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من افعال مرسل وهو الامام موفق الدين احمد بن يوسف الحسين الكواشي (فمضى) القراءة الاولى اى (قراءة نصب الميته وحرم مبنيا للفاعل) لفظة (ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت) لفظة ما (موصولة) على ان تكون اسما لان وتكون الجملة بعدما صلة لها (لبقى) حينئذ (ان بلا خبر) والتقدير كما في ان محلا وان مرتحلا تصف لا يرتكب مع الوجه الصحيح المقطوع (و) لبقى (الموصول) يعنى لفظة ما (بلا عائد) لان المستتر في حرم الله تعالى والتقدير كما سبق .

(بل لم يبق للكلام) اى للاية (معنى اصلا) لان الخبر هو الجزء المنتم الفائدة ولأن كل الموصولات تلزم بعدما صلة على عائد لائق مشتملة وبدون ذلك لا معنى للكلام فان تكلف متعسف ويجمعها موصولا والعائد الضمير المستتر في حرم والخبر محذوف ليعبر المعنى ان الذي حرم الميته هو الله تعالى فهذا عكس المقصود اذ المقصود بيان المحرم بالفتح وهذا يفيد بيان المحرم بالكسر وقس عليه الرجوع المتكلف فيها التي ارتكبوها .

(واذا فسروا قراءة النصب بما حرم الله عليكم ثبت ان انما متضمن معنى ما والا) لانهم كما قلنا عارفون بموضوعات الألفاظ قبل تدوين هذا الفن (فطابقت هذه القراءة) من حيث المعنى (قراءة الرفع لان ما فيها) اى في قراءة الرفع (موصولة) قطعا (و) لذلك نقول أن (العائد محذوف) ومقدر ولا غرو فيه للاحتياج اليه (والميته خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميته وهذا يفيد القصر لما مر

في تعريف المسند من ان نحو المطلق زيد وزيد المطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد (سواء كان اللام موصولا بمعنى الذي او حرف تعريف .

(فان قلت هلا جعلت (لفظة (ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله (فلا يمكن جعل المية مسنداً اليه له لان الفعل لا يسند الى شيئين مستقلين (فلا وجه لرفع المية الا على تأويل (بعيد اى (انما حرم الله شيئاً هو المية) حاصله تقدير المفعول وجعل المية خبراً المحذوف والجملة صفة لذلك المحذوف (ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والمائد محذوفاً والمية خبر ان والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم المية لا مجال لارتكاب هذا التأويل (البعيد .

(واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة وان تكون موصولة (ومعلوم أن ان على الاول تكون ملغاة دخلت على الفعلية واما على الثانى فهي عاملة دخلت على الاسمية كما هو الأصل فيها .

(ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسنداً الى المية لكنا نقول (ان) جعلها موصولة اسم ان والمية خبرها اول (وذلك (ليبقى (لفظة (ان عاملة (بناء (على ما هو الأصل) في جميع العوامل الى هنا كان الكلام فى الوجه الاول .

(و اشار الى (الوجه (الثانى بقوله لقول النحاة (اى القدماء منهم الذين أخذوا النحو من استقرار كلام العرب مشافهة فهم انما

ج ٤

يقولون ما تقرر عندهم من جهة استقراء اللغة فليس المراد النحاة المتأخرين الذين اخذوا القواعد النحوية من الكتب المدونة وايضا ليس المراد منهم المفسرين فلا تكرار مع الوجه الاول والمراد ايضا بعضهم لا كلهم وذلك لما صرح به التفنيزاني من انهم اختلفوا في افادة انما للقصر .

(انما الاثبات) مجموع (ما يذكر بعده) لا الجزء الاخير بما يذكر بعده كما توهمه بعض ويأتي بيانه (ونفى ما سواه اى سوى) مجموع (ما يذكره بعده) وذلك في كلا القصرين من غير فرق فيهما في معنى لفظة انما من حيث الاثبات مع الفرق فيهما في معناها من حيث المنفى (اما في قصر الموصوف على الصفة نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيام زيد) جميعا (ونفى ما سواه) بما يقابل قيامه (من القعود) اى قعود زيد بالخصوص لا عمرو وبكر ونحوهما (ونحوه) من الاضطجاع والانحناء ونحوهما بما يقابل قيامه بخصوصه .

(واما في قصر الصفة) على الموصوف (فهو) ايضا (لا ثبات قيامه) اى قيام زيد (ونفى ما سواه) بما يقابل قيامه (من قيام عمرو وبكر وغيرهما) يعنى قيام جعفر وزهير ونعمان وامثالهم .

(نعم سوى الحكم المذكور بعده) اى بعد انما (في شكل من القصرين) شيء (بخصوص) لا عموم فيه حتى يشمل جميع ما سوى الحكم المذكور (لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه) اما اذا كان القصر اضافيا فظاهر انه لا ينفي الا مقدارا يكون الاثبات في معتقد المخاطب بالنسبة اليه واما اذا كان حقيقيا فلان ما سوى الحكم المذكور بعده في نحو انما زيد قائم يشمل قيام عمرو وقعوده ونحوهما مع انه لا

ينفي ذلك قطعا وفي نحو انما يقوم زيد يشمل كونه كاتبا وكونه شاعرا ونحوهما وكذا يشمل تعود غيره وكتابته وشعره وأمثالهم مع أنه لا ينفي ذلك قطعا .

(و) قد ظهر بما بينا لك ان انما لاثبات مجموع ما يذكر بعده لا الجزء الأخير فقط من غير فرق في القصيرين في معناه من حيث الاثبات لكن (قد يقال) أنه ليس لاثبات المجموع من غير فرق والى ذلك أشار بقوله (ان المراد) أي مراد النجاة (انه لاثبات الجزء الأخير) فقط (عما) يذكر (بعده لموصوف) مسح نفى ما سواء أي ما سوى الجزء الأخير فهو في نحو انما زيد قائم لاثبات القيام فقط لزيد ونفي ما سوى القيام من القعود ونحوه هذا في قصر الموصوف على الصفة (او لاثباته) أي الجزء الأخير (على صفة مع نفي ما سواء) أي ما سوى الجزء الأخير فهو في نحو انما يقوم زيد أو انما قائم زيد لاثبات زيد على صفة أعني القيام ونفي ما سوى قيام زيد أعني قيام عمرو وبكر وغيرهما هذا في قصر الصفة على الموصوف (وهو تكلف) مستغنى عنه وجه التكلف أن هذا القائل جمل كل واحد من الاثبات والنفي في كل واحد من القصيرين بمعنى فانه جعله في الاول لاثبات شيء أي القيام لنفي أي الموصوف وجعله في الثاني لاثبات شيء أي الموصوف على شيء أي القيام .

ففرق في الموضعين في معناه والأصل عدم الفرق في معنى الكلمة بسبب المكان اذ من البعيد أن يكون في النظم كما نقلنا في آخر بحث متعلقات الفعل ما يدل على معنى تارة ولا يدل على ذلك المعنى تارة أخرى وايضا القول بأن المراد الجزء الأخير فقط خلاف ظاهر المتن اذ الظاهر منه

ج ٤

جميع ما يذكر بعده من غير فرق من حيث المعنى في الموضعين فتأمل جيداً .

(وأشار إلى) الوجه (الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه أي مع انما كقولك انما يقوم انا كما نقول ما يقوم إلا انا) فهذا الانفصال يدل على انه متضمن معنى ما وإلا فيفيد القصر (إذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال) كما صرح بذلك في الألفية بقوله

وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتي أن يجيء المتصل
(ووجوه التعذر) أي تعذر الاتصال (محصورة) في أمور خمسة
كما صرح بذلك السيوطي (مثل التقدم) أي تقدم الضمير (على
العامل والفصل بينهما) أي بين الضمير والعامل (لغرض) كالحصر
ونحوه (ونحو ذلك) مثل حذف العامل أو كونه أي العامل معنوياً
أو اسند اليه أي إلى الضمير صفة جرت على غير من هي له (وجميع
هذه الوجوه) الخمسة (منتفية ههنا) أي في قولك انما يقوم انما
(سوى أن يتقدر الفصل لغرض) هو الحصر (بأن يكون المعنى ما
يقوم إلا أنا) فتعين كونه للحصر .

ولكن اعترض بعضهم على هذا الدليل بأنه فيه دور لأن صحة
الاتصال متوقفة على التضمن المذكور ومعرفة التضمن متوقفة على صحة
الاتصال لاستدلالهم بها عليه .

واجيب عن ذلك باختلاف الجهة فإن التوقف الاول توقف من
حيث الوجود والحصول والتوقف الثاني من حيث العلم والمعرفة فلا
دور لتغاير المتوقف والمتوقف عليه فتأمل .

(ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت) بعض (الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم أنه) أي البيت (من الأبيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد) لكونه من العرب الموثوق بهريتهم (إذ ليس الفرض) من ذكر البيت (مجرد التمثيل) وقد تقدم في شرح الديباجة عند بيان الفرق بين الشواهد والأمثلة ما يفيدك هنا فراجع .

(فقال) المصنف (قال الفرزدق أنا الذائد) هو اسم فاهل (من الذود وهو الطرد) والدفع (الحامي الذمار وهو) أي الذمار (العهد وفي) كتاب (الأساس) يقال (هو) أي فلان (الحامي الذمار) يقال ذلك في حقه (إذا حمى ما) أي شيئاً (لو لم يحمه) أي لو لم يحم ذلك الشيء (ليم) أي يلومه العقلاء على عدم الحماية (وعنف) أي عتب على ترك الحماية والمراد (من) ذلك الشيء الذي يلزم على عدم حمايته (حماء) أي أبو زوجته أو أخوها أو عمها .

قال في المصباح حماء المرأة وزان حصاة أم زوجها لا يجوز فيها غير القصر وكل قريب للزوج مثل الأب والأخ والعم وفيه أربع لغات حما مثل عصا وحمل مثل يد وحموها مثل أبوها يعرب بالحروف وحمئو بالهمزة مثل غيبه وكل قريب من قبل المرأة فهم الاختان .

قال ابن فارس الحمئو أبو الزوج وأبو امرأة الرجل .

وقال في المحكم أيضاً وحمئ الرجل أبو زوجته أو أخوها أو عمها فحصل من هذا أن اللحم يكون من الجانبين كالصهر وهكذا نقله الخليل عن بعض العرب انتهى .

(وحرمة) أي ما حوله من حقوقه ومراقبه لأنه يحرم على غيره ماله أن يستبد بالانتفاع به كذا في المصباح .

ج ٤

وفسره بعضهم بهذا بأهل بيت الرجل وهو الأنسب (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) والشاهد في انفصال ضمير المتكلم أعني أنا عن العامل أعني يدافع والفرض من الانفصال الحصر والتخصيص أي حصر الدفاع عن أحساب قومه في نفسه أو مثله

وبعبارة أخرى (لما كان غرضه أن يخص المدافع) بالكسر (لا المدافع عنه) بالفتح (فصل الضمير وأخره) ليفيد الفرض المذكور (إذ لو قال إنما أدافع عن أحسابهم) باتصال الضمير (لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم كما إذا قيل لا أدافع إلا عن أحسابهم) .

وبعبارة أخرى يصير المعنى حصر دفاعه في أحساب قومه ونفيه عن أحساب غيرهم (وليس ذلك معناه) أي المعنى الذي قصده الشاعر من قوله إنما يدافع الخ (وإنما معناه أن المدافع عن أحسابهم هو) أي الشاعر (لا غيره) من أبناء قومه .

(ولا يجوز أن يقال أنه) أي انفصال الضمير (بحمول على الضرورة) الشعرية لا على أن الشاعر غرض في هذا الانفصال حتى يثبت به المدعى أعني تضمن إنما معنى ما والا فلا دلالة في هذا الانفصال عليه .

وأنما قلنا أنه لا يجوز ذلك (لأنه كان يسمح) أي يمكن الشاعر (أن يقول وإنما أدافع عن أحسابهم أنا) باتصال الضمير المستتر في أدافع بناء (على أن أنا تأكيد) للضمير المستتر في أدافع فليس في الاتصال ما يكسر له وزنا .

فلو كان الاتصال مفيداً لذلك الحصر لم يعدل الشاعر القصيح عن الانفصال الذي هو الأصل في الضمير لما فيه من الاختصار المطلوب

عند الفصحاء غالباً الموضوع لأجله الضمير الى الانفصال الذي هو خلاف الأصل .

(ولا يجوز) ايضاً (ان تكون) لفظة (ما) في انما (موصولة اسم ان) ولفظة (انا خبرها) اى خبر ان بناء على كون الكلام من باب الاخبار بالذي (اى ان الذى يدافع انا) فيحصل به الفرض اعني المحصر كما تقدم في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة فلا دليل فيه على المدعى اعني الثمنين .

وانما قلنا انه لا يجوز ذلك (لان قوله انا الذائد) بتقديم انا (دليل على ان الفرض) اى غرض الشاعر (الاخبار عن المتكلم) اى عن نفسه (بصدور الذود والمدافعة عنه) لا عن غيره من ابناء قومه فالفرض جمل انا خيراً عنه لانه في مقام الافتخار (و) حينئذ (ليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا) بتقديم انا تارة وتأخيرها اخرى لانه مستلزم لان يكون انا خيراً عنه تارة وخيراً به تارة اخرى مع كون الفرض في الصورتين واحداً وهو الاخبار والافتخار بصدور الذود والمدافعة عنه لا عن غيره من ابناء قومه فلا بد من ان يقال ان ما في انما كافة وهو مفيد للمحصر لكونه متضمناً معنى ما والا (مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من) الذي هو نص في العاقل (الى لفظ ما) الذي لغير العاقل او مشترك بينه وبين العاقل (وهو) اى لفظ من (اظهر في المقصود) اذ المقصود انما هو الشاعر وهو من العقلاء ونفخ من كما قلنا نص فيه فتأمل جيداً .

(فان قيل) نعم ولكن فيما ذكرت اشكال آخر وهو انه (كيف يصح اسناد الفعل) الذي فيه علامة الغائب اعني ياء المضارعة كما

صرح بذلك السيد الشريف في صرفه الفارسي بقوله : ياء در ينصر
ويضرب علامت غيبت وحرف استقبال است .

(الى ضمير المتكلم) مع ان علامته الهمزة كما صرح بذلك السيد
الشريف في كتابه المذكور فلا بد من جعل ما موصولة اسم ان
ويدافع صلة ما وفيه ضمير غائب هو العائد ولقطة انا خبر ان فالكلام
كما قلنا من باب الاختيار بالذي .

(قلنا لا نسلم ان الفعل) اي يدافع (غائب) وذلك (لان غيبة
الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا
انا وانت لا يكون غائبا) بل في الاول متكلم وفي الثاني خطاب .
ولا يذهب عليك ان هذا الكلام من التفتازاني مع تقريره ما في
شرح التصريف من ان الياء للغائب المذكور ليس كما ينبغي فتأمل .
(ولو سلم) ان الفعل يعني يدافع غائب لما فيه من العلامة
(فالمسند اليه في الحقيقة) ليس لقطة انا بل (هو) اي المسند اليه
(المستثنى منه العام) المقدر (وهو غائب) اذ التقدير ما يدافع عن
احسابهم نحد إلا أنا .

(وقد يستدل على تضمنه معنى ما وإلا بصحة إعمال الصفة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك) فعمل
قائم في ابواك لاعتماده على النفي الذي تضمنه انما فهو (مثل ما قائم
الا ابواك) في اعتماد الصفة على النفي الذي هو احد الشرائط
لاعمال الصفة كما قال في اللفية

كفعله اسم قاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاما او حرف ندا لو نفيا او جا صفة او مسندا

اذ ليس في نحو انما قائم ابواك من الشرائط المذكورة الا النفي
(وقد نقل في) وجه (تضمنته معنى ما وإلا مناسبة عن علي بن عيسى
الرابعي البغدادي وهي أنه لما كانت كلمة أن لتأكيد إثبات المصنف
للمستند اليه ثم اتصلت بها ما) الزائدة الكانة (المؤكدة) .

قال الرضي في بحث حروف الزيادة قيل فائدة للحروف الزائدة
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية .

فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر
ما وليس فان قيل فيجب أن لا يكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية
قيل انما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها
إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تزد شيئا لما لم تغاير فائدتها
العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم أن يعدوا على هذا أن ولام
الابتداء والفاظ التركيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به .

وبعض الروائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو
فيما رحمة .

وأما الزائدة اللفظية فهي تزوين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح او
كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع
او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية
والمعنوية معا وإلا لعدت عيبا .

ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى
وأنبيائه وأئمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد
أحدهما عن الأخرى انتهى .

(ناسب أن نضمن معنى القصر) الحاصل من ما وإلا (لان

ج ٤

(القصر) بأي طريق كان (ليس إلا تأكيداً للمحكم على تأكيد وذلك لأن نحو قولك زيد جائئني لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحاً في قولك (اولاً (زيد جائئني وضعنا في قولك (ثانياً (لا عمرو لأن نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما فإذا نفيت عن عمرو ثبت لزيد (وضعنا (ضرورة) إن المجيء المردد بينهما لا ينفي عن كليهما .

(فإن قلت هذا اثبات على اثبات) فهو تأكيد واحد (لا تأكيد على تأكيد) لأنه يلزم أن يكون هناك ثلاثة اثباتات (قلت أما الثاني أعني الإثبات الضمني فتأكيد قطعاً) لكونه كما قلت اثبات على اثبات (وأما الإثبات (الاول) أعني الصريح (فتأكيد أيضاً بالنسبة إلى نفس المحكم) يعني المجيء مجرداً عن كونه مردداً بينهما أو معيناً لأحدهما المعين (لأنه) كما قلنا (كان مسلم الثبوت قبل ذكره) وتعيينه لأحدهما المعين .

(و) لكن (يجب أن هذه المناسبة) التي نقلت عن علي بن عيسى (مناسبة ذكرت لوضع اسم) حال كونه (متضمناً معنى ما وإلا فلا يلزم إطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيداً للمقصود مثل أن زيدا قائم) وذلك لأن المناسبة كما يأتي في الفن الثاني عند قوله والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد مرجعة للموضع وليست حلة تامة وصححة له ولذلك لا يلزم انعكاسها أيضاً أن فرض انتفاء تلك المناسبة في بعض موارد القصر والكلام تنمة تأتي هناك إنشاء الله تعالى وساعدنا التوفيق منه عز وجل .

(ومنها أي من طرق القصر التقديم أي تقديم ما يحقه التأخير)

كنه خبر المبتدأ ومعمولات الفعل (سواء بقى له بعد التقديم اسمه ورسعه
 كما في زيدا ضربت أو لا كما في أنا سميت في حاجتك على ما مر في
 بحث ما أنا قلت (كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة
 تميمي أنا فإن كان المخاطب يرددك بين قيس و تميم فالمثال قصر تميمين
 وإن كان ينقبك عن تميم ويلحقك بقيس فقصر قلب وإن كان معتقدا
 أنك تميمي وقيسي من جهتين فقصر أفراد هذا ولكن فيه مناقشة أشار
 إليها بقوله (وكان الأحسن أن يذكر مثالين) أحدهما لقصر الأفراد
 والثاني لقصر القلب (لأن هذا المثال المذكور وحده (لا يصلح مثالا
 للجميع لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الأفراد (لما
 تقدم من أن شرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين
 أولان المخاطب العاقل لم يعتقد اجتماع المتنافيين في شيء واحد (والا)
 أي وإن لم يتنافيا بأن يمكن اجتماعهما في شيء كالهاشمية والحنفية في
 محمد بن علي (ع) أو كالأحمدية والعجمية في سلمان (لم يصلح لقصر
 القلب) لما تقدم من أن شرط قصر الموصوف على الصفة تحقق تنافيهما
 ليكون إثبات التميمية مشعرا بانتفاء القيسية وفيه نظر تقدم بيانه .
 (و) كقولك (في قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف (أنا
 كفيت مهمك) هذا يصلح مثالا للأقسام الثلاثة فيكون (أفرادا) إذا
 قلته (لمن) أي لمخاطب (اعتقد أنك مع الغير كفيته و) يكون
 (قلبا) إذا قلته (لمن اعتقد أفراد الغير به و) يكون (تعيينا)
 إذا قلته (لمن اعتقد أنصاف أحدهما) أي أنت أو الغير (به وكذا
 الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه) وقد بين ذلك
 في النحو .

(وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في) الدلالة على القصر وفي (أن المخاطب بها يجب) في الاغلب وانما قال في الاغلب لئلا يستشكل بنحو إياك نهيد وإياك نستعين ونظائره عما لا يحتمل فيه ذلك الحكم في المخاطب ومن هنا قالوا أن ذلك انما هو في الاضافي لا الحقيقي فتأمل .

(أن يكون حاكما حكما مشوبا) أي مختلطاً أي ممزوجاً (بصواب وخطأ وأنت تريد اثبات صوابه ونفي خطأه إمامي قصر الافراد) سواء كان قصر الموصوف على الصفة أو العكس (فحكمه صواب في بعض وهو ما يشبه المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه وأما في قصر القلب فبالصواب كون الموصوف على أحد الوصفين) هذا في قصر الموصوف على للصفة (أو كون الوصف لأحد الموصوفين) هذا في قصر الصفة على الموصوف (ويكون الخطأ) من المخاطب في صورتين (في تعيينه) أي في تعيين ذلك الإحد فيما اعتقده .

(وأما في قصر التعيين فالصواب أيضا كونه) أي كون الموصوف على أحد الوصفين هذا في قصر الموصوف أو كون الوصف (لاحدهما) أي لأحد الموصوفين وهذا في قصر الصفة (والخطأ في تجويز كل منهما على التساوي) بالتفصيل الذي أوضحناه لك .

(تختلف) هذه الطرق الاربعة (من وجوه) أربعة فالوجه الأول ما بينه بقوله (فدلالة) الطريق (الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام) .

هذا بخلاف لاصطلاح الأصوليين لأن الفحوى عندهم عبارة عن مفهوم الموافقة وما نحن فيه من أقسام مفهوم المخالفة .

قال في القوانين أما المفهوم فاما أن يكون الحكم المدلول عليه

بالالتزام موافقاً للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التأفيف على حرمة الضرب ويسمى باحد الخطاب وفحوى الخطاب وسيجيء الكلام في بيانه أو اخر الكتاب والافهم مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الشرط والغاية والصفة والحصر واللقب وغير ذلك انتهى .

(بمعنى أنه إذا تأمل) من له (الذوق السليم) والفهم المستقيم (في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء) الذين دونوا علم البلاغة وهم العلماء البلغاء كالشيخ وأمثاله لا البلغاء الجاهلاء كأمريء القيس لأنه ليس لهم اصطلاح (كذلك) أي وإن لم يعرف أن التقديم في اصطلاحهم من طرق القصر وأما الذي ليس له ذلك الذوق والفهم فلا نصيب له في ادراك المزايا وخواص التراكيب ولطائف الاعتبارات فربما ينكر أمثال هذا مع كمال قوته الإدراكية في غير هذا الفن كما نراه ورأيناه .

(ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لأن الواضح وضع لا ويل) الذين هما من حروف العطف (والنفي والاستثناء) معه (وإنما لمعان تفيد القصر) .

وبعبارة أخرى أن الواضح وضع كل واحد من هذه الثلاثة لمعنى يجزم العقل عند ملاحظة ذلك المعنى بالقصر فليس المراد أنها موضوعة للقصر بل المراد أنه وضعها لاثبات المذكور ونفى ما سواه وهذا يفيد القصر وإن شئت فقل إن حرف النفي وضع لنفي الشيء بعد الإثبات وحرف الاستثناء للاخراج من حكم النفي وذلك يدل على القصر بالاستلزام ومنه يعلم استلزام معنى بل وإنما للقصر فتدبير جيد .

ج ٤

(والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الاصل في الاول اى في طريق العطف النص على المثبت والمنفى) جميعا (كما مر من الامثلة) من قولك زيد شاعر لا كاتب وما زيد قائما بل قاعد ونحوهما من الامثلة المتقدمة في طريق العطف (فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف المنفى وفي بل العكس) فليتأمل .

وليعلم ان للاصل عندهم معان كثيرة والمراد منه ههنا الكثرة مع الترجيح كما يشعر بذلك قوله (فلا يترك النص عليهما) اى على المثبت والمنفى (الا كراهة الاطناب) لضيق المقام ونحوه بما مر (كما اذا قيل فى مقام قصر الموصوف على الصفة (زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او) قيل فى مقام قصر الصفة على الموصوف (زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى فى هذين المثالين) اى فى المقامين (زيد يعلم النحو لا غير اما فى) المثال (الاول) اى فى المقام الاول (فمعناه) اى معنى لا غير (لا غير النحو وهو قائم مقام) المنفى اى لا التصريف ولا العروض واما فى) المثال (الثانى) اى فى المقام الثانى (فمعناه لا غير زيد وهو) ايضا (قائم مقام) المنفى اى (لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبى علم الضم تشبيها بالقائيات من جهة الابهام اى الظروف المقطوعة عن الاضافة .

قال الجامي وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان .

وقال ايضا وأجرى مجراه أى مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة

لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على العضة وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالخايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمالي غير بعدهما .

(و) لكن في المقام مناقشة قوية وهي ان (المصور في كلام بعض النحاة) يعني الرضى (ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس) والتغاير بينهما من وجهين لان العاطفة ما بعدها مفرد ومحكوم باعراب ما قبلها والتأني للجنس ما بعدها مبني اذا كان مفرداً وجزء جملة مطلقاً فالمثال خارج عما نحن فيه نتأمل .

(او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك) كالمثالين في قوله (وقد مثل في المفتاح في هذا المقام اي في مقام طريق العطف) بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بأن هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان معنى زيد يعلم النحو ليس معارضة الا (النحو) غذا في قصر الصفة (او ليس العالم بالنحو الا زيدا) غذا في قصر الصفة على الموصوف .

(واجيب بأن ترك النص المثبت والمنفي في (طريق (العطف قد يكون بأن يحذف المنفي) فقط دون العاطف (ويقام مقامه) أي مقام المنفي المحذوف (لفظ انحصر منه متناول له ويكون العطف بحاله) وذلك لكون العاطف باقيا في الكلام (و) قد (يكون) ترك النص على المثبت والمنفي (بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ انحصر يؤدي معناه) وذلك (مشمل ليس غير وليس الا) وحينئذ لا يبقى العطف (في ظاهر الكلام) فليتأمل غايته دقيق (

وبالتأمل حقيق .

هذا ما يقتضيه المقام من شرح لعبارة ولكني اظن قوياً وإن كان الظن لا يغني من الحق شيئاً ان الاعتراض من أصله غير وارد لان من المظنون قوياً أن نظر المفتاح في التمثيل الى ما قاله الكوفيون من ان ليس كما صرح به المصنوع في باب عطف النسق من حروف العطف فلا وجه للاعتراض فضلاً عن الجواب .

وان قيل ان التعبير في الجواب بلفظ اجيب قوى صرح بذلك في خاتمة كتاب الجامي في الحاشية وهذا نصه السؤال ثلاثة اقسام قوي ومتوسط وضعيف فالقوي لقائل والمتوسط فان قلت والضعيف فان قيل والجواب ايضاً ثلاثة اقسام قوي ومتوسط وضعيف أما القوي فأجيب والمتوسط فقلت والضعيف فيمكن ان تنفي .

(فالأصل في) طريق (العطف النص عليهما) اي على المثبت والمنفي (وفي الثلاثة اللاحقة) الأصل اي الكثير الراجع (النص على المثبت فقط دون المنفي) فلا ينص على المنفي وإنما يدل عليه ضمناً والا فلا قصر لانه من مقوماته (نحو ما زيد الا قائم وإنما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه) اي في كل واحد هذه الامثلة الثلاثة (على المنفي اعني القعود) فلا يترك النص على المثبت الا قليلاً كما في نحو ما زيداً ضربت وما انا قمت فانه في التحقيق كما تقدم في بحث ما انا قلت لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالمثبت المذكور المقصور عليه غير مذكور .

(والمنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يلازم العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس

هو بقاعد (فاجتمع النفي هايس مع النفي والاستثناء (وانما لم يقل طريق العطف. كما (غير به (في المفتاح لان الحكم) بعدم الاجتماع مع الثاني (محتص بلا دون بل) أي لا يجري الحكم في بل اصلا (لا تجماع) الطريق (الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال) في قصر الموصوف على الصفة (ما زيد الا قائم لا قاعد و) لا يقال في قصر الصفة على الموصوف (ما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في) كلام المولدين من العرب وفي (تراكيب المصنفين) من الاعاجم وغيرهم كالزنجشري في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث قال ما هو اصالح لك لا يعلمه الا الله لا أنت ولا من تشاوره وفي قوله وما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا وفي قوله اي الزنجشري وما هي الا شهوات لا غير وكالحريزي في المقامة الخامسة والعشرين الكرجية حيث انشد

لعمرك ما الانسان الا ابن يومه على ما تجلى يومه لا ابن امه
وما الفخر بالمعظم الرميم وانما فخر الذي يبقى الفخر بنفسه
(لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم) فالاستشهاد بكلام الزنجشري وامثاله في بعض الموارد انما هو فيما لا يخالف المنقول من الجمهور والقدماء من المفسرين والنحاة العارفين بموضوعات الالفاظ ومعانيها المرادة منها اما بحسب السليقة كابن عباس وابن مسعود ومجاهد او بحسب تتبع كلام العرب الموثوق بعربييتهم كالتخيل وسيرويه وامثاله .

(لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز أن لا يكون ذلك المنفي متقيا قبلها بغيرها من ادوات النفي

ج

لأنها موضوعة لأن تنفى بها ما أوجبت (أى أثبت) للمتبوع (هذا في قصر الصفة على الموصوف نحو زيد قائم لا عمرو ظاهر لا غبار عليه وأما في قصر الموصوف على الصفة نحو زيد قائم لا قاعد ففيه خفاء فلا بد فيه من أن يقال أوجبت لقائم كونه ثابتاً لزيد ونفيت ذلك الكون عن قاعد فتدبر جيداً .

(لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت به وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لأنك إذا قلت (في قصر الموصوف على الصفة) ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك) مما يعتقده المخاطب من البيئات غير القيام كالمستلقي والمنحني والمتورك ونحوها (فإذا قلت لا قاعد) أو نحوه مما يعتقده المخاطب (فقد نفيت بها) أى بلا العاطفة (شيئاً هو منفي) قبلها أى قبل لا العاطفة (بما النافية وكذا إذا قلت) في قصر الصفة على الموصوف (ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمراً وبكراً وغيرهما) بمن يعتقده المخاطب كونه مسنداً إليه للقيام (عن القيام فلو قلت لا عمرو) أو نحوه بمن يعتقده المخاطب (كان نفياً لما) الأولى لمن (هو منفي قبلها) أى قبل لا العاطفة (يعرف النفي وهذا خروج عن وضعها) لأن وضعها كما قلنا لأن تنفى بها ما أوجبه للمتبع لا ما نفيت به عن المتبع .

فإن هذا الموضوع له لا يوجد في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لأن اللازم مما بينت في وضعه أن يكون مورد النفي والإيجاب واحداً والمورد في المثال ليس كذلك لأن مورد النفي هو القعود ومورد الإيجاب هو القيام فيلزم أن يكون المثال ونحوه على خلاف وضع لا العاطفة

مع شيوعه وكثرة استعماله .

(قلت لا نسلم ان المثال ونحوه على خلاف وضعها بل هو وارد على وضعها لان المثبت في المثال المذكور للمثبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفى عن قاعد كما اشرنا اليه آنفاً .

(فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكأنه يجوز كون منفيها منفيها قبلها بلاء العاطفة الاخرى) نحو جاتي الرجال لا النساء لا هند وذلك بناء على ارجاع الضمير في بغيرها الى مطلق لا العاطفة على سبيل الاستخدام لا الى خصوص شخص الفرد الذي فيه البحث والكلام فيصح المثال المذكور لان هنداً وان كانت منفية قبل لا الداخلة عليها في ضمن النساء ولكن ليس نفيها في ضمن النساء بغير مطلق لا العاطفة بل بلاء العاطفة الاخرى .

(قلت المراد به) اي بقوله بغيرها كما فسرناه آنفاً (غيرها من كلمات النفي) مطلقاً عاطفة كانت او غيرها (على ما صرح به في المفتاح وفائدته) اي فائدة قوله بغيرها بعد ما يراد به كلمات النفي مطلقاً (الاحتراز عن ان يكون منفيها بفحوى الكلام) كما في تقديم ما حقه التأخير فانه ليس من تلك الكلمات نحو زيداً ضربت فان معناه لا عمراً فيجوز ان يقال زيداً ضربت لا عمراً اذ المنفى بلاء اعني عمراً وان كان منفيها قبلها لكن النفي ليس بشيء من كلمات النفي بل بفحوى الكلام ومفهومه .

(او) ان يكون منفيها بسبب (علم السامع او المتكلم) كما يقال جاء زيد لا عمرو وانت او المتكلم عالم بعدم مجيء عمرو (او) ان يكون منفيها (بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع) زيد

ج

عن المجيء لا عمرو كما يأتي في المتن الآن (و) قس على ذلك (ابن) زيد عن المجيء لا عمرو (وكف) زيد عن المجيء لا عمرو (وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي) ويأتي بيانه في شرح المتن الاتي (فانه لا امتناع) في جملة لا العاطفة (في) شيء من (ذلك) كما مثلنا وذلك لان شيئاً من المذكورات ليس من كلمات النفي .

(و) لهذا (كان الاحسن أن يصرح المصنف ايضاً) كصاحب المفتاح (بقوله) اى يقول صاحب المفتاح (من كلمات النفي) حتى يفيد الاحتراز عن الامور المذكورة حسبما بيناه .

(واما ما ذكرت من الوم) يعني قوله كانه يجوز كون منفيها منفيًا قبلها بلا العاطفة الاخرى (فهو مرتفع بالتأمل في قولنا دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره فان المفهوم منه أن لا يؤذي غيره) اى غير نفسه وشخصه لا غير مطلق الكريم أعني البخلاء فقط فالمراد أنه لا يؤذي غير شخصه (سواء كان كريماً او غير كريم لان الضمير في غيره اذلك الشخص) لا مطلق الكريم (فقوله بغيرها) ايضاً كذلك (اى بغير) شخص (لا العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي) سواء كان غير شخصها لا العاطفة الاخرى أو غيرها من سائر كلمات النفي فلا يصح المثال المذكور لأن المنفي بشخص لا العاطفة الثانية اعني هذا منفي بغير شخص هذه الثانية لانها منفية في ضمن النساء بلا العاطفة الاولى .

ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه اذا كان المراد بغيرها أن لا يكون منفيها منفيًا بغير شخصها مطلقاً فهذا يقتضي جواز كون منفيها منفيًا بنفس شخصها . وذلك ايضاً غير صحيح فكان الواجب عليه أن يحتار

عنه أيضا .

فأجاب بقوله . (ومعلوم انه يستلزم نفيه) أي نفي منفيها (قبلها بها) أي بنفس شخصها (إذ لا يخفى أنه لا يمكن أن ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها) لأنه من تعجيل وجود الدلالة قبل وجود ما به يوجد الدلالة وذلك مساوق لوجود المعلول قبل وجود العلة وذلك من أوضح أنواع المحال .

(وبعضهم قد اتخذوا هذا الوهم) أي جواز كون منفيها منفيها قبلها بلا العاطفة الاخرى (مذهباً وزعموا انه) أي قوله بغيرها (احترازاً عن) خروج الصورة المتوهم جوازها وهي (أن يكون) منفيها (منفيها) قبلها (بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد) بناء على أن يكون (المنفى) الثاني تأكيداً (للمنفى الاول فالمراد من الثاني كما بينا المنفى الثاني لا لا العاطفة الثانية وذلك بقرينة ما يأتي في المثال الثاني من أن الثاني يدل من الاول ومعلوم أن الإبدال لا يتأتى في الحروف .

هذا ولكن يظهر من كلام بعض المحققين أن المراد بالثاني لا العاطفة الثانية فلذلك تنظر في المثال بل يظهر . أنه الحكم بفساده لأنه قال فيه نظر لأنه إذا كان تأكيداً لم يكن الكلام فيه اللهم إلا أن يقال تأكيد للثاني وعطف على الاول انتهى فتأمل (ونحو جائي الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما) بناء (على أن يكون) الثاني وتاليه (بدلا) أي كلا من الكل لأن قوله ولا غيرهما يدل على أن المراد الكل والكلام في المراد من الثاني ما قدمناه آنفاً فتدبر جيداً . (ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين أي انما والتقديم) فيصح

ج ٤

ان (يقال) في قصر الموصوف على الصفة (انما انا تميمي لا قيسى)
وفي العكس (هو ياقيني لا عمرو) فهو فاعل معنى قدم المحصر لكن في
المثال مناقشة لاحتمال ان يقال ان التقديم فيه من باب التقوى لا
التخصيص فليس نصا فيما نحن فيه الا على مذهب السكاكي والى ذلك
اشار بقوله (والتمثيل بنحو زيداً ضربت احسن) فلا تغفل (لان
المنفى فيهما اى في الاخيرين غير مصرح به فلا يكون المنفى بلا العاطفة
منفيا بغيرها من ادوات النفي بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن
المنفى فيه مصرحاً به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا
لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في
الايجاب فيكون لا نفياً لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجهما
عن وضعا .

واما نحو قولك ما جاني زيد ولا عمر حيث تقدم فيه النفي
صريحاً فليس كلمة لا فيه لا العاطفة التي كلامنا فيها قال ابن هشام
واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعطف الواو ولا توكيد للنفي
وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي انتهى .
وما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يصح ان يقال ما من إله الا الله وما من أحد الا هو يقول ذلك)
بزيادة كلمة من فيهما (ويمتنع) اي لا يصح لغة ان يقال (انما من
إله الا الله وانما احد وهو يقول ذلك لان) كلمة (من لا تراد) عند
الاكثر (الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه) اي الا في
النفي .

وقد تقدم تفصيل ذلك في بحث ما أنا رأيت أحداً وليعلم اننا قد

اقتفيتا في المثالين النسخة التي توجد فيها لفظة الا فيهما والدعى الفاضل
المعنى والعهد عليه انه قد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة
الشارح .

ثم قال ان ذلك الوجه هو المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى
النفي والاثبات مستفاد من انما فالأ مستدرك قطعاً الا أن يقال جيء
بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقضة
ظاهرة وهي انه لو وقع الا مصرحاً بها لم لم يجعل النفي في حكم
المصرح به فيجوز زيادة من وقوع احد كما جعل المنفى في حكم المصرح
به في قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتى الان
انتهى ومراده بما سيأتى قول التفاضلاني بعيد هذا ثم ظاهر كلامهم الخ
(وهذا) الذي ذكر في وجه صحة المثالين من ان النفي فيهما غير
مصرح به (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل
على نفي المجيء عن زيد لكن لا) يدل على ذلك النفي (صريحاً بل)
يدل عليه (ضمناً وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فتكون
لا في قولك لا عمرو تنفى عن الثاني) اي عن عمرو (ما) اي المجيء
الذي (اوجبه الاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في
النفي) اي في نفي المجيء عن زيد (فتكون لا نفياً للنفي وهو ايجاب
فتخرج عن وضعتها) لان وضعا كما قلنا لان تنفى بها ما اوجبه
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيت قبلها بأدوات النفي
(فالشبهة) اي تشبيه المثالين (بقوله امتنع زيد عن المجيء لا
عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم نفي الصريح لا من جهة
ان المنفى بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انا نعيى لا

ج ٤

قبضى (وهو يأتيني لا عمرو .

ولو اريد ذلك لم يصح التشبيه لقوات وجه اللهبه حينئذ في المعبه
به اعني امتنع زيد عن المجيء . (اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن
المجيء على نفى المجيء عن عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل)
فانه دقيق .

(ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود
وقرأت الا يوم الجمعة لامائر الايام لان المنفى بلا) العاطفة (ليس
منفيا) صريحا (بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان
التصريح بالاستثناء) يبنى كلمة الا (مشعر بان النفى الضمني ايضا
في حكم المصرح به اى لم يرد زيد) شيئا من الحالات والهيئات (الا)
حالة (القيام وما تركت القراءة) في كل الايام (الا يوم الجمعة
فيمتنع) المثالان كما امتنع ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد
لا عمرو لكون النفى فيهما مصرحا به .

(ثم قال السكاكى شرط مجامعته اى المنفى بلا العاطفة الثالث
اى انما ان لا يكون الوصف (اريد حصره في الموصوف) فى نفسه
مختصا بالموصوف كما فى قولك انما انا اثنا عشرى فان الإثنا عشرية
لا تختص بك وحدك (لعدم الفائدة فى ذلك) اى فى جمع النفى
بلا العاطفة مع انما (عند الاختصاص) اذ لو كان الوصف مختصا
بالموصوف لهدمت الفائدة لان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه
تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك فيكفى فيه كلمة انما
فلا فائدة فى جمع لا العاطفة معها .

والقصد الى زيادة التحقيق والتأكيد انما يناسب المقام الذى يحتمل

عدم الاختصاص فيصير المخاطب على انكاره .

(نحو قوله تعالى انما يستجيب الذين يسمعون) هذا مثال للوصف المختص بالموصوف (فانه يمتنع) عرفاً بل لغة (ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا من يسمع ويعقل) اى كان سماعه مقروناً بالعقل فيميز بين المفيد له وبين غير المفيد له فيستجيب الذي يفيد له (بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه يريد) .

فلا مانع من المجامعة المذكورة ولا يذهب عليك ان الآية من قبيل قصر الصفة على الموصوف والصفة فيها الاستجابة والموصوف فيها من يسمع ويعقل وقس عليه قصر الموصوف على الصفة ففيه ايضا شرط بهامعة لا العاطفة لانما ان لا يكون الموصوف مختصاً بالصفة كقولنا المؤمن يتبع الرسول وآله عليهم السلام فانه يمتنع ان يقال لا غيرهم اذ كل عاقل يعلم ان الموصوف اعني المؤمن مختص بالصفة اعني باتباع الرسول وآله عليهم السلام فتدبر جيداً .

الى هنا كان الكلام فيما قاله السكاكي وحاصله امتناع الاجتماع عند الاختصاص (وقال عبد القاهر) الاجتماع عند الاختصاص ليس بمتنع لكن (لا تعين المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يعين في غيره) اى في غير الوصف المختص (وهذا) الذى قاله عبد القاهر (اقرب) الى الصواب من قول السكاكي (اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد) اى زيادة تحقيق الاثبات وتأكيده وقيل اى زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير وتأكيده .

وبعبارة اخرى ما قاله عبد القاهر من ان عدم الاختصاص شرط

ج٤

الحسن والكمال لا شرط الصحة والجواز أقرب الى الصواب مما قاله السكاكي من انه شرط الصحة والجواز لا شرط الحسن والكمال لوجهين الاول ان ما قاله شهادة على النفي وما قاله الشيخ شهادة على الاثبات وقد بين في بحث الجارح والمعدل في علم الاصول أن الشهادة على الاثبات مقدم مع ان الشيخ أوثق منه في أمثال المقام . . .

والثاني انه يدعى امتناع المجامعة مطلقاً اي سواء قصد زيادة التحقيق والتأكيد ام لا ولا دليل له على هذا الاطلاق (و) ليعلم انهم (لم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوباً) كما يقوله السكاكي في انما (ولا استحصانا) كما يقوله الشيخ فيظهر من ذلك جواز اجتماع النفي بلا مع التقديم بلا قبح مطلقاً اي عند الاختصاص وعدمه (فكان دلالة) اي دلالة التقديم (على القصر اضعف من انما) فيحسن ذكر لا مع التقديم عند الاختصاص لزيادة التحقيق والتأكيد كقولك الانسان يتعجب فيضحك لا غيره .

(ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يعجز فيه النفي) اي فيما يتعجز معه النفي اي مع الاخيرين اي انما والتقديم (يتقدم) النفي (تارة نحو ما جائي زيد وانما جائي عمرو ويتاخر) تارة (اخرى نحو انما جائي زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر) قال في الصحاح المسيطر والمسيطر المسلط على الشيء يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر انتهى .

(وفيه) اي في المثال الاول والثالث (بحث لان اي كلامهم في بيان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف (في النفي بلا العاطفة) فقط (والا) اي وان لم يكن الكلام والنفي بها فقط (فلا دليل على امتناع)

بجامعة النفي بغير لاء العاطفة مع النفي والاستثناء (نحو ما جائي الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد و) الدليل على أن كلامهم في النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي انه ورد (في التنزيل) بجامعة النفي بغير لا العاطفة مع النفي والاستثناء (و) ذلك نحو (ما انت بمسمع من في القبر ان انت الا نذير) .

وهل يمكن لهم مع ذلك أن يحكموا بامتناع مثل ذلك فعليه لوجه لما قاله الفاضل المحشى وهذا نصه وقد يجاب عنه (اى عن البحث الوارد على عبد القاهر) بان الشيخ خص الكلام (في بيان الوجه الثالث) أولا بالنفي بلا العاطفة ثم ععم ولهذا قال ثم أن النفي فيما فيه يجيء النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلائل الاعجاز انتهى فتدبر جيداً فان المقام من مزال الاقدام .

واعلم انه قد بقى في المقام شيء لا بد من ذكره وهو ان عند جامعة طريقين من طرق القصر يستند القصر في لا مع انما الى انما لانه أقوى وفي لا مع التقديم الى التقديم لما ذكر واختلف في التقديم مع انما فقال بعض انه يستند الى التقديم لما ذكر وعكس بعض آخر وادعى انوائية انما فتأمل .

(واصل الثانى) اى الكثير الراجع فيه (أن يكون ما استعمل) الثانى (له) ما يجهله المخاطب ويتكره بخلاف الثالث اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف (بين الطرق الاربعه) ان اصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو (اى الثانى . اى النفي والاستثناء) له) اى للمحكم (من الاحكام التي يجهلها المخاطب ويتكرها بخلاف) الثالث

ج ٤

أما (إنما قلنا أنه) أي أصل إنما (أن يكون الحكم المستعمل هو)
 أي إنما (فيه) أي في الحكم (عما يعلمه المخاطب ولا يتكره كذا) قال
 المصنف (في الإيضاح وقد نقله) أي هذا الوجه الرابع (عن دلائل
 الإعجاز حيث قال) الشيخ فيه (أعلم أن موضع) استعمال (إنما أن
 يجيء) أي الحكم (لا يجهله المخاطب ولا يتكره أو لما ينزل هذه
 منزلة) أي لما ينزل منزلة ما لا يجهله المخاطب ولا يتكره وسيأتي مثال
 القسمين بعيد هذا .

(و) أما موضع استعمال (ما والا) فهو أن يكون (لما يتكره)
 المخاطب (أو) لما (في حكمه) أي لما في حكم ما يتكره للمخاطب بأن
 ينزل منزلة ما يتكره للمخاطب وسيأتي مثال هذين القسمين أيضا
 بعيد هذا .

(وفيه) أي فيما ذكر في موضع إنما (أشكال لأن المخاطب إذا
 كان عالما بالحكم) وغير متكرره (ولم يكن حكمه مهورا بنسباً لم يصح
 القصر بل لا يخيد الكلام) حيث سوى لازم الحكم (حسبما مر في أول
 الباب الأول) فكان مراد الشيخ أنه (أي إنما) يجيء) أي الحكم
 (من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا يتكره حتى أن أنكره يزول بأدنى
 تنبيه لأنه لا يصر عليه) أي على الإنكار وقد تقدم في الباب المذكور في
 بيان قول الخطيب ويجعل المنكر كغير المنكر الخ كما يفيقك ههنا فراجع
 أن شئت .

(وعلى هذا يكون) ما ذكره الشيخ في إنما (موافقا لما) ذكره
 السكاكي (في المفتاح وهو أن طريق إنما أن يسلط مع مخاطب في مقام
 لا يصر على خطأ أو يجب عليه) أي على المخاطب (أن لا يصر) على

خطأ وذلك كما تقدم في الموضع المذكور في مقام يكون مع المنكر شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر قد تقدم ايضاً هناك فراجع ان شاء الله .

(ثم انه قد يترك كل من الاصلين) اي اصل النفي والاستثناء واصل انما وذلك كما يأتي بأن ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له النفي والاستثناء وبأن ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له انما (اخراجاً للكلام) اي بسبب اخراج الكلام (على خلاف مقتضى الظاهر) اذ الظاهر في الاول ان يستعمل انما وفي الثاني ما والا بالعكس انما هو لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاعتبار مناسب يأتي بيانه عند ذكر الامثلة .

(فأشار) الخطيب (الى امثلة الاصلين وتركهما) في المتن الى قوله تعالى ألا انهم هم للفسدون فأشار الى مثال الأصل الاول (بقوله كتولك لسا حيك وقد رأيت شيئا) اي شخصاً .

قال في المصباح العجيب الشمس والجمع اشباح مثل صيب واحباب (من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك العجيب غير زيد) حال كونه اي صاحبك (مصراً على هذا الاعتقاد) .

وأشار الى مثال ترك هذا الأصل بقوله (وقد ينزل) الحكم (للمعلوم) للمخاطب (منزلة المجهول) له (لاعتبار مناسب) ويأتي بيان الاعتبار بعيد عقلاً (فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء لفراداً اي حال كونه قصر افراد نحو قوله تعالى وما محمد الا رسول) هذا من قصر الموصوف على الصفة (اي مقصور

على (صفة (الرسالة لا يتعداها الى (صفة (التبرء من الهلاك) والموت)
فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم أجمعين عالمون بكونه صلى عليه
وآله مقصوراً على (صفة (الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرء من
الهلاك لكنهم كانوا يعدون هلاكه) وموته (أمراً عظيماً نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم ايام اى الهلاك) فكانهم اعتقدوا الوصفين اى
الرسالة والتبرء من الهلاك (فاستعمل له النفي والاستثناء) ليثبت
له «ص» الرسالة وينتفي عنه «ص» التبرء من الهلاك (والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبي «ص» فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالهوان) والله العالم
بعقيدة الحال وفي قوله تعالى أقان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم
شامد على ما يدعى في هذا المجال .

وقوله (أو قلبا عطف على قوله أفراداً اى او يستعمل له الثاني
حالكونه قصر قلب نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار القائلين للرسول
(ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون ان تضدونا) اى تمنعونا (عما كان
يعبد آبائنا فأتونا بسلطان مبين) اى ببرهان وحجة قاطعة موضح
صدقكم في دعواكم الرسالة من الله وفيما تدعوننا اليه من ترك ما كان
يعبد آبائنا .

(فان المخاطبين بهذا الكلام) الصادر من الكفار (وهم) اى
المخاطبين (الرسول عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرأ ولا
منكرين لذلك ليكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين) اى
الكفار (ان الرسول) من الله (لا يكون بشرأ مع اصرار المخاطبين)
اى الرسول (على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين لهذا القول

أعني ان أنتم الابرار كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع) وذلك لانهم كانوا يعتقدون أن الرسول من الله لا يكون إلا من الملائكة وذلك لانهم كانوا يعتقدون ان الرسول من الله بجلالة قدره ينزه عن البشرية والمعجب من سخافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ورضوا بأن يكون الاله حجراً وبقراً ونحوهما ولنعم ما قيل بالفارسية از پی رد و قبول عامه خود را خرم ساز

چونکه کار عامه نبود جز خری بخیر خری

کاورا کویند کو باشد خدا عالمی

نوح را باور ندارند از پی پیغمبری

(وان كان هذا الاعتقاد) أي اعتقاد ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع (خطأ منهم) اذ لا تنافي بين البشرية والرسالة في الواقع (والرسال المخاطبون كانوا يدعون أحد الوصفين) المتنافيين في الواقع باعتقاد الكفار مع ان دعوى ثبوت أحد الوصفين المتنافيين (أعني الرسالة) في معنى دعوى نفي الوصف الآخر وامكاره وذلك لان مقتضى التنافي بين الشيتين عدم امكان الجمع بينهما (فنزلهم السكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر أعني البشرية بناء على ما اعتقدوه) أي الكفار (من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا إن أنتم الا برار مثلنا أي انتم مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها) فأنتم كاذبون في دعوى الرسالة .

(ولما كان هنا مغلطة سؤال) يرد على ظاهر الآية بناء على هذا التقرير (وهو أن القائلين) أي الكفار (قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين) أي الرسل (مقصودون على البشرية والمخاطبون)

ج ٤

اي الرسل (قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكافهم) اي الرسل (سلموا انتفاء الرسالة عنهم) مع أن هذا اي انتفاء الرسالة لا يعقل عن هو رسول الله واقعا هذا هو السؤال الوارد على ظاهر الآية على هذا التقرير .

(فأشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجازاة الخصم اي التماشي معه وارتقاء العنان اليه والمساواة معه بتسليم بعض مقدماته) كالبشرية في المقام (ليمث الخصم) وهو مشتق (من العثار وهو) بمعنى (الزلزال من الثور وهو) بمعنى (الاطلاع) وذلك انما يكون (حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه) متدرجا الحق وحاصل معنى المجازات المشي مع الغير في الطريق وأنت تريد ازلاقته فتماشي في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى مزلة أزلقته فاللام في ليمث متعلق بالمجازاة وحيث يراد ظرف ليمث (لا لتسليم) ما ادعاه الكفار اعني (انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع) من (ان يكون الله قد من علينا بالرسالة) كما قال عز وجل ولكن الله يمن على من يشاء من عباده .

(و) ليعلم ان (هذا) اي كون قولهم من باب مجازاة الخصم (يصلح) ان يكون (جواباً لاثبات الرسل البشرية لانفسهم ولما اثباتها) اي البشرية (بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم) لا لتسليم ما ادعاه من قصر الرسل على صفة البشرية .

وبعبارة اخرى ان الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات مجرداً عما يدل عليه الكلام من القصر وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام

الحصم (كما هو دأب المناظرين) اي عادتهم ودينتهم .
(ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر) غير التقرير المذكور الذي كان
حاصله ان الرسل كيف اعترفوا بمقالة الكفار مع كون الاعتراف
بمقالتهم شعراً بتسليم نفي الرسالة .

(وهو) اي التقرير الآخر عبارة عن الاشكال في استعمال النفي
والاستثناء في كلام الرسل حيث (انه استعمل في قوله) تعالى حكاية
عن الرسل (ان نحن الا بشر) مثلكم (النفي والاستثناء مع ان
المخاطبين) يعني الكفار (لا ينكرون ذلك بل يدهونه ويشيتونه مع
التأكيد حيث قالوا ان انتم الا بشر مثلنا .

والجواب على هذا التقرير ان استعمال النفي والاستثناء انما هو
لموافقة كلام الحصم واليه اشار التفتازاني بقوله واما اثباتها بطريق
القصر الخ .

(و) لكن التقرير (الاول اوفق بجواب المتن) يعني بقوله من باب
مجاراة الحصم الخ فليفهم .

وأما وجه الأوفقية فهو قوله في المتن لا لتسليم انتفاء الرسالة فلان
المناسب على التقرير الثاني أن يقال انما استعمل النفي والاستثناء
لان المخاطبين اي الكفار ينكرون البشرية فتأمل جيداً :

(وبما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول) حال كونه (قصر
قلب) ما تقدم بعض الكلام فيه في الباب الاول وهو (قوله تعالى
حكاية عن أهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم
الا تكذبون) لفظة ان ههنا سهو لعله من قلم الناسخ فان نظم الآية
ما اُتتم وكذلك في (فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا

الآن في الآية المذكورة في المتن .

(وأما قوله) تعالى حكاية عن أهل انطاكية (إن أنتم إلا تكذبون فالظاهر أنه قصر قلب أيضا لأن المخاطبين) بهذا الكلام (وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون أنهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين) فقلب أهل انطاكية ذلك وعكسوه وقالوا إن أنتم إلا تكذبون .

(لكن جملة صاحب المفتاح على أنه قصر أفراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين) وقد تقدم الكلام في ذلك في أول الباب (بناء على نكتة وهي أن الكفار ترى) بضم التاء وكسر الراء أي يفهمون (المخاطبين) أي الرسل (وتنبيههم على أن قطعهم بكونهم صادقين بما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل البتة بل غاية أمرهم) أي الرسل (أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو) أي كونهم مترددين (ظاهر حال المدعى عند السامعين) .

وبعبارة أخرى غاية أمر الرسل أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند أنفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعى (فقصر وهم) أي فقصر الكفار دعوى الرسل (على الكذب (قصر تعيين) الذي سماه السكاكي قصر أفراد .

وأشار إلى مثال الأصل الثاني بقوله (وكقولك) لأنه (عطف على كقولك لصاحبك يعني أن الأصل في أنما أن يستعمل فيما لا يفكره المخاطب كقولك أنما هو أخوك لمن يعلم ذلك) أي الاخوة (ويقربه) ولكن لا يشفق عليه (وأنت تريد) بهذا الكلام (أن ترققه) أي المخاطب (عليه) أي على هذا الألف المراد بهو (أي أن تجعل من يعلم ذلك) أي الاخوة (رقيقا) مشتق من رقة القلب بالقافين لا من الرفق بالفاء

والثقاف وذلك بقريئة قوله (مشفقاً على ذلك الأخ) المراد بهو فقد ظهر بما قررنا أن المثال للإشارة إلى الأصل الثاني فيكون مقتضى الظاهر .

(و) لكن (الأولى) بناء (على ما ذكرنا) من الاشكال المتقدم على ما قاله الشيخ في دلائل الاعجاز من أن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم الخ (أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر) أي بخلاف مقتضى الظاهر .

(لأنه لما لم يشفق على أخيه فكانه خطأ وزعم أنه ليس بأخيه) فكانه منكر (لكنه غير مصر على ذلك) فاستعمل إنما على خلاف الأصل إذ الأصل في إنما أن يكون الحكم المستعمل هو فيه بما يعلمه المخاطب ولا ينكره والمفروض في المقام أن المخاطب جعل بمنزلة المنكر مع أنه عالم بذلك فظهر أن المثال من قبيل الإخراج لا على مقتضى الظاهر فتأمل .

وأشار إلى مثال ترك الأصل بقوله (وقد ينزل) الحكم (المجهول منزلة) الحكم (المعلوم أي منزلة ما من شأنه أن يكون معلوماً للمخاطب) حال كون المخاطب (لا يصبر على إنكاره) وقد تقدم توضيح ذلك في شرح الإشكال على الشيخ (لادعاء) المتكلم (ظهوره) أي ظهور ذلك الحكم المجهول للمخاطب (فيستعمل له) أي للمجهول المنزل منزلة المعلوم (الثالث أي إنما نحوله تعالى بحكاية عن اليهود إنما نحن مصلحون) فاستعملوا لعنهم الله كلمة إنما لأنهم (ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب) يعني رسول الله صلى الله عليه وآله أو المؤمنين (ولا ينكره ولذلك) الادعاء الباطل

(جاء) قوله تعالى (ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكداً) بالفتح
(بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت) مع التأكيد
(وتحويل الخبر) يعني المفسدون (الدال على المحصر الذي هو تأكيد
على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد) بالكسر (لافادة المحصر
وتصدير الكلام بحرف التنبيه) يعني لفظ ألا (الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بأن ثم تعقيب
الكلام بما يدل على التقريع) اي اللوم (والتوبيخ وهو قوله تعالى
ولكن لا يشعرون) لانه يدل على انهم كالحیوانات بل الجمادات .

الى هنا كان الكلام في بيان وجوه الاختلاف بين الطرق الاربعة
وما يتصل بذلك (فعلم) من ذلك (ان بين الطرق الاربعة مشاركة
رباعية) وهي وجوب كون اعتقاد المخاطب في كل واحد منها مشوها
بصواب وخطأ .

(و) مشاركة (ثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول) يعني المظف وتالييه
(في أن دلالتها على القسر بالوضع) بخلاف الرابع اي التقديم فان
دلالاته بالفحوى والذوق .

(و) كاشتراك (الثلاثة الاخيرة) اي التقي والاستثناء وتالييه (في
انه لا تنصيص فيها على المتيقن والمنقضي بل على المتيقن فقط) بخلاف
الاول اي المظف فان الاصل فيه النص عليهما جميعاً .

(و) مشاركة (ثنائية كاشتراك الآخرين في صحة المجامعة مع لا
العاطفة) وكاشتراك الاولين في عدم صحة تلك المجامعة .

(ومزية انما) قال في الصحاح المزية الفضيلة ولا يبقى عنه فعل
فاللغنى ان فضيلة انما (على المظف انه تعقل منها اي من انما

الحكماء أي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا) أي دفعة واحدة
لأن تعقلهما باعتبار تعقل ما والاوتعقل معنهما إنما يكون دفعة واحدة
لاستفادتهما من لفظ واحد أعني إنما .

(بخلاف العطف) فإنه ليس كذلك (فإنه يفهم منه أولاً الاثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد أو على العكس نحو ما زيد قائما
يل قاعد وذلك لأن النفي والاثبات في كلتا الصورتين إنما تعقل من
لفظين .

(و) من المعلوم أن (تعقل الحكمين معا أرجح) من الترتيب (إذ
لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في العطف) وقد
تقدم في الباب الخامس عند قول المصنف وأما لدفع توهم إرادة غير
المراد ابتداء ما يفيدك هنا فراجع إن شئت .

(وأحسن مواقعها أي مواقع إنما التعريض) وهو أي التعريض
كما يأتي في الفن الثاني في أوائل بحث السكناية نقلاً عن صاحب
الكشاف أن تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره (نحو قوله
تعالى إنما يتذكر أولوا الألباب فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم
كالبهائم قطع النظر) أي التفكير (والتأمل) في الأمور (منهم كقطع
منها أي كقطع النظر من البهائم) بل الجمادات وذلك من قبيل
المحالات .

(قال الشيخ أعلم أنك إذا استقرت) مواقع استعمال إنما في
الكلام (وجدتها) أي إنما (أقوى ما تكون وأعلق ما تروى بالقلب
إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن) يراد بذلك الكلام
(التعريض بأمر هو مقتضاها فإنه نعلم قطعاً أن ليس الغرض من قوله

ج ٤

تعالى إنما يتذكر أولو الإلهاب أن يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن (
 المفروض منه) أن يذم الكفار وأن يقال أنهم من فرط الجهل كالبهايم (
 بل أضل سبيلا .

(ثم التمر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر) من أنه يكون
 حقيقياً وإضافياً قصر صفة على موصوف أو العكس ومن أنه يكون على
 أقسام ثلاثة من الأفراد والقلب والتعيين كذلك (يقع بين الفعل
 والفاعل نحو ما قام إلا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
 زيد إلا عمرأ وما ضرب عمرأ إلا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدأ
 إلا درهمأ وما أعطيت درهمأ إلا زيدأ) ونحو ما علمت زيدأ إلا قائمأ
 وما علمت قائمأ إلا زيدأ .

(و) بين (ذي الحال والحال نحو ما جاء زيد إلا راكبأ وما جاء
 راكبأ إلا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه)
 فلا يقال ما جئت إلا وزيدأ .

قال الرضي وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا لا يقال لا تمش
 إلا وزيدأ ولعل ذلك لأن ما بعد إلا كأنه منفصل من حيث المعنى عما
 قبله لمخالفته له نفيًا وانهايًا فالأولى مؤذن من حيث المعنى بنوع من
 الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفضل
 ولهذا لم يقع من التوابع بعد إلا عطف النسق فلا يقال ما قام زيدأ
 وعمرأ كما يقع الصفة انتهى .

(و) أما مثال سائر المتعلقات فهو (نحو ما قام زيد إلا في الدار
 وما قام إلا في الليل وما ضربته إلا تأديباً وما طاب إلا نفساً ونحو
 ذلك) نحو ما ضربت إلا ضرباً شديداً أو ضربة أو ضرباً (وكذا) يقع

(بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاني رجل الا
فاضل وما أحد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد
الا ثوبه) .

إذا عرفت ذلك (ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة
الاستثناء كما ترى في الأمثلة) المتقدمة وليعلم أنه لا فرق في ذلك بين
الا وغيرها من أداة الاستثناء .

وأما الوجه في تأخير المقصور عليه فلأنه ينقلب الحصر المطلوب فإن
المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا مثلا انحصار ضاربة زيد في
عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً لشخص آخر والمفهوم من قوله
ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبيه عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى
الحصر المطلوب وقس عليه سائر معمولات الفعل واحفظه ليقيدك فيما
يأتي بهيد هذا .

وسياتي ان في انما يؤخر المقصور عليه وال ذلك اشارة في
الألفية بقواه

وما بالا او بانما انحصر آخر وقد يسبق ان قصد ظهر
(و) ان قلت ان القصر لا يكون الا قصر صفة على موصوف او
العكس والفاعل والمفعول في الاكثر الأغلب ذات وكذلك المفعولين
ونحوهما فكيف يقع الق ر بين ذاتين مع ان القصر كما قلنا لا يقع
الا بين ذات وصفة .

قلت (معنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى
الفاعل على المفعول وعلى هذا القياس البواقي) من متعلقات الفعل في

الأمثلة المتقدمة (فيرجع) جميع تلك الأمثلة (إلى قصر الصفة على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفة) مثلاً معنى قولك ما ضرب زيد إلا عمراً قصر ضاربة زيد على عمرو ومعنى قولك ما ضرب عمراً إلا زيد قصر مضروبية عمرو على زيد ومعنى ما جاني زيد إلا راكباً قصر زيد في زمان المجيء على صفة الراكبية ومعنى ما جاني راكباً إلا زيد قصر صفة الراكبية في زمان المجيء على زيد ومعنى ما أعطيت زيدا إلا درهما قصر عاطية زيد أي أخذته على درهم ومعنى ما أعطيت درهماً إلا زيدا قصر معطائية درهم أي مأخوذيته على زيد فتأمل .

(ويكون) القصر في كل واحد من الأمثلة المتقدمة (حقيقياً وغير حقيقي افراداً وقلباً وتعييناً كما مر) بيان كل واحد من هذه الأقسام (ولا يخفى اعتبار ذلك) في كل مثال يرد عليك مثلاً كلمة التوحيد اهني لا اله الا الله مع المشركين قصر افراد ومع عبادة الكواكب والوثنيين الذين لا يعتقدون الهاً آخر قصر قلب ومع من لا يمتدح باله بل يتردد فيه قصر تعيين ونحو ما ضرب زيد إلا عمراً قصر حقيقي ان اعتقد المخاطب ان زيدا ضرب جميع من في العالم واضافي ان اعتد انه ضرب عمراً وبكراً ونحوهما لا جميع من في العالم فتأمل تعرف . (وقل تقديمهما بحالهما أي جاز على قلة تقديم المقصور عليه والأداة على المقصور حال كون المقصور عليه والأداة بحالهما وهو ان تكون الأداة متقدمة على المقصور عليه يليها) وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله في باب الفاعل وقد سبق ان قصد ظهر (نحو ما ضرب إلا عمراً زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد إلا عمراً و) نحو (ما ضرب إلا زيد عمراً في قصر المفعول على الفاعل

والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
 لا أشتي يا قوم الا كارها باب الأمير ولا دفاع الحاجب)
 والتقدير لا أشتي يا قوم باب الأمير ولا دفاع الحاجب الا كارها
 وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية

سك ودر بان چو یا قند غریب این کریبان بکیردان دامن
 (و) منه أيضا (قوله)

كان لم يمت حي سواك ولم يقم على أحد الا عليك النوائح
 (وكذا) قل تقديمهما بحالهما اذا كان القصر في (سائر المعمولات)
 اذ لا فرق من هذه الجهة بين الفاعل والمفعول وبين سائر معمولات
 الفعل .

(وانما قل ذلك) اى التقديم بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة
 قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في) المثال (الاول) يعنى ما
 ضرب الا عمرا زيد (هي الضرب المسند الى زيد) وبعبارة اخرى
 الصفة المقصورة على عمرو في المثال الاول هي ضاربة زيد لا مطلق
 الضرب (والصفة المقصورة على زيد في) المثال (الثاني) يعنى ما ضرب
 الا زيد عمرا (هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
 تقديم الفاعل في) المثال (الاول و) من تقديم (المفعول في) المثال
 (الثاني لتتم تلك الصفة) المقصورة اذ بدون التقديم يلزم أن تكون
 تلك الصفة المقصورة انضرب المطلق وهو غير مراد اذ المراد في المثال
 الاول كما ذكرنا الضرب المقيد بالفاعل وفي المثال الثاني الضرب المقيد
 بالمفعول .

(و) ان قلت اذا كان للصفة في المثالين غير تامة فكيف جاز ذلك

فيهما قلت (انما جاز) تقديمهما بحالهما (مع قلة لأنها) أي الصفة
(في الحقيقة تامة بذكر المتعلق) أي الفاعل في المثال الاول والمفعول
في المثال الثاني (في الآخر) أي في آخر كل واحد من المثالين .

(وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما
بأن تؤخر أداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد
إلا عمرا ما ضرب عمرا إلا زيد بتقديم الأداة والمفعول على الفاعل
لكن مع تأخير الأداة عن المفعول وفيما ضرب عمرا إلا زيد ما عترب
زيد إلا عمرا بتقديم الفاعل والأداة على المفعول ~~ولكن~~ مع تأخير
الأداة عن الفاعل فإنه) أي تأخير أداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما في القولين (ممتنع لما فيه) أي في التأخير المذكور (من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود) .

وقد بينا الاختلال والانعكاس آنفا فلا نعيده (فالضابطان المقصور
عليه يجب أن يلي أداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما
هو الشايخ أو متقدمين عليه كما هو القليل) كما في المتن والبيتين
في الشرح .

(واعلم أن تقديمهما بحالهما أيضا عما مر به بعض النحاة) وقد
بين وجه ذلك الرضي ببيان أبسط وأوفى وقد خصه التفاتاني بقوله
(لأنه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لأن
التقدير فيما ضرب إلا عمرا زيد ما ضرب أحدا أحدا إلا عمرا زيد
وفيما ضرب إلا زيد عمرا ما ضرب أحدا أحدا إلا زيد عمرا)
فاستثنى بلفظة إلا في كل واحد من المثالين شيئا منهما زيد وعمرا
شيئين هما لفظا الواحد المحذوفين .

ولكن (هذا) أي لزوم القصر في الفاعل والمفعول (عند من يجوز
استثناء شيئين بأداة واحدة مطلقا) أي سواء كان المستثنى مذكورا أم
لا وسواء كان المستثنى بدلا من المستثنى منه أم لا .

(وبعضهم يجوز ذلك) أي استثناء شيئين بأداة واحدة (إذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب أحد أحدا إلا
زيد عمرا) .

قال الرضي وذلك لأن الاسمين يكونان بدلين عما قبل إلا كأنهما
واقعان موقع ما أبدا عنهما أي كأنهما وقعوا قبل إلا وليسا بدليين
فكانت قلت ضرب زيد عمرا انتهى .

(والاكثرون على منعه) أي على منع استثناء شيئين بأداة واحدة
(مطلقا) أي ولو كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه (لضعف
أداة الاستثناء إذ الاسم فيهما ~~إلا~~ وهي حرف فتا يستثنى بها شيان)
لا على وجه البذل ولا على غير فلا تقول في البذل ما سعى أحد
بشيء إلا عمرو بدمهم ولا تقول في غير البذل ما سعى أحد بشيء
إلا عمرو الدينار كذا في الرضي .

(فتعديهما) أي تقديم المقتضوع عليه والأداة (بحالهما) أي يجوز
على تقدير أن لا يجهل الاستثناء متعديا (كيلا يلزم خلاف المقصود
(ويجعل المقصود) أي زيد في المثال (مقدما) معنى أي في النية
لأن يلزم قصر النصفة قبل تعديها ولا استثناء شيئين بأداة واحدة
(ويجعل عملا ما قبل إلا) أي عمل ضرب (فيما بعد المستثنى بها)
أن لو لم يجهل كذلك لتعذر لما بعد المستثنى عامل آخر فيصير كلامهم
روائي بمعنى ذلك أشار الرضي بقوله :

ج ٤

وأن أردت في أصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد أن زيد
مقدم معنى وليس بمستثنى وأن المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى
لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بأداة انتهى .

وانما لا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة إذ لا يقدر حينئذ لفظي
الاحد حتى يستثنى عمرو من احدهما وزيد من الآخر فيتمدد الاستثناء
(الا ان اكثر النحاة على منع ذلك) اى على منع عمل ما قبل الا فيما
بعد المستثنى بها (الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى
منه نحو ما جائي الا زيد احدا) فلفظة احدا معمولا لما قبل الا وهو
مستثنى منه .

(او) يكون المعمول الواقع بعد المستثنى (تابعها للمستثنى نحو ما
جائي الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو
رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل
في الموت لم يبق ويطلب بيان) صحة (ذلك من كتبهم) .

قال الرضى فى بيان صحة هذه الأمثلة الثلاثة ما هذا نصه وانما
جاز وقوع المستثنى منه (فى المثال الاول) وتابع المستثنى (فى
المثال الثانى) بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه
وكل واحد منهما كالشيء الواحد وأما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى
عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت مفعول رأيتك وضاحكا مفعوله
الآخر انتهى بزيادة ما للتوضيح .

وأما قوله فليس فى الحيز الاجنبى عن عامله فهو اشارة الى ما ذكر
قبيل هذا فى وجه منع النحاة ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها فى غير هذه الأمثلة الثلاثة وهذا نصه وذلك ان ما بعد الا من

حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جئني الا زيد بمعنى ما جئني غير زيد وجئني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المدحول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه .

(وقالوا) اي المانعون مطلقا (الظرف) اي بادی الرأي (في قوله تعالى وما نريك اتباعك الا الذين هم ارادنا بادی الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادی الرأي) .

قال الرضي فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتباعك الا الذين هم ارادنا بادی الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتباعك احد في حالة الا ارادنا في بادی الرأي اي بلاروية قوية فلقيرهم ان يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادی الرأي او بان الظرف يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره انتهى .

(وكذا باب الامير في البيت الاول) منصوب بمضمر (اي لا اشتى باب الامير) وفي الرضى كما يأتي نقله اشتى بدون لالنافية (و) كذا (النوائج في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائج) .

قال الرضي بعد بيان الامثلة الثلاثة المتقدمة فاذا ثبت هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة امامرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله

كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائج
وكقوله

لا اشتبه يا قوم الا كارها باب الامر ولا دفاع الحاجب
اضمروا له عاملا آخر من جنس الاول اي قامت النوائج واشتهى
باب الامر انتهى .

(وفيه) اي في كون النوائج مرفوعا بمضمر (بحث لان الفعل
الاول) اي لم يتم (يبقى بلا فاعل واعتبار) الفاعل (المضمر) للفعل
الاول بأن يقال ان التقدير لم يتم القيام اي لم يقع قيام الا قامت
النوائج (لا يخلو عن تصنف) وتكلف .

(نعم يصح هذا) اي كون ما بعد المستثنى معمولا لمضمر (اذا
قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قبل ان عمرا في قولنا ما ضرب
الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم
قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا قال المصنف) في
الايضاح (فيه نظر لاقتضائه) اي اقتضاء هذا التوجيه (القصر في
الفاعل والمفعول جميعا لان) لفظ من في السؤال ذي في (من ضرب
لا بهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فقول لك من ضربت فقلت) في الجواب (زيدا)
ولم تذكر عمرا وبكرا (لم يتم الجواب حتى تأني بالجميع) اي الان
تذكر عمرا وبكرا ايضا (فعلى هذا لا يكون غير عمرا في المثال المذكور)
اي في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا على التوجيه المذكور (مضروبا
لزيد) لان المقروض ان الجواب يتم بأن يقال عمرا فيتمحصر المفعول
فيه (فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا) فيصير حاصل المعنى
على هذا البيان انه ليس في الدنيا ضارب الا زيد وليس في الدنيا
مضروب الا عمرو وهذا فاسد لانه في الحقيقة استثناء شيئين

بأداة واحدة .

(وقد خفي على مبهم هذا البيان فسمعوا ذلك الاقتضاء) أى
اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعهما (قائلان أن الفعل المضمر)
الحامل في ما بعد المستثنى أى في عمرو (ليس فيه أداة القصر فمن
أين يلزم القصر في المفعول .

نعم يمكن أن يقال أنا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول
جميعهما ونمنع صحة هذا الكلام) الذي يقتضي القصر فيهما بأداة
واحدة (في غير هذا المقام) الذي تقدم المقصور عليه والأداة بهما
وقد قدم المرفوع وآخر المنصوب لأن هذا المقام قابل للبيان المذكور
دون غيره فتأمل تعرف .

(ووجه الجميع أى السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيهما
بين المبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول أو غير ذلك) من متعلقات الفعل
(إن النفي في الاستثناء المخرج وهو الذي ترك المستثنى عنه فيه ففرغ
الفعل الذي قبل) لفظة (إلا وشغل عنه) أى عن المستثنى منه المتروك
(بالمستثنى المذكور بعد) لفظة (إلا يتوجه) النفي (إلى مقدر وهو
مستثنى منه لأن إلا لاخراج وإخراج يقتضي مخرجها منه عام) بالجر
صفة المقدر (ليتناول المستثنى) المذكور (وغيره فيتحقق الإخراج ولا
يلزم التخصيص من غير تخصيص) إذ لو لم يقدر مستثنى منه عام لزم
أن يقدر خاص فيلزم من ذلك التخصيص من غير تخصيص .

فإن قلت ما وجه تخصيص بيان الوجه بالاستثناء المفرغ مع وجود
في غيره أيضاً نعم ما يجاني القوم الأزيد وذلك ظاهر .
قلت لأن الأمر في غير المفرغ ظاهر بين لأن كل أحد يعلم وجه

ج

افادة نعو ما جائي القوم الا زيد القصر وكذا المطف ولان العايع
في طرق القصر الاستثناء المفرغ .

وأما التقديم فلا يدرك الا بالذوق ونقطة انما بمعنى ما والا
والخفاء في المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه .

ولا يذهب عليك ان قوله والاخراج يقتضي خرجا منه مشعر بأن
البيان مختص بالاستثناء المتصل وهو كذلك لان الأصل في الاستثناء
الاتصال ولان المفرغ لا يكون الا في الاتصال بدليل قوله ليتناول
المستثنى وغيره .

(قال صاحب المفتاح) في وجه تقدير المستثنى منه عاما (واذلك)
أى لاستلزام العموم في المستثنى منه للمقدر (ترانا في علم النحو نقول
تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيغة بالرفع
وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن لا ترى الا مساكنهم برفع
مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى
ظاهر اللفظ والأصل التذكير لاقتضاء المقام (تقدير (معنى شيء من
الاشياء) ومعنى الشيء مذكر والى ذلك أشار في الالفية بقوله

والحذف مع فصل بالافضل كما زكى الا فتاة ابن الملا

(و) لكن (فيه) اي في قول صاحب المفتاح اي في قوله تأنيث
الضمير (اشكال وهو انه إذا فرغ العامل الى ما بعد الا بأن حذف
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل أصلا) فلا وجه لقوله تأنيث الضمير
(فالأحسن أن يقال تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيغة
في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف) وكذلك مساكنهم في حكم نائب
الفاعل والضلوع بحكم الفاعل .

(ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر وإلا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه) أو المفعول المراد وقوع الفعل عليه (وإذا كان الفاعل) أو نائبه (حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل) لا محالة (ضمير حائداً إليه) لأنهم قالوا لا يحذف الفاعل أصلاً (كما في قولهم إذا كان غداً فأنني قاتل) فان اسم كان ضمير حائداً الى (ما نحن فيه) أي الى زمان نحن فيه فالضمير في الفعل من قبيل الضمير في إذا يلقط التراقي الحائداً الى الروح (وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا فيمن قرأ بالياء) المنقوطة من تحت (فان فاعله) أي فاعل يحسبن (ضمير حائداً الى حاسب لامتناع حذف الفاعل .

وأما فيمن قرأ بالياء المنقوطة من فوق فالضمير المستتر فيه حائداً الى الرسول «ص» ففعل الأولى الضمير فيه من قبيل الضمير في ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشرب الخمر كما في شرح قول ابن مالك

ويستعمل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استل

(فعل مذهب) من كونه الضمير مستتراً في الفعل حائداً الى ما يقتضى المقام تقديره (يكون عند مثلاً فيما قام إلا عند بدلاً من الضمير الحائداً الى أحد) .

فيكون الكلام هو موجب قد ذكر فيه المستثنى منه والمستثنى فيه متصل بمقتضى القاعدة هو انزاع الوجوب أي النسب والإيدال في المستثنى كما قال في الآية

ج ٤

ما استثنى الا مع تمام ينتصب وبعد نفى أو كنفى انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع
(لكن التزم في هذه القسم الإبدال ولم يجوز النصب لاسقاط
المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير المائد الى ما ليس
في اللفظ) .

وبعبارة اخرى لم يجوز النصب في هذا القسم لان المستثنى منه فيه
في حكم غير المذكور لعدم جواز إظهاره .

(وانصرف العامل الى المستثنى) المذكور (مناسب) بالجر صفة
بعد صفة لمقدر (للمستثنى في جنسه بأن يقدر في نحو ما ضرب إلا
زيد أحد) أي يقدر أحد (وفي نحو ما كسوته الإحبة) يقدر
(لباحدا وفي نحو ما جاء الا راكبا) يقدر (كأننا على حال من الاحوال
وفي نحو سرت الا يوم الجمعة) يقدر (وقتاً من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد) يقدر (في مكان من الإمكانة وعلى هذا
القياس) بقية المستثنيات مثلاً يقدر في نحو ما طاب زيد الا
فخسا من حيث كل شيء متعلق به وفي نحو ما ضربته الا تأديباً يقدر
لشيء وهكذا .

(ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بأن يكون المستثنى منه) المقدر
العام (بحيث يصح إطلاقه على المستثنى) مثل شيء ونحوه بل لا بد
من كون المستثنى منه المقدر بحيث فيه مناسبة مخصوصة يقتضيها المقام
كما تقدم في الامثلة المذكورة آنفاً .

(اذ ليس) المستثنى منه (المقدر في ما كسوته الإحبة) لفظة
(شيئاً مع صيغة إطلاقه على الإحبة) اذ لا مانع من أن يقال الإحبة

شيء (وكذا) ليس المستثنى منه المقدر لفظة شيء (في سائر الامثلة المذكورة) آنفاً (بل المراد) في جميع ذلك كما بينا (أخص من ذلك) كل فظة احد ولباسا ونحوهما .

(و) مناسب المستثنى (في صفة يعني في كونه فاعلا) كما في المثال الاول (او مفعولا) كما في المثال الثاني (او ظرفا) كما في المثال الرابع والخامس (او حالا) كما في المثال الثالث (او غير ذلك) كالتميز في المثالين الذين ذكرناهما فقس ولا تقتصر على ما ذكره من الامثلة .

(واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا أوجب) اي اثبت (منه اي من ذلك المقدر شيء بالا) أو احدى اخواتها من سائر أدوات الاستثناء (جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء) الذي أوجب من ذلك المقدر على (صفة الانتفاء) الاضافة ببيان أي على صفة هي الانتفاء .

(واعلم) ان اصل الا كما في الرضى ان يدخل على الاسم وفيه ايضا ما حاصله (انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ) دون التام (الجملة) الفعلية التي فعلها مضارع (وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك .

قال الرضي وانما شرطوا التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهة الاسم انتهى .

ج ٤

(وكثيراً ما يقع الحال بعد الا ماضياً مجرداً عن قد والواو نحو ما أتيت الا اتاني وفي الحديث ما آيس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فأشبه الشرط والجزاء) .

قال الرضي واما الماضي فجوز وان يليها في المفرغ بأحد قيدتين وذلك اما اقترانه بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكرا وما أتيت الا اتاني وعنه « ص » ما آيس الشيطان من بني آدم « ع » الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك .

وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارناً له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقاً فالحمار ناطق .

لكن التعقيب المذكور أغلب الى ان قال وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة لمضمونه لمضمون عامله لانه قد يجرى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائداً به غدا اي عازماً على الصيد وكذا معنى الخبر اي ما آيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازماً على اتيانهم من قبلهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل انتهى .

والى بعض ما نقلنا اشار بقوله (وهذا الحال مما لا يتقارن مضمونه
لمضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير اى ما آيس الشيطان من
بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهم كقولهم
خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المزموم عليه المزموم به
كالواقع الحاصل) .

وهذا القسم يسمى فى النحو بالحال المقدرة وقد ذكرنا اقسام الحال
ببيان اوضح فى المكررات عند قول ابن مالك

مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا

(وفى) القصر بالمفظة (انما يؤخر المقصور عليه) لانه لا علامة
فى انما تدل على تمييز المقصور عليه من غيره فيلزم طريقة واحدة
من الترتيب فى الكلام ولا يمكن ان يكون تلك الطريقة بتوسيط انما
بين المقصور والمقصور عليه لان انما لا تجيء الا فى صدر الكلام
والترتيب الطبيعى ان يكون المقصور مقدما على المقصور عليه كما فى
النفى والاستثناء فيلزم حينئذ ان يكون تلك الطريقة بأن يذكر المقصور
بعد انما ويتأخر المقصور عليه (تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد
الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه)
والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا له عمدة او فضلة وليس
المراد ان يذكر فى آخره فقط فان الموصول مع الصلة المشتملة على
قيود متعددة قيد واحد .

وكذا الموصوف مع الصفة فالمقصور عليه فى قولنا انما جاتني من
اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع الصلة وفى
قولك انما جاتني رجل عالم هو الموصوف مع الصفة .

ج ٤

ومن هنا نقدر أن تعرف الفرق بين قوله تعالى إنما يخشى الله
من عباده العلماء وقولنا إنما يخشى العلماء من عباده الله فإن الأول
يقتضي قصر خشية الله على العلماء والثاني يقتصر خشية العلماء على الله
(ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فإنه
إنما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على أن
المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم أو آخر عنه وههنا) أي
في القصر بلفظ إنما (ليس) لفظ (إلا مذكوراً بل الكلام متضمن
للمعناه) أي للمعنى إلا .

(فلو قلنا في إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد أنعكس
المعنى بخلاف ما إذا قلنا في ما ضرب زيد إلا عمرا ما ضرب إلا
عمرا زيد فإنه يعلم أن المقصور عليه هو المذكور بعد إلا قدم أو آخر)
وقد مر بيان ذلك مستوفى .

(وههنا) أي في قول الخطيب ولا يجوز تقديمه على غيره
للالتباس (فنظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس
التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا إنما زيداً ضربت فإنه لقصر
الضرب على زيد قال أبو الطيب) :

اساميا لم تزد معرفة وانما لذة ذكرناها

فإنه لقصر الذكر على اللذة (أي ما ذكرناها إلا اللذة ويمكن
الجواب بأن الكلام فيما إذا كان القصر مستفاداً من) لفظة (إنما)
دون غيرها .

(وهذا) المثال المذكور والبيت (ليس كذلك إذ القصر فيهما
مستفاد من التقديم وذلك لما هو المحقق عندهم من أنه عند اجتماع

انما مع التقديم قد يكون المفيد للمقصر لفظة انما وقد يكون التقديم.
(و) لفظة (غير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف افراداً وقلباً وتعييناً تقول في قصره)
اي قصر الموصوف على الصفة (ما زيد غير شاعر افراداً وما زيد غير
قائم قلباً) والمثالين كلاهما يصلحان لقصره تعييناً (و) تقول (في
قصرها) اي قصر الصفة على الموصوف (ما شاعر غير زيد بالاعتبارين)
بل بالاعتبارات الثلاثة اعني الافراد والقلب والتعيين كل ذلك (بحسب
المقام) اي مقام اعتقاد المخاطب حسبما مر بيانه في اوائل الباب فلا
حاجة الى الاعداد ولكن كان عليه ان يقول حقيقياً او اضافياً اذ لا وجه
لترك التعميم بالنسبة اليهما .

(و) كذلك لفظة غير مثل لفظة الا (في امتناع مجامعة لا العاطفة)
فانه (لا) يجوز ان (تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر
غير زيد لا همرو لا تنفاه شرطاً) اي شرط لا العاطفة وهو ان لا يكون
المنفي بها منفيها قبلها بغيرها وقد مر بيان ذلك هناك (لكون منفيها)
يعني منجمية زيد في المثال الاول وشاعرية همرو في المثال الثاني
(منفيها قبلها بغيرها من أدوات النفي) يعني لفظة غير وذلك ظاهر .
وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين سيما ابن عمه علي امام
كل طاهر وكان الفراغ من هذا الجزء الرابع يوم السبت الثامن عشر

من شهر الصيام من شهور السنة التاسعة والثمانين بعد

الثلاثمائة والالف بجوار مولانا امير المؤمنين وأنا

العبد المذنب المحتاج ال عذوبه الغني

محمد علي ابن مراد علي المدرس الافقاني

الجناحوري والحمد لله فانه خير ختام